

إنحشاف السَّارِي

بِإِضَاحٍ

شَرْحُ السُّنَّةِ لِلْإِمَامِ الْبَرْهَقَارِيِّ

المتوفى سنة ٣٢٩هـ
رحمه الله

شَرْحُ

أ.د. عَارِفِ بْنِ مَزِيدِ السُّحَيْمِيِّ

إتحاف السَّاري
بإيضاح شرح السُّنة
للإمام البربهاري

محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

إتحاف السَّاري بإيضاح شرح السُّنة

للإمام البرهاري

المتوفى سنة : (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ

شرح

أ. د. عارف بن مزيد بن حامد السحيمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشرح

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، وَمَنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [التغزلان: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، أمَّا بعد :

فإنَّ التصنيف في مسائل الاعتقاد أنواعٌ متعددة :

منها ما يُعرف بالمصنفات الشاملة في العقيدة، والمقصود بها : ما كان شاملاً وعاماً لمسائل الاعتقاد، بمعنى : أنه لم يُخصَّص لمسألة منها، بل يشمل مجمل أبواب الاعتقاد، ولا يلزم من ذلك الشمول التام، بل يدخل تحت هذا النوع انتقاء أهم المسائل المندرجة تحت كلِّ قسم من أقسام مسائل الاعتقاد.

ومن أمثلة التصنيف المندرجة تحت هذا النوع:

كتاب أصول السنة للحميدي، ورسالة في الاعتقاد للإمام البخاري، وأصل السنة واعتقاد الدين لأبي زُرعة، وأبي حاتم، وشرح السنة للمزني، وكتاب السنة لابن أبي عاصم، ومنها: (شرح السنة) للإمام البربهاري رحمته الله فهو داخلٌ تحت المصنفات الشاملة.

وكتابه هذا صحيح النسبة إليه، فقد نسبه إليه عامة من ترجم له، ومنهم ابن أبي يعلى، والذهبي رحمهما الله.

وموضوع هذا الكتاب: في سرد جملةٍ من مسائل الاعتقاد المتناثرة، وفيه التنبيه على جملةٍ من المخالفات التي وقع فيها أهل البدع.

وسبب تأليف الكتاب: تقرير الحق الذي خالف فيه أهل زمانه ورواج سوق أهل الباطل فيه، فقد كانت لهم في عهده صولاتٌ وجولات، وأُوذِيَ البربهاري أذىً عظيمًا؛ بسبب صدعه بالحق وبيانه للسنة وتحذيره من البدع.

وكتاب شرح السنة مشتملٌ على جملةٍ من المسائل الفقهية، وإدخال بعض المسائل الفقهية في كتب الاعتقاد، إنما كان لمقصد وهو أنَّ أهل البدع خالفوا في هذه المسائل الفقهية؛ حتى صارت شعارًا لهم فأظهر أهل السنة في كتب المعتقد هذه المسائل التي خالفوا فيها ليبينوا أنَّ أهل السنة ليسوا على طريقتهم.

وهذا الكتاب مع جلالة قدره إلا أنه فيه بعض المآخذ التي انتقدها أهل العلم، منها:

عدم ترتيب الكتاب، فهو لا يمشي في ترتيبه على أصول الإيمان، ولم يتخذ منهجًا معينًا في الترتيب، وإنما يسرد المسائل، ويقدم هذه على هذه.

وأما من ناحية التنظيمية فإنَّ الأصل في تنظيم مسائل الاعتقاد أن يكون التصنيف على وفق أصول الإيمان الستة، ثم بعد ذلك متممات هذه الأصول، وهذا لم يوجد في هذا الكتاب.

والكتاب فيه نزرٌ يسير من الأحاديث التي لا تصح، فهي إما ضعيفة أو موضوعة وهي يسيرة بحمد الله.

وفيه تكرار لبعض المسائل وهي يسيرة.

وفيه إطراءٌ لكتابه، فقد ألزم المؤلف رحمته الله من قرأ كتابه أن يعمل بكلِّ ما فيه، وهذا من حرصه، ولعله رأى أنه تحرى تقرير مذهب السلف كما هو، ولم يخرج عنه، فرأى أن الحق فيما كتب فأراد إلزام الناس بعدم الخروج عن كتابه، لكن لا ينبغي فعل هذا الأمر؛ لأن الناس يجب أن يُربطوا بالكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة.

ترجمة مختصرة للمؤلف رحمته الله:

مؤلف هذا الكتاب هو شيخ الحنابلة الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري.

وهذه النسبة إلى بربهار وهي الأدوية التي كانت تُجلب من الهند، وكانت تسمى البربهار، ومن يجلبها يُقال له: بربهاري.

ولم يرد شيءٌ يتعلق بتاريخ ولادته.

وأما وفاته فقد ذكر ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة أنه توفي سنة ٣٢٩ من الهجرة.

وذكر ابن الجوزي رحمته الله أنه عاش ستًا وتسعين سنة.

سكن في بغداد في جانبها الغربي أكثر حياته، ثم لما أُوذي في آخر عمره، انتقل إلى جانبها الشرقي وفي ذلك المكان توفي. والناظر في كتب التراجم يلحظ قلة الترجمة أو التعريف بمشايخه وتلامذته، لكن من أشهر شيوخه:

الإمام أحمد بن محمد بن الحجاج، المعروف بأبي بكر المروزي، المحدث الفقيه صاحب الإمام أحمد؛ حتى قيل إنه هو الذي غسّل الإمام أحمد لما توفي، وتوفي الإمام المروزي سنة خمسة وسبعين ومئتين للهجرة. ومن مشايخه سهل ابن عبد الله التستري، نسبة إلى تُسْتَر، المتوفى في محرم من سنة ثلاثة وثمانين ومئتين للهجرة.

ومن أشهر تلامذته:

أبو عبد الله بن عبيد الله بن محمد العكبري المعروف بابن بطة، والإمام محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي أبو الحسين ابن سمعون، وأحمد بن كامل بن خلف الذي روى هذا الكتاب عن المؤلف. والإمام البربهاري كان إماماً مهيباً قوَّالاً بالحق، داعية إلى السُّنة متبعاً للأثر، وكانت له هيئته ومكانته عند السلطان، وكانت له المنزلة الكبيرة عندهم، وله منزلةٌ عند العلماء في زمانه، كان مجلسه عامراً بحلق الحديث والأثر والفقه، وكان يحضره كثير من أئمة الحديث والفقه، بل إنَّ بعض العلماء جعله ميزاناً يُعرف به السُّني من المبتدع؛ فقد قال أبو عبد الله الفقيه رحمته الله: «إذا رأيت البغدادي يحب أبا الحسن بن بشار، وأبا محمد البربهاري، فاعلم أنه صاحب سُنَّة».

وثناء العلماء عليه كثير:

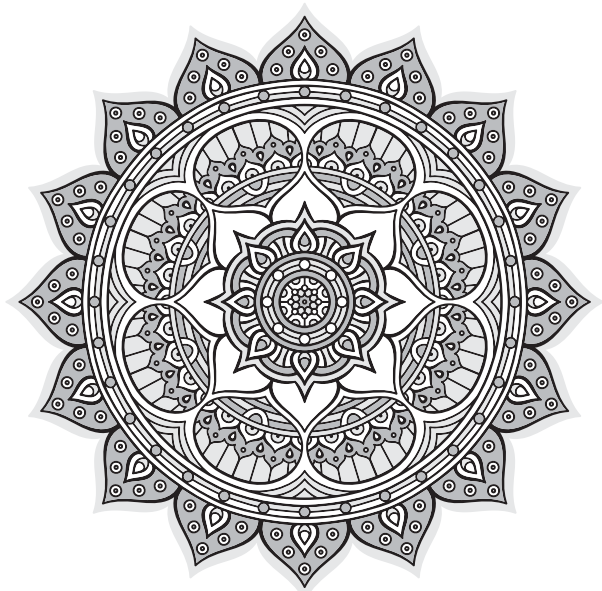
قال عنه ابن أبي يعلى رحمته الله: «شيخ الطائفة في وقته، ومتقدمها في الإنكار على أهل البدع، والمباينة لهم باليد واللسان، وكان له صيت عند السلطان، وقدم عند الأصحاب، وكان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ لأصول المتقين، وثقات المؤمنين».

وقال عنه ابن الجوزي رحمته الله: «جمع العلم والزهد، وكان شديداً على أهل البدع».

وقال فيه الحافظ ابن كثير رحمته الله: «العالم الزاهد الفقيه الحنبلي الواعظ، وكان شديداً على أهل البدع والمعاصي، وكان كبير القدر تعظمه العامة والخاصة».

هذا ما يتعلق بالترجمة الموجزة للإمام البربهاري رحمته الله.





قال الصنف رحمه الله :

الحمد لله الذي هدانا للإسلام، ومنَّ علينا به، وأخرجنا في خير أمة، فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط.

————— الشَّيْخ —————

قوله : (الحمد لله).

بدأ المؤلف رحمه الله كتابه بالحمد والثناء على الله ﷻ ذي الجلال والعظمة والوحدانية والعزة والإفضال والعلم والقدرة والحكمة وغير ذلك من الصفات، ويتضمن الحمد معاني أسماء الله الحسنى، ويقتضي شكره والثناء عليه بكلِّ نعمة أعطى ورحمة أولى جميع خلقه في الآخرة والأولى.

والمؤلف رحمه الله افتتح كتابه بالحمدلة: تأسياً بالكتاب العزيز فإنه مبدوء بها في أول سورة الفاتحة، واقتداء بالنبي ﷺ فإن كان يفتتح مواعظه وخطبه بالحمدلة، كما دلَّ عليه حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: قَالَتْ: (ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ) رواه مسلم.

وكان يبدأ خطبة الحاجة بالحمدلة، (إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا ...) وقد أخرجها النسائي وابن ماجه.

والحمد في اللغة: نقيض الذم.

قال ابن فارس رحمه الله: «الحاء والميم والdal كلمة واحدة وأصل واحد يدل على خلاف الذم، يقال: حمدت فلاناً أحمده، ورجلٌ محمودٌ إذا كثرت خصاله المحموده غير المذمومة، ولهذا الذي ذكرناه سُمِّيَ نبينا محمداً ﷺ» ..

والحمد: ثناء على المحمود، ويشاركه الشكر، إلا أنَّ بينهما فرقاً، وهو: أنَّ الشكر أعمُّ من جهة أنواعه وأسبابه، وأخصُّ من جهة متعلقاته.

والحمد أعم من جهة المتعلقات، وأخصُّ من جهة الأسباب.

ومعنى هذا: أنَّ الشكر يكون بالقلب خضوعاً واستكانة، وباللسان ثناء واعترافاً، وبالجوارح طاعة وانقياداً.

ومتعلقه: النعم، دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه.

وهو المحمود عليها، كما هو محمود على إحسانه وعدله.

والشكر يكون على الإحسان والنعم.

فكل ما يتعلق به الشكر يتعلق به الحمد من غير عكس وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس، فإنَّ الشكر يقع بالجوارح. والحمد يقع بالقلب واللسان.

وقوله: (الله).

من أجمع وأحسن ما قيل في معنى الاسم الأعظم: (الله)، ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الله ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين».

فقد جمع رضي الله عنه في هذا التفسير بين أمرين:

الأول: الوصف المتعلق بالله من هذا الاسم الكريم وهو الألوهية التي هي وصفه الدال عليها لفظ «الله».

الثاني: الوصف المتعلق بالعبد من هذا الاسم وهو العبودية فالعباد يعبدونه ويألوهونه.

قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ: «الله»: أصله «الإله»، أسقطت الهمزة التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التي هي عين الاسم، واللام الزائدة التي دخلت مع الألف الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى التي هي عين الاسم، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا كان القول الصحيح أن الله أصله الإله كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذَّ منهم وأنَّ اسم الله تعالى هو الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنَى والصفات العلى». وهذا الاسم من الأسماء التي لا تطلق إلا على الله تعالى.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «والحاصل: أنَّ من أسمائه تعالى ما يسمَّى به غيره، ومنها ما لا يسمَّى به غيره، كاسم الله والرحمن والخالق والرزاق ونحو ذلك».

وقوله: (الذي هدانا للإسلام).

يعني: وفقنا للإسلام، كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يُونُسُ: ٢٥].

وهذا الصراط المستقيم جاءت عدة تفسيرات صحيحة في معناه، منها: أنه الإسلام.

والإسلام المراد به الاستسلام لله تعالى بالتوحيد والانقياد له بالطاعة، أي: في أصول الدين وفروعه، والبراءة من الشرك وأهله، فالمسلم منقاد مستسلمٌ لأمر الله -جل وعلا- خاضعٌ له، فالله -جل وعلا- هو الذي يهدي للإسلام ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يُونُسُ: ٢٥].

وقوله: (ومنَّ علينا به).

أي: مَنْ وتفضل علينا بأن هدانا للإسلام، كما قال الله سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فعلينا استحضار عظم هذه النعمة، فإنَّ من أسباب الثبات على دين الله -جل وعلا- أن نستحضر منَّة الله علينا أن هدانا للإسلام، وحُرم منه أكثر الخلق.

وقوله: (وأخرجنا في خير أمة).

وهي أمة محمد ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وسبب حصول الخيرية لهذه الأمة جاء بيانه في هذه الآية، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الأنعام: ١١٠]، هذا هو سبب حصولهم على هذه الخيرية، ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٠]، فالإيمان بالله هو أصل الدين، فكانت هذه الأمة خير أمة؛ لأنها على العقيدة الصحيحة.

وقوله: (فنسأله).

أي: نطلب الله لنا وللمسلمين.

وقوله: (التوفيق لما يحب ويرضى).

وهو كلُّ ما أمر الله تعالى به من الأقوال والأعمال.

وقوله: (والحفظ مما يكره ويسخط).

وهو كلُّ ما نهى الله تعالى عنه.

والتوفيق عند أهل السنة والجماعة: هو إمدادُ الله ﷻ العبدَ بإعانتِهِ وتسدِده، وتسهيل طريق الخير له وبذل الأسباب المعينة عليه، وبسدِّ طريق الشر عليه، فهو فضلٌ من الله؛ لأنَّه إعانة.

وسؤال الله -جل وعلا- التوفيق لما يحب ويرضى والحفظ مما يكره ويسخط، من أعظم أسباب الثبات على الاستقامة، فعلى المرء أن يسأل الله تعالى دائماً ويلجَّ على ربه جلَّ وعلا بالدعاء أن يوفقه لما يحب ويرضى، وأن يحفظه من كلِّ ما يكره ويسخط، وأن يثبتَه على دينه حتى يلقاه، فالاستقامة بيد الله -جل وعلا- كما قال سبحانه: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، بلزومهم للحجة الواضحة، وعملهم بالكتاب والسُّنة، ويثبتهم في الآخرة عندما يفتنون في قبورهم.

وقد كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ» رواه التِّرْمِذِيُّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا.

ومن دعاء عباد الله الصالحين: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾

[الغفران: ٨].



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

اعلموا أنَّ الإسلام هو السُّنة، والسُّنة هي الإسلام، ولا يقوم
أحدهما إلا بالآخر.

الشَّيْخ

قوله: (اعلموا).

هذه الكلمة فعل أمر مبني على حذف النون، ويؤتى بمثل هذه الصيغة
لتقرير الأمور المهمة.

وقوله: (أنَّ الإسلام هو السُّنة، والسُّنة هي الإسلام).

الإسلام: معناه العام: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة
والبراءة من الشرك وأهله، ومعناه الخاص: القيام بمراتب الدين وهي
الإسلام، والإيمان، والإحسان، وكل مرتبة لها أركان.

والمراد: أنَّ الإسلام الذي أمر الله تعالى بالأخذ به هو ما جاء من
طريق الرسول ﷺ، فالمراد بالسُّنة هنا: السنة بالمعنى العام وهي: موافقة
الكتاب والسُّنة وفق فهم السلف الصالح، سواء كان ذلك في أمور
الاعتقادات، أو في أمور العبادات، أو السلوك، فالإسلام والسنة مترادفان
على هذا المعنى الشامل.

فيقال: فلانٌ على السُّنة إذا كانت أعماله موافقةً للكتاب والسُّنة وفق
فهم السلف، ويقال: فلانٌ على البدعة إذا كان عمله مخالفاً للكتاب والسُّنة
وفهم السلف.

فمعنى السُّنة هنا: أوسع من معناها عند المحدثين الذين اهتموا بما
نُسب إلى النبي ﷺ وأوسع من تعريف علماء الفقه الذين لاحظوا في معنى

السُّنة الأحكام الشرعية، وأوسع من تعريف علماء الأصول الذين نظروا إلى الأدلة الشرعية.

والمسائل التي أتى بها المؤلف في كتابه داخله في هذا النوع فالسنة بالمعنى العام شاملة لمسائل الاعتقاد، وفيها مسائل أيضًا متعلقة بالفروع خالف فيها أهل الأهواء والبدع.

وقوله: **(ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر).**

فالإسلام مأخوذ من الوحي، والوحي يشمل الكتاب والسُّنة كما جاء في الحديث: «ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه» رواه أبو داود.

فهما مرتبطان، فلا تستقيم السنة إلا بالانقياد لله ﷻ، ولا يتم الانقياد إلا بالعمل بالسنة، فمن زعم أنه يعمل بالقرآن وحده فهو كافر؛ لأنه أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة من أن السُّنة وحي كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤].

ومن المقالات الرديئة القديمة الحديثة، إنكار السُّنة، والتشكيك فيها. والناظر في أصناف الطاعنين في السُّنة -قديمًا وحديثًا- يلحظ أنهم كثر، لكن رؤوسهم ثمانية وهم ما يلي:

الصنف الأول: الكفرة بجميع أصنافهم، من ملاحدة تُنكر وجود الخالق -جل وعلا- وأهل كتاب ووثنية ومجوس وكل من أنكر النبوات، فهؤلاء لا صلة لهم بالقرآن والسُّنة.

الصنف الثاني: أصحاب المذاهب الفكرية بأنواعها، فهؤلاء كلهم لا يلتفتون إلى السُّنة، فهم عقلانيون، شهوانيون، أصحاب حرية بهيمية.

الصنف الثالث: الطاعنون في ألفاظ السُّنة ومعانيها، وهم المسمَّون بأهل التخيل، فهؤلاء طعنوا في نبينا محمد ﷺ، بل رماه أولئك الملاحدة

من الفلاسفة وباطنية الشيعة والرافضة بالجهل، واتهمه ابن سينا بالكذب، وذهب إلى أن ما جاء به النبي ﷺ هو تخييلٌ للحقائق؛ لينتفع بما جاء به الجمهور فقط، فهو يخاطبهم بخيالات لا وجود لها حتى ينتفع الجمهور بما يقول.

الصف الرابع: الطاعنون في السُّنة من جهة معانيها، وهم أهل التأويل الفاسد، والتفويض، فأهل التأويل صرفوا ألفاظها عن مدلولها، كما وقع فيه الأشاعرة الذين يؤلون الاستواء بالاستيلاء واليد بالقدرة، والنزول بالملك أو الأمر أو غير ذلك من التأويلات الفاسدة، وزعم أهل التفويض أنَّ معاني نصوص الصفات لا يعرفها جبريل، ولا محمد ﷺ ولا الصحابة رضي الله عنهم.

الصف الخامس: المعتزلة الذين ردوا السُّنة بحجة مخالفتها للعقل، فردوا أحاديث الصفات، وعذاب القبر والشفاعة وغير ذلك؛ لأنَّ السُّنة عندهم لا تخلو من حالين: إما أن تكون متواترة، فهي قطعية الثبوت، ظنية الدلالة، وإما أن تكون من قبيل أخبار الآحاد فهي ظنية الثبوت، فمن باب أولى أن تكون ظنية الدلالة، فأخذوا الدين من العقل.

الصف السادس: الخوارج.

فمنهم مَنْ يطعن في النبي ﷺ، والطعن فيه متضمنٌ للطعن في سنته. ومن ذلك: ذو الخويرة التميمي فإنه طعن في عدل النبي ﷺ كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا أَنَّهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ - فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ قَدْ خَبَتْ وَخَسِرَتْ إِنَّ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلْ...» رواه البخاري ومسلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «والخوارج جوَّزوا على الرسول ﷺ نفسه أن يجور ويضل في سنته ولم يوجبوا طاعته ومتابعته وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف -بزعمهم- ظاهر القرآن».

وغلاة الخوارج طعنوا في جمهور الصحابة رضي الله عنهم، والطنن فيهم متضمن للطنن في السنة؛ لأنها جاءت من طريقهم.

فغلاة الخوارج لا يقبلون من السُّنة إلا ما جاء من طريق صحابي لم يشترك في الفتنة الكبرى، وما بعدها من الأحداث، وبسبب ذلك ردُّوا أحاديث جمهور الصحابة رضي الله عنهم التي ظهرت بعد الفتنة، واعتمدوا بعد ذلك في العقائد والمسائل على آرائهم، وعلى القرآن الكريم.

وسبب ردِّها: إكفار مَنْ رضي بالتحكيم، وعليه فهم ليسوا أهلاً للثقة بزعمهم، فالخوارج على اختلاف فرقهم يُعدُّلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة ثم يُكفِّرون عليّاً وعثمان، وأصحاب الجمل، وَالْحَكَمَيْنِ، ومن رضي بالتحكيم وَصَوَّبَ الْحَكَمَيْنِ أو أحدهما، وبسبب ذلك ردُّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور بزعمهم فلم يكونوا أهلاً لثقتهم.

وعامة الخوارج يردُّون كثيراً من السنن من أجل استقامة أفهامهم للنصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه لكن خرجوا عن السنة والجماعة فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك».

والحرورية من الخوارج، قال فيهم الملطي رحمته الله: «وَيَأْخُذُونَ بِالْقُرْآنِ وَلَا يَقُولُونَ بِالسُّنَةِ أَصْلًا».

الصنف السابع: الرافضة والصوفية، وهم من أكثر الطوائف وضعا للأحاديث، فهم أهل كذب، والرافضة من أشد الناس طعنا في الصحابة وتكفيراً لهم، فإذا طعنوا فيهم طعنوا في السُّنة؛ لأنهم حملتها.

الصنف الثامن: المشكِّكون في ثبوت السُّنة، وهم طائفة من الكتَّاب المعاصرين وقد طعنوا في السُّنة من جهة عدم الجزم بحفظ ألفاظها، وقد نشطوا في هذه الفترة في التععيد والترويج لمقالاتهم، وجهل هؤلاء أو تجاهلوا أنَّ السُّنة وحي كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ أَمْرِى (٣) إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَى﴾ [البقرة: ٣-٤].

والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحج: ٩]، أفلا يعلم هؤلاء أن الإسناد والرواية مما خص الله تعالى به هذه الأمة المحمدية، وجعله سلماً نبيل الدراية فالإسناد من الدين، كما قال ابن المبارك رحمته الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وقد أقام الله تعالى لحفظ السُّنة أقواماً ميَّزوا ما دخل فيها من الكذب، والوهم والغلط، وضبطوا ذلك غاية الضبط، وحفظوها أشد الحفظ، فلا وجه للطعن في حفظ السُّنة ممن لا يعرف السُّنة ولا أهلها، فهؤلاء لا صلة لهم بالسُّنة، ولا يعرفون أوصاف أهل السُّنة، فكيف يطعنون في السُّنة وحملتها؟

ومقالات الطاعنين في السنة، يترتب عليها كلُّ شرٍ وبلاء، فالتشكيك في السُّنة، تشكيكٌ في الإسلام، فالإسلام هو ما جاء به الرسول صلوات الله عليه من

الكتاب والسُّنة، فإذا طُعن في ألفاظها أعرض الناس عنها، وإذا أعرضوا عنها أخذوا دينهم من العقول، وإذا حكموا العقول حصل الأعراض عن الشرع، بل والإلحاد في دين الله ﷻ.

نسأل الله أن يكفي المسلمين شرَّ الأشرار، وكيد الفجار، وأن يجعل كيد هؤلاء في نحورهم، إنه سميع مجيب.



قال الصنف رحمه الله :

فمن السُّنة لزوم الجماعة، فمن رغب غير الجماعة وفارقها؛ فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، وكان ضالًّا مُضللًا.

الشَّيْخ

قوله: (فمن السُّنة).

السُّنة المراد بها هنا: ضد البدعة، فمفارقة الجماعة بدعة، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وقوله: (لزوم الجماعة).

ولزوم الجماعة يحتمل أن المؤلف رحمه الله أراد به أحد أمرين، أو هما معًا:

الأمر الأول: الحث على لزوم أصل من أصول أهل السنة وهو وجوب الاجتماع على الدين الحق الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وبيان حرمة مفارقة الجماعة.

وهذا الأصل وهو الأمر بالاجتماع في الدين والنهي عن التفرق فيه، دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة ومنها:

قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والاعتصام بحبل الله هو: التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكل ما يوصل إلى الله تعالى وجنته ورضاه.

ونَهَانَا الشرع أن نَسلك سبيل الَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا قَبْلَنَا فَهَلَكُوا، وَهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وجاء في حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» رواه مسلم.

وجاءت الشريعة بالأمر بالاجتماع كإيجاب صلاة الجمعة والجماعة، والتأخير في السفر، والأدلة في هذا الباب كثيرة.

والمنهج الذي يجب الاجتماع عليه: هو منهج أهل السنة والجماعة، وهناك جماعات عُرفت بالدعوة إلى التجميع الحزبي، وليس جمع المسلمين على منهج السلف كجماعة الإخوان المسلمين.

وهذه الجماعة الضالة عندها قاعدة من القواعد المنافية لهذا الأصل يسميها بعضهم: (القاعدة الذهبية) ونصّها: (نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)، وهذه العبارة اخترعها وارتضاها محمد رشيد رضا في مجلة المنار، واستحسنها وتبناها حسن البنا مؤسس الجماعة.

وهي قاعدة تتضمن إعدار المخالف للكتاب والسنة من الفرق المنحرفة والدين لم يجيء بهذا، بل الباطل مردود، والاجتماع إنما يكون على الحق والعقيدة الصحيحة.

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله تعليقاً على هذه القاعدة الإخوانية: (هذا تقعيد حادث فاسد، إذ لا عذر لمن خالف في قواطع الأحكام في الإسلام، فإنه بإجماع المسلمين لا يسوغ العذر ولا التنازل عن مسلمة الاعتقاد، وكم من فرقة تنازعت أصلاً شرعياً وتجادل دونه بالباطل؟ وعليه؛ فالإلى الطريق الوسط الحق، طريق جماعة المسلمين على منهاج النبوة).

الأمر الثاني: الحث على لزوم ما كانت عليه الجماعة، والثبات على ما كان الصحابة رضي الله عنهم، وإن كنت وحدك.

قال الشاطبي رحمه الله تعالى -في بيان معنى الجماعة-:

«اختلف الناس في معنى الجماعة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.

الثاني: جماعة أئمة العلماء المجتهدين.

الثالث: جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر.

الرابع: جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.

الخامس: الجماعة هي الصحابة على الخصوص.

وهذا القول هو أقرب هذه الأقوال للصواب، فالتمسك بما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان هم الجماعة في أيّ زمان وأيّ مكان.

فالجماعة موافقة الحق وإن كنت وحدك، كما قال الله تعالى عن خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٠]، أي: أمة وحده في الدين لأنه لم يكن في وقت بعثته، موحد لله غيره.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك» أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

قال نعيم بن حماد رحمته الله: «يعني: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك؛ فإنك أنت الجماعة حينئذ» رواه البيهقي في كتاب المدخل، ونقله أبو شامة في كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث، وابن القيم في إغاثة اللهفان، فالعبرة ليست بالكثرة فمن وافق الحق، فهو ملازم للجماعة.

وقوله: (فمن رغب عن الجماعة).

أي: خرجَ عن ما كانت عليه الجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين الاعتقادية منها أو العملية أو المتعلقة بالمصالح العظمى للأمة، ومنه الخروج بالفعل على أئمة المسلمين وجماعتهم، أو فارق الجماعة مفارقةً كليةً.

أما مَنْ وقع في مخالفة عقيدة من أهل السنة بسبب تأويل ونحوه؛ فالواجب ردُّ مخالفته وحفظ منزلته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والبدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء؛ ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج، والروافض والقدرية والمرجئة، فإنَّ عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهما قالوا: أصول اثنتين وسبعين فرقة هي أربع الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة».

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «ثم إنَّ الكبير من أهل العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زَلَلُهُ، ولا نُضَلُّهُ ونطرحه وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».

وقوله: (فقد خلع ربة الإسلام من عنقه).

وقد دلَّ على ذلك حديث الحارث الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة قَيْدَ شِبْرٍ فقد خلع ربة الإسلام من عُنُقِهِ» رواه الترمذي، وهذا فيه وعيدٌ شديد لمن يخالف ويفارق الجماعة، ويخرج عليها فإنه يكون بذلك قد ضلَّ وتاه.

وربقة الشيء: ما يُجعل في عنق الدابة مثل الطوق؛ حتى تمسك بهذه الربقة فلا تشرد وتضيع عن صاحبها، فاستعيرت لانقياد الرجل بأحكام الشرع.

فمن فارق الجماعة كان بمثل تلك الدابة التي كانت محاطة بسيج الجماعة، ولما خرجت صارت عرضة للضياع وللتلف، ويكون بفعله ذلك قد خلع ربقة الإسلام التي كانت تُمسكُ بالإسلام.

قال الشيخ عبد المحسن بن حمد البدر حفظه الله: (وهذا لا يدل على الكفر؛ ولكن يدل على أنَّ من خرج وقاتل فإنه يستحق أن يقاتل، أما مَنْ شذَّ أو خرج عن جماعة المسلمين بتكوينه جماعة أو حزباً، فإنها تعمل الاحتياطات التي تمنع من شره).

وقوله: (وكان ضالاً مضلاً).

أي: ضالاً في نفسه؛ لعدم انقياده للنصوص الآمرة بلزوم الجماعة، والناحية عن مفارقتها، ومُضلاً لغيره، ممن وقع في الفتن بسببه.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله: «قال نعيم بن حماد: قلت لسفيان بن عيينة: رأييت قوله: (من ترك الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)، فقال: مَنْ فارق الجماعة خلع طاعة الله والاستسلام لأمره وللرسول ولأولي الأمر».



قال الصنف رحمه الله :

والأساس الذي تُبنى عليه الجماعة وهم : أصحاب محمد ﷺ ،
ورحمهم الله أجمعين ، وهم أهل السنة والجماعة ، فمن لم يأخذ
عنهم ؛ فقد ضل وابتدع ، وكل بدعة ضلالة ، والضلالة وأهلها في النار .



بيّن البربهاري الأساس الذي يعرف به موافقة المرء للحق .
فالجماعة من سماتهم : لزوم الكتاب والسنة وفق فهم الصحابة رضي الله عنهم ،
فإذا سار المرء على هذه الطريقة كان موافقاً للجماعة .
قوله : (والأساس) أساس الشيء قاعدته .
فالأساس (الذي تبني عليه الجماعة) هو التزام الشرع وفق ما عليه
الجماعة .
(وهم أصحاب محمد ﷺ) .

فالجماعة موافقة الحق ولزوم ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم ، فمن أهم
خصائص أهل السنة وسماتهم : الاتباع ، والحرص على الاقتداء والاهتداء
بأئمة الهدى العدول ، المقتدى بهم ، وعلى رأسهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم ومن
سار على نهجهم ومجانبة من خالف سبيلهم ، فمن بنى معتقده على هذا
المنهج كان سالكاً للصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به ، في قوله :
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾
ذَلِكَمُ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿ [الأعراف: ١٥٣] .

وقوله: (ورحمهم الله أجمعين).

ترحم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الصحابة أجمعين من حسن أدبه، فأهل السنة يعتقدون أَنَّ من حق الصحابة الكرام عَلَى من بعدهم الترحم عَلَى جميع أصحاب رسول الله ﷺ صغيرهم وكبيرهم أولهم وآخرهم؛ لما لهم من القدر العظيم، ولما حازوه من المناقب الحميدة، والسوابق القديمة، والمحاسن المشهورة، ولما لهم من الفضل الكبير عَلَى كل من أتى بعدهم، فيترحم عليهم تحقيقاً لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ وَصَفَ الجماعة بَلَقِبٍ من ألقابهم فقال:

(وهم أهل السنة والجماعة).

يعني: أَنَّ المتمسكين بالحق من كلِّ وجهٍ هم أهل السنة المحضة، وهي الطريقة التي كان عليها الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ومن سار عَلَى طريقتهم.

فيخرج ما عدا ذلك من أهل البدع، حتَّى وإن تسمَّوا بأنهم من أهل السنة، فمذهبُ أهل السنة والجماعة إِنَّمَا يُتَلَقَّى عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة المَرَضِيِّين، فهؤلاء هم الأَصْلُ في معرفة مذهب أهل السنة والجماعة في المسائل التي اضطرب فيها النَّاسُ، فالواجب لزوم مذهب السلف، فهو أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ وَأَسْلَمُ.

وأهل السنة لهم أَلْقَابٌ استعملها العلماء رحمهم الله كلها صحيحة، فهي إما مشتقة من نصٍّ شرعي، أو من معنى صحيح، فيقال لهم: أهل السنة، وأهل السنة والجماعة، والجماعة، وهم مَنْ عرف الحق ولازمه، والجماعة قد ترد مفردة، وقد ترد مع أهل السنة، ويقال لهم: أهل الأثر

أو الأثرية، وأهل الحديث، والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، والسلف أو السلفيون أو السلفية.

ثم قال: **(فمن لم يأخذ عنهم فقد ضلَّ وابتدع).**

من أعظم سمات أهل الضلال والابتداع: عدم التزامهم فهم الصحابة رضي الله عنهم للنصوص الشرعية، فلا تجد مبتدعاً على وجه الأرض في قديم الزمان وحديثه، إلا وهو مخالفٌ في هذا الأصل، وهذا الكلام الذي ذكره البربهاري فيه تنبيه على حجية فهم السلف للنصوص.

ومما يدل على وجوب فهم الكتاب والسنة وفق أفهام الصحابة الكرام ما يلي:

أولاً: النصوص الواردة في بيان اتباع الكتاب والسنة وفق فهم الصحابة رضي الله عنهم، والواردة في خطورة مفارقة سبيلهم، والواردة في فضلهم، ومنها: قول الله عز وجل: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾** [التوبة: ١١٩].

قال زيد بن أسلم رحمته الله: «محمد وأصحابه»، أي: كونوا معهما.

وقال تعالى: **﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾** [التوبة: ١٠].

قال ابن القيم رحمته الله: «وكلُّ من الصحابة منيَّبٌ إلى الله فيجب اتباع سبيله، وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله، والدليل على أنهم منيَّبون إلى الله تعالى أن الله تعالى قد هداهم وقد قال: **﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾** [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: **﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾** [النساء: ١١٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وقد شهد الله لأصحاب نبيه صلوات الله عليهم، ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعاً أنهم المراد بالآية الكريمة، فحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم».

وقال أيضاً: «فمن ظن أنه يأخذ من الكتاب والسنة بدون أن يقتدي بالصحابة ويتبع غير سبيلهم فهو من أهل البدع والضلال ومن خالف ما أجمع عليه المؤمنون فهو ضال وفي تكفيره نزاع وتفصيل».

ويتعين الأخذ بقول الصحابة الكرام رضي الله عنهم إذا ورد عنهم ما لا مجال للرأي فيه.

قال أبو البركات جدُّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إذا قال الصحابي قولاً لا يهتدي إليه قياس فإنه يجب العمل به، ويجعل في حكم التوقيف المرفوع».

وإذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم في مسألة أو قول فلا يجوز الخروج عن سبيلهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله توعد من اتبع غير سبيل المؤمنين وهم الصحابة رضي الله عنهم فدل على أنه حرام؛ فيكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً، إذ ليس هناك قسم ثالث بين اتباع سبيل المؤمنين واتباع غير سبيل المؤمنين.

وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة من مسائل العلم فيُنظر إلى نوع الاختلاف فإن كان اختلاف تنوع، فهو غير مؤثِّر، وإن كان اختلاف تضاد، فيُنظر إلى أمور:

أولاً: النظر إلى القول الأشبه بالكتاب والسنة، فإن تعذر ذلك أخذ بقول من شابه قوله أصلاً من الأصول.

قال الخطيب البغدادي رحمته الله: «إذا اختلفت الصحابة على قولين لم يكن قول بعضهم حجة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل.

قال الشافعي رحمته الله: «إذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أقاويل مختلفة ينظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسنة فيؤخذ به» قلت: فإن تعذر ذلك من نص الكتاب والسنة أو أحدهما اعتبرت أقاويلهم من جهة القياس، فمن شابه قوله أصلاً من الأصول ألحق به».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإن تنازعوا رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء».

ثانياً: إن كان التنازع بين الخلفاء الراشدين أو بعضهم وبين غيرهم من الصحابة قُدِّم قول الخلفاء أو بعضهم.

قال ابن القيم رحمه الله: «إذا خالف الخلفاء الراشدون أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم، فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين؟ فيه قولان للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد، والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر، فإن كان الأربعة في شق فلا شك أنه الصواب، وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب؛ فإن اختلف أبو بكر وعمر

فالصواب مع أبي بكر، وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من أقوالهم».

ثالثًا: إن تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة ليس فيها دليل ولا قول أحد من الخلفاء الراشدين فإنه يؤخذ بقول الأكثر منهم.

قال ابن القيم رحمه الله نقلًا عن الإمام الشافعي رحمته الله: «فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحبَّ إليَّ من قول غيرهم، فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة، وقلَّما يخلو اختلافهم من ذلك، وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤوا نظرنا أحسن أقوالهم مخرجًا عندنا».

وأما قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه فإنه يقدَّم على قول من خالفه من الصحابة.

قال أبو البركات جدُّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إذا قال الصحابي قولًا لا يهتدي إليه قياس فإنه يجب العمل به، ويجعل في حكم التوقيف المرفوع، بحيث يعمل به وإن خالفه قول صحابي آخر، نصَّ عليه -أحمد بن حنبل- في مواضع».

وعدم الالتزام بفهم الصحابة رضي الله عنهم للنصوص الشرعية، سمة يشترك فيها كلُّ مبتدع، وهي من أعظم أسباب الوقوع في الضلال والبدع، ولهذا قال المؤلف رحمته الله:

(فقد ضلَّ).

أي: عن الصراط المستقيم.

وقوله: (وابتدع).

أي: وقع في البدعة، والبدعة في الدين عرّفها أهل العلم بـعدة تعريفات متقاربة من أشهرها: تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله لها بقوله: «البدعة في الدين: هي ما لم يشرعه الله ورسوله صلّى الله عليه وآله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب، ولا استحباب».

وعرّفها الشاطبي رحمته الله بقوله: «طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه». والتعريفان متفقان على أنّ البدعة إحداث في الدين، وأنها لا أصل لها.

فيخرج بذلك: الابتداع في العادات؛ كابتداع المخترعات الحديثة، والاكتشافات العلمية بأنواعها المختلفة، فهذا في أصله مباح ما لم يكن وسيلة لأمر آخر فيأخذ حكمه؛ لأنّ الأصل في العادات الإباحة.

قال: (وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار).

وهذا قد دلت عليه جملة من النصوص الشرعية منها: حديث العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه قال: وعظنا رسول الله صلّى الله عليه وآله موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فما تعهده إلينا، فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» رواه أبو داود.

وجاء في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: كان رسول الله ﷺ: إذا خطب؛ احمرَّت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيشٍ يقول «صبحكم، ومساكم»، ويقول: «بُعِثت أنا والساعة كهاتين»، ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى، ويقول: «أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»، والنصوص الواردة في هذا الباب كثيرةٌ جدًا.

وقوله في الحديثين السابقين: «وكل بدعة ضلالة»، (كلُّ) من ألفاظ العموم، فكل البدع ضلالة، سواء كانت مكفرة، أو مُفسقة، أو بدعة قولية، أو عملية، أو اعتقادية، فكل بدعةٍ ضلالة.

وهذا فيه رد على مُحسني البدع، ممن يقولون بتقسيم البدع إلى بدعة حسنة، وبدعة سيئة، ويحتجون بقول عمر رضي الله عنه في قيام رمضان: «نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون» رواه البخاري.

والمقصود بقول عمر رضي الله عنه بيَّنه الشاطبي رحمه الله بقوله: «إِنْ قيل: فقد سماها عمر رضي الله عنه بدعة وحسَّنها بقوله: نعمت البدعة هذه، وإذا ثبتت بدعة مستحسنة في الشرع ثبت مطلق الاستحسان في البدع.

فالجواب: إنما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال، من حيث تركها رسول الله ﷺ واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر رضي الله عنه، لا أنها بدعة في المعنى، فمن سماها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الأسامي، وعند ذلك فلا يجوز أن يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه؛ لأنه نوع من تحريف الكلم عن مواضعه».

وذهب بعض العلماء إلى أن البدعة تجرى عليها الأحكام الخمسة.

وأول من أحدث هذا التقسيم: العزُّ بن عبد السلام رحمته الله، وتبعه على ذلك جملة من أهل العلم منهم: القرافي والنووي والزركشي والسيوطي رحمهم الله.

قال العز بن عبد السلام رحمته الله: «البدعة فعل ما لم يعهد في عصر رسول الله ﷺ، وهي منقسمة إلى: بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة: فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهة».

والبدعة الواجبة عندهم مثل: تدوين القرآن الكريم، وشكل المصحف، ونقطه، وتعلم النحو.

والبدعة المحرمة مثل: تقديم الجهال على العلماء في المناصب الشرعية.

والبدعة المندوبة مثل: صلاة التراويح، وبناء القناطر والجسور والمدارس وما أشبه ذلك.

والبدعة المكروهة مثل: تخصيص الأيام الفاضلة بنوع من العبادات، كتخصيص يوم الجمعة بصيام، أو ليلته بقيام.

والبدعة المباحة مثل: اتخاذ المناخل للدقيق؛ لأن تليين العيش وإصلاحه من المباحات، فوسائله مباحة.

وهذا التقسيم باطل متناقض، مصادم للنصوص الدالة على أن البدع في الدين كلها محرمة، ومنها: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال ابن الماجشون رحمته الله: سمعت مالكا رحمته الله يقول: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمداً صلوات الله عليه خان الرسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً».

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: كان رسول الله صلوات الله عليه إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: «صبحكم ومساكم»، ويقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ويقرن بين إصبعيه السبابة، والوسطى، ويقول: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» رواه مسلم.

ومن الردود التفصيلية عليه: انتقاد الشاطبي رحمته الله له حيث ذكر: أنَّ هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع، لأن من حقيقة البدعة أنَّ لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده، إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثَمَّ بدعة، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها، أو المخير فيها.

فالجمع بين كون تلك الأشياء بدعاً، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها، جمع بين متنافيين.

أما قسم الواجب: فإن الأمثلة المذكورة فيه من قبيل المصالح المرسلة، لا من قبيل البدعة المحدثه. والمصالح المرسلة قد عمل بمقتضاها السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم، فهي من الأصول الفقهية الثابتة عند أهل الأصول، وإن كان فيها خلاف بينهم، ولكن لا يعود ذلك بقدرح على ما نحن فيه.

أما جمع المصحف، وقصر الناس عليه، فهو على الحقيقة من هذا الباب، إذ أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، تسهيلا على العرب المختلفات اللغات، فكانت المصلحة في ذلك ظاهرة، إلا أنه عرض في إباحة ذلك بعد زمان رسول الله ﷺ فتح لباب الاختلاف في القرآن، حيث اختلفوا في القراءة، فخاف الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- اختلاف الأمة في ينبوع الملة، فقصروا الناس على ما ثبت منها في مصاحف عثمان رضي الله تعالى عنه، واطرحوا ما سوى ذلك، علما بأن ما اطرحوه مضمن فيما أثبتوه، لأنه من قبيل القراءات التي يؤدي بها القرآن.

أما قسم التحريم: فليس فيه ما هو بدعة هكذا بإطلاق، بل ذلك كله مخالفة للأمر المشروع، فلا يزيد على تحريم أكل المال بالباطل إلا من جهة كونه موضوعاً على وزان الأحكام الشرعية اللازمة، كالزكوات المفروضة، والنفقات المقدرة.

فإذن لا يصح أن يطلق القول في هذا القسم بأنه بدعة دون أن يقسم الأمر في ذلك.

وأما قسم المندوب: فليس من البدع بحال، ويتبين ذلك بالنظر في الأمثلة التي مثل لها فصلاة التراويح في رمضان جماعة في المسجد، قد قام بها رسول الله ﷺ في المسجد، واجتمع الناس خلفه، لكنه ﷺ لما خاف افتراضه على الأمة أمسك عن ذلك، ففي هذا ما يدل على كونها سنة، فإن قيامه أولاً بهم دليل على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان، وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية الافتراض لا يدل على امتناعه مطلقاً؛ لأن زمانه كان زمان وحي وتشريع، فيمكن أن يوحى إليه إذا عمل به الناس بالإلزام، فلما زالت علة التشريع بموت رسول الله ﷺ رجع الأمر إلى أصله، وقد ثبت الجواز، فلا ناسخ له.

وإنما لم يقم ذلك أبو بكر رضي الله عنه لأحد أمرين :
إما لأنه رأى من قيام الناس في آخر الليل ، وقوتهم عليه ما كان أفضل
عنده من جمعهم على إمام أول الليل .

وإما لضيق زمانه رضي الله عنه عن النظر في هذه الفروع ، مع شغله بأهل
الردة ، وغير ذلك مما هو أوكد من صلاة التراويح .

وقال الحافظ ابن كثير رحمته الله : «والبدعة على قسمين : تارة تكون بدعة
شرعية ، كقوله : فإن كلَّ محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وتارة تكون بدعة
لغوية ، كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن جمعه إياهم على
صلاة التراويح واستمرارهم : نعمت البدعة هذه» .

وأما قسم المكروه : فذكروا أشياء هي من قبيل البدع في الجملة ،
ولا كلام فيها ، كتخصيص الأيام الفاضلة بنوع من العبادات ، كتخصيص يوم
الجمعة بصيام ، أو ليلته بقيام .

أو الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً فإن الاحتياط في العبادات
المحضة أن لا يزداد فيها ، ولا ينقص منها ، وذلك صحيح ، لأن الزيادة فيها ،
والنقصان منها بدع منكورة ، فحالاتها وذرائعها يحتاط بها في جانب النهي .

وأما قسم المباح : فذكروا مسألة المناخل ، وليست في الحقيقة من
البدع بل هي من باب التنعم ، ولا يقال فيمن تنعم بمباح : إنه قد ابتدع ،
وإنما يرجع ذلك - إذا اعتبر - إلى جهة الإسراف في المأكول ، لأن الإسراف
كما يكون في جهة الكمية ، كذلك يكون في جهة الكيفية ، فالمناخل لا تعدو
القسمين ، فإن كان الإسراف مما له بال كره ، وإلا اغتفر ، مع أن الأصل
الجواز .

والخلاصة: أنّ هذا التقسيم منافٍ للنصوص الدالة على أنّ البدع في الدين كلها محرمة، وعلى أنّ كلّ بدعة ضلالة، فلا يصحّ القول به، ولا الالتفات إليه.

وقوله: (وكل ضلالة في النار).

المراد: أنّ البدع تؤدي بصاحبها إلى النار، إما إلى الخلود فيها إذا كانت هذه البدعة مكفرة، بعد وجود شروط التكفير وانتفاء موانعه، أو يكون صاحبها من أهل الوعيد إذا كانت بدعته مفسقة.



قال الصنف رحمه الله :

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بينت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر» .
وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبين للناس، فعلى الناس الإتيان.

————— الشَّيْخ —————

أراد المؤلف رحمه الله هنا تقرير أن السنة متى ظهرت فقد قامت الحجة، فلا عذر لأحد بعد ظهور السنة، وبعد فهمها عند بعض أهل العلم .
قوله : (وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا عذر لأحد) .

يعني : لا عذر لأحد بعد البينة وقيام الحجة عليه .
وبعض أهل العلم يعتبر فهم الحجة شرطاً لقيام الحجة على المخالف لأنَّ المقصود من الكلام فهم معانيه دون مجرد ألفاظه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإنَّ الله يغفر له خطأه كائنًا ما كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجماهير أئمة الإسلام» .

فلا عذر لأحد عند الله تعالى بعد البينة .

وقوله: (في ضلالة).

الضلالة: هي سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب الشرعي.

وقوله: (ركبها).

يعني: وقع فيها.

وقوله: (حسبها هدى).

أي: ظنها هدى يوصل إلى المطلوب الشرعي.

وقوله: (ولا في هدى تركه حسبه ضلالة فقد بينت الأمور، وثبتت

الحجة، وانقطع العذر).

فالأمور الشرعية جاء بيانها في الكتاب والسنة، ففيهما بيان الحق من الباطل، والهدى من الضلال، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، فإذا استبانَت الأمور، وثبتت الحجة فقد انقطع العذر، ولهذا قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [النحل: ١٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [النحل: ١٥]، فالذي يُعَذَّب ويؤاخذ هو الذي يتعمد المخالفة عن علم وبصيرة.

أما إعراض المرء عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به، فهذا ناقض من نواقض الإسلام، كما قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [النحل: ٢٢].

أما هجر الكتاب والسنة هجرًا جزئيًا مع العمل بأحكامهما فهذا نوع ترك لا يخرج من الملة، لكنه سبب في ضعف إيمان العبد، وقد ينال العبد بسبب ذلك نوع عقوبة، ومن ذلك الضيق الذي يجده العبد في قلبه بسبب التقصير في العمل بأحكام الشريعة.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته الله عندما سئل عن الإعراض الناقض للإسلام: «إنَّ أحوال الناس تتفاوت تفاوتاً عظيماً وتفاوتهم بحسب درجاتهم في الإيمان إذا كان أصل الإيمان موجوداً والتفريط والترك إنما هو فيما دون ذلك من الواجبات والمستحبات، وأمَّا إذا عدم الأصل الذي يدخل به الإسلام وأعرض عن هذا بالكلية، فهذا كفر إعراض، فيه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٧٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]، ولكن عليك أن تعلم أنَّ المدار على معرفة حقيقة الأصل وحقيقة القاعدة وإن اختلف التعبير واللفظ».

ثم قال: (وذلك أنَّ السُّنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله وتبين للناس).

المراد: أنَّ السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وفصلته حتى تبين الحق للناس؛ لأنَّ منهج أهل السنة والجماعة قائم على الاستدلال بالكتاب والسنة، فليس هناك شيء إلا وقد بين فيهما، كما قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، أي: ما تركنا في القرآن من شيء إلا وقد بيناه لكم.

وجاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «لقد تركتكم على مثل البيضاء؛ ليلها ونهارها سواء» رواه ابن ماجة.

فالأمور الشرعية مبيَّنة والدين كامل، لكن الشخص قد يقع في الضلالة بسبب جهله؛ ولهذا لا يُستعجل في الحكم عليه بكفر أو بدعة؛ حتى تقام عليه الحجة وتزال عنه الشبهة.

ثم قال: (فعلى الناس الاتباع).

فمن عرف الحق، وجب عليه اتباعه، والاتباع يكون: بتصديق أخبار الشريعة، واتباع أحكامها: بفعل جميع ما أمرت الشريعة به، وترك جميع ما نهى عنه: ابتغاء مرضاة الله، وخوفًا من عقابه، وطمعًا في ثوابه.

ومما يدل على وجوب الاتباع: قول الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

وجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم». فالكتاب والسُّنة فيهما الكفاية لمن أراد لزوم طريق الهداية، فطلب الهداية إنما يكون باتباع القرآن الكريم الذي قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الأنعام: ٩].

قال السعدي رحمه الله: «أي: أعدل وأعلى من العقائد والأعمال والأخلاق، فمن اهتدى بما يدعو إليه القرآن كان أكمل الناس وأقومهم وأهداهم في جميع أموره».

ومن ابتغى وطلب الهداية في غيره كان من أهل الضلال، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم رحمك الله، أن الدين إنما جاء من قبل الله -تبارك وتعالى- ولو يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله فلا تتبع شيئاً بهواك؛ فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام؛ فإنه لا حجة لك فقد بين رسول الله ﷺ لأمة السنة، وأوضحها لأصحابه، وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر.



قال: (واعلم رحمك الله).

هذا أمر يؤتى به في سياق تقرير الأمور المهمة.

وقوله: (رحمك الله) هذا من التلطف بالمدعو وقصد الخير له، ففيه دعاء لك بالرحمة، أي: أفاض عليك من رحمته التي تحصل بها على مطلوبك وتنجو من محذورك.

فالمعنى: غفر الله لك ما مضى من ذنوبك، ووفقك بالمغفرة، فالمغفرة لما مضى من الذنوب، والرحمة: التوفيق للخير والسلامة من الذنوب في المستقبل.

(أن الدين إنما جاء من قبل الله تبارك وتعالى).

فلا يسع المرء إلا الاتباع، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بِغَتَّةٍ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (٥٥) أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ ﴿٥٦﴾

قال الزهري رحمته الله: «من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التسليم»، فالدين جاء من قبل الله -جل وعلا- فلا يسع المرء إلا الاتباع.

قال: (لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم).

فالدين مبناه على التوقيف، وإذا سلم للإنسان مصدره سلم له -تبعًا لذلك- إيمانه ومعتقده.

فمن كان مصدره في الاعتقاد: الكتاب والسنة سلم له اعتقاده، ومن اتخذ لنفسه مصدرًا سواهما ضل وانحرف، وعارض الوحي بالرأي، وردّ النصوص التي تخالف أصله، وحرّفها عن مواضعها، واعتمد في باب الاستدلال على ما لا يصح الاستدلال به.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله: «فَكَيْفَ يُرَامُ الْوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ، بِغَيْرِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؟».

أي: أن هذا محال، فلا يمكن للعبد أن يصل إلى الأصول التي هي العقيدة الصحيحة السليمة إلا من طريق الرسول ﷺ، بأن يأخذ عقيدته من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ولو وضع الدين على عقول الرجال وآرائهم لرأيت عجبًا، فسترى من يعبد الأشجار والأحجار والأصنام، ومن يقع في المخالفات الشرعية بأنواعها؛ لأن كل واحد يراها من الدين بعقله الفاسد ورأيه الكاسد، فالدين لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، فالعقول والآراء متفاوتة، فمنها ما توقع صاحبها في الشرك، ومنها ما توقعه في البدع بأنواعها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب،

إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافاً واضطراباً، وشكاً وارتياباً).

قال: (وعلمه عند الله وعند رسوله ﷺ).

أي: علِّم الدين مأخوذ من الكتاب والسُّنة، فلا يسع المرء إلا الاتباع.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الْمُحْجَرَاتُ: ٢].

قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لا رأي لأحدٍ مع سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).

فيجب تجريد المتابعة للنبي ﷺ، وتجريد المتابعة له ﷺ هي أحد شرطي قبول الأعمال عند الله تعالى، وهي حقيقة شهادة أن محمداً رسول الله.

قال ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مدارج السالكين: «فلا يكون العبد متحققاً بـ [إِيَّاكَ نَعْبُدُ] إلا بأصلين عظيمين: أحدهما متابعة الرسول ﷺ، والثاني: الإخلاص للمعبود).

وفي هذا تنبيه إلى الحذر من مخالفة منهج السلف في باب الاستدلال، فهو قائم على الاتباع، فمن خالف هذا المسلك، فهو قائل على الله تعالى بغير علم.

وقد وردت نصوص كثيرة في تحريم القول على الله ﷻ بغير علم منها :

قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] . .

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٣٦] . .

وقوله: (فلا تتبع شيئاً بهواك).

الهُوى: ميل النفس إلى ما تستلذه من الشَّهوات من غير داعية الشرع، بل الزم الاتباع.

فمن لم يستجب للكتاب والسنة فهو صاحب هوى، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]، وفي هذا دليل على أن كل من لم يستجب للرسول ﷺ، وذهب إلى قول مخالف لقول الرسول ﷺ، فإنه لم يذهب إلى هدى، وإنما ذهب إلى هوى.

وقوله: (فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام).

المعنى: أنك إذا أخذت دينك من غير الوحي كانت نتيجة ذلك: المروق من الدين.

وكلام المؤلف رحمه الله هنا قد يفهم منه أن كل بدعة تخرج من الإسلام، وهذا ليس بصحيح، لكن من باب إحسان الظن بالمؤلف لعل مقصوده بذلك: أن الذي يمرق من الدين هو الذي وقع في البدع المكفرة، مثل: بدعة الجهمية القائمة على إنكار الأسماء والصفات بالكلية، فهؤلاء بدعتهم كانت سبباً في مروقهم من الدين، ومثل بدعة غلاة الصوفية الملاحدة،

وغلاة الخوارج الذين ينكرون حد الرجم، وغير ذلك، فهناك بدع تفضي بأصحابها إلى إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

واتباع الأهواء وتعتمد الوقوع في المخالفات الشرعية قد يكون سبباً في مروق المرء من الدين بالكلية.

ويشهد لذلك قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والمعنى: فليحذر المخالفون عن أمر الله وأمر رسوله ﷺ أو أمرهما جميعاً إصابة فتنة لهم في الدنيا وهي الضلالة أو الكفر؛ لأن المرء إذا تعمّد مخالفة الدليل قد يترك ما لا يصح إسلامه إلا به فيقع في الكفر أو يقع في الضلال الذي هو دون الكفر، أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ في الآخرة، أو عذاب أليم في الدنيا بالقتل لأن المرء قد يقع في مخالفات تُخرجه من الدين فيكون مرتدّاً فيستحق القتل.

قال ابن بطة رحمه الله في تفسير الفتنة:

(وَهَلْ تَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ هَاهُنَا؟ هِيَ وَاللَّهِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَالْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ قَالَ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] يَقُولُ: حَتَّى لَا يَكُونَ شَرْكٌ فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَفْتُمُوهُمْ وَآخِرُجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] يَقُولُ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ أَشَدُّ مِنْ قَتْلِكُمْ لَهُمْ).

قال: (فإنه لا حجة لك، فقد بين رسول الله ﷺ لأمته السنة وأوضحها

لأصحابه).

السنة قد بينت كما جاء في الحديث: «لقد تركتكم على مثل البيضاء؛ ليلها ونهارها سواء» رواه ابن ماجه.

لكنَّ المرء قد يقع في مخالفة السنة بالمعنى العام إما بسبب جهل، فالعلم شرط للحكم بالكفر، والجهل مانع من موانع التكفير، أو بسبب تأويل لشبهة عرضت له، فهذا لا يكفر حتى يبين له خطؤه حتى ترتفع شبهته في المسألة فهو كالمجتهد المخطئ، أو بسبب الخطأ المنافي للقصد، فلا يكون مريدًا لما قال من كلمة الكفر، أو لما فعل، فإنَّ سبق لسانه على كلمة الكفر، دون أن يكون مريدًا أو قاصدًا لها؛ فإنه لا يكفر، أو بسبب الإكراه الملجئ المنافي للاختيار والإرادة.

فالمقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعي يمنع منه.

ومن تبين له الحق فأصرَّ على مخالفته تبعًا لاعتقاد كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيا كان يؤثرها، فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق.

وهذا يبيِّنُ وسطية أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، فمذهبهم حسنة بين سيئتين، وهُدًى بين ضاللتين.

ثم قال: **(وهم الجماعة وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله).**

أهل الحق هم الجماعة.

فالجماعة: موافقة الحق وإن كنت وحدك.

فالمتمسك بما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان هو السائر على طريق الجماعة وهم الصحابة رضي الله عنهم.
وأهل الحق هم: الحق وأهله، وهم السواد الأعظم.

وممن فسَّر الجماعة بالسواد الأعظم ابنُ مسعود رضي الله عنه.

والمتمسكون بالحق هم الأعظمون قدرًا عند الله تعالى وإن قلوا.

فليحذر المسلم أن يغتر بالكثرة، فإنها ليست ميزانًا دالًّا على الحق، كما قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٨٧]، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سَبَأٌ: ١٣].

وقوله: (فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر).

هذا القول ليس على إطلاقه، ولعل المقصود من خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين المجمع عليه، المعلوم من الدين بالضرورة، لعل هذا هو المقصود.

والواجب قبل الحكم على المسلم بكفرٍ أو فسقٍ أن يُنظر في دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق، وفي انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين، بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه، وتنتفي الموانع.

وشروط تكفير المعين التي دل عليها كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، ما يلي:

أولاً: أن يكون المخالف عالمًا بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافرًا أو فاسقًا، فإله ﷻ لم يشرع العقوبة قبل إقامة الحجة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٥].

فلا بدَّ من إقامة العلماء الحجة عليه، وإزالة الشبه عنه، وبعضهم يعتبر فهم الحجة شرطًا لقيام الحجة على المخالف كما سبق بيان ذلك.

ثانيًا: البلوغ، والعقل؛ لأنهما مناط التكليف، والصغير والمجنون قد رفع عنهما القلم.

ثالثًا: العمد؛ لأنَّ الله تعالى قد رفع الإثم والمؤاخذه عن المخطئ والمتأول، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥]، وقال ﷺ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولا بدَّ أن تنتفي عن المعين موانع التكفير وهي: الجهل، والتأويل الذي له مسوغ في اللغة، والخطأ المنافي للقصد، والإكراه الملجئ. وهذا من إنصاف أهل السنة والجماعة: فإنهم ينظرون إلى المخالف من جهتين:

الأولى: النظر إلى مخالفته، فيُحكَّم عليها.

الثاني: النظر إلى عينه، فلا يحكمون عليه بكفرٍ إلا بعد توافر شروط التكفير وانتفاء موانعه.

وقد استقبح العلماء التكفير باللازم، وكلامهم في هذا الباب كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فخلق كثير من الناس ينفون ألفاظًا أو يثبتونها بل ينفون معاني أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزمًا لأمر هي كفر وهم لا يعلمون بالملازمة بل يتناقضون وما أكثر تناقض الناس لا سيما في هذا الباب وليس التناقض كفرًا».

وقال الشوكاني رحمه الله: (وقد علم كلُّ مَنْ كان مِنَ الأعلام أن التكفير بالإلزام مِنْ أعظم مزالق الأقدام، فمن أراد المخاطرة بدينه فعلى نفسه جنى).

فالحذر الحذر من سلوك هذا السبيل، فإنَّ التكفير بلازم القول، مسلكٌ
من مسالك أهل البدع الذين يكفر بعضهم بعضًا.
قال ابن رشد الحفيد: (وأكثرُ أهل البدع إنما يكفُّرون بالمآل) أي:
بلوازم الأقوال.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنَّ الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها ،
فاحذر المحدثات من الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ،
والضلالة وأهلها في النار .

واحذر صغار المحدثات من الأمور ؛ فإن صغير البدع يعودُ حتى
يصير كبيراً ، وكذلك كل بدعةٌ أحدثت في هذه الأمة ، كان أولها صغيراً
يشبه الحق ، فاعتر بذلك من دخل فيها ، ثم لم يستطع الخروج منها ،
فعظمت وصارت ديناً يُدان بها ، فخالف الصراط المستقيم ، فخرج من
الإسلام .



قال : (واعلم).

هذا الأمر من أساليب التنبيه ، يعني اجزم وتيقن أنَّ الناس لم يبتدعوا
بدعةً قط حتى تركوا من السنة مثلها ، فكل بدعة تحصل وتقع فإنه يموت
مثلها من السنة ، فحبُّ السنة والبدعة في آنٍ واحد لا يجتمعان في قلب
عبد ، فالمبتدع مخالفٌ للسنة ومبغضٌ لأهل السنة ، وهذا ظاهر ، فأهل البدع
لم يقتصروا على الوقوع في البدعة فحسب ، بل تعدَّوا ذلك إلى الدعوة إلى
بدعهم ، والمناظرة فيها ، وإيذاء مخالفهم ، كما قال حسان بن عطية رحمه الله :
«ما أحدث قومٌ بدعةً في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها ، ثم لم يعدها
إليهم إلى يوم القيامة» رواه الدارمي في السنن .

فإذا ابتدع الناس بدعة الذكر الجماعي فإنه يموت مقابل هذه البدعة
الذكر الفرادي ، وإذا ابتدع الناس التسبيح بالحصي ماتت سنة التسبيح

بالأصابع، وإذا ابتدع الناس الجهر بالنية عند الصلاة ماتت سنة النية القلبية، وعلى هذه الأمثلة فقس.

ثم قال: **(فاحذر المحدثات من الأمور، فإنَّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار).**

أي: احذر المحدثات في دين الله ﷻ، فإنَّ كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار، وقد تقدم بيان معنى ذلك والإشارة إلى الحديث الوارد فيه، وهذا فيه إشارة إلى خطورة البدعة وسوء مآلاتها ومآلات أصحابها.

ثم لما بيَّن خطورة البدع حذَّر من صغارها فقال:

(واحذر صغار المحدثات).

يعني: احذر قليل البدع من الأمور التعبدية، فإنَّ قليل البدع في نظر الناس يعود حتى يصير كبيراً، فربما يؤول بصاحبه إلى الكفر، كما قال العلماء رحمهم الله: (المعاصي بريء الكفر)، وبريد الشيء: ما يوصل إلى الغاية، فكما يخشى على من أصرَّ على المعصية أن يُسلَب الإيمان عند الموت، كذلك يخشى على من أصرَّ على صغار البدع أن يُسلَب الإيمان، فيقع في البدع المكفَّرة.

والنبي ﷺ قال: «إياكم ومحقرات الذنوب فإنهن يجتمعن على الرجل حتى يهلكنه» رواه أحمد.

والمعنى: احذروا صغائر الذنوب التي لا تستعظمونها فلا تتحرزون عنها فإنَّها مؤدية إلى ارتكاب كبائرها، وسميت محقرات: لكون الإنسان يحقرها ويستصغرها، ثم لا يبالي بها فتكثر.

ومحقرات الذنوب يدخل فيها البدع التي يراها الناس حقيرة.

ثم قال: (وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيراً يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها ثم لم يستطع الخروج منها فعظمت وصارت ديناً يُدان بها).

وما ذكره المؤلف ﷺ له أمثلة كثيرة، منها ما يلي:

المثال الأول: بدعة الإنكار العلني على الحكام، فهي في نظر بعض الناس بدعة يسيرة ومجرد كلام يقال في المجالس، وهذه البدعة أخرجتها الخوارج في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والغيرة على حرمة الشريعة، فاغترَّ بذلك من دخل فيها، وتساهلوا في هذا الأمر، وظنوا أنه لا مانع منه، ثم لم يستطيعوا الخروج من تلك البدعة فصارت ديناً يُدان بها، فجرتهم هذه البدعة إلى ما هو أعظم، وهو الخروج على حكام المسلمين، والوقوع في المفساد الدينية والدنيوية المترتبة على الخروج.

المثال الثاني: بدعة تعطيل صفات الربِّ تعالى، فالمعتزلة يرون امتناع قيام الصفات والأفعال بالله تعالى، ومما أوقعهم في ذلك: استصغار البدع حيث ادَّعوا أنَّ صنيعهم هذا فيه تنزيهٌ لله تعالى عن أن يكونَ جسمًا أو تحلُّ به الحوادث.

فهم يعتقدون أنَّ الصفات أعراضٌ حادثةٌ لا تقوم إلا بالجسم، والعرضُ: عبارةٌ عن معنى زائدٍ على الذات، مما يقوم بغيره، ولا يقوم بنفسه، فهو محتاجٌ إلى محلٍّ يقوم به، فهم يرون أنَّ الأعراض الحادثة لا تقوم إلا بالجسم، فلو قامت بالله تعالى لكانَ جسمًا وهذا يقتضي حدوثة، ومن قال بذلك فهو مشبهٌ؛ لأنَّ الأجسام متماثلة، فجرتهم هذه الشبهة إلى القول بنفي الصفات بدعوى تنزيه الله تعالى عن أن يكونَ جسمًا أو تحلُّ به الحوادث.

فبدعتهم في أولها دعوة لتنزيه الرب جل وعلا، ثم صارت دينًا يدينون به بل صاروا يرمون مَنْ يُثَبِّت الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة بالتشبيه، وشبهوهم باليهود المجسِّمة؛ لأنَّ اليهود يثبتون بعض الصفات وأهل السنة يثبتون الصفات وهذا هو التجسيم عند معطلة الصفات.

المثال الثالث: قصة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مع أصحاب الحلق، فقد روى الدارمي في سننه أنَّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقف على أناس في المسجد متحلِّقين وبأيديهم حصى، يقول أحدهم: كَبَرُوا مائة، فيكَبِّرون مائة، فيقول: هَلَّلُوا مائة، فيُهَلِّلون مائة، ويقول: سَبَّحُوا مائة، فيُسَبِّحون مائة، فقال: «ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن! حصى نعدُّ به التكبير والتهليل والتسبيح، قال: فعُدُّوا سيئاتكم فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، ويحكم يا أمَّة محمد! ما أسرع هلكتكم! هؤلاء صحابةُ نبيِّكم صلَّى الله عليه وآله متوافرون، وهذه ثيابه لم تَبْل، وآيته لم تُكسر، والذي نفسي بيده! إنَّكم لعلى مِلَّة هي أهدى من مِلَّة محمد صلَّى الله عليه وآله أو مفتتحو باب ضلالة؟! قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن! ما أردنا إلاَّ الخير، قال: وكم من مريد للخير لن يُصيبه».

فهذه البدعة التي تدَّينوا بها جرَّتْهم إلى بدعة أخرى وهي مجالسة الخوارج أصحاب الغلو في الدين والقتال معهم.

قال عمرو بن سلمة: «رأينا عامة أولئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج» رواه الدارمي في السنن.

فظاهر صنيعهم إرادة الخير والنشاط في الذكر، فألت بهم هذه البدعة التي استصغروها إلى الوقوع في انتحال مذهب الخوارج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فالبِدْع تكون في أولها شبرًا، ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعًا وأميالًا وفراسخ».

ثم قال: **(فخالف الصراط المستقيم)**.

كلُّ من وقع في البدع فهو مخالفٌ للصراط المستقيم، والصراط المستقيم، هو: الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فالصراط المستقيم هو: طاعة الله ورسوله، وهو دين الإسلام التام، وهو اتباع القرآن، وهو لزوم السنة والجماعة، وهو طريق العبودية، وهو طريق الخوف والرجاء».

وقوله: **(فخرج من الإسلام)**.

لعل المراد: أنه يخرج من ملة الإسلام إذا وقع في البدع المكفرة. فالبِدْع تجرُّ إلى الردة عن الإسلام، والمبتدع إذا نصَّب نفسه مشرِّعًا ونَدَّا لله تعالى واستدرك على أحكم الحاكمين، فإنه بذلك يخرج من ملة الإسلام.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ في مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد: (البدع تجرُّ إلى الردة الصريحة كما وجد من كثير من أهل البدع). والبدع المكفرة تُحبِّط العمل، ويُخلد أصحابها في النار، فكلامه محمولٌ على أنه يقصد أصحاب البدع المكفرة، والله أعلم.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصةً
فلا تعجلن، ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر هل تكلم به
أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدٌ من العلماء؟ فإن وجدت فيه أثراً عنهم
فتمسك به، ولا تجاوزه لشيءٍ، ولا تختَر عليه شيئاً فتسقط في النار.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ : (فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل
زمانك خاصة).

يعني: تأمل وتفكر، فالنظر المراد به هنا: النظر القلبي، وهو الفكر
كما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، والمراد
بذلك: نظر الفكر والاعتبار والتأمل، لما فيها، وما تحتوي عليه؛ لأنَّ النظر
لم يتعد إلى، فنظر العين القلبي يتعدى بنفسه.
وقوله: (رحمك الله).

وهذا دعاء وتلطف من المؤلف، دعاء لك بالرحمة أن يغفر الله لك ما
مضى من ذنوبك، ويحفظك فيما يُستقبل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ : (كلَّ من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة فلا
تعجلن ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر).

هذه وصية مباركة من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وهي أن لا يتسرع المرء في قبول
كلِّ ما يسمع من أهل زمانه قبل معرفة حالهم من جهة لزوم السنة والمعرفة
بالعلم الشرعي الصحيح.

فأهل زمانك ممن يتسبون إلى العلم ليسوا سواءً:

- ففيهم العلماء المحققون.
 - وفيهم طلبة العلم الأقوياء السائرون على طريقة الأكابر فهم أصحاب علم وفقه وسنة.
 - وفيهم متعصبة المذاهب.
 - وفيهم الفُصَّاص، والوعاظ الجهلة.
 - وفيهم مَنْ يُسمَّون في زماننا بالمفكرين الإسلاميين.
 - وفيهم المثقفون أنصاف المتعلمين.
 - وفيهم المبتدعة ودعاة الباطل.
- فعلى المرء أن لا يتسرع في قبول كل ما يسمع من أهل زمانه ممن لم يُعرف بالعلم، حتى يعرض كلامهم على أهل العلم من أهل السنة ويقرروه.
- وفي زماننا حصلت العجلة في نشر كل مسموع أو مرئي يرد إلى بعض الناس في وسائل التواصل، دون معرفة منهم بحال المنشور له، وكم حصل بسبب عدم التمييز بين دعاة الحق ودعاة البدع من الترويج لدعاة الباطل عن حسن قصد ونية، فصار ذلك سبباً لارتباط الجهلة بأهل الباطل، فلا تستعجل في قبول كلام أهل زمانك، ولا تدخلن في شيء منه؛ حتى تسأل أهل العلم عنه، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظُّونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].
- وقد ذكر الإمام مسلم رحمته الله في صحيحه عن محمد بن سيرين رحمته الله أنه قال: «إنَّ هذا العلم دين فانظروا عن من تأخذون دينكم»، وروي مثله عن الإمام مالك وخلائق من السلف.
- وأما إذا كنت طالب علم صاحب ملكة وقدرة على البحث العلمي، فابحث عن صحة ما يردك.

قال: (فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به).

أي: إذا وجدت في ما بلغك من أهل زمانك -ممن عُرف بالعلم ولزوم السنة- علمًا صحيحًا دلَّ عليه الأثر، فتمسك به لموافقته للحق، وقد قال الله جل وعلا: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [التَّحْوِيز: ٤٣]، وأهل العلم والسنة أعرف الناس بعلم الوحي، فاستمسك بهذه الآثار التي ترد من طريقهم.

ومن العبارات اللطيفة التي فيها الحث على التمسك بالآثار قول سفيان الثوري رحمته الله: «إن استطعت ألا تحك رأسك إلا بأثر فافعل».

قال: (ولا تجاوزه لشيء).

أي: لا تتعداه لشيء آخر، من تعلق بعلم الكلام، أو بالتأويل الفاسد للأدلة السمعية أو بالقياس المعارض للنص الشرعي، أو بالعقل المخالف للنقل، أو بالذوق والرؤى والمنامات، أو بالأحاديث الضعيفة والمكذوبة أو بغير ذلك مما يخالف الشريعة.

قال: (ولا تختَر عليه شيئًا).

أي: لا تقدم على الحق شيئًا، فإنَّ الحق لا يخرج عن مذهب السلف، وليس بعد الحق إلا الضلال، فمن لم يأخذ بالحق وقع في الباطل.

قال الإمام مالك رحمته الله: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكون اليوم دينًا».

وقوله: (فتسقط في النار).

هذا الكلام فيه تفصيل، فمن وقع في البدع المكفرة وتوافرت فيه شروط التكفير سقط في النار وخُلدَ فيها.

ومن وقع في البدع المفسقة فبابه باب مرتكب الكبيرة.
ومذهب السلف: أنه لا شيء يُبطلُ جميعَ الحسنات إلا الوقوع في
ناقض من نواقض الإسلام، وأنَّ تكفير جميع السيئات عن المذنب لا يكون
إلا بالتوبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ومذهب أهل السنة والجماعة: أنَّ
فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة
وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة؛ بل لهم حسنات وسيئات
يستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب».

وقال الطحاوي رحمته الله: «وأهل الكبائر من أمة محمد صلَّى الله عليه وآله في النار
لا يخلَّدون إذا ماتوا وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله
عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلهم كما
ذكر صلَّى الله عليه وآله في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النِّسَاء: ٥٦]، وإن شاء عذبهم
في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم
يبعثهم إلى جنته وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته».



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنَّ الخروج من الطريق على وجهين ؛ أما أحدهما : فرجلٌ قد زلَّ عن الطريق ، وهو لا يريد إلا الخير ، فلا يُقتدى بزَلته فإنه هالك ، وآخرٌ عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين ؛ فهو ضالٌّ مضلٌّ شيطانٌ مريدٌ في هذه الأمة ، حقيقٌ على من يعرفه أن يحذر الناس منه ، ويبين للناس قصته ، لئلا يقع أحدٌ في بدعته فيهلك .



قال المؤلف رحمه الله : (واعلم أنَّ الخروج من الطريق على وجهين ؛ أما أحدهما : فرجلٌ قد زلَّ عن الطريق).

أي : كنَّ على يقين أنَّ الخروج من الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه ، وهو : طاعة الله ورسوله ، وهو دين الإسلام التام ، وهو اتباع القرآن ، وهو لزوم السنة والجماعة ، وهو طريق العبودية ، وهو طريق الخوف والرجاء أنَّ الخروج من هذا الطريق الواضح على وجهين :

الوجه الأول : رجلٌ قد زلَّ عن الطريق المستقيم دون تعمُّد وقصد ، فخرج عنه بسبب شبهة أو جهل أو تأويل فاسد له مسوِّغٌ في لغة العرب فصار يراه صحيحًا .

قال : (وهو لا يريد إلا الخير).

فقد يخرج صاحب السنة عن الطريق الصحيح ويقع في بعض المحدثات وهو لا يريد إلا الخير ، لكنه خالف الطريق بسبب شبهة أو جهل في مسألة بعينها ، أو تأويلٍ فخرج عن هذا الطريق .

والموقف منه بيَّنه بقوله:

(فلا يُقْتَدَى بزَلته).

أي: لا يُتَابَع على خطئه، مع حفظ مقامه، والاستفادة من مصنفاته، والتحذير من أخطائه؛ لأنَّ المخالفين من هذا الصنف قدوات عند كثير من الناس، فإذا سُكِت عن بيان خطأهم تفتشت المخالفات بين الأتباع فحصل منهم الزلل، ولذا جاء في الكلام المشهور: (زَلَّةُ الْعَالِمِ زَلَّةُ الْعَالَمِ) ذكر ذلك الزبيدي في تاج العروس.

والخروج عن الطريق المستقيم دون تعمُّد وقصد وقع فيه بعض الأئمة رحمهم الله، في بعض أبواب المعتقد، وبخاصة في باب صفات الله تعالى فقد وقع بعضهم في تأويل بعضها، ومن أسباب وقوعهم في ما وقعوا فيه من زلات في هذا الباب: البيئة التي كانوا فيها فقد كانت بيئة أشعرية، فتأثروا ببعض لوثاتهم على تفاوت بينهم في ذلك.

والنقولات الواردة عن أهل العلم والإنصاف من أهل السنة، في بيان الموقف من زلات هذا الصنف كثيرة منها:

قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (قال الحافظ أبو موسى المديني في مناقب الإمام إسماعيل بن محمد التيمي قَوَّامِ السَّنة: سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة، ولا نطعن عليه بذلك، بل لا يُؤْخَذُ عنه هذا فحسب).

قال أبو موسى: أشار بذلك أنه قلَّ من إمام وإلا وله زلة فإذا تُرِكَ ذلك الإمام لأجل زلته تُرِكَ كثير من الأئمة وهذا لا ينبغي أن يُفْعَلَ).

وقال الحافظ الذهبي رحمته الله في ترجمة كبير المفسرين قتادة بن دعامة السدوسي رحمته الله: (وكان يرى القدر -نسأل الله العفو- ومع هذا، فما توقف

أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل.

ثم إنَّ الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحة ونسئ محاسنه، نعم، ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك).

وقال أيضًا في الإمام محمد بن نصر المروزي رحمته الله: (ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة).

وقال أيضًا في ترجمة إمام الأئمة ابن خزيمة رحمته الله: (وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأوّل في ذلك حديث الصورة، فليعذر مَنْ تأوّل بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، ولو أنّ كل من أخطأ في اجتهاده -مع صحة إيمانه، وتوحيه لاتباع الحق- أهدرناه، وبدّعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه)، وكلام أهل العلم في هذا الباب يطول.

ثم قال البربهاري رحمته الله: (فإنه هالكٌ).

أي: فإنَّ صاحب السنة الذي زلَّ عن الطريق المستقيم في بعض المسائل هالكٌ، أي: في هذه الزلة، وليس المراد بالهلاك هنا الهلاك

الكلي، بل الهلاك الجزئي، فالهالك كلياً هو هلاك من وقع في البدع المكفرة، أما من وقع في البدع المفسقة فهلاكه جزئي، ومع ذلك فإنه يُحذَّر من بدعته دون الالتفات إلى حسن مقصده، مع حفظ مقامه في العلم والسنة، فأهل العلم لا يلتفتون إلى المقاصد، فالمقاصد والنوايا أمرها عند الله ﷻ، فالمخطئ يقال له: أخطأت، ولهذا لما أنكر ابن مسعود رضي الله عنه على أصحاب الحلق قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلاَّ الخير، قال: «وكم من مريد للخير لن يُصيبه»، فلم يلتفت إلى حسن نواياهم.

وقد يقع الخروج عن الطريق في مسائل الفروع، فلا يُتابع المخالف على مخالفته إن كان من أهل القدرة على الترجيح، ولا يوصف بأنه هالك. واختلاف العلماء في المسائل الفرعية قد يقع لسبب من الأسباب منها:

أولاً: خفاء الدليل، أي: في دلالة على المسألة الفرعية، وفي وجوده بحيث لا يكون مشتهراً متداولاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وحقيقة الأمر أنه إذا كان فيها -المسألة- نصٌّ خفي على بعض المجتهدين وتعذر عليه علمه ولو علم به لوجب عليه اتباعه؛ لكنه لما خفي عليه اتبع النص الآخر وهو منسوخ أو مخصوص: فقد فعل ما وجب عليه بحسب قدرته».

وقال أيضاً: «وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له كمن سمع النص من الرسول صلوات الله عليه وتيقن مراده منه وعند رجل لا تكون ظنية فضلاً عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته».

ومثاله: قول ابن عبد البر المالكي رحمته الله: «... فغير نكير أن يخفى على معاوية ما خفي على ابن عباس، وقد رؤينا عن معاوية... أنه كان يذهب إلى أن الربا في المضروب دون غيره، وهو شيء لا وجه له عند أحد من أهل العلم... وإذا كان ابن عباس وعمر قبله وأبو بكر قبلهما يخفى عليهم ما يوجد عند غيرهم ممن هو دونهم فمعاوية أحرى أن يوجد عليه مثل ذلك مع أبي الدرداء».

ثانيًا: الذهول عن الدليل، وهو غيابه عن ذهنه، فإذا ما ذُكر به تذكَّر، ومنه ما جرى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة موت النبي صلى الله عليه وسلم فقد هَدَّ بالقتل من يقول: إنَّ محمدًا مات بسبب الذهول الذي أصابه من هول خبر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذكَّره أبو بكر رضي الله عنه بما يدل على وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكَّر، وقد دلَّ على ذلك حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يكلم الناس فقال: اجلس يا عمر، فأبى عمر رضي الله عنه أن يجلس، فأقبل الناس إليه، وتركوا عمر رضي الله عنه، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «أما بعد فمن كان منكم يعبد محمدًا صلى الله عليه وسلم، فإن محمدًا قد مات، ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [الغفران: ١٤٤]، وقال: والله لكان الناس لم يعلموا أن الله أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه، فتلقاها منه الناس كلهم، فما أسمع بشرًا من الناس إلا يتلوها» فأخبرني سعيد بن المسيب رحمته الله، أن عمر رضي الله عنه قال: «والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر رضي الله عنه تلاها فعقرت، حتى ما تُقلِّني رجلاي، وحتى أهويتُ إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمتُ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات» رواه البخاري.

ثالثًا: عدم بلوغ العالم الدليل، كما وقع لعمر رضي الله عنه وبعض الصحابة رضي الله عنهم، وَعَلِمَهُ بعضهم، كما ورد في حديث عبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنه في قصة طاعون عمواس وفيه: فَجَاءَ عبد الرحمن بن عَوْفٍ رضي الله عنه وكان مُتَعَبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فقال: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول: (إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ قَالَ فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ رضي الله عنه ثُمَّ أَنْصَرَفَ) رواه البخاري ومسلم.

رابعًا: الغلط في فهم النص، ومثاله: ظنُّ بعض العلماء أَنَّ لفظ الخمر المحرَّم لا يتناول إلا عصير العنب خاصَّة، بسبب فهمهم أَنَّ الشرع لم ينصَّ على تبين حكم المسكرات إلا خمر العنب خاصَّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن ظنَّ أَنَّ النصَّ إنما يتناول خمر العنب قال: إنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب، بل كان ذلك ثابتًا بالقياس، وهؤلاء غلطوا في فهم النص، ومما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة أَنَّ الخمر لما حرمت لم يكن بالمدينة من خمر العنب شيء، فَإِنَّ المدينة لم يكن فيها شجر العنب، وإنما كان عندهم النخل، فكان خمرهم من التمر، ولما حرمت الخمر أراقوا تلك الأشربة التي كانت من التمر، وعلموا أَنَّ ذلك الشراب هو خمر محرم، فعلم أَنَّ لفظ الخمر لم يكن عندهم مخصوصًا بعصير العنب».

خامسًا: قد يعلم العالم الدليل ولا يعمل به، لمعارض راجح عنده. ومثال ذلك: عدم العمل بحديث عام ثبت عند العالم ما يخصصه، أو مطلق وقف على ما يقيد، أو منسوخ علم ناسخه ونحو ذلك.

ومنه: الخلاف في صلاة النافلة وقت النهي، فقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ لَمَّا ذَكَرَ دَلِيلَ الْمُجِيزِينَ وَالْمَانِعِينَ: «هُمَا عُمُومَانِ تَعَارَضَا الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ لِكُلِّ دَاخِلٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَالنَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ تَخْصِيصِ أَحَدِ الْعُمُومِينَ فَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى تَخْصِيصِ النَّهْيِ وَتَعْمِيمِ الْأَمْرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى عَكْسِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ».

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ غَيْرِ مُعْصُومٍ، وَمُخَالَفَتُهُ لَمَّا رَوَاهُ يَحْتَمِلُ امْتِحَالَاتٍ عَدِيدَةً مِنْ نِسْيَانٍ أَوْ تَأْوِيلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ فِي ظَنِّهِ، أَوْ اعْتِقَادٍ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ أَوْ مَخْصُوصٌ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ».

وَالْمُصَنَّفَاتُ فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ عُمُومًا كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْمِهَا: «رَفْعُ الْمَلَامِ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَ: «إِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ وَمَوْقِفُنَا مِنْهُ» لِابْنِ عَثِيمٍ، وَ: «أَسْبَابُ إِخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ» لِعَلِيِّ الْخَفِيفِ، وَ: «مَوْقِفُ الْأُمَّةِ مِنْ إِخْتِلَافِ الْأُئِمَّةِ» لِعُطِيَّةِ مُحَمَّدٍ سَالِمٍ، وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ.

ثُمَّ قَالَ فِي بَيَانِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِمَّنْ زَلَّ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ:

(وَأَخْرُ عَانِدُ الْحَقِّ وَخَالَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُتَقِينَ).

فَهَذَا الْخَارِجُ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، سَبَبُ مَا وَقَعَ فِيهِ هُوَ وَقُوعُهُ فِي الْعِنَادِ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِالْحَقِّ، فَهُوَ صَاحِبُ هَوًى وَتَعَمَدَ لِلْوُقُوعِ فِي الْمَخَالَفَاتِ.

(فَهُوَ ضَالٌّ).

فِي نَفْسِهِ.

(مضل).

لغيره.

(شيطان).

من شياطين الإنس، فكما أنَّ شيطان الجن يغوي الناس، فكذلك الشيطان الإنسي يضل الخلق ويقعد لهم في طرقاتهم ليصدّهم عن الصراط المستقيم، فهؤلاء فيهم شبه ممن حذّر الله تعالى منهم بقوله: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا يَكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٦].

ثم وصف البربهاري ﷺ هذا الشيطان بأنه:

(مريد).

أي: متمرد خارج عن الحق والطاعة، فالمرید من شياطين الإنس: العاتي، الذي تجرّد من الخيرات.

وقوله: (في هذه الأمة).

أي: أنه شيطان من شياطين الإنس الموجودة في هذه الأمة، وهذا الوصف ينطبق على أصحاب البدع الكبرى المكفرة كبعدة الجهمية، لأن هذا الوصف لا يستحق أن يطلق إلا على هذا الصنف من الخلق، وهم أصحاب البدع المكفرة.

أما أصحاب البدع المفسقة فإنه لا يوصف الواحد منهم بأنه شيطان مريد فهم دون أصحاب البدع المكفرة، فلا يُعاملون معاملة أصحاب البدع المكفرة، ولا يُعاملون معاملة من زلّ من أصحاب السنة، فأهل البدع يُحذّر منهم جميعاً مع التفريق بينهم في الأحكام، وأصحاب البدع التي وقعت عن نوع تأويل من أهل السنة يُحذر من بدعهم، ويُحفظ مقامهم.

ثم بيّن البربهاري رحمته الله الموقف من صاحب البدعة فقال:
(حقيقٌ).

أي: مُتَعَيِّنٌ وَوَاجِبٌ.

وقوله: (على من يعرفه أن يحذر الناس منه، ويبين للناس قصته).

أي: يتتبع أمره المخالف فيذكره للناس.

وقوله: (لئلا يقع أحدٌ في بدعته فيهلك).

وهذه الجملة مشتملة على تقرير ثلاثة أمور متعلقة بالموقف الشرعي من صاحب البدعة وهي ما يلي:

الأمر الأول: تحذير الناس من أهل البدع.

وعيب أهل البدع يتضمن عيب البدع نفسها، فالعيب لم يتَّجه إلى المبتدعة إلا بسبب تلبسهم بالبدع.

والجمع بين التحذير من البدع وأهلها؛ دلت عليه السنة النبوية الصحيحة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من ذي الخويصرة التميمي وأشار إليه بقوله: «إنه يخرج من ضئضئ هذا -يعني أناس على طريقتة ومنهجـه]، قوم يتلون كتاب الله رطبًا لا يجاوز حناجرهم [يعني لا تفقهه قلوبهم ولا ينتفعون بما يُتلى عليهم]، يَمْرُقُونَ من الدين كما يَمْرُقُ السهم من الرمية [يعني مثل خروج السهم من الصيد الذي يُرمى]» رواه البخاري ومسلم.

فالنبي صلى الله عليه وسلم عاب هذا الرجل، وعاب البدعة التي هي عليه.

ومما ورد عن السلف الصالح في عيب البدع وأهلها:

ما جاء عن الإمام مالك رحمته الله، فيما نقله عنه عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن، -لعله كان يسأل عن

المتشابه على طريقة المعتزلة- فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد لعن الله عمراً فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام».

وقال الإمام أحمد رحمته الله في سياق كلامه على من يزعم القول بخلق القرآن: «كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهره لم نجد بدأ من مخالفتهم والرد عليهم».

وقال ابن الجوزي عن الإمام أحمد رحمته الله: «وقد كان الإمام أحمد لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم ما يخالف السنة وكلامه في ذلك محمول على النصيحة في الدين».

وروى اللالكائي بسنده عن عاصم الأحول قال: قال قتادة: «يا أحول إن الرجل إذا ابتدع بدعة ينبغي لها أن تذكر حتى تُحذر».

وقال الحسن البصري له: «أترغبون عن ذكر الفاجر، اذكروه بما فيه يحذره الناس».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلا بدَّ من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها».

فالنوايا الحسنة من المخالف لم يكن أهل السنة يلتفتون إليها، بل كانوا يقمعون البدعة، وإن حسن مقصد فاعلها.

ثم إن الإنكار على أهل الأهواء من الرحمة بهم لئلا يضلوا غيرهم ومن الرحمة بالخلق عموماً أن لا يقعوا في شرك البدع.

قال ابن الرومي رحمته الله: (وقالوا: ليس من مقتضى رحمة أهل المعاصي ترك الإنكار عليهم وعدم التعرض لهم بل من كمال الرحمة لهم الإنكار

عليهم وردَّهم إلى المنهج القويم والصراط المستقيم فإنَّ المؤمن إذا سمع بأسير من أسارى المسلمين في أرض العدوَّ يرحمه ويبذل ماله ونفسه في تخليصه فكيف لا يجتهد في تخليص أخيه المسلم وإنقاذه إذا رآه أسير نفسه وشيطانه وهما أعدى عدوِّه فإنَّ أعرض عنه وترك أسيرًا لهما فذلك من جهله) «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقاطع الأشرار» (ق/١٣٢/أ).

وبهذا يُعلم؛ خطأ مَنْ يدعو بإطلاق التحذير من البدع دون التعرض لأهلها بحُجة أن هذا العمل من الغيبة التي تولَّد الشحناء بين المسلمين وتفرَّق الأمة وتضيع أوقاتهم وتقسي قلوبهم، بل قد سمعنا من بعض الحزبيين والحركيين المعاصرين؛ مَنْ يطعن في الذين يُبينون السنة للناس ويحذرون من الحزبيات ويقولون: ما فرَّق الأمة مثل هؤلاء! وينبزونهم بألقاب السوء؛ لينفِّروا الجهلة عن أهل الحق.

وهذا القول فاسد، يترتب عليه مخالفة منهج النبي ﷺ وأتباعه في التحذير من المخالفة وأصحابها عند الحاجة مع ما يترتب عليه من فشو البدع وتلميع أصحابها وإضلال الناس عن المنهج الحق.

أما إذا اقتضت المصلحة عدم تسمية المخالف؛ فليقتصر على التحذير من المخالفة، فإنَّ النبي ﷺ حذَّر من ذي الخويصرة بعينه، وراعى المصلحة في عدم التسمية في موطن وسلك منهج ما بال أقوام، فلا وجه للاقتصار على منهج واحد وطرح الآخر، فإعمال الدليلين أولى من إعمال دليل وإهمال الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع، ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة

منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل.

الأمر الثاني: أن لا يقتصر أهل العلم على التحذير المجمل من صاحب البدعة بل يبينوا للناس قصته ويجرحوه جرحاً مفصلاً حتى تستبين سبيل المخالفين فإنها إذا استبانت واتضحت، أمكن اجتنابها، والبعد منها، بخلاف ما لو كانت مشتبهة ملتبسة، فإنه لا يحصل هذا المقصود الجليل.

الأمر الثالث: بين البربهاري رحمته الله مصلحة من المصالح الشرعية في الردود على أهل البدع وهي: حماية الناس من شر أهل البدع ومن الوقوع في بدعهم، فيحصل بسبب ذلك قمع وإذلال أهل البدع واستتارهم ببدعهم وبخاصة إذا كان أهل السنة أقوياء، ويحصل أيضاً علو أهل السنة على أهل البدع، وتحصل للناس السلامة في دينها، فالبدعة سبب للوقوع في الهلاك الكلي أو الجزئي على التفصيل الذي سبق بيانه.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أنه لا يتم إسلام عبدٍ حتى يكون متبعاً مصداً مسلماً، فمن زعم أنه قد بقي شيءٌ من أمر الإسلام لم يكفناه أصحاب محمد ﷺ فقد كذبهم، وكفى به فرقةً وطعناً عليهم، وهو مبتدعٌ ضالٌّ مضلٌّ محدثٌ في الإسلام ما ليس فيه.



قال المؤلف رحمه الله : (واعلم رحمك الله أنه لا يتم إسلام عبد).

الإسلام إذا أطلق فإنه يشمل الدين كله، وليس المراد الإتيان بكلمة التوحيد فحسب.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : (وإذا قلنا: إن الإسلام هو التعبد لله ﷻ بما شرع شمل ذلك الاستسلام له ظاهراً وباطناً فيشمل الدين كله عقيدة، وعملاً، وقولاً، أما إذا قرن الإسلام بالإيمان فإن الإسلام يكون الأعمال الظاهرة من نطق اللسان وعمل الجوارح، والإيمان الأعمال الباطنة من العقيدة وأعمال القلوب، ويدل على هذا التفريق... حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه: «أن جبريل سأل النبي ﷺ، عن الإسلام والإيمان؟ فقال له النبي ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت». وقال في الإيمان: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره».

فالحاصل أن الإسلام عند الإطلاق يشمل الدين كله ويدخل فيه الإيمان، وأنه إذا قرن مع الإيمان فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة من أقوال

اللسان وعمل الجوارح، وفسر الإيمان بالأعمال الباطنة من اعتقادات القلوب وأعمالها).

وعليه فالمعنى: لا يكون المرء تام الإسلام، ولا يكون مؤمناً كامل الإيمان، والمنفي هنا الكمال لا الصحة.

وقوله: (حتى يكون متبعا).

لما أمرته به الشريعة بعمومها من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، فالذي عنده قصور في الاتباع، ولم يقع في ناقض من نواقض الإسلام فإيمانه ناقص، ولا يكون تام الإسلام وكامل الإيمان حتى يكون: (مصدقاً).

أي: معترفاً ومقرراً بالشرع، و:

(مسلماً).

أي: منقاداً للشرعية، فيخالف بذلك أهل النفاق.

فالذي يريد أن يكون إيمانه كاملاً عليه أن يكون متبعا مصدقا مسلماً.

قال الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء: ٦٥].

قال السعدي رحمه الله: (فالتحكيم في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج في مقام الإيمان، والتسليم في مقام الإحسان فمن استكمل هذه المراتب وكملها، فقد استكمل مراتب الدين كلها، فمن ترك هذا التحكيم المذكور غير ملتزم له فهو كافر، ومن تركه، مع التزامه فله حكم أمثاله من العصيين).

وقال الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦]، أي: لا خيرة لهم، فلا يسعهم إلا الاتِّباع.

قال السعدي رحمه الله: (أي: لا ينبغي ولا يليق، ممن اتصف بالإيمان، إلا الإسراع في مرضاة الله ورسوله ﷺ، والهرب من سخط الله ورسوله، وامتنال أمرهما، واجتناب نهيهما، فلا يليق بمؤمن ولا مؤمنة ﴿إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾ من الأمور، وحتماً به وألزماً به ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أي: الخيار، هل يفعلونه أم لا؟ بل يعلم المؤمن والمؤمنة، أن الرسول أولى به من نفسه، فلا يجعل بعض أهواء نفسه حجاباً بينه وبين أمر الله ورسوله ﷺ).

ثم قال المؤلف رحمه الله: (فمن زعم أنه قد بقي شيء من أمر الإسلام لم يكفناه أصحاب محمد ﷺ فقد كذبهم).

أدلة الكتاب والسنة يجب فهمها وفق أفهام الصحابة الكرام ﷺ؛ لأنهم أخذوا دينهم عن النبي ﷺ مشافهة أو ممن أخذه عن النبي ﷺ، فهم أعرف الناس بمراد الشريعة.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يكاد شيء إلا ويوجد فيه عن أصحاب النبي ﷺ) أخرجه أبو داود السجستاني في المسائل.

ثم قال المؤلف رحمه الله: (وكفى به).

أي: بهذا الطعن واتهام الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم بكتمان العلم.

وقوله: (فرقةً وطعنًا عليهم).

أي: كفى بهذا الصنيع مفارقة لمذهب السلف القائم على حفظ قدرهم، فتكذيبهم واتهامهم بالكتمان من أعظم أنواع الطعن عليهم، والذي يقع في هذه الصفة السيئة قال عنه:

(وهو مبتدعٌ ضالٌّ مضلٌّ محدِّثٌ في الإسلام ما ليس فيه).

أي: مَنْ زعم أنه قد بقي شيءٌ من أمر الإسلام لم يكفناه أصحاب محمد ﷺ فهو من أهل البدع والأهواء، وبسبب البعد عن العناية بمذهب السلف وعلى رأسهم الصحابة الكرام ﷺ: كثرت المخالفات العقدية في جميع أبواب مسائل الاعتقاد، وحصل تقديم العقل على النقل، وخفي الحق على كثير من المسلمين، وانتشرت المقالات الفاسدة، ووقع الافتراق في الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم ودقَّ على كثير من الناس ما كان جلياً لهم فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف». ومن أسباب الوقوع في البدع: الطعن في الصحابة رضي الله تعالى عنهم واتهامهم بالكتمان وعدم العدالة.

وَمِنْ أَشْهَرِ مَنْ عُرِفَ عَنْهُ الطَّعْنُ فِي الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ ﷺ مَا يَلِي:

أولاً: الخوارج، وخلاصة موقفهم من الصحابة ﷺ:

■ عدم اعتراف الخوارج بالإمامة الكاملة لأحد من الصحابة إلا بإمامة أبي بكر وعمر ﷺ إمامة شرعية، وينكرون إمامة عثمان رضي الله عنه في وقت الأحداث التي نجم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي رضي الله عنه قبل أن يحكم الحكمين.

■ يكفّرون علياً رضي الله تعالى عنه بسبب قضية التحكيم المشهورة، ويكفّرون معاوية والحكمين عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري، وجميع من رضي بالتحكيم ومنهم طلحة والزبير وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم.

ثانياً: المعتزلة، وخلاصة موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم:

■ تفسيقهم لطوائف من الصحابة رضوان الله عليهم فقد زعم كلٌّ من واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أن إحدى الطائفتين يوم الجمل فاسقة -إما طائفة علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر والحسن والحسين وأبي أيوب الأنصاري أو طائفة عائشة وطلحة والزبير وردوا شهادة هؤلاء الصحابة فقالوا: لا تقبل شهادتهم، وزاد عمرو على شيخه بأن قال بتفسيق الفريقين جميعاً.

■ تبرؤهم من بعض الصحابة: ومن ذلك قولهم بالتبرؤ من معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما ومن كان في شقهما.

■ طعنهم في بعض الصحابة وشتمهم واتهامهم إياهم بالكذب والجهل ونحو ذلك، فعمر بن عبيد كان يشتم الصحابة، ومما نقل عنه من ذلك: سبه للصحابي الجليل سمرة بن جندب رضي الله عنه، وقوله في عثمان بن عفان رضي الله عنه: «إنَّ عثمان لم يكن صاحب سنة»، والنظام إبراهيم بن سيار زعيم الفرقة «النظامية» من المعتزلة يوسع عدداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله شتمًا وذمًا، ويتناول عليهم منتقداً بعض أقوالهم وفتاواهم واجتهاداتهم.

ثالثاً: الرافضة، وخلاصة موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم:

■ قولهم بتفضيل علي بن أبي طالب رضي الله عنه على سائر الصحابة وفيهم أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم واستحقاقه للخلافة قبلهم، وأكيسهم أجاز خلافة

الشيخين وتولاهما مع تفضيل عليٍّ، وهو قول الزيدية منهم، وهذا أدنى درجات الجفاء لدى القوم.

■ سبهم وشتمهم أفاضل الصحابة عليهم السلام، ومن ذلك: لعنهم أبا بكر وعمر عليهما السلام وتسميتهما بالجبت والطاغوت، وصنمي قريش ووضعوا في ذلك دعاء يعرف بذلك، وفيه: «اللهم العن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيها وإفكيهما وابنتيهما، يقصد أبا بكر وعمر وابنتيهما عائشة وحفصة رضي الله عنهم أجمعين».

■ التبرؤ من أفاضل منهم، فمن المسائل التي أجمع عليها الشيعة سوى الزيدية منهم: القول: بالتبرؤ من أبي بكر وعمر وكثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

■ تكفيرهم جُلَّ الصحابة رضوان الله عنهم، ومن ذلك ما جاء في كتاب «الكافي» وهو أعظم كتبهم: «وأمر الإمامة من تمام الدين، ولم يمض عليه السلام حتى بين لأمته معالم دينهم، وأوضح لهم سبيلهم وتركهم على قصد سبيل الحق وأقام لهم عليًّا علمًا وإمامًا وما ترك لهم شيئًا تحتاج إليه الأمة إلا بينه؛ فمن زعم أن الله تعالى لم يكمل دينه فقد رد كتاب الله، ومن رد كتاب الله؛ فهو كافر به».

وجاء في كتاب سليم بن قيس العامري: «إنَّ الناس كلهم ارتدوا بعد رسول الله غير أربعة».

فيجب على المرء أن يحذر من مسالك أهل البدع، وأن يعرف للصحابة رضي الله تعالى عنهم قدرهم، وأن يكون متبعًا للكتاب والسنة وفق فهمهم للنصوص الشرعية.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أنه ليس في السنة قياسٌ ولا يُضرب لها
الأمثال، ولا تُتبع فيها الأهواء، وإنما هو التصديق بآثار رسول الله ﷺ
بلا كيفٍ ولا شرح، لا يقال: لم؟ وكيف؟



قال المؤلف رحمه الله : (واعلم رحمك الله أنه ليس في السنة قياسٌ).

المراد بالسنة هنا السنة بالمعنى العام، وهي موافقة الكتاب والسنة وفق
فهم السلف، فمن سار على هذا الطريق فهو صاحب سُنَّةٍ.

والسنة ليس فيها قياس، وليس المراد: القياس الذي توافرت شروطه،
فالقياس الذي توافرت شروطه من أدلة الأحكام المعتمدة، فأدلة الأحكام
أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعتمد، لكن مراد المؤلف
بالقياس هنا القياس الفاسد، الذي تُعارض به السنة وتُرد به النصوص
الشرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «وأصل ضلال من ضل هو بتقديم
قياسه على النص المنزل من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله».

ومن القياس الفاسد: قياس إبليس، فأول من قاس القياس الفاسد
إبليس، فقد أمر بالسجود لآدم، فلم يمثل بل استعمل القياس، كما أخبر
الله ﷻ عنه بقوله: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾
[سُورَةُ الْحَاقَّةِ: ٧٦].

قال محمد بن سيرين رحمه الله : «أول من قاس إبليس، وما عُبدت الشمس
والقمر إلا بالمقاييس».

ومن أمثلة القياس الفاسد: قياس المشركين، فإنهم لما مُنعوا من التعامل بالربا ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فأعملوا القياس مقابل النص، وهو قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

قال: (ولا يُضرب لها الأمثال).

والأمثال المراد بها في هذا السياق: الأشباه والنظائر.

قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه لرجل: (يا ابن أخي، إذا حدثتك عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال)، والمعنى: لا تعارض أحاديث النبي ﷺ بالأمثال، بل قابليها بالتسليم، ولا تعرضها على العقل، فإن قبلها عقلك سلّمت، وإن لم يقبلها رددت السنة.

ومن الأمثلة التي توضّح هذا الأمر: ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (يُنضح من بول الغلام ويُغسل من بول الجارية)، ففرّق النبي ﷺ بين بول الغلام وبول الجارية، فالغلام يكفي فيه الرش أو تأخذ الماء وتصبه صبّاً فقط دون ذلك، بخلاف الجارية، والموقف من هذا النص الصريح الصحيح المحكم التسليم، فإذا جاء شخص وأعمل عقله في هذه المسألة، وقال: لماذا فرّق الشرع بين الغلام والجارية؟ وعَرَضَ هذا على ميزان العقل دون الشرع، فإنه سيرد السنة.

وإذا سلّم وقال: الشرع مبنيٌّ على الحكمة، لا يأمر بشيءٍ إلا ولله فيه حكمة، فلا يسعني إلا التسليم فإنه يسلّم.

والحكمة من التفريق بين بول الغلام والجارية حصل خلاف بين أهل العلم فيها، وعلى كل حال فالواجب أن يصار إلى النصّ ويعمل به، فإذا عرفت الحكم فالحمد لله وإذا لم تعلمها فما عليك إلا الاتباع.

قال ابن القيم رحمته الله: (يحرم على المفتي أن يفتي بضدّ لفظ النصّ، وإن وافق مذهبه . . . أو يسأل عن بول الغلام الذي لم يأكل الطعام: هل يجزي فيه الرش أم يجب الغسل؟ فيقول: لا يجزي فيه الرش وصاحب الشرع «يقول: يرش من بول الغلام» ورشّه هو بنفسه).

ثم قال البرهاري رحمته الله: (ولا تُتبع فيها الأهواء).

أي: فلا تُقدّم الأهواء على الحق، فلا يُقدّم المرء فعل الربا لموافقته هواه، وهو تحصيل الربح مثلاً على الحق وهو النص الذي جاء بتحريم الربا، وعلى هذا فقس.

قال: (وإنما هو التصديق بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله بلا كيفٍ ولا شرح، لا يقال: لم؟ وكيف؟).

وهذا في جميع المسائل العقديّة.

ثم ذكر مثلاً يوضح به كيف يكون التصديق بالآثار، فمثلاً في باب توحيد الأسماء والصفات يجب إثبات ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله صلى الله عليه وآله من جميع الأسماء والصفات، ومعانيها وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة، على الوجه اللائق بعظمته وجلاله، من غير نفيٍ لشيءٍ منها، ولا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل، وينفون ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وآله من النقائص والعيوب، وعن كلّ ما ينافي كماله.

وقوله: (بلا كيف).

التكييف: أن يتصوّر الإنسان لصفات الله تعالى كيفيةً في ذهنه يقدرها، سواءً كان هذا على سبيل القياس على صفة المخلوق -وهذا هو التمثيل- أو على سبيل تقديرٍ أمرٍ في الذهن يتوصل إليه بتصوره وفهمه، فالتكييف قد يكون تمثيلاً، وقد لا يكون كذلك.

والتمثيل: إثباتُ الصفة لله تبارك وتعالى على وجهٍ يماثل صفة المخلوق، فيقيسُ صفةَ الخالق تبارك وتعالى على صفة المخلوق. وعلى هذا فكلُّ ممثل مكَيَّف؛ لأنه جَعَلَ لصفةِ الله تبارك وتعالى كيفية، وهي كيفية صفة المخلوق، وليس كلُّ مكَيَّف ممثلاً؛ لأنَّه في بعض أحواله لا يقيس صفة الخالق تبارك وتعالى على صفة المخلوق؛ وذلك إذا قدَّر لصفة الله صفة في ذهنه يخترعها، وليست على ضوء ما يراه ويشاهده من المخلوقات.

واعتقاد التكييف اعتقادٌ باطل بدليل السمع والعقل.

أما دليل السمع فمنه: قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإدراكُ حقيقة الكيفية مستحيل، فالمخلوقون لا يحيطون بالله تعالى عِلْمًا، وإنَّما ينتهون إلى ما أخبرهم به عن نفسه، أو أخبر به عنه رسوله ﷺ.

وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٣٦]، فمنهى الله جل وعلا في هذه الآية الكريمة عن اتِّباع الإنسان ما ليس له به علم، ويدخل فيه كلُّ قولٍ على الله بلا علم، وأنَّ يعمل الإنسان بما لا يعلم، ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا، لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكيفنا قفواً لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

واعتقادُ التكييف في صفات الله تعالى اعتقاد باطل بدليل العقل.

فالشَّيء لا يمكن إدراكه إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه؛ فكلُّ شيء لا يمكن إدراكه إلا بواحد من هذه الأمور الثلاثة.

أَنْ تشاهده، وهذا عين اليقين، أو تشاهد نظيره، وهذا أدنى رتبة من الأول؛ لأنَّ هذا تدركه بالقياس؛ فمشاهدة النظر ومعرفة النظر بالنظر هذا قياس، أو بالخبر الصادق عنه، لكن ليس الخبر كالمعينة، ولذلك فهو أدنى رتبة من الأول.

ومعلوم أنَّ واحدًا من هذه الطرق الثلاثة لم يحصل بالنسبة لصفات الله ﷻ، فنحن لم نشاهد شيئًا من هذه الصفات، ولو شاهدنا شيئًا منها لم ندركه؛ لأنَّ الله قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾ [النَّحْل: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، وبهذا فقد انتفى الأمر الأول.

كذلك نحن لم نشاهد نظيرها؛ لأنَّ الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّرُوح: ١١]، إذا لم نشاهد مثيلاً لله ﷻ.

وكذلك لم يخبرنا الله ﷻ أو رسوله ﷺ عن كيفية هذه الصفات، فيتعذَّر إذا أنَّ نعلم كيفيتها؛ لأنَّ وسائل العلم انتفت، وإذا انتفت الوسيلة انتفت الغاية.

وقوله: **(بلا كيف)**.

أي: من غير كيف يعقله البشر، وليس المراد من قول أهل السنة: **(بلا كيف)**: أنهم ينفون الكيف مطلقاً، فإنَّ كلَّ شيء لا بدَّ أن يكون على كيفية ما، ولكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه.

ثم قال: **(ولا شرح)**.

والمقصود بالشرح هنا: الشرح الذي يخالف النص، فالصفات لا شك أنَّ معانيها معلومة في لغة العرب فإذا شُرحت معاني الصفات فهذا مما

يحصل به التدبر لها وبه تحصل زيادة إيمان العبد، لكن الممنوع هو الشرع الذي يتعلق بالكيف والتشبيه.

قال: (لا يقال: لم؟).

أي: لا يُعترض على الله تعالى في أحكامه القدرية والشرعية، فلا يقال عن شيء لم يرد في الشرع: لِمَ لَمْ يرد؟ وَلِمَ أمر الرب جل وعلا بكذا؟ وَلِمَ نهى عن كذا؟ وَلِمَ أعطى هذا ومنع هذا وحرم هذا؟ لا يقال: لِمَ؟ فالله تعالى لا يُسأل عما يفعل، كما قال ﷺ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فالله تعالى لعظمته وعزته، وكمال قدرته، لا يقدر أحد أن يمانعه أو يعارضه، لا بقول، ولا بفعل، ولكمال حكمته ووضعه الأشياء مواضعها، وإتقانها، أحسن كل شيء يقدره العقل، فلا يتوجه إليه سؤال، لأن خلقه ليس فيه خلل ولا إخلال.

قال: (وكيف؟).

أي: لا يقال: كيف في باب صفات الله تعالى، ومنه كلام المعطلة الذين يتدخلون في كيفية صفات الرب جل وعلا.

والعبد لا يسعه إلا الاتباع، فإذا حضر نهر الله بطل نهر معقل، فإذا جاء الكتاب والسنة فالزم العمل بهما ولا تخرج عن فهم السلف لهما.

فإن قال قائل: ما المصادر التي يُستعان بها على فهم الكتاب والسنة وفق فهم السلف؟

فيقال: فهم القرآن وفق فهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وفهم التابعين تُدرَسُ فيه كتب التفسير بالمأثور.

ومن هذه التفاسير: تفسير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن كثير، والبغوي.

وفهم السنة يُستعان عليه بدراسة كتب الآثار، ومنها:
مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، والسنن الكبرى للبيهقي،
وسنن الدارقطني، والاستذكار لابن عبد البر.
فمن رام فهم النصوص الشرعية وفق فهم السلف فليكثر من القراءة في
هذه المصنفات، والتفكر فيما اشتملت عليه، مع لزوم المنهجية العلمية في
دراسة العلوم المعينة على ذلك، مع الصبر والتدرج في التأصيل وأخذ العلم
على أهله حتى يصل إلى مراده بتوفيق الله وإعانتة.



قال الصنف رحمته الله:

والكلام والخصومة والجدال والمرء محدثٌ يقدح الشك في القلب
وإن أصاب صاحبه الحق والسنة.



حذر المؤلف رحمته الله من أمرين محدثين عورضَ بهما الوحي، وهما من
أسباب الوقوع في الضلال والدعوة إليه، وهما:

الأمر الأول: الدخول في علم الكلام فهذا من المحدثات والبدع،
فدين الله جل وعلا يؤخذ من الكتاب والسنة، ولا يسعنا إلا التسليم،
فلا وجه لتقرير مسائل الاعتقاد عن طريق ما يسمى بعلم الكلام الذي يراد به
تقرير مسائل الاعتقاد وفق قواعد المتكلمين، فالصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم ما
خاضوا في هذه الطرائق الكلامية في إثبات صفات الرب جل وعلا وما
خرجوا عن الاتباع للشرع، بخلاف من جاء بعدهم من الخالفين، فإنهم
قرروا مسائل نسبوها إلى العقيدة لم يأت بها دليل لا من كتاب ولا سنة،
وأرادوا تنزيه الرب جل وعلا بعلم الكلام فآل بهم هذا العلم إلى تعطيل
النصوص الشرعية وتأويلها.

قال ابن الجوزي رحمته الله في كتابه: تلبيس إبليس في التحذير من علم
الكلام: (ومنهم من نفره إبليس عن التقليد وحسن له الخوض في علم
الكلام والنظر في أوضاع الفلاسفة ليخرج بزعمه عن غمار العوام وقد
تنوعت أحوال المتكلمين وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك وبيعهم إلى
الإلحاد).

ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزاً ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلاً ثم يرد الصحيح عليلاً فأمسكوا عنه ونهوا عن الخوض فيه، حتى قال الشافعي رحمه الله: «لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في الكلام...» وحكمي في علماء الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام»، وقال أحمد بن حنبل: «لا يفلح صاحب كلام أبداً علماء الكلام زنادقة».

الأمر الثاني: الخصومة والجدال بالباطل.

والخصومة: بمعنى الجدال والنزاع.

والجدال والمرء، قال بعضهم: لا فرق بينهما.

وقال بعضهم: المرء: المخاصمة في الحق بعد ظهوره، وليس كذلك الجدال، فالمرء يكون فيه اعتراض، والجدال يراد منه إلزام الخصم ومغالbته والعلو عليه.

والخصومة والجدال والمرء بالباطل في مسائل الصفات، أو مسائل القدر أو غيرهما، كلها من المحدثات، ومن سمات أهل البدع.

وأكثر من عُرف بالانشغال بعلم الكلام وبكثرة الجدل المعتزلة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وهذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً).

وقال الملطي رحمته الله عنهم: «والطائفة السادسة من مخالفي أهل القبلة هم المعتزلة وهم أرباب الكلام، وأصحاب الجدل».

وكثرة خوضهم في علم الكلام والجدل يظهر في جانبين:

الأول: كثرة تصانيفهم الكلامية الجدلية، ومن أشهرها: كتب القاضي عبد الجبار ومنها: المغني في أبواب التوحيد والعدل وشرح الأصول الخمسة، والمحيط بالتكليف، ففي هذه التصانيف وغيرها من كتب المعتزلة التعصب المذهبي الظاهر، وتأويل النصوص الشرعية عن ظاهرها بلا موجب.

وبسبب كثرة تصانيفهم أثروا في غيرهم من أهل البدع، ومن ذلك اعتماد متأخري الإمامية على المعتزلة في المعقولات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن الإمامية: «وأما عمدتهم في النظر، والعقليات، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة، ووافقوهم في مسائل الصفات، والقدر».

الثاني: كثرة مناظراتهم الشفهية، ومنها: مناظرة عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء للحسن البصري رحمته الله في مسألة مرتكب الكبيرة وأنه في منزلة بين المنزلتين.

ومنها: ما جرى من مناظرات وخصومات شهيرة مع الأشاعرة أدت إلى وقوع فتن عظيمة بينهم، حتى قال الإسني في ترجمة إمام الحرمين أبي المعالي الجويني: «وخرج من نيسابور لما وقعت الفتنة بين المعتزلة والأشاعرة فظهرت المعتزلة فأقام ببغداد تارة وبأصبهان تارة وغيرهما من الأماكن».

ومنها: ما جرى بين إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة مع الإمام الشافعي رحمته الله وغيره من مناظرات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ولإبراهيم مناظرات في الفقه وأصوله مع الشافعي وغيره».

والسلف رحمهم الله ما كانوا يدخلون أنفسهم في الجدل الممنوع؛ لأنَّ الدين عندهم بيّن واضح، يأخذونه من الكتاب والسنة، حتى نبتت نابتة المتكلمين، فصاروا يدخلون أنفسهم في الخصومات والجدال والمرء من أجل إضلال غيرهم، ومن دخل في هذا الباب واستسلم لمناظرة المخالفين، وأرخى أذنه لكل مبتدع سيحصل عنده الشك في دين الله جل وعلا، وربما الانسلاخ من الدين بالكلية.

ثم إن أهل الجدل أهل اضطراب في أنفسهم، فلا تكاد تجد أصحاب فرقة واحدة أهل اتفاق على قول واحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عند كلامه على مذهب المؤولة: «ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله، فياليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة؟ فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلوات الله عليه لجدل هؤلاء».

فمن رام السلامة من الوقوع في شبهات أهل البدع فليلزم منهج السلف، وهو البعد عن الكلام، والخصومات والجدال والمرء.

وقد يقول قائل: هل يُترك أهل البدع فلا يُناقشون ولا يُناصحون؟

والجواب: أنَّ مناصحة أهل البدع لها طرق، منها:

التدوين في بيان الحق وإبطال الشُّبه.

قال ابن حجر الهيتمي رحمته الله في مقدمة الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة: (أما بعد؛ فَإِنِّي سئِلْتُ قَدِيمًا فِي تَأْلِيفِ كِتَابٍ يَبِينُ حَقِيْقَةَ خِلَافَةِ الصَّدِيقِ، وَإِمَارَةِ ابْنِ الْخَطَّابِ رحمته الله، فَأَجَبْتُ إِلَيَّ ذَلِكَ مَسَارَعَةً فِي خِدْمَةِ هَذَا الْجَنَابِ، فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ أَنْمُودَجًا لَطِيفًا، وَمِنْهَا جَا شَرِيفًا، وَمَسْلُكًا مَنِيفًا، ثُمَّ سئِلْتُ قَدِيمًا فِي إِقْرَائِهِ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ خَمْسِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِكَثْرَةِ الشَّيْعَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوَهُمَا الْآنَ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، أَشْرَفَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَأَجَبْتُ إِلَيَّ ذَلِكَ، رَجَاءً لِهَدَايَةِ بَعْضٍ مِنْ زَلٍ بِهِ قَدَمُهُ عَنِ أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ).

وتكون مناصحة أهل الباطل عن طريق الجدل والمناظرة، لكن ليس على طريقة أهل البدع، بل يُناقش لِيَبَيِّنَ لَهُ الْحَقَّ بِدَلِيلِهِ، وَيُجَابَ عَنْ شَبْهَتِهِ، وَلَا يُجَادَلُ فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ، وَلَا يُفْتَحُ بَابُ الْجَدْلِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، وَإِذَا احتاج العالم إلى مناظرة المخالفين فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بَقِيُودٍ، مِنْهَا: أَنْ تَحْصَلَ الْمُنَازَرَةُ بِأَمْرِ الْوَالِي، كَمَا أَرْسَلَ عَلِيٌّ رحمته الله ابْنَ عَبَّاسٍ لِمُنَازَرَةِ الْخَوَارِجِ، أَوْ تَكُونُ الْمُنَازَرَةُ مُحْصُورَةً فِي مَجْلِسٍ خَاصٍّ كَمَا حَصَلَ بَيْنَ ابْنِ أَبِي دَوَّادٍ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله فِي مَجْلِسِ الْخَلِيفَةِ الْوَائِقِ؛ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ يَفْصَلُ الْخِلَافَ وَيُنْهِي النِّزَاعَ، وَقَدْ انْطَفَأَتْ فَتْنَةُ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

أما فتح الباب على مصراعيه للمناظرات، ومنه ما يقع في بعض البلاد من جعل مجامع في السوق أو بجوار الشوارع التي يغشاها الناس، أو فتح قنوات فضائية للمناظرات فيسمع الجميع من أصناف الخلق الكلام المخالف، فهذا المسلك يترتب عليه من المفاسد أضعاف أضعاف ما يُتوهم من المصالح في الباب.

ثم ذكر البرهاري رحمته الله ثمرة من ثمرات الخصومة والجدال والمرء
السيئة فقال:

(يقده الشك في القلب).

أي: يؤدي بالمجادل إلى إنكار الحق وردّه، وكم يقع في تلك
المجالس من ثمرات سيئة كارتفاع الأصوات، والسب والشتم، والكذب
والتشفي من الآخرين، وحب إظهار القوة العلمية، والعجب، والكبر،
ويحصل فيها رد الحق، وتحصل فيها الأحكام الجائرة، وغير ذلك من
الثمرات السيئة.

ثم قال: (وإن أصاب صاحبه الحق والسنة).

أي: حتى لو أصاب المجادل الذي لم يتقيد بضوابط الجدل الحق
والسنة، فإنه وإن سلم في وقت فأصاب الحق، فقد لا يسلم في زمنٍ آخر،
فربما تقع شبهة في قلبه حيناً من الدهر.

ولو سلّم أنه أصاب ولم تقع شبهة في قلبه فإن هذا المسلك خطأ؛
لأنَّ الجدل دون توافر ضوابطه ليس من مذهب السلف؛ ولأنه لا يؤمن منه
الوقوع في الشك، أو ما هو أعظم من الشك.

فالواجب التسليم للشرع والقدر، والكف والسكوت عن ما لم يرد في
الشرع، وترك المهاترات والمناظرات والجدال والخصومات التي لا طائل
من ورائها.



قال الصنف رحمته:

واعلم -رحمك الله- أنَّ الكلام في الرب تعالى محدثٌ وهو بدعةٌ وضلالةٌ، ولا يُتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه ﷻ في القرآن، وما بين رسول الله ﷺ لأصحابه، فهو جلُّ ثناؤه واحدٌ ليس كمثله شيءٌ وهو السميع البصير.

الشَّيْخُ

قال المؤلف رحمته: (واعلم -رحمك الله- أنَّ الكلام في الرب تعالى محدثٌ وهو بدعةٌ وضلالةٌ).

المقصود: أنَّ الكلام في الغيبات، ومنه الخوض بالباطل فيما غُيِّبَ عن الخلق في باب توحيد الأسماء والصفات محدثٌ وبدعةٌ وضلالةٌ، لم يكن عليه عمل السلف.

وأشهر مَنْ تكلم في هذا الباب بالباطل: أهلُ التعطيل وأهلُ التخييل، وأهلُ التفويض، أو التجهيل، وأهلُ التمثيل والتكييف.

وسبب تكلم المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات بالباطل، وقوعهم في أحد أمرين:

الأول: الجهل في دين الله تعالى.

قال ابن القيم رحمته: (فإنَّ الجهالة متى خالطت العبودية، أوردَها العبدُ غيرَ موردِها، ووضعَها في غير موضعها، وفعلَها في غير مُستَحَقِّها، وفعلَ أفعالاً يعتقد أنها صلاحٌ، وهي إفسادٌ لخدمته وعبوديته).

الثاني: التعصب للآراء الباطلة، والأشخاص.

وهذه الصفة من أعظم أسباب ترك الحق، وهي من خصال الجاهلية،
كما قالت اليهود: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ٧٣]

والتعصب للمقالات الفاسدة من اتِّباع الأهواء المُضِلَّة، ومن هذا
الباب سمي أهل البدع أهل الأهواء؛ لأنهم قدموا أهواءهم ورجحوا آراءهم
على الحق المأخوذ من الشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وأضلُّ الضلال: اتِّباع الظنِّ
والهوى، كما قال الله تعالى في حق من ذمهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا
تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [الْحَجَّة: ٢٣]).

قال: (ولا يُتكلَّم في الربِّ إلا بما وصف به نفسه ﷻ في القرآن وما
بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه).

وهذا فيه إشارة إلى أنَّ باب الأسماء والصفات توقيفي، لا مدخل
للعقول وحدها فيه، فالواجب الوقوف على نصِّ الشارع، فلا يجوز الكلام
في هذا الباب بطريق القياس اللغوي والعقلي، وذلك لأن الإيمان
بصفات الله وأسمائه من الإيمان بالغيب، ولا يمكن معرفة الغيب إلا عن
طريق الرسل الذين يبلغون وحي الله تعالى.

ولا مدخل للعقل في إثبات أسماء الله تعالى؛ لأنَّ العقل لا يمكنه
إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء؛ لأننا لا نعرف كيفية ذاته، لأننا لم
نره ولم نر مثيلاً له، ولم يأت خبر عن كيفية صفاته، فالعقل قاصرٌ في أنَّ
يُسَمَّى الله تعالى بأيِّ اسم من الأسماء؛ لأنَّ التسمية مبنية على معرفته
والعقول لا تحيط علماً بالله فوجب الوقوف في تسمية الله تعالى على
النص.

والأدلة الدالة على أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية يمكن تقسيمها إلى قسمين: إجمالي وتفصيلي.

القسم الإجمالي: أن يُقال: إنَّ الله تعالى هو الذي سَمَّى نفسه بتلك الأسماء، فأخبرنا ببعضها في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ، وقد قال سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ فَسَّـلَ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الزُّمَر: ٥٩]...، يعني بذلك نفسه الكريمة فهو الذي يعلم أسماءه، وأوصافه وعظمته وجلاله.

فتسميته تعالى بما لم يُسمَّ به نفسه أو إنكار ما سَمَّى به نفسه جناية من العبد على نفسه في حقَّ الله تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص، وإلا لاختلفت عقولنا فيما يستحقه ربنا من الأسماء، فيكون شأننا كقول مَنْ قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٢]، ولكان المرء مشابهاً لأهل الإلحاد في أسماء الله تعالى الذين أنكروا بعض أسماء الله تعالى، أو سمَّوه بما لم يُسمَّ به نفسه والعياذ بالله.

والقسم التفصيلي: هو معرفة الأدلة الشرعية الدالة على أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية.

ومن أدلة القرآن الكريم العامة الدالة على أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾

فهاتان الآيتان فيهما دليل على تحريم القول على الله بغير علم، والمحاسبة على ذلك فيفهم من الآيتين: وجوب الوقوف في تسمية الباري على النص.

ومن الأدلة الخاصة الدالة على أن أسماء الله تعالى توقيفية من القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٨٠].

فقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأنعام: ١٨٠]، بالألف واللام لا تكون إلا معهودة ولا معروف في ذلك إلا ما نصَّ الله تعالى عليه في كتابه، أوسنة رسوله ﷺ.

وفي قوله: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٨٠]، وعيدٌ بالعقوبة والعذاب لمن وقع في الإلحاد في أسماء الله تعالى، ومنه: إنكار بعض أسماء الله تعالى، أو تسميته بما لم يُسمَّ به نفسه، فدلَّ ذلك على أن أسماء الله تعالى توقيفية.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقد قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة).

ومن الأدلة على أن أسماء الله تعالى توقيفية من السنة النبوية الصحيحة:

حديث ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ أَحَدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ أَوْ حَزَنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أُمْتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ . . .» رواه أحمد وابن حبان والحاكم.

قال ابن القيم رحمته الله: (فالحديث صريح في أنَّ أسماء الله ليست من فعل الأدميين وتسمياتهم).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) رواه البخاري ومسلم، زاد مسلم: (وَاللَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِثَرَ).

ووجه الدلالة: أنَّ تخصيص العدد الوثر دون الشفع مع أنَّ أسماء الله تعالى لا تنحصر في ذلك المعين للإحصاء، فيجب التوقف عند النص في التسمية.

وقد خالف في توقيف الأسماء الحسنی:

بعض المعتزلة وهم معتزلة البصرة، ووافقتهم الكرامية فذهبوا إلى أنَّ العقل إذا دلَّ على أنَّ معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى فقد جاز إطلاقه عليه اسمًا سواء ورد التوقيف بذلك اللفظ أم لم يرد، فسَمَّوا الله تعالى بما شاءوا، واشتَقُّوا له الأسماء من الأفعال الواردة في حقه تعالى مقيِّدةً بكيفية معيَّنة، فقاموا ما لم يرد على ما ورد والتزموا القياس.

قال الرازي: (وقالت المعتزلة والكرامية: إن اللفظ إذا دل العقل على أنَّ المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله سواء ورد التوقيف به أو لم يرد).

وأما الأشاعرة والماتريدية، فجمهورهم على توقيف الأسماء الحسنی، خلافاً للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني من الأشاعرة، فإنه وافق المعتزلة في هذه المسألة، وتوقف إمام الحرمين أبو المعالي الجويني.

قال الغزالي في بيان عقيدة الأشاعرة في توقيفية الأسماء الحسنی: (الفصل الثالث في أنَّ الأسماء والصفات المطلقة على الله ﷻ هل تقف على التوقيف أم تجوز بطريق العقل، والذي مآل إليه القاضي أبو بكر أن ذلك جائز إلا ما منع منه الشرع أو أشعر بما يستحيل معناه على الله ﷻ) فأما ما لا مانع فيه فإنه جائز).

ولذلك يرى السلف أن من أحكام باب الأسماء ما يلي:

١- إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء الحسنی الواردة في نصوص القرآن والسنة الصحيحة.

٢- ألا ننفي عن الله ما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

٣- ألا نسمي الله بما لم يسم به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

ومن الأمثلة التي توضَّح توقيفية أسماء الله تعالى قول ابن القيم رحمه الله: (فه من صفة الإدراكات العليم الخبير دون العاقل الفقيه والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر ومن صفات الإحسان البر الرحيم الودود دون الرقيق والشفوق ونحوهما وكذلك العلي العظيم دون الرفيع الشريف وكذلك الكريم دون السخي والخالق البارئ المصور دون الفاعل الصانع المشكل والغفور العفو دون الصفوح الساتر وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه فتأمل ذلك فأسماءه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعتلون).

ومن أقوال الأئمة في تقرير توقيفية أسماء الله الحسنی :

أنه قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما : إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَى، وذكر منها قول الله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْفَتْح: ١٤]، فَكَأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ مَضَى، فقال ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما : (سَمَى نَفْسَهُ ذَلِكَ) رواه البخاري .
أي: سمى الله تعالى نفسه بالغفور والرحيم، فدلَّ ذلك على أنه يقرر أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية .

وقال ابن الماجشون رحمته الله : (والراسخون في العلم الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها لا ينكرون صفة ما سَمَى منها جحدًا، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقًا، لأنَّ الحق ترك ما ترك، وتسمية ما سَمَى).

وقال الخطابي رحمته الله : (وَمِنْ عِلْمِ هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي: الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتِ، وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي أَحْكَامِهِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ شَرَائِطٍ، أَنَّهُ لَا يُتَجَاوَزُ فِيهَا التَّوْقِيفُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا الْقِيَاسُ؛ فَيُلْحَقُ بِالشَّيْءِ نَظِيرُهُ فِي ظَاهِرٍ وَضَعِ اللُّغَةِ وَمَتَعَارَفِ الْكَلَامِ، فَالْجَوَادُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ: السَّخِيُّ وَإِنْ كَانَ مُتَقَارِبِينَ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ. وَذَلِكَ أَنَّ السَّخِيَّ، لَمْ يَرِدْ بِهِ التَّوْقِيفُ كَمَا وَرَدَ بِالْجَوَادِ).

ومما يُحكى من الشواهد على أنَّ أسماء الله تعالى توقيفية: أنَّ من أسباب توبة أبي الحسن الأشعري رحمته الله من مذهب الاعتزال الذي كان عليه قرابة أربعين سنة مناظراته مع الجبائي المعتزلي، ومنها: مناظرة جرت بينهما في أسماء الله هل هي توقيفية أم لا؟

فقد دخل رجلٌ على الجبائي فَقَالَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى

عَاقِلًا؟

فَقَالَ الْجَبَائِي: لَا؛ لِأَنَّ الْعَقْل مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِقَالِ وَهُوَ الْمَانِعُ وَالْمَنْعُ فِي حَقِّ اللَّهِ مُحَالٌ فَامْتَنَعَ الْإِطْلَاقُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ: فَقُلْتُ لَهُ: فَعَلَى قِيَاسِكَ لَا يُسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمًا لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ اللِّجَامِ، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الْمَانِعَةُ لِلدَّابَّةِ عَنِ الْخُرُوجِ، فَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَنْعِ وَالْمَنْعُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ لَزِمَكَ أَنْ تَمْنَعَ إِطْلَاقَ حَكِيمٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ الْأَشْعَرِيُّ: فَلَمْ يُجِرْ [أَي: الْجَبَائِي] جَوَابًا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لِي: فَلِمَ مَنَعْتَ أَنْتَ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَاقِلًا وَأَجَزْتَ أَنْ يُسَمَّى حَكِيمًا؟

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: لِأَنَّ طَرِيقِي فِي مَأْخَذِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْإِذْنَ الشَّرْعِي دُونَ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ، فَأَطْلَقْتُ حَكِيمًا لِأَنَّ الشَّرْعَ أَطْلَقَهُ وَمَنَعْتُ عَاقِلًا لِأَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَهُ وَلَوْ أَطْلَقَهُ الشَّرْعَ لِأَطْلَقْتَهُ).

وباب صفات الله تعالى مبني على التوقيف أيضًا.

فلا يحلُّ لأحد أن يتجاوز في الإثبات والنفي ما جاء في كتاب الله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وفي سنة نبيه وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، فلا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا مدخل للعقل في إثبات صفات الله تعالى، إلا أنَّ العقل لا يمكن أن يعارض الكتاب والسنة، فالعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح أبدًا، فلا يصحُّ أن يقال: إنَّ العقل يخالف النقل.

وقد جاءت آثار كثيرة عن السلف في تقرير أنه لا يُثَبَّتُ لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، منها:

قول السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد اتفقت الأئمة على أنَّ الصفات لا تَوْخَذُ إِلَّا تَوْقِيفًا).

وقال ابن عبد البر رحمته الله: (فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير فإنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث».

لأنه لا يصفُ الله أعلمُ بالله من الله، كما قال تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، فالواجبُ: إثبات صفاته له كما أخبر بها من غير تردُّدٍ، والواجبُ إثبات ما أخبر به النبي ﷺ عن ربه من اتصافه تعالى بصفات الكمال، فإنَّ النبيَّ ﷺ أعلمُ الناس بربه، وهو أصدق الخلق خبراً، وهو أنصح الخلق إرادةً، وهو أفصح الخلق بياناً.

فإذا كان الله ﷻ أعلمَ بنفسه وبغيره، وكان أصدق قولاً وأحسن حديثاً، وكان رسوله ﷺ أصدق الخلق في كلِّ ما يخبر به عن الله تعالى، وهو معصوم من الكذب على ربه تعالى والإخبار عنه بما يخالف الواقع؛ فيجبُ التعويل إذاً في باب الصفات إثباتاً ونفيّاً على ما قاله الله وقاله رسوله ﷺ، وأن لا يُترك ذلك إلى قول من يفترون على الله الكذب ويقولون عليه ما لا يعلمون.

وما قرَّره الإمام أحمد في هذا الأثر محلُّ اتفاق عند السلف الصالح.

والآثار الواردة عنهم في تقرير ذلك كثيرة، منها:

قول الإمام الدارمي رحمته الله: (نصفه بما وصف به نفسه أو وصفه به الرسول ﷺ . . . فهذا الربُّ نؤمن، وإياه نعبُد، وله نُصلي ونسجُد، فَمَنْ

قَصَدَ بعبادتهِ إلى إلهٍ بخلافِ هذه الصفات؛ فإنما يَعْبُدُ غَيْرَ الله، وليس معبودُهُ بإله -كُفْرَانُهُ لا عُفْرَانُهُ-.

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمته الله: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدثون فيه صفةً محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أنَّ مَنْ أقرَّ بها مشبهٌ وهم عند مَنْ أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة والحمد لله).

وفي تقرير الإمام أحمد رحمته الله أنه لا يُتجاوز القرآن والحديث تنبيه إلى الحذر من مخالفة هذا المنهج، فمنهج السلف في باب الصفات قائم على الاتباع، فمن خالف هذا المسلك، فهو قائل على الله تعالى بغير علم.

وقد خالف في هذا الباب طوائف أشهرهم: أهل التعطيل وأهل التخيل، وأهل التفويض، أو التجهيل، وأهل التمثيل والتكييف.

قال: (فهو **جلّ ثناؤه واحد**).

والواحد معناه: الذي توحد بجميع الكمالات، بحيث لا يشاركه فيها مشارك، وهو الذي توحد في ألوهيته، وأسمائه، وصفاته، وربوبيته، وهو الذي ليس كمثله شيء، ولم يتخذ زوجة ولا ولداً، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سُورَةُ ص: ٦٥].

قوله: (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾).

أي: ليس يشبهه تعالى ولا يماثله شيء من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، لأن أسمائه كلها حسنى،

وصفاته صفات كمال وعظمة، وأفعاله تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء، لانفراده وتوحده بالكمال من كل وجه.
وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾.

لجميع الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنن الحاجات.
وقوله: ﴿الْبَصِيرُ﴾.

يرى ديب النملة السوداء، في الليلة الظلماء، على الصخرة الصماء، ويرى سريان القوت في أعضاء الحيوانات الصغيرة جدا، وسريان الماء في الأغصان الدقيقة.

وهذه الآية ونحوها، دليل لمذهب أهل السنة والجماعة، من إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات.

وفي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.
رد على المشبهة.

وفي قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
رد على المعطلة.

فقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

هذا إثبات متضمن للرد على المعطلة بجميع أصنافهم، وفيها رد على كل منحرف في باب توحيد الأسماء والصفات.



قال الصنف رحمه الله :

ربنا أولُ بلا متى، وآخرُ بلا منتهى، يعلمُ السرَّ وأخفى وعلى عرشه استوى، وعلمه بكل مكانٍ لا يخلو من علمه مكان.



قال المؤلف رحمه الله : (ربنا أولُ بلا متى، وآخرُ بلا منتهى).

ربنا ﷻ أولُ بلا متى فلا يقال: متى كان؟ وآخر بلا منتهى.

كما قال جل وعلا عن نفسه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وهذه الأسماء الأربعة المباركة قد فسرها النبي ﷺ تفسيراً جامعاً واضحاً فقد قال مخاطباً ربه ﷻ: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء) رواه مسلم.

فهو الأول الذي ليس قبله شيء، فلا ابتداء لأوليته، وهذا يدل على أن كل ما سواه حادث كائن بعد أن لم يكن، ويوجب للعبد أن يلحظ فضل ربه في كل نعمة دينية أو دنيوية، إذ السبب والمسبب منه تعالى.

والآخر الذي ليس بعده شيء، وهذا يدل على أنه هو الغاية، والصمد الذي تصمد إليه المخلوقات بتأهلها، ورغبتها، ورهبتها، وجميع مطالبها.

والأول والآخر دالان على إحاطته الزمانية.

والظاهر الذي ليس فوقه شيء، ويدل على عظمة صفاته، واضمحلال كل شيء عند عظمته من ذواتٍ وصفات وعلى علوه.

والباطن الذي ليس دونه شيء، ويدل على اطلاعه على السرائر، والضمائر، والخبايا، والخفايا، ودقائق الأشياء، كما يدل على كمال قربهِ

ودنوه، ولا يتنافى الظاهر، والباطن، لأنَّ الله ليس كمثله شيء في كلِّ النعوت فهو العلي في دنوه القريب في علوه.

والظاهر والباطن دالان على إحاطته المكانية.

قال: (يعلم السِّرَّ وأخفى).

المراد: تقرير إثبات صفة العلم المحيط بكل شيء، فعلمه تعالى محيط بجميع الأشياء دقيقها وجليلها خفيها وظاهرها فسواء جهرت بقولك أو أسرته فالكل سواء بالنسبة لعلمه تعالى.

قال الله جل وعلا: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِقَوْلٍ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ (٧) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴿طه: ٧-٨﴾.

وفي المراد بـ: «السِّرَّ وأخفى» خمسة أقوال ذكرها ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ فِي زاد المسير:

أحدها: أَنَّ السِّرَّ: ما أسره الإنسان في نفسه، وأخفى: ما لم يكن بعدُ وسيكون، رواه جماعة عن ابن عباس، وبه قال الضحاك.

الثاني: أَنَّ السِّرَّ: ما حدَّث به نفسك، وأخفى: ما لم تلفظ به، قاله سعيد بن جبیر.

الثالث: أَنَّ السِّرَّ: العمل الذي يُسرُّه الإنسان من الناس، وأخفى منه: الوسوسة، قاله مجاهد.

الرابع: أن معنى الكلام: يعلم إسرار عباده وقد أخفى سرَّه عنهم فلا يُعلم، قاله زيد بن أسلم، وابنه.

الخامس: يعلم ما أسره الإنسان إلى غيره، وما أخفاه في نفسه، قاله الفراء.

قال: (وعلى عرشه استوى).

وهذا فيه تنبيهٌ إلى أنَّ معتقد السلف إثبات صفة الاستواء لله ﷻ، والاستواء على العرش نوع من أنواع أدلة علو الرب جل وعلا، والاستواء صفة فعلية سمعية تتعلق بالمشيئة، فالله تعالى استوى على العرش حين شاء، والاستواء متعلق بالعرش فلا يقال: مستو على السماء الدنيا مثلاً، وقد أخبر أنه استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض.

وطريق العلم بالاستواء: السمع دون العقل، وإن كان العقل لا يدل على خلاف ما دلَّ عليه الشرع.

قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقد جاء ما يدل على إثبات هذه الصفة، جاءت آياتٌ في سبعة مواطن في إثبات استواء الله جل وعلا على العرش، فيجب إثبات هذه الصفة على ما يليق بجلال الله تعالى وعظيم سلطانه.

قال الإمام مالك رحمه الله لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعه).

وهذا الأثر اشتمل على جملة من الفوائد منها:

أولاً: غيرة السلف على حرمان الله تعالى، فالإمام مالك رحمه الله لما سمع هذا السؤال الخطير وهذا الخوض الباطل من هذا السائل في البحث عن كيفية صفات الباري سبحانه شقَّ عليه الأمر، وعُظِمَ عنده الخطب، وتأثَّر تأثراً شديداً، ووجد منه ورُحِصَ رحمه الله من ذلك، وهذا يدلُّ على شدة تأثره من هذه المقالة، وشدة غضبه على انتهاك حرمان الله ﷻ، وهذه كانت

حال النبي ﷺ، فإنَّه كان لا ينتقم لنفسه، ولكن إذا انتهكت حرَمات الله لم يَقم لغضبه شيء.

ثانيًا: اشتماله على تقرير المنهج العام الذي مشى عليه السلف في باب صفات الله تعالى، فهو وإن كان متعلقًا بصفة الاستواء، إلا أنه يتضمن بقية الصفات الذاتية والفعلية؛ لأنَّ باب الصفات واحد من جهة وجوب إثبات نصوص الصفات، ومن جهة المنع من الخوض فيه بتحريف أو تعطيل أو تكيف أو تمثيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وجميع أئمة الدين: كابن الماجشون والأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: كلامهم يدل على ما دلَّ عليه كلام مالك؛ من أنَّ العلم بكيفية الصفات ليس بحاصل لنا لأن العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف فإذا كان الموصوف لا تُعلم كيفيته امتنع أن تُعلم كيفية الصفة).

ثالثًا: تقرير أنَّ الاستواء غير مجهول، فهو معلوم في لغة العرب، فله معانٍ بحسب إطلاقه وتقييده بالحرف فإذا قُيِّدَ بـ: (على) كان معناه العلو والاستقرار كما قال تعالى ﴿فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاقِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقال: ﴿لِأَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحجرات: ١٣]، فاستواء الله تعالى على عرشه: علوه عليه علوًا خاصًا يليق به، على كيفية لا نعلمها، وليس هو العلو المطلق على سائر المخلوقات.

وهذا يتضمن إبطال عقيدة المفوضة والمثلة والمعطلة:

فالمفوضة يؤمنون بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله ﷺ منها، ويحكمون بأنَّ معاني نصوص الصفات مجهولة

غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالى، ويثبتون الصفات مع تفويض المعنى والكيفية.

وفي هذا قال البيجوري: (واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد).

رابعاً: إبطال عقيدة التكييف، فالكيف غير معقول؛ لأننا لم نرى ربنا، ولم نشاهد نظيراً له ولم نُخبر عن كيفية صفاته، فانتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي، فوجب الكفُّ عن التكييف.

خامساً: أنَّ الإيمان بالاستواء وغيره من صفات الباري سبحانه واجبٌ، والجحود به كفرٌ، لأنَّه ردُّ لخبر الله تعالى، وكفرٌ بكلام الله ﷻ، ومن كفر بحرف متفق عليه فهو كافر.

سادساً: أنَّ السؤال عن كيفية صفات الباري بدعة محدثة؛ لأنَّه سؤال عما لا سبيل إلى علمه، ولا يجوز الكلام فيه، ولم يسبق ذلك في زمن رسول الله ﷺ ولا من بعده من أصحابه رضي الله عنهم.

وأهل الكلام ينكرون استواء الله على عرشه ويقولون هو مجاز ثم اختلفوا في مجازة:

فالمشهور عنهم أنه بمعنى استولى أي ملك وقهر.

وممن ذهب إلى ذلك: كثير من الجهمية والمعتزلة والحرورية، وكثير من متأخري الأشاعرة، كالآمدي والغزالي والبغدادى وغيرهم.

وقالت فرقة منهم: معناه: قصد وأقبل على خلق العرش.

وقالت فرقة أخرى: هو مجمل في مجازاته يحتمل خمسة عشر وجهاً كلها لا يُعلم أيها المراد إلا أنَّنا نعلم انتفاء الحقيقة عنه بالعقل.

وقال بعضهم: كلمة العرش الواردة في آيات الاستواء على العرش باقية على معناها الحقيقي، وخصص العرش بالذكر للتنبيه بالأعلى على الأدنى من حيث أنَّ العرش في اعتقاد الخلائق أعظم المخلوقات، وأجل الكائنات.

وفسّر بعضهم العرش بالملك وفسّر استوى بمعنى: علا واستعلى على الملك فيكون المعنى: أنه تعالى استعلى على الملك بمعنى: أن قدرته نفذت في ترتيب الملك والملكوت.

وجميع هذه التأويلات مخالفة لعقيدة السلف رحمهم الله القائمة على إثبات نصوص الصفات كما جاءت في الكتاب والسنة دون تحريف أو تأويل، مع معرفتهم بمعانيها وتوقفهم في بيان كيفياتها، كما قال الإمام مالك رحمته الله لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).

وتأويلاتهم مخالفة لإجماع أهل اللغة.

فإنَّ لفظ الاستواء في كلام العرب الذي خاطبنا الله تعالى بلغتهم وأنزل بها كلامه، إذا كان مقيداً بعلى كقوله: ﴿لَيْسَتُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزَّحْرَف: ١٣]، وقوله: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هُود: ٤٤]، فمعناه: العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

وقد احتج بعضهم على تأويل الاستواء بالاستيلاء بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق
قال ابن القيم رحمته الله: «هذا شعر موهَّد حدث بعد كتاب الله ولم يكن معروفاً قبل نزول القرآن ولا في عصر من أنزل عليه القرآن فحملوا لفظ

القرآن على الشعر المولد الحادث بعد نزوله ولم يكن من لغة من نزل القرآن عليه.

ولو صحَّ البيت فهو محمول على حقيقة الاستواء؛ لأنَّ عادة الملوك الجلوس فوق سرير الملك مستوين عليه.

ويلزم على تأويل الاستواء بالاستيلاء لوازم باطلة منها:

١- أن يكون الله ﷻ حين خلق السماوات والأرض ليس مستوليًّا على عرشه، فيلزم أن يكون العرش قبل تمام خلق السماوات والأرض لغير الله.
٢- أن الغالب من كلمة: استولى، أنها لا تكون إلا بعد مغالبة ولا أحد يغالب الله.

٣- وأنه يصحُّ أن نقول: إنَّ الله استوى على الأرض والشجر والجبال، لأنه مستول عليها.

وهذه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

وقولهم: إنَّ تخصيص العرش بالذكر إنما هو للتنبيه بالأعلى على الأدنى من حيث أن العرش في اعتقاد الخلائق أعظم المخلوقات، وأجل الكائنات.

قال ابن القيم رحمه الله: «لو كان هذا صحيحًا لم يكن ذكر الخاص منافيًا لذكر العام، ألا ترى أن ربوبيته لما كانت عامة للأشياء لم يكن تخصيص العرش بذكره منها كقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٩] مانعًا من تعميم إضافته كقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]، فلو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر لكان لم يمنع إضافته إلى العرش إضافته إلى كلِّ ما سواه».

قال: (وعلمه بكل مكان لا يخلو من علمه مكان).

العلم صفة من صفات الله ﷻ الذاتية، وعلمه تعالى لم يسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، وعلمه أحاط بالظواهر والبواطن والإسرار والإعلان، وبالعالم العلوي والسفلي وبالماضي والحاضر والمستقبل، والغيب والشهادة، كما قال تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الزُّمَرُ: ٥٤].

ومقصود المؤلف ﷺ: تقرير أنَّ الله جل وعلا مع علوه واستوائه على العرش إلا أنَّ علمه في كل مكان، لا تخفى عليه خافية، ولا يخلو من علمه مكان.

والأدلة في إثبات صفة العلم لله تعالى أكثر من أن تُحصَر، منها:
قول الله ﷻ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩].

قال السعدي رحمه الله: (هذه الآية العظيمة، من أعظم الآيات تفصيلاً لعلمه المحيط، وأنه شامل للغيوب كلها، التي يطلع منها ما شاء من خلقه، وكثير منها طوى علمه عن الملائكة المقربين، والأنبياء المرسلين، فضلاً عن غيرهم من العالمين، وأنه يعلم ما في البراري والقفار، من الحيوانات، والأشجار، والرمال والحصى، والتراب، وما في البحار من حيواناتها، ومعادنها، وصيدها، وغير ذلك مما تحتويه أرجاؤها، ويشتمل عليه ماؤها، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ من أشجار البر والبحر، والبلدان والقفر، والدنيا والآخرة ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ﴾ من حبوب الثمار والزروع، وحبوب البذور التي يبذرها الخلق؛ وبذور النوات البرية التي ينشئ منها أصناف النباتات، ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ﴾ هذا عموم بعد خصوص، ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، وهو اللوح المحفوظ، قد حواها، واشتمل عليها، وبعض هذا

المذكور، يبهز عقول العقلاء، ويذهل أفئدة النبلاء، فدل هذا على عظمة الرب العظيم وسعته، في أوصافه كلها، وأن الخلق -من أولهم إلى آخرهم- لو اجتمعوا على أن يحيطوا ببعض صفاته، لم يكن لهم قدرة ولا وسع في ذلك، فتبارك الرب العظيم، الواسع العليم، الحميد المجيد، الشهيد، المحيط، وجل من إله، لا يحصي أحد ثناء عليه، بل كما أثنى على نفسه، وفوق ما يثني عليه عباده، فهذه الآية، دلت على علمه المحيط بجميع الأشياء، وكتابه المحيط بجميع الحوادث).

وقال جل وعلا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

قال السعدي رحمه الله: (وفي ذكر العلم بعد الخلق، إشارة إلى الدليل العقلي إلى ثبوت علمه، وهو هذه المخلوقات، وما اشتملت عليه من النظام التام، والخلق الباهر، فإن في ذلك دلالة على سعة علم الخالق، وكمال حكمته).

وقال جل وعلا: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الشورى: ٣].

قال السعدي رحمه الله: (﴿عَلِمَ الْغَيْبُ﴾، أي: الأمور الغائبة عن أبصارنا، وعن علمنا، فكيف بالشهادة؟، ثم أكد علمه فقال: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾ أي: لا يغيب عن علمه ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، أي: جميع الأشياء بذواتها وأجزائها، حتى أصغر ما يكون من الأجزاء، وهو المثاقيل منها، ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ أي: قد أحاط به علمه، وجرى به قلمه، وتضمنه الكتاب المبين، الذي هو اللوح المحفوظ، فالذي لا يخفى عن علمه مثقال الذرة فما دونه، في جميع الأوقات، ويعلم ما تنقص الأرض من الأموات، وما يبقى من أجسادهم، قادر على بعثهم من باب أولى، وليس بعثهم بأعجب من هذا العلم المحيط).

ومن الأدلة الواردة في السنة على إثبات صفة العلم لله تعالى:

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها كما يعلم السورة من القرآن يقول: (... فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ...) رواه البخاري.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود يولد ... قالوا: يا رسول الله أفرأيت من يموت منهم وهو صغير قال: (الله أعلم بما كانوا عاملين) رواه البخاري ومسلم.

ومن الأدلة العقلية على إثبات صفة العلم:

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في شرح العقيدة الأصفهانية حيث قال: (وأما قوله: «والدليل على علمه إيجاده الأشياء لاستحالة إيجاده للأشياء مع الجهل» فهذا الدليل مشهور عند نظار المسلمين أولهم وآخرهم، والقرآن قد دل عليه كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المائدة: ١٤]، والمتفلسفة أيضاً سلوكه، وبيانه من وجوه:

أحدها: أنَّ إيجاده للأشياء هو بإرادته ... والإرادة تستلزم تصور المراد قطعاً، وتصور المراد هو العلم فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم فالإيجاد مستلزم للعلم.

الثاني: أنَّ المخلوقات فيها من الإحكام والاتقان ما يستلزم علم الفاعل لها لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم، وبهذين الطريقتين يتقرر ما ذكره «ولهم طرق» منها: أنَّ من المخلوقات ما هو عالم والعلم صفة كمال؛ ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً، وهذا له طريقتان:

أحدهما: أن يقال نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أننا إذا فرضنا شيئاً أحدهما

عالم والآخر غير عالم كان العالم أكمل منه فإذا لم يكن الخالق سبحانه عالماً يلزم أن يكون غير عالم أي جاهلاً وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه بل هو أحق؛ والله سبحانه -وله المثل الأعلى- لا يستوي هو والمخلوق لا في قياس تمثيل ولا قياس شمول بل كل ما أثبت لمخلوق فالخالق به أحق، وكل نقص تنزهه عنه مخلوق فتنزيه الخالق عنه أولى).

وقال ابن القيم عند ذكره لمراتب القدر في شفاء العليل:

(فأما المرتبة الأولى: وهي العلم السابق، فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة، وخالفهم مجوس الأمة)، فالقدرة الأوائل النفاة هم: الذين نفوا علم الله تعالى.

والمقصود: أن علم الله تعالى قد أحاط بكل شيء، لا تخفى على الله خافية، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر، ورحمته وسعت كل شيء، فالكون علويه وسفليه قد امتلأ برحمة الله تعالى ووسعتهم، ووصل إلى ما وصل إليه خلقه.

والإيمان بصفة العلم لله ﷻ مما يبعث على خشية الله سبحانه ومراقبته والخوف منه.

فإذا آمن العبد بصفات (العلم، والإحاطة، والمعية)؛ أورثه ذلك الخوف من الله ﷻ المطلع على العبد، فإذا خلا الإنسان بنفسه، وهم

بمعصية الله جل وعلا فعليه أن يستحضر علم الله جل وعلا، وأنّ الله تعالى مع علوه لا تخفى عليه خافية.

فهو الرقيب الذي أحاط سمعه بجميع المسموعات، وبصره بجميع المبصرات، وعلمه بجميع المعلومات الجلية والخفية، يعلم ما توسوس به النفوس التي لم تتكلم بها أصحابها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النّساء: ١٠].

وهو الشهيد المّطلع على جميع الأشياء سمع جميع الأصوات خفيها، وجليها وأبصر جميع الموجودات دقيقةها، وجليلها صغيرها، وكبيرها، وأحاط علمه بكل شيء الذي شهد لعباده، وعلى عباده بما عملوه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧].



قال الصنف رحمته:

ولا يقول في صفاتِ الرب: كيف ولم؟ إلا شاكُّ في الله تبارك وتعالى.

الشيخ

الخوض في صفات الرب جل وعلا بالباطل ومن ذلك الوقوع في داء التكييف، وهو أن يتصور الإنسان للصفة كيفيةً في ذهنه يقدرها، سواءً كان هذا على سبيل القياس على صفة المخلوق - وهذا هو التمثيل - أو على سبيل تقدير أمر في الذهن يتوصل إليه بتصوره وفهمه، كلُّ ذلك ممنوع منه، وقد سبق بيان أن اعتقاد التكييف اعتقادٌ باطل بدليل السمع والعقل.

والقول في الصفات كالقول في الذات، وذلك أن الله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل الصفات.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمته: (فإن زعموا أن إثباتها يدل على التشبيه بخلقه، قيل الكلام على الصفات، يتبع الكلام على الذات فكما أن لله ذاتاً لا تشبه الذوات، فله صفات لا تشبهها الصفات فصفاته تبع لذاته، وصفات خلقه تبع لذواتهم فليس في إثباتها ما يقتضي التشبيه بوجه). فيجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، فلا يجوز اعتقاده بالقلب، أو تقريرًا باللسان، فلا يتكلم المرء به، ولا يسأل عنه، أو تحريرًا بالبنان، فلا يخطُّ بقلمه تقرير التكييف أو التأليف فيه.

ولا يُعترض على الله تعالى في أفعاله، فلا يُقال: لم قدر؟ أو لم شرع؟ فالله تعالى ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فلِعَظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ، وكمال قدرته،

لا يقدر أحد أن يمانعه أو يعارضه، لا بقول، ولا بفعل، ولا يقع في هذا الأمر إلا شاكٌ في الله جل وعلا، وفي دينه.

فالواجب التسليم للنصوص الواردة في الكتاب والسنة وعدم معارضتها بالقياس والرأي والعقل.

وكثيرٌ من مسائل الاعتقاد لا تدرك العقولُ حقيقتها وكيفياتها، ولو فَهِّمَتْ أدلتها وتدبرتها؛ فالصفات لا سبيل لمخلوقٍ إلى العلم بكيفيتها؛ لأنَّ المرء لم ير ربه ولم ير مثيلاً له ولم يأت دليل دال على كيفية الصفات فبطل توهم التمثيل والتكييف.

وصفات ربنا ﷻ، رغم أننا فهمنا معانيها بعقولنا من اعتبار الغائب بالشاهد، إلا أنَّ حقيقتها وكيفياتها لا تدركه عقولنا؛ لأنَّ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف. والموصوف ﷻ ليس كمثله شيء؛ فهو متصف بصفات الكمال التي لا يماثله فيها شيء.

وكذا ما أخبر الله ﷻ عنه من أمور الآخرة؛ كالجنة ونعيمها، والنار وجحيمها، وغير ذلك من المغيبات، ليست من مدارك العقل، ولا في متناوله، مع أنَّ العقل يقرُّ بها، ولا يحيلها، وإذا كان كذلك، فالعقل مطالب بالتسليم للنصوص الشرعية الصريحة، ولو لم يفهمها أو يدرك الحكمة التي فيها؛ فالأمر ورد بقبولها والإيمان بها، فإذا سمعنا شيئاً من أمور الدين، وعقلناه، وفهمناه، فمن الله التوفيق، وله الحمد والشكر على ذلك، ومالم ندركه أو نفهمه، آمنا به وصدقناه.



قال الصنف رحمه الله :

والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، ليس بمخلوق؛ لأنَّ القرآن من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق، وهكذا قال مالك بن أنسٍ وأحمد بن حنبلٍ والفقهاء قبلهما وبعدهما، والمرء فيه كفر.



قال المؤلف رحمه الله : (والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره).

القرآن: هو كلام الله المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، المعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختتم بسورة الناس.

وأهل السنة والجماعة: يعتقدون أن القرآن كلام الله جل وعلا.

لقول الله سبحانه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ويعتقدون أن القرآن الكريم منزل.

لقول الله جل وعلا: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

ويعتقدون أن القرآن الكريم وصف بأوصاف منها: أنه نور.

فهو نور يضيء الطريق للذي يعمل به، فالناس في ظلمة إن لم يستضيئوا بأنواره، وفي شقاء عظيم إن لم يقتبسوا من خيره.

ومما يدل على ذلك: قول الله جل وعلا: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾

[الأنعام: ١١٦].

وجاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدِبَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْدِبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا حَبْلُ اللَّهِ ﷻ،

وَهُوَ الثُّورُ الْمُبِينُ . . . » رواه الدارمي في سننه وحسنه بشواهد الألباني في: (السلسلة الصحيحة).

قال: (ليس بمخلوق، وهكذا قال مالك بن أنس وأحمد بن حنبل والفقهاء قبلهما وبعدهما).

عقيدة أهل السنة والجماعة أنَّ القرآن منزل غير مخلوق، ومما يدل على أنه غير مخلوق قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الْإِنشَاء: ٥٤]، فجعل الأمر غير الخلق والقرآن من الأمر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الْهُدَى: ٥٢]، وقوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنزَلَهُ إِلَيْنَا﴾ [الْأَنْعَام: ٥].

ولأنَّ كلام الله صفة من صفاته، وصفاته غير مخلوقة.

وكان السلف في أول أمرهم لا يذكرون في مصنفاتهم لفظة: (غير مخلوق) حتى ظهرت بدعة القول بخلق القرآن على يد الجهمية ثم أظهرت المعتزلة هذه المقولة الكفرية فقالوا عن القرآن: «مخلوق»، ولبسوا على بعض الخلفاء في زمانهم فاعتنق بعضهم عقيدة القول بخلق القرآن، وقُتل من قُتل من السلف بسبب امتحانه في هذه المسألة، وأوذى الإمام أحمد رحمته الله إيذاءً عظيمًا بسببها وسُجن وأوذى وصبر على ما ناله صبرًا عظيمًا حتى أذن الله جل وعلا بانطفاء هذه الفتنة في زمن الواصل، فلما أظهر الجهمية والمعتزلة هذه البدعة ردَّ عليهم علماء السلف بالنفي والإنكار فقالوا في مصنفاتهم: «القرآن كلام الله منزل غير مخلوق».

جاء في مسائل الإمام أحمد رحمته الله كما في رواية أبي داود عنه إذ سُئل عن الواقعة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق، هل لهم رخصة أن يقول الرجل: «كلام الله» ثم يسكت؟ قال: (ولم يسكت؟! لولا

ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون).

ومن زعم أنَّ القرآن الكريم مخلوق فقد كفر؛ لأنه ردَّ النصوص المتظافرة الدالة على أنَّ القرآن منزل غير مخلوق مِنْ مثل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشَّعَرَاءُ: ١٩٢]؛ ولأنَّ القرآن من عِلْم الله، فمن زعم أن عِلْم الله مخلوق فهو كافر.

والآثار عن أهل السنة في أنَّ كلام الله ليس بمخلوق وأنَّ من خالف في ذلك فقد كفر كثيرة منها:

قال الطبري رحمته الله: «القرآن كلام الله وتنزيله؛ إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا أنه: كلام الله غير مخلوق».

وقال هارون الفروي رحمه الله: «لم أسمع أحدا من أهل العلم بالمدينة، وأهل السنن، إلا وهم ينكرون على من قال: القرآن مخلوق، ويكفرونه».

وقال أبو بكر بن عياش رحمه الله: «من زعم لك أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله تعالى، لا تجالسه ولا تكلمه».

وقال مالك بن أنس رحمه الله: «القرآن كلام الله، وكلام الله تعالى من الله سبحانه، وليس من الله جل وعلا شيء مخلوق».

وقال الحسن بن أيوب رحمه الله: سألت أحمد بن حنبل: ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله غير مخلوق، قال: قلت: ما تقول فيمن قال مخلوق. قال: كافر، قلت: بم أكفرته؟ قال: بآيات من كتاب الله ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البَقَرَةُ: ١٢٠]، و﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ

مِنَ الْعِلْمِ ﴿البقرة: ٦١﴾، فالقرآن علم الله فمن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ولم يقل أحد من السلف: إنَّ نفس الكلام المعين قديم، وكانوا يقولون: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود».

وقال أيضًا: «وقال وَكِيع بن الجراح: من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن شيئًا من الله مخلوق. فقليل له: من أين قلت هذا. قال: لأن الله يقول: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ﴾ [التحفة: ١٣]، ولا يكون من الله شيء مخلوق. وهذا القول قاله غير واحد من السلف».

ومع ما تقدم فإنه وإن كان القول بخلق القرآن كفرًا، فإن قائله لا يكفر حتى تقام عليه الحجة.

فالإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وهو من اشتهر عنه القول بتكفير من قال إنَّ القرآن مخلوق كان يصلي خلف من يقول بهذه المقالة، وكان يدعو للمؤمن ويرى السمع والطاعة له بالمعروف ففرق بين الحكم العام والحكم المتعلق بالمعين، لأن من يقع في المقالة الكفرية قد تكون عنده شبهة عارضة، لها وجه في التأويل تدفع.

قال البربهاري رَحِمَهُ اللهُ: (والمراء فيه كفر).

المراد: المراء الذي يؤدي إلى جحد شيء من القرآن، وهو الذي جاء فيه حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأرضاه عن النبي رَحِمَهُ اللهُ قال: «المراء في القرآن كفر» رواه أبو داود وأحمد وحسنه ابن القيم والألباني.

فهو كفر؛ لأنه يوقع في البدع التي توقع في الكفر.

أما التنازع في أحكام القرآن الفقهية فهذا لا مانع منه ؛ لأنَّ مِنْ مسائل الفقه ما هو من قبيل مسائل الاجتهاد، وقد ألفت مصنفات كثيرة في أحكام القرآن الفقهية من أشهرها: أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص الحنفي، وأحكام القرآن، لابن العربي المعافري الاشيلي المالكي، والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي.

وكتب التفسير المطوَّلة مشتملة على بيان الأحكام الفقهية القرآنية، كتفسير الطبري، وتفسير ابن عطية الأندلسي، وتفسير ابن كثير الدمشقي، وتفسير أبي حيان الأندلسي، وتفسير القرطبي وغيرها.

فمسائل الاجتهاد لا يقال: إنَّ المرء فيها كفر، بل هي مسائل اجتهادية المرجع فيها إلى اجتهاد العالم وما يؤدي إليه اجتهاده، لكن الكفر هو المرء الذي يؤدي إلى جحد شيء من القرآن الكريم.



قال الصنف رحمه الله:

والإيمان بالرؤية يوم القيامة يرون الله ﷻ بأبصار رؤوسهم وهو يحاسبهم بلا حجاب ولا ترجمان.

الشَّيْخ

أهل السنة والجماعة يثبتون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة بأبصارهم وقد تواطأ على إثبات ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

قال ابن القيم رحمه الله: «دلَّ القرآن والسنة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام وأهل الحديث على أنَّ الله سبحانه يُرى يوم القيامة بالأبصار عياناً كما يرى القمر ليلة البدر صحواً، وكما ترى الشمس في الظهيرة».

ومن ما يدلُّ على رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة بأبصارهم:

قول الله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونُس: ٢٦]، والزيادة هي النظر إلى وجه الله ﷻ.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: سئل رسول الله ﷺ عن معنى هذه الآية فقال: «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا العمل في الدنيا الحسنَى وهي الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله تعالى».

وقال ﷻ: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [سُورَةُ وَاقٍ: ٣٥].

والمزيد هو النظر إلى وجه العزيز الحميد.

وقال ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]،

وهذه الآية تدل على إثبات الرؤية بدون إدراك، فهو يُرى ولا يُدرك، أي: لا يُحاط به رؤيةً، كما أنه يُعلم ولا يُحاط به علماً، ونفي الإدراك وهو أخصُّ، لا يستلزم نفي الرؤية وهي أعمُّ.

وقال النبي ﷺ: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون البدر ليلة التمام لا تُصامُونَ في رؤيته» رواه البخاري ومسلم.

وقوله في الحديث: (كما ترون القمر ليلة التمام)، المراد: تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، يعني: أن رؤيتهم لربهم تكون من الظهور والوضوح كرؤية القمر في أكمل حالاته، وهي كونه بدرًا، ولا يحجبه سحاب، ولهذا قال بعد ذلك: (لا تضامون في رؤيته)؛ وقد روي بتشديد الميم من التضام؛ بمعنى: التزاحم والتلاصق، والتاء يجوز فيها الضم والفتح، على أن الأصل تتضامون، فحذفت إحدى التاءين تخفيفًا، وروي بتخفيف الميم من الضيم؛ بمعنى: الظلم؛ يعني: لا يلحقكم في رؤيته ضيم ولا غبن.

وأما رؤية الله في الدنيا فإنَّ رؤية الله تعالى لا تقع في اليقظة. ولهذا لما سُئل النبي ﷺ لما أُسري به: هل رأيت ربك؟ قال: «نورٌ أنى أراه»، وموسى عليه الصلاة والسلام لما طلب من ربه جل وعلا الرؤية في الدنيا قال الله جل وعلا في شأنه: ﴿كَانَ تَرْنِي﴾ [الأنعام: ١٤٣]، يعني في الدنيا.

قال: (وهو يحاسبهم بلا حجابٍ ولا ترجمان).

فالمؤمنون يرون الله جل وعلا يوم القيامة بأبصار رؤوسهم، وهو يحاسبهم على ما عملوا من خيرٍ وشر، بلا حجابٍ ولا ترجمان، قال الله جل وعلا: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٩٢) ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ٩٢-٩٣].

وجاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان».

وبهذا الحديث احتج بعض أهل السنة على أنَّ الكفرة يدخلون في هذا الأمر.

ومسألة رؤية الكفار لله ﷻ في القيامة محل خلاف بين أهل السنة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: كبار الأئمة ومتقدموهم على أن الله لا يراه إلا المؤمنون، وأن الكفار لا يرونه، وقد روي هذا عن الحسن ومالك ومحمد بن عبد الله بن الحكم وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ووكيع وعبد الله بن المبارك والشافعي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وعليه أكثر العلماء المتأخرين وجمهور أصحاب الإمام أحمد».

القول الثاني: أنَّ الله يراه من أظهر التوحيد من هذه الأمة مؤمنهم ومنافقهم في عرصات القيامة ثم يحتجب عن المنافقين فلا يروه، وهو قول ابن خزيمة.

القول الثالث: أنَّ الكفار يرون الله يوم القيامة رؤية تعريف وتعذيب كاللص إذا رأى السلطان ثم يحتجب عنهم ليعظم عذابهم ويشدد عقابهم، وهو قول السالمية وأبي سهل عبد الله التستري.

وهذه المسألة جرَّت بسببها نزاعاتٌ وصراعاتٌ بين أهل البحرين، وكتبوا رسالةً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية يسألونه فيها، فأجابهم بذكر الأقوال الواردة في هذه المسألة وبيَّن أنَّها من مسائل الاجتهاد التي لا يجوز أن توجب نزاعاً بين أهل السنة.

وقد أنكر رؤية الله تعالى طوائف أشهرها :

المعتزلة والجهمية فأنكروا الرؤية مطلقًا، وكذبوا بها، وتأولوا النصوص الواردة في إثباتها أو ردوها، فأمرهم دائر بين التكذيب والتحريف، وبنوا هذا على أصول فاسدة، زعموا أنها عقليات، فهم ينفون العلو، وينفون قيام الصفات به، وأن الرؤية تستلزم المقابلة، وأن المرئي لا بد أن يكون لونًا، وقالوا نحو ذلك من الخيالات التي يعارضون بها النصوص الصريحة الصحيحة.

وأما الأشاعرة: فإنَّ طريقتهم في الرؤية طريقة فيها تذبذب، فليسوا مع المعتزلة ولا مع أهل السنة، فهم يقولون: إن الله يُرى لا في جهة، لا من فوق، ولا عن يمين، ولا عن شمال، ولا من أمام، ولا غير ذلك من الجهات، وبهذا أضحكوا عليهم العقلاء، وفتحوا الباب على المعتضيين عليهم؛ إذ أنهم يشبِّتون رؤية لا حقيقة لها ولا معنى، وإذا حُقق مذهبهم: تبين أنهم لا يشبِّتون الرؤية، لأن ما أثبتوه منها غير معقول.

وأشهر ما استدل به نفاة الرؤية:

الاحتجاج بقول الله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، ويردُّ عليهم بما ذكره ابن أبي العزِّ الحنفي في شرح الطحاوية وخلاصته ما يلي:

أولاً: بما تقدم من أدلة أهل السنة والجماعة على ثبوتها.

ثانيًا: الآيتان دليل عليهم.

أما الآية الأولى فالاستدلال منها على ثبوت الرؤية من وجوه:

أحدها: أنه لا يُظن بكليم الله موسى وأعلم الناس في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه بل هو عندهم من أعظم المحال.

الوجه الثاني: أنه لم ينكر عليه سؤاله ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله.

الوجه الثالث: أن الله تعالى قال: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ ولم يقل: إني لا أرى أو لا يجوز رؤيتي أو لست بمرئي والفرق بين الجوابين ظاهر.

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَنِى﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يلبث للتجلي في هذه الدار فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف.

الوجه الخامس: أنه سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرًا وذلك ممكن وقد علق به الرؤية، ولو كان محالًا لكان نظير أن يقول: إن استقرَّ الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام، والكل عندهم سواء.

الوجه السادس: قوله ﴿فَلَمَّا تَخَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾، فإذا جاز أن يتجلي للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب فكيف يمتنع أن يتجلي لرسوله وأوليائه في دار كرامته.

الوجه السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة فرويته أولى بالجواز.



قال الصنف رحمه الله:

والإيمان بالميزان يوم القيامة يوزن فيه الخير والشر، له كفتان
ولسان.

الشرح

من عقيدة السلف بالإيمان بالميزان، وهو ما يضعه الله يوم القيامة
لوزن أعمال العباد.

ومن أدلة إثبات الميزان من القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٨) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿[الْإِنشَاء: ٨-٩].

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الْإِنشَاء: ٤٧].
وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿[الْمُؤْمِنُونَ: ١٠٢-١٠٣].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٦) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٨) فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴿[الْقَلَم: ٦-٩].

ومن أدلة إثبات الميزان من السنة النبوية:

إخباره ﷺ بالأمر التي تكون ثقيلة في ميزان العبد إذا فعلها مخلصاً
من قلبه، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (كلمتان
حيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله
وبحمده، سبحان الله العظيم) رواه البخاري ومسلم.

ودلَّ الإجماع على وجوب الإيمان بالميزان.

قال ابن بطة رحمته الله في الإبانة: (وقد اتفق أهل العلم بالأخبار والعلماء الزهاد العباد في جميع الأمصار: أنَّ الإيمان بذلك -يعنى الميزان- واجب لازم).

وقد أنكرت المعتزلة الميزان وأولته بالعدل.

وقد استدل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله على أنَّ الميزان غير العدل، وأنه ميزان حقيقي توزن به الأعمال بالكتاب والسنة، فقال: (الميزان: هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم)، فكلامهم تأويل بلا مستند صحيح).

واختلف العلماء هل هو ميزان واحد أو متعدد؟

فقال بعضهم: الموازين متعددة بحسب الأمم، أو الأفراد، أو الأعمال؛ لأنه لم يرد في القرآن إلا مجموعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنُضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾.

وأما إفراده في الحديث، ومنه حديث: (كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم) فباعتبار الجنس.

وقال بعضهم: هو ميزان واحد لأنه ورد في الحديث مفرداً، وأما جمعه في القرآن فباعتبار الموزون.

وكلا الأمرين محتمل. والله أعلم.

والذي يوزن يوم القيامة ثلاثة أشياء: العمل والعامل وصحيفة الأعمال.

أما العمل فقد جاء في الحديث: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»، قال: كلمتان ثقيلتان في الميزان، وهاتان الكلمتان عمل، فتوزن.

ويوزن العامل لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتفق عليه أن النبي ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة وقال: اقروا: فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا».

وتوزن صحيفة الأعمال كما في حديث صاحب البطاقة المشهور: «توضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة» رواه الترمذي وابن ماجه.

فترجح البطاقة التي فيها لا إله إلا الله، فيسلم صاحب هذه الذنوب والمعاصي.

وجمع بعض العلماء بين هذه النصوص بأن الجميع يوزن، وأن الوزن حقيقة للأعمال، حيث إن الموازين تثقل وتخف بحسب الأعمال المكتوبة في الصحف، وأما وزن الصحف والعامل فتبع لذلك، والله أعلم.

قال: **(يوزن فيه الخير والشر).**

ومما يدل على ذلك:

قول الله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾

وقال جل وعلا: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٦) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾ تَلَفَحَ وَجُوهُهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٨﴾ [المؤمنون: ١٠٢-١٠٤]، وجاء في الصحيحين: «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم».

قال: (له كفتان).

فالميزان الذي توزن فيه الأعمال ميزان حقيقي، له كفتان، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ في صاحب البطاقة قال: «فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة» رواه الترمذي وابن ماجه. وهذا فيه ردٌّ على المعتزلة الذين يقولون: الميزان معنوي.

قالوا: الرب جل وعلا لا يحتاج إلى ميزان، ومن يحتاج الميزان هو البقال والبايع.

قال ابن أبي العزّ الحنفي رحمته الله في رده على الذين ينفون الميزان، لخفاء الحكمة عليهم: (فعلينا الإيمان بالغيب كما أخبرنا الصادق عليه السلام، من غير زيادة ولا نقصان، وبأخية من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع -لخفاء الحكمة عليه- ويقدر في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والفوّال وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزناً ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه).

قال: (ولسان).

والقول بأنّ الميزان له لسان جاء عند أبي الشيخ في تفسيره كما في
الدر المنثور من طريق الكلبي عن ابن عباس، والكلبي متهم بالكذب،
فلا يصح القول بأن الميزان له لسان.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بعذاب القبر ومنكرٍ ونكير .

الشَّيْخُ

قال المؤلف رحمه الله : (والإيمان بعذاب القبر).

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، وأنَّ القبر إما روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار، ولم يذكر المؤلف رحمه الله نعيم القبر؛ لأنه معلوم، فالعذاب يقابله النعيم .
وقد دل على ثبوت عذاب القبر ونعيمه الكتاب، والسنة، وإجماع سلف الأمة.

فمن القرآن: قول الله تعالى في حق قوم فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غَفَلَة: ٤٦].

ومن السنة: استعاذة النبي ﷺ من عذاب القبر كما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر، فقالت لعائشة: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب القبر قال: «نعم عذاب القبر» رواه البخاري ومسلم، وفي رواية البخاري: «نعم عذاب القبر حق».

وكان من دعاء النبي ﷺ في التشهد الأخير: «وأعوذ بك من عذاب القبر» كما جاء في حديث أنس رضي الله تعالى عنه في الصحيحين .

ومن الأدلة على نعيم القبر وعذابه: حديث البراء المشهور وهو أصل يحتج به أهل السنة على إثبات النعيم والعذاب للمقبورين، وفيه: «فينادي منادٍ من السماء أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة،

وافتحوا له بابًا إلى الجنة»، وفي هذا الحديث قال في العبد الكافر: «فينادي منادٍ من السماء أن كذب فأفرشوا له من النار وافتحوا له بابًا إلى النار»، رواه أبو داود وأحمد.

وأجمع أهل السنة على ثبوت عذاب القبر ونعيمه، حكاه ابن حجر رحمته الله وغيره.

وبعض عصاة الموحدين قد يُعذبون في القبر:

قال القرطبي رحمته الله: (قال أبو محمد عبد الحق: اعلم أنَّ عذاب القبر ليس مختصًا بالكافرين، ولا موقوفًا على المنافقين، بل يشاركهم فيه طائفة من المؤمنين، وكلُّ على حاله من عمله، وما استوجه من خطيئته وزله).

وقد دلَّت الأدلة على أنَّ بعض عصاة الموحدين قد يُعذبون في القبر:

والأسباب التي يعذب بها أصحاب القبور على قسمين:

أما المَجْمَل: فإنهم يعذبون على جهلهم بالله وإضاعتهم لأمره وارتكابهم معاصيه.

وأما المَفْصَّل: فإنَّ النصوص ذكرت بعض أسباب عذاب القبر لعصاة الموحدين، منها:

أولاً: عدم الاستتار من البول، والنميمة.

ودليله حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين، فقال: إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، ثم قال: بلى، أمَّا أحدهما فكان يسعى بالنميمة، وأمَّا الآخر فكان لا يستتر من بوله، ثم قال: ثم أخذ عودًا رطبًا فكسره باثنتين، ثم غرز كل واحد منهما على قبر، ثم قال: لعله يخفف عنهما، ما لم ييبسا) رواه البخاري ومسلم.

ثانيًا: الغلول.

لحديث أبي هريرة، قال: (أهدى رجل لرسول الله ﷺ غلامًا يقال له: مدعم، فبينما مدعم يحيط رجلًا لرسول الله ﷺ إذ أصابه سهم عائر، فقتله، فقال الناس: هنيئًا له الجنة، فقال الرسول ﷺ: كلا، والذي نفسي بيده إنَّ الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم، لتشتعل عليه نارًا، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى النبي ﷺ، فقال: «شراك من نار أو شراكان من نار» متفق عليه.

ثالثًا: الكذب، وهجر القرآن، والزنا، والربا.

لحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه في رؤيا رآها النبي ﷺ، وفيه قال: (كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال: من رأى منكم الليلة رؤيا؟ قال: فإن رأى أحد قصها، فيقول ما شاء الله، فسألنا يومًا فقال: هل رأى أحد منكم رؤيا؟ قلنا: لا، قال: لكني رأيت الليلة رجلين أتياني، فأخذا بيدي فأخرجاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجل جالس، ورجل قائم بيده كُلوب من حديد -قال بعض أصحابنا عن موسى: كُلوب من حديد يدخله في شدة- حتى يبلغ قفاه، ثم يفعل بشدقه الآخر مثل ذلك، ويلتئم شدقه هذا، فيعود فيصنع مثله.

قلت: ما هذا؟ قالوا: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه، ورجل قائم على رأسه بفهر أو صخرة، فيشدخ به رأسه، فإذا ضربه تدهده الحجر، فانطلق إليه ليأخذه فلا يرجع إلى هذا حتى يلتئم رأسه وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه.

قلت: من هذا؟ قال: انطلق، فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا، فإذا خمدت رجعوا فيها، وفيها رجال ونساء عراة.

فقلت: من هذا؟ قال: انطلق. فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم، على وسط النهر رجل بين يديه حجارة - قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم: وعلى شط النهر رجل - فأقبل الرجل الذي في النهر، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه فرده حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر فيرجع كما كان، فقلت: من هذا؟ قال: انطلق. فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة، وفي أصلها شيخ وصبيان، وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها، فصعدا بي في الشجرة وأدخلاني داراً لم أر قط أحسن منها، فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وصبيان، ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرة فأدخلاني داراً هي أحسن وأفضل، فيها شيوخ وشباب، قلت: طوّفتماني الليلة فأخبراني عما رأيْتُ. قال: نعم، أما الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فكذاب يحدث بالكذبة فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به ما رأيته إلى يوم القيامة، والذي رأيته يشدخ رأسه فرجل علمه الله القرآن، فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار، يُفعل به إلى يوم القيامة. والذي رأيته في الثقب فهم الزناة، والذي رأيته في النهر أكلوا الربا. والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم عليه السلام، والصبيان حوله أولاد الناس، والذي يوقد النار مالك خازن النار، والدار الأولى التي دخلت عامة المؤمنين، وأما هذه الدار فدار الشهداء، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل، فارفع رأسك. فرفعت رأسي فإذا فوقني مثل السحاب، قال: ذاك منزلك. قلت: دعاني أدخل منزلي. قال: إنه بقي لك عمر لم تستكمله، فلو استكملت أتيت منزلك) رواه البخاري.

رابعاً: عذاب الذي يأخذ القرآن ويرفضه، والنائم عن الصلاة المكتوبة.

لحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، وفيه: (... وأنا أتينا على رجل مضطجع، وإذا آخر قائم عليه بصخرة، وإذا هو يهوي بالصخرة لرأسه، فيثلغ رأسه، فيتدهده الحجر ها هنا، فيتبع الحجر، فيأخذه فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان، ثم يعود عليه فيفعل به مثل ما فعل المرة الأولى) ثم جاء البيان في آخر الحديث بقول الملكين للرسول ﷺ: (أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر، فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه، وينام عن الصلاة المكتوبة) رواه البخاري، وفي رواية (يفعل به إلى يوم القيامة) رواه البخاري.

والمنكرون لعذاب القبر أصناف، أشهرهم:

عامة الخوارج الذين تأثروا بمذهب المعتزلة، أو الذين وقعوا في إنكار السنة النبوية، فهؤلاء ينكرون عذاب القبر.

قال الأشعري رحمته الله في مقالات الإسلاميين: «والخوارج لا يقولون بعذاب القبر ولا ترى أن أحداً يعذب في قبره».

والإباضية: منهم من يثبت عذاب القبر، ومنهم من ينفيه.

وقال ابن حزم: «ذهب ضرار بن عمرو الغطفاني أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر وهو قول من لقينا من الخوارج».

ونسب أبو الحسن الأشعري في المقالات نفي عذاب القبر إلى المعتزلة والخوارج.

ونسبه البغدادي في أصول الدين إلى الجهمية والضرارية.

ونسب الملطي في التنبيه والرد على أهل الأهواء إلى جهنم بن صفوان إنكار عذاب القبر ومنكر ونكير.

ومن شبههم في إنكار عذاب القبر: أنَّ الروح بزعمهم عَرَضٌ لا حقيقة له، فلا تُنَعَّم ولا تُعَذَّب، وقولهم هذا باطل، ترده النصوص الصحيحة الصريحة المتقدمة، وإجماع من يُعْتَدُّ بإجماعه.

قال ابن القيم رحمته الله في كتابه الروح: «مما ينبغي أن يُعلم أنَّ عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات، وهو مستحق للعذاب، ناله نصيبه منه، قُبِرَ أو لم يُقْبَرْ؛ فلو أكلته السباع، أو أحرق حتى صار رمادًا، أو نسف في الهواء، أو صلب، أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور».

وعذاب القبر يُعَذَّب به صنفان من الخلق:

الكفرة كما قال الله عز وجل: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]، هذا متى؟ في القبر، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾.

وبعض العصاة من مرتكبي الكبيرة، فمرتكب الكبيرة منهم من لا يُعَذَّب لا في القبر ولا في الآخرة، يتجاوز الله جل وعلا عنه، ومنهم من يُعَذَّب في القبر وفي الآخرة، مع الجزم أنه لا يُخلَّد في النار، ومنهم من يُعَذَّب في القبر ولا يُعَذَّب في الآخرة، ومنهم من لا يُعَذَّب في القبر ويُعَذَّب في الآخرة.

وعذاب القبر يحصل للروح والبدن، وهذا عليه إجماع أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن،

وتعذب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح مفردة عن البدن).
والنعيم والعذاب لا مدخل للعقول فيه فيجب التسليم للنصوص وإثبات نعيم القبر وعذابه.

قال المؤلف رحمته الله: (ومنكر ونكير).

والمقصود بهذا الإيمان بفتنة القبر، وهي الأسئلة الثلاثة التي سيُسأل عنها كل أحد في قبره إلا ما استثنى: من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟ فإذا وضع العبد في قبره جاءته ملائكة على صورة منكرة، ودليله حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إذا قبر الميت -أو قال: أحدكم- أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان، ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: ما كان يقول، هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله... وإن كان منافقاً، قال: سمعت الناس يقولون قولا، فقلت مثله، لا أدري...) رواه الترمذي.

وجاء في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن الرسول ﷺ: (يأتيه ملكان شديدا الانتهاز فينتهرانه، ويجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟ وهي آخر فتنة تعرض على المؤمن، فذلك حين يقول الله ﻋﻠﻴﻪ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [ابراهيم: ٢٧]، فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد ﷺ، فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، وقال في العبد الكافر أو الفاجر: ويأتيه ملكان شديدا الانتهاز، فينتهرانه، ويجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه، هاه لا أدري، فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه، هاه لا أدري، فيقولان: فما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فلا يهتدي لاسمه، فيقال: محمد، فيقول: هاه، هاه لا أدري، سمعت الناس يقولون ذاك، قال: فيقولان:

لا دريت ولا تلوت فينادي منادي أن كذب عبدي) رواه أبو داود وأحمد وصححه الألباني.

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، إذا انصرفوا: أتاه ملكان، فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل، محمد؟ فأما المؤمن، فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله...، وأما الكافر أو المنافق، وفي رواية: وأما الكافر والمنافق - فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس فيه، فيقال: لا دريت، ولا تليت...) رواه البخاري ومسلم.

ولم يكن الرسول ﷺ يعلم في أول الأمر أن هذه الأمة تفتن في قبورها، ثم أوحى الله له بهذا العلم، فقد حدث عروة بن الزبير عن خالته عائشة، قالت: (دخل عليَّ رسول الله ﷺ وعندي امرأة من اليهود، وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في القبور؟ قالت: فارتاع رسول الله ﷺ، وقال: إنما تفتن اليهود، قالت عائشة: فلبثنا ليالي، ثم قال رسول الله ﷺ: (هل شعرت أنه أوحى إليَّ أنكم تفتنون في القبور؟)، قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ بعد: يستعيز من عذاب القبر) رواه مسلم.

والسؤال وفتنة القبر يدخل فيها عامة المكلفين من المؤمنين والكفرة من هذه الأمة والأمم السابقة.

وخالف في ذلك الحكيم الترمذي وابن عبد البر والسيوطي واحتج الحكيم الترمذي على عدم السؤال بأنَّ الأمم الماضية إنْ رفضت الاستجابة لرسالتها عوجلت بالعذاب، بخلاف هذه الأمة، فقد أمسك عنها العذاب، وبعث الرسول ﷺ بالسيف، فمن دخل في الإسلام مخافة القتل، ثم نافق عذب في قبره، وذكر السفاريني أن هذا الذي قاله فيه نظر، فإنَّ الله لم يهلك مكذبي الأمم بعد نزول التوراة.

واحتج ابن عبد البرّ بقول النبي ﷺ: (إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَبْتَلِي فِي قُبُورِهَا) رواه مسلم، فهو خاصٌّ بهذه الأمة.

والأحاديث الصحيحة ترد هذا الفهم، وتدل على أن هذا ليس خاصًا بالمؤمنين، وليس خاصًا بهذه الأمة، وقد ذهب إلى أنَّ السؤال عام عبد الحق الإشبيلي، وابن القيم، والقرطبي، والسفاريني وغيرهم، لقول الله ﷻ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٠]، وقال جل وعلا: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الْقَصَصُ: ٦٥].

واختلف في غير المكلفين من الصبيان والمجانين، هل يفتنون في قبورهم أم لا؟

فذهب جمع من العلماء إلى أنهم لا يفتنون، منهم: القاضي أبو يعلى وابن عقيل؛ لأن المحنة تكون لمن كلف، أما من رفع عنه القلم فلا يدخل في المحنة، إذ لا معنى لسؤاله عن شيء لم يكلف به.

وثمة أصناف يُستثنون من فتنة القبر، ولا يُسألون ولا يُفتنون، وهم ما يلي:

أولاً: الشهيد، فقد روى المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ: يَغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيُرَى مَقْعَدَهُ فِي الْجَنَّةِ، وَيَجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُشْفَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقْرَبَائِهِ) رواه الترمذي وابن ماجه.

وروى النسائي في سننه عن راشد بن سعد عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: (أن رجلاً قال: يا رسول الله! ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة) رواه النسائي.

ثانياً: مَنْ مات مرابطاً في سبيل الله، فقد روى فضالة بن عبيد، عن رسول الله ﷺ، قال: (كلُّ ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله؟ فإنه يُنمى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمن فتنة القبر) رواه أبو داود والترمذي.

ثالثاً: الذي يموت يوم الجمعة، ففي الحديث عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: (ما من مسلم يموت يوم الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر) رواه الترمذي وأحمد.

رابعاً: الذي يموت بداء البطن، لحديث عبد الله بن يسار، قال: (كنت جالساً وسليمان بن صرد وخالد بن عرفطة، فذكروا أن رجلاً توفي مات ببطنه، فإذا هما يشتهيان أن يكونا شهدا جنازته، فقال أحدهما للآخر: ألم يقل رسول الله ﷺ: (من يقتله بطنه فلن يعذب في قبره)، فقال الآخر: (بلى) وفي رواية: (صدقت) رواه النسائي.

خامساً: الأنبياء والمرسلون؛ لأنَّ من أسئلة فتنة القبر: من نبيك؟ فكيف يقال للنبي: من نبيك؟

إذاً الأصل حصول فتنة القبر للمسلم والكافر، من هذه الأمة وغير هذه الأمة، فعامة الخلق يُفتنون إلا ما استثنى.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بحوض رسول الله ﷺ، ولكل نبيٍّ حوضٍ إلا صالحٍ
النبي ﷺ فإنَّ حوضه ضرع ناقته .



يعتقد أهل السنة والجماعة ويؤمنون بحوض النبي ﷺ، ترد عليه أمته
يوم القيامة، جعله الله غياثا لهم، وإكرامًا لبنينا محمد ﷺ .
والنصوص الواردة في إثبات الحوض للنبي ﷺ بلغت حد التواتر .
وقد رواها عن الرسول ﷺ أكثر من خمسين صحابيًا .
وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أسماء رواة أحاديثه من الصحابة،
وقال في فتح الباري : (وبلغني أنَّ بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين
صحابيًا) .

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله لما نبه على تواتر النصوص الواردة في
إثبات الحوض : (وإنَّ رَغَمَتْ أَنْوَفَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ الْمَعَانِدَةِ الْمَكَابِرَةِ
الْقَائِلِينَ بِجُحُودِهِ الْمُنْكَرِينَ لَوْجُودِهِ، وَأَخْلَقَ بِهِمْ أَنَّ يَحَالُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ وَرُودِهِ،
كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : مَنْ كَذَّبَ بِكَرَامَةِ لَمْ يَنْلُهَا) .

قال المؤلف رحمه الله : (والإيمان بحوض رسول الله ﷺ) .

وقد دلَّت على ذلك نصوص كثيرة منها :

أولاً : النصوص الواردة في سعة حوض النبي ﷺ .

فحوضه مسيرة شهر بالراكب المسرع كما بين أيلة في الشام وصنعاء
في اليمن، وعرضه كطولُه يعني مربعًا .

فعن حارثة بن وهب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ وذكر الحوض فقال: (كما بين المدينة وصنعاء) رواه البخاري ومسلم.

فطول الحوض كما بين المدينة المنورة وصنعاء التي في اليمن.
وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (أمامكم حوض كما بين جرباء وأذرح) رواه البخاري ومسلم.
وجرباء وأذرح قريتان في الشام.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إنَّ قدر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإن فيه من الإباريق كعدد نجوم السماء) رواه البخاري ومسلم.

وأيلة مدينة كانت بجوار العقبة المعروفة الآن في الأردن.
وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال النبي ﷺ (حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء من شرب منها فلا يظمأ أبداً) رواه البخاري، فهي مسيرة شهر للجواد المسرع.
وفي رواية لمسلم: (حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك).

ومعنى زواياه سواء يعني: عرضه كطوله، فهو مربع وماؤه أبيض من الورق: يعني الفضة.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: (صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد، ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء والأموات فقال: إني فرطكم على الحوض، وإنَّ عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة، إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها، وتقتلوا فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم) رواه البخاري ومسلم.

ثانيًا: النصوص الواردة في لون ماء الحوض وريحه، ومنها:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك) رواه البخاري ومسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إنَّ حوضي أبعد من أيلة إلى عدن، لهو أشد بياضًا من الثلج، وأحلى من العسل باللبن، ولآنيته أكثر من عدد النجوم) رواه البخاري ومسلم.

وعن ثوبان رضي الله عنه: (أنَّ النبي ﷺ سئل عن شراب الحوض فقال: أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، يغتُّ فيه ميزابان يمدانه من الجنة أحدهما من ذهب والآخر من ورق) رواه البخاري ومسلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (حوضي كما بين عدنَ وعمَّانَ أبرد من الثلج، وأحلى من العسل وأطيب ريحًا من المسك) رواه أحمد.

ثالثًا: النصوص الواردة في أباريق الحوض، ومنها:

حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: (حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظمأ أبدًا) رواه البخاري ومسلم.

كيزانه كنجوم السماء: يعني في الكثرة وقيل: في اللون يعني تضيئ وتلمع كنجوم السماء.

والحوض يزداد عنه صنفان من الخلق، فلا يردونه، ولا يشربون منه، وهما: المرتد والمبتدع.

وقد دلَّ على ذلك ما جاء في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: «ليردنَّ عليَّ ناسٌ من أصحابي

الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني»، حيل بيني وبينهم، «فأقول: أصحابي، فيقال لي: لا تدري ما أحدثوا بعدك».

فالإحداث والابتداع في دين الله ﷻ، من أسباب ذود المرء عن حوض نبينا ﷺ، فعلى المرء أن يحرص على لزوم السنة في جميع أموره، ويحذر من البدع ودعاتها، فمن شؤم البدع، أن أصحابها يُزادون عن حوض النبي ﷺ.

وهل الحوض قبل الصراط أو بعده؟

قيل: الحوض بعد الصراط.

لحديث أنس قال سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة، فقال: «أنا فاعل» قال: قلت: يا رسول الله فأين أطلبك؟ قال: «أطلبني أوَّلَ ما تطلبني على الصراط». قال: قلت: فإن لم ألقك على الصراط؟ قال: «فاطلبني عند الميزان». قلت: فإن لم ألقك عند الميزان؟ قال: «فاطلبني عند الحوض فإنني لا أخطئ هذه الثلاث المواطن» رواه الترمذي وصححه الألباني.

وقيل الحوض قبل الصراط.

لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (بيننا أنا قائم، فإذا زُمرَّة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري. ثم إذا زُمرَّة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم؛ فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم

ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَذْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى. فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلٍ النَّعَم) رواه البخاري.

قال القرطبي رحمته الله تعليقا على الحديث: «فهذا الحديث -مع صحته- أدل دليل على أَنَّ الحوض يكون في الموقف قبل الصراط».

قال المؤلف رحمته الله: (ولكل نبي حوض).

وقد دلَّ على ذلك حديث سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبي حوضًا، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإنني لأرجو الله أن أكون أكثرهم واردة» رواه الترمذي.

والحوض غير الكوثر: فكلُّ نبي له حوض خاص به وبأتمته، والكوثر خاصٌّ بالنبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحد، كما قال الله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، يعني: لم نعطه لغيرك.

والحوض في عرصات القيامة، والكوثر في الجنة.

والكوثر يصب ماؤه في الحوض.

والحوض له أوصاف تقدّم ذكرها.

قال المؤلف رحمته الله: (إلا صالح النبي ﷺ فإن حوضه ضرع ناقتة).

وهذا جاء فيه حديثٌ مكذوب لا يصحُّ، أخرجه: العقيلي في الضعفاء، وعنه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق عبد الكريم بن كيسان عن سويد بن عمير.

قال العقيلي: «عبد الكريم بن كيسان مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ».

وقال عنه ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع لا أصل له».

وقال عنه الذهبي في الميزان: «عبد الكريم بن كيسان من المجاهيل وحديثه منكر»، ثم ذكر الحديث وقال عقبه: «قلت هو موضوع، والله أعلم».

فنبقى على الأصل وهو الحديث الثابت في ذلك الدال على أنَّ لكل نبيٍّ حوضًا.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بشفاعه رسول الله ﷺ للمذنبين الخاطئين في يوم القيامة ،
وعلى الصراط ، ويخرجهم من جوف جهنم ، وما من نبي إلا له شفاعه ،
وكذلك الصديقون والشهداء والصالحون ، ولله بعد ذلك تفضل كثير
فيمن يشاء والخروج من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحمًا .



قال المؤلف رحمه الله : (والإيمان بشفاعه رسول الله ﷺ للمذنبين الخاطئين
في يوم القيامة).

يعتقد أهل السنة والجماعة ويؤمنون أن الله تعالى بلطفه وكرمه يأذن
يوم القيامة لرسوله ﷺ أن يشفع عنده في بعض الخاطئين المتعمدين للوقوع
في الخطأ من أصحاب الكبائر من أهل التوحيد إظهاراً لكرامة النبي ﷺ ،
عنده ورحمة بالمشفوع فيهم .

وهل يشفع النبي ﷺ ، في أصحاب الكبائر من أمته قبل دخولهم النار
أم بعد دخولها ؟

أما شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته ممن دخل النار أن يخرج
منها ، فهذا لا خلاف بين أهل السنة في ثبوته .

ومن النصوص الدالة على ذلك :

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : «شفاعتي لأهل
الكبائر من أمتي» رواه أبو داود والترمذي .

وحديث عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «يُخْرَجُ قَوْمٌ مِنَ
النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ» رواه البخاري .

وأما شفاعته ﷺ في أقوام من أهل الكبائر استحقوا النار أن لا يدخلوها، فهذه الشفاعة حصل في ثبوتها خلاف بين أهل العلم.

قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن: «وهذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه، وأكثر الأحاديث صريحة في أنَّ الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون، فلم أظفر فيه بنص».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذه قد يستدل لها بقول الرسول ﷺ: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه»، وقال: «فإنَّ هذه شفاعة قبل أن يدخل النار، فيشفّعهم الله في ذلك».

وأنكر هذا النوع من الشفاعة وهو الشفاعة في بعض أصحاب الكبائر: الخوارج والمعتزلة والزيدية.

فإنفاذ الوعيد في الآخرة بنى عليه الخوارج والمعتزلة والزيدية إنكار الشفاعة في أهل الكبائر؛ لأنَّ وعد الله تعالى ووعيده يجب أن يقع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وعند الخوارج والمعتزلة أنه لا يشفع لأهل الكبائر؛ لأنَّ الكبائر عندهم لا تغفر ولا يخرجون من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا بغيرها».

ومما يُردُّ به عليهم: أنَّ الشفاعة لأصحاب الكبائر مجمَّع عليها، وأنَّ أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة ومتواترة فلا وجه لإنكارها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين

الأربعة وغيرهم، وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية».

والعجيب أنَّ الإباضية يُثَبِّتُونَ الشفاعة للمتقين لا لعصاة الموحدين، كما قال صاحب كتاب الأديان: «والشفاعة حق للمتقين وليست للعاصين». وهذا من جهلهم، فعصاة الموحدين أحوج إلى الشفاعة من أهل الاستقامة والطاعة.

قال: (وعلى الصراط).

شفاعة النبي ﷺ لأمته التي تكون على الصراط، دلَّ عليها ما جاء في حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه، وفيه: «ثم يُضْرَبُ الجسرُ على جهنم ثم تحلُّ الشفاعة» رواه البخاري ومسلم.

قال: (ويخرجهم من جوف جهنم).

يعني: أنَّ النبي ﷺ يشفع في إخراج بعض أهل الكبائر من النار من جوف جهنم، وقد دلَّ على ذلك ما جاء في صحيح مسلم من حديث أنس الطويل وفيه قال رسول الله ﷺ: «ثم أشفع فيحدُّ لي حدًّا فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة».

قال: (وما من نبيٍّ إلا له شفاعة).

وقد دلَّ على عموم شفاعة الأنبياء حديث أبي سعيد الطويل وفيه قال ﷺ: «شفعت الملائكة وشفع النبيون . . .» رواه البخاري ومسلم.

ودلَّت النصوص الشرعية على ثبوت عدَّة أنواع من الشفاعة خاصَّةً بنبيِّنا محمد ﷺ، وقد سبق ذكر نوعين منها، ومنها أيضًا:

الشفاعة العظمى، وهي شفاعة الموقف التي اختص بها محمد ﷺ، وهي تخليص الناس من الكرب في انتظار الفصل إلى القضاء، وتعجيل

الحساب والتمييز بين فريقَي الجنة والنار، ويدخل فيها جميع الخلائق وهي المقام المحمود الذي وعده به ربه ﷻ بقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الشُّرَاة: ٧٩]، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في قوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾، وسئل عنها قال: «هي الشفاعة» رواه الترمذي.

والشفاعة العظمى يثبتها أهل السنة وأهل البدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد ثبت بالسنة المستفيضة بل المتواترة واتفاق الأمة: أنَّ نبينا ﷺ الشافعُ المشفعُ وأنه يشفع في الخلائق يوم القيامة وأنَّ الناس يستشفعون به يطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربهم، وأنه يشفع لهم».

ومنها: الشفاعة في استفتاح باب الجنة، وهي مما اختص به نبينا

محمد ﷺ.

ومن أدلتها: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك» رواه مسلم.

ومنها: الشَّفَاعَةُ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ.

وهي مما اختص به نبينا محمد ﷺ، كَشَفَاعَتِهِ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ عَذَابُهُ، وهذه الشفاعة لَا تَنْفَعُهُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ، كَمَا تَنْفَعُ عَصَاةَ الْمُؤَحِّدِينَ، الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ.

ومن أدلتها: حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟

قَالَ: نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» رواه البخاري ومسلم.

ومنها: الشَّفَاعَةُ فِي أَقْوَامٍ أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

وهي مختصة بفضلاء المؤمنين في الموقف، وإدخالهم الجنة بغير حساب، وتعجيلهم إلى منازلهم.

ومن أدلتها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: قال: قال رسول الله ﷺ: «فأتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي ﷻ، ثم يفتح الله عليّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا، لم يفتحه عليّ أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد ارفع رأسك سل تعطه، واشفع تشفع فأرفع رأسي، فأقول: أمتي يا رب، أمتي يا رب، أمتي يا رب، فيقال: يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب» رواه البخاري ومسلم.

قال: (وكذلك الصّديقون والشهداء والصالحون).

دَلَّتْ النصوص الشرعية على شفاعة المؤمنين ، فيدخل فيهم الصّديقون الذين قوِيَ تصديقهم وإيمانهم ، والشهداء في سبيل الله والصالحون المستقيمون على طاعة الله المؤدّون للواجبات .

ودليله: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في حديث الرؤية الطويل، وفيه: «فيقول الله عز وجل: شَفَعَتِ الملائكة، وشَفَعَ النبيُّون، وشَفَعَ المؤمنون...» رواه البخاري ومسلم.

وجاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَشْفَعُ الشهيدُ في سبعينَ من أهل بيته» رواه أبو داود.

ويشفع عدا ما ذُكر:

الملائكة، ودليله: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في حديث الرؤية الطويل، وفيه: «فيقول الله ﷻ: شَفَعَتِ الملائكة، وشَفَعَ النبيُّون، وشَفَعَ المؤمنون...» رواه البخاري ومسلم.

ويشفع أولاد المؤمنين.

ودليله: حديث أبي سعيد رضي الله عنه أَنَّ النساءَ قلن للنبي ﷺ: اجعل لنا يوماً فوعظهن، وقال: «أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد، كانوا حجاباً من النار»، قالت امرأة: واثنان؟ قال: «واثنان» رواه البخاري ومسلم.

ويشفع الصيام والقرآن الكريم.

ودليله: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ النبي ﷺ قال: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة، يقول الصيام: أي رب منعه الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه، ويقول القرآن: منعه النوم فشفعني فيه فيشفعان» رواه أحمد.

قال: (ولله بعد ذلك تفضلٌ كثير فيمن يشاء والخروج من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحمًا).

والمعنى: أَنَّ الله ﷻ يخرج أقواماً من النار بغير شفاعة، بل برحمته، وفضله، وإحسانه، كما تقدّم في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وجاء في حديث أنس رضي الله عنه قال الله تعالى: «وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله» رواه البخاري ومسلم، وهذا اللفظ لمسلم.

وفي هذا دليل على أن أناساً من أصحاب الكبائر من عصاة الموحدين يُخرجون من النار بدون شفاعة، وفيه أَنَّ من أصحاب الكبائر من يمكنون مدداً طويلة في النار وهم من يسمّون بالجهنميين، لأنهم مكثوا مدداً طويلة في النار.

وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين، واللفظ لمسلم وفيه قال: «حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ».

وفي هذا الحديث دليل على أن العمل من الإيمان، ففيه ردُّ على المرجئة الذين يخرجون العمل من الإيمان، فهؤلاء مع مكثهم المدد الطويلة إلا أنهم كان عندهم عمل، ومن ذلك الصلاة.

والمرجئة من شبهاتهم في إخراج العمل من مسمى الإيمان احتجاجهم بحديث الشفاعة الطويل، وقد جاء فيه: «فيقبض قبضة من النار أو قال قبضتين ناسًا لم يعملوا خيرًا قط، فيقول أهل الجنة: هؤلاء عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ...» رواه أحمد، قالوا: هذا دليلٌ على أن العمل ليس من الإيمان، لأنه قال: «لم يعملوا خيرًا قط».

وأجيب عن هذه الشبهة بأجوبة منها:

أنَّ هذه اللفظة «لم يعملوا خيرًا قط» من الجنس الذي يقول العرب بنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل «لم يعملوا خيرًا قط» أي: على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به، وهذا سائغ في لسان العرب، فصاحب الصنعة التي لا يجيدها يقول النَّاسُ له: ما عملت شيئًا مع أنه عمل فهذا مثله، فجائز في اللغة أن يُنفى شيء لانتفاء معظمه.

وأُجيب بأنه وردت بعض الأحاديث الواردة في مثل سياق هذا الحديث، ومنها ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق وفيه: «فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ».

والسجود عمل، فالنصوص يُفسَّر بعضها بعضاً.

وأُجيب: بأنَّ الحديث ليس عاماً لكل مَنْ ترك العمل وهو يقدر عليه، بل هو خاصٌّ بمن منعهم عذرٌ من العمل، فقد يُسلم ويموت مباشرة، ويدخل الجنة، فهذه أبرز الأجوبة عن هذه الشبهة، وذكر بعض أهل العلم أجوبةً غيرها.

وإخراج عصاة الموحدين من النار حسنة من حسنات التوحيد، فمن أجلِّ فوائد التوحيد: أنه يمنع الخلود في النار إذا كان في القلب منه أدنى مثقال حبة خردل، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ قَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» رواه مسلم، فالموحد سينتفع بالتوحيد إما ابتداءً أو مآلاً.

وإخراج عصاة الموحدين من النار أثر من آثار رحمة الله جل وعلا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ وَبِهَا تَعْطِفُ الْوُحُوشُ عَلَى وَلَدِهَا وَأَخَرَهُ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه البخاري ومسلم واللفظ له.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بالصراط على جهنم؛ يأخذ الصراط من شاء الله، ويجوز من شاء الله، ويسقط في جهنم من شاء الله، ولهم أنوارٌ على قدر إيمانهم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ : (والإيمان بالصراط على جهنم).

يعتقد أهل السنة والجماعة ويؤمنون بالصراط، ومعناه في اللغة: الطريق، وشرعاً: الجسر الممدود على متن جهنم ليعبر الناس عليه إلى الجنة.

والنصوص الواردة في ثبوت المرور على الصراط كثيرة منها:

قول الله جل وعلا: ﴿وَلِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٦) ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧١﴾ [مَرْيَمَ: ٧١-٧٢]، فسرها عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقتادة وزيد بن أسلم رحمهما الله بالمرور على الصراط.

وفي هذا الورود خمسة أقوال لأهل التفسير:

أحدها: أنَّ الورود دخول النار لكل أحد فتكون على المؤمن بردًا وسلامًا كما كانت على إبراهيم عليه الصلاة والسلام، والثاني: أنه المرور على الصراط، والثالث: أنه حضورها، والرابع: أنه المرور على الجسر، وورود المشركين: دخولها، والخامس: أن ورود المؤمن إليها: ما يصيبه من الحمى في الدنيا.

ومن أدلة ثبوت الصراط: ما جاء في صحيح مسلم أنَّ النبي ﷺ قال في وصف هذا الصراط: «أدقُّ من الشعرة وأحدُّ من السيف».

والذي يمرُّ على الصراط صنفان؛ المسلمون والمنافقون، أما المشركون فإنهم يقعون في النار قبل وضع الصراط.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: (واعلم أنَّ الناس منقسمون إلى مؤمن يعبد الله وحده ولا شريك به شيئاً، ومشرك يعبد مع الله غيره، فأما المشركون فإنهم لا يمرون على الصراط إنما يقعون في النار قبل وضع الصراط، ويدل على ذلك ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع الشمس من يعبدها، ويتبع القمر من يعبد القمر، ويتبع الطواغيت من يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فذكر الحديث إلى أن قال: «ويضرب الصراط بين ظهرائي جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيزه»).

قال: (يأخذ الصراط من شاء الله ويجوز من شاء الله ويسقط في جهنم من شاء الله).

هذا في أحوال الناس حال مرورهم على الصراط، فيأخذ الصراط من شاء الله، ويتجاوز الصراط من شاء الله، وتختلف سرعة الناس في المرور على الصراط وذلك باختلاف قوة النور الذي يعطى لهم على قدر أعمالهم، كما دل عليه حديث الشفاعة وفيه: «يمر المؤمنون كطرف العين وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب، فناج مسلم ومخدوش مرسل ومكدوش في نار جهنم» رواه البخاري ومسلم.

ويدل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه الطويل الذي فيه قال فيه النبي ﷺ: (ويمرون على الصراط والصراط كحد السيف، دحض مزلة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانهض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشد الرجل، يرمل رملاً،

فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه تخرُّ يد، وتعلق يد، وتخر رجل، وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النار، فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذي نجانا منك بعد أن أراناك لقد أعطانا الله ما لم يعط أحد) رواه الحاكم، وصححه الألباني.

وفي رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه تبين أن الناس يردون النار كلهم ثم يخرجون منها بأعمالهم مع اختلاف في سرعتهم، كما قال السدي: (سألت مُرَّةَ الهمداني عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مز: ٧١]، فحدثني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يرد الناس كلهم النار ثم يصدرون منها بأعمالهم فأولهم كلمع البرق، ثم كمر الريح، ثم كحضر الفرس، ثم كالراكب، ثم كشد الرجال، ثم كمشيهم) رواه الحاكم، وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط مسلم.

وهناك من يزحف على الصراط زحفاً كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سلم سلم، حتى تعجز أعمال العباد، حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفاً) رواه البخاري ومسلم.

أما آخر الناس مروراً على الصراط فهو المسحوب كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (حتى يمر آخرهم يسحب سحباً) رواه مسلم.

وأول من يجيز الصراط هو نبينا صلى الله عليه وسلم ثم أمته؛ لما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيزها) رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: (فيضرب الصراط بين ظهрани جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللهم سلِّم سلِّم) رواه البخاري.

ورواية أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم توضح مكان النبي ﷺ إلى أن تمر أمته كلها، وهو على الصراط ﷺ وذلك لقوله ﷺ فيها بعد أن ذكر صفات الذين يمرون على الصراط: (ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سلِّم سلِّم).

وكذلك الأنبياء عليهم السلام كما في رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (والأنبياء بجنبي الصراط وأكثر قولهم: اللهم سلِّم سلِّم) رواه مسلم.

قال: (ولهم أنوارٌ على قدر إيمانهم).

يعطي الله كلاً منهم نوراً على قدر عمله يتبعه على الصراط، كما قال الله ﻋﻠﻴﻪ: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، أي: على قدر أعمالهم يمرون على الصراط.

وكما في حديث جابر عند مسلم عن النبي ﷺ: (ويعطى كلُّ إنسان منهم منافق أو مؤمن نوراً، ثم يتبعونه وعلى جسر جهنم كالليب وحسك تأخذ من شاء الله).

وجاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الطويل وفيه قال النبي ﷺ: (فيعطون نورهم على قدر أعمالهم وقال: فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى نوره دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر من

يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرة، ويُطفئ مرة إذا أضاء قَدَم قدمه، وإذا أطفئ قام) رواه الحاكم، وصححه الألباني.

وأما المنافقون فينطفئ نورهم كما في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم عن النبي ﷺ: (ويعطي كلَّ إنسان منهم منافق أو مؤمن نوراً، ثم يتبعونه وعلى جسر جهنم كالليب وحسك تأخذ من شاء الله ثم يطفأ نور المنافقين، ثم ينجو المؤمنون).



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بالأنبياء والملائكة.

الشيخ

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بالأنبياء كلهم من آدم ﷺ إلى نبينا محمد ﷺ.

والإيمان بالأنبياء ينقسم إلى قسمين: إيمان مجمل، وإيمان تفصيلي.
فالإيمان المجمل يكون بثلاثة أمور:

الأول: الإيمان بأن الله جل وعلا أرسل رسلاً وأنبياء إلى معظم الأمم عدا أهل الفترة، وكذلك الإيمان بأن دعوة النبي ﷺ كانت للناس كافة، فالأمم في الجملة أرسل لهم أنبياء ورسل كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

الأمر الثاني: الإيمان بأن الأنبياء والرسل لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله ﷻ، كما قال الله ﷻ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النِّسَاء: ١٦٤].

الأمر الثالث: الإيمان بأن الأنبياء والرسل قد قاموا بالبلاغ المبين، ومن الأدلة العامة على هذا الأمر قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْهُمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٥].

والإيمان التفصيلي يكون بثلاثة أمور:

الأول: الإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من أنبياء الله ورسله.

الثاني: الإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من أخبار الأنبياء وقصصهم.

الثالث: الإيمان بوجوب العمل بشريعة من أُرسل إلينا منهم وهو خاتمهم محمد ﷺ، قال الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء: ٦٥].

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بالملائكة.

والإيمان بالملائكة يتضمن أربعة أمور:

الأول: الإيمان بوجودهم إيماناً جازماً لا يتطرق إليه الشك.

الثاني: الإيمان بما علمنا من أسمائهم كجبريل ﷺ، وأما من لم نعلم أسمائهم فنؤمن بهم على سبيل الإجمال، فهم كثر كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المائدة: ٣١].

الثالث: الإيمان بما علمنا من صفاتهم الخَلقية والخَلقية.

الرابع: الإيمان بما علمنا من أعمالهم.

والدخول في التفاصيل وشرح مسائل المتعلقة بالأنبياء والملائكة يطول، وما ذُكر فهو على سبيل الاختصار.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأنَّ الجنةَ حقٌّ والنارَ حقٌّ مخلوقتان، والجنة والنار مخلوقتان، الجنةُ في السماء السابعة وسقفها العرش، والنار تحت أرض السابعة السفلى، وهما مخلوقتان، قد علم الله تعالى عدد أهل الجنة ومن يدخلها وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين في دهر الداهرين.



قال المؤلف رحمه الله : (والإيمان بأنَّ الجنة حق والنار حق).

الجنة حق؛ وقد قال الله جل وعلا فيها: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، والنار حق وقد قال الله فيها: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وجاء في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في الصحيحين في استفتاح النبي ﷺ في صلاة الليل وفيه قال: «والجنة حق والنار حق». والإيمان بالجنة والنار داخلٌ في ضمن الإيمان باليوم الآخر الذي هو أصلٌ من أصول الإيمان الستة، التي جاءت في حديث جبرائيل المشهور: «واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره».

قال: (والجنة والنار مخلوقتان).

وقد دل على ذلك حديث كسوف الشمس، وفيه قال النبي ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَإِنَّهُ قَدْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيبًا أَوْ مِثْلَ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». متفق عليه.

وقد رأى النبي ﷺ الجنة كما في قصة الإسراء قال: «ثم دخلت الجنة فإذا هي جناز اللؤلؤ وترابها المسك» متفق عليه.

وفي الحديث: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربِّ أكل بعضي بعضًا، فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير» رواه مسلم.

وبعض أهل البدع أنكروا وقال: ما الحكمة من وجودها الآن؟

وهذا غير مستغرب على نفاة الحكمة والتعليل، فيقال:

إنَّ الله جل وعلا لا يفعل شيئًا إلا لحكمة، فخلقهما ليتشوق العبد إلى الجنة، فينشط في الطاعة ويخاف من النار فيتجنب كل ما يوصل إليها، ومن الحكم في خلق الجنة أنَّ أرواح المؤمنين تُنعم فيها، وفيها أيضًا الولدان والصور العين، وأرواح الشهداء، كل هذا في الجنة.

قال: (الجنة في السماء السابعة).

أي: فوق السماء السابعة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [البقرة: ١٣-١٥]، وسدرة المنتهى فوق السماء السابعة، وجاء في البخاري أن النبي ﷺ قال: «وفوقه عرش الرحمن» أي: الفردوس، وقال: وسقفها العرش أي: عرش الرحمن كما سبق في الحديث.

قال: (والنار تحت أرض السابعة السفلى).

النار في الأرض بدليل قول الله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينَ ﴿٧﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ ﴿٨﴾ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴿٩﴾﴾ [المطففين: ٧-٩]، وقد أخرج الطبري بسند حسن عن قتادة في تفسير قول الله ﷻ: ﴿فِي سِجِّينَ﴾ قال: (في أسفل الأرض السابعة).

قال: (وهما مخلوقتان قد علم الله تعالى عدد أهل الجنة ومن يدخلها وعدد أهل النار ومن يدخلها).

وقد دل على ذلك حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما عند الترمذي قال: «فخرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: أتدرون ما هذان الكتابان؟ قلنا: يا رسول الله، إلا أن تخبرنا» يعني: لا نعلم إلا إذا أخبرتنا بذلك، فقال للذي في يده اليمينى: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا يُنقص منهم أبداً، ثم قال للذي في شماله: هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزداد فيه ولا يُنقص منهم أبداً».

قال: (لا تفنيان أبداً هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين في دهر الداهرين).

ومن الأدلة على عدم فناء الجنة والنار:

قول الله ﷻ في أهل النار: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْقَضُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، وقال: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

وجاء في حديث ذبح الموت: «فيؤمر به فيذبح ثم يقال: يا أهل الجنة خلودوا فلا موت ويا أهل النار خلودوا فلا موت» رواه مسلم.



قال الصنف رحمه الله :

وَأَدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ فِي الْجَنَّةِ الْبَاقِيَةِ الْمَخْلُوقَةِ، فَأُخْرِجَ مِنْهَا بَعْدَ مَا عَصَى اللَّهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

الشرح

آدم عليه الصلاة والسلام كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرج منها بعد ما عصى الله عليه السلام كما جاء في حديث المحاجة التي حصلت بين موسى وآدم عليهما الصلاة والسلام، وفيه: «احتجَّ آدمُ ومُوسى... قال موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة».

واختلف أهل السنة في المراد بالجنة التي أهبط منها آدم إلى الأرض إلى ثلاثة أقوال: فقليل هي جنة الخلد، وقيل: إنها جنة في مكان عالٍ من الأرض، وقيل: بالتوقف.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي الْجَنَّةِ الَّتِي أُسْكِنَهَا آدَمُ أَهْيَ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا فِي الْأَرْضِ).

وذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه حادي الأرواح الخلاف في هذه المسألة ولم يرجح شيئاً.

وفي قصيدته الميمية ما يدلُّ على ترجيحه القول الأول، حيث قال:

فحيَّ على جنَّات عدن فإنَّها منازلُ الأولى وفيها المخيم
ولكنَّا سبي العدو فهل ترى نعود إلى أوطاننا ونسلم



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بالمسيح الدجال، والإيمان بنزول عيسى بن مريم عليه السلام
ينزل فيقتل الدجال ويتزوج، ويصلي خلف القائم من آل محمد عليه السلام،
ويموت ويدفنه المسلمون.

الشَّيْخ

قوله : (والإيمان بالمسيح الدجال).

من عقيدة أهل السنة والجماعة: وجوب الإيمان بالمسيح الدجال،
الذي يخرج قبيل قيام الساعة في زمن المهدي وعيسى عليه السلام.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «وهو رجل من بني آدم، خلقه الله تعالى
ليكون محنة واختباراً للناس في آخر الزمان، فيضل به كثيراً، ويهدي به
كثيراً، وما يضل به إلا الفاسقين».

والمسيح سُمي مسيحاً؛ لأنه يمسح الأرض فيمر بها عدا مكة
والمدينة، والدَّجَال: صيغة مبالغة لكثرة دجله فهو كثير الدجل.

وخروجه من أشراط الساعة الكبرى، فقد عدَّ النبي ﷺ في أشراطها
المسيح الدجال، فيجب الإيمان بظهوره.

وقد تواترت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في ذكر خروج الدجال
في آخر الزمان والتحذير منه، حيث وصفه الرسول ﷺ لأُمته وصفا دقيقا
لا يخفى على ذي بصيرة، كما حذر منه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبله
أممهم ووصفوه لهم أوصافا ظاهرة.

ومن الأحاديث الواردة في الدجال حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قَالَ
قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَالَ

فَقَالَ: «إِنِّي لَأُنْذِرُكُمْوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرُهُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» رواه البخاري.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الدَّجَالِ حَدِيثًا مَا حَدَّثَهُ نَبِيٌّ قَوْمَهُ إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّهُ يَجِيءُ مَعَهُ مِثْلُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَالَّتِي يَقُولُ إِنَّهَا الْجَنَّةُ هِيَ النَّارُ وَإِنِّي أُنْذِرْتُكُمْ بِهِ كَمَا أُنْذِرُ بِهِ نُوحٌ قَوْمَهُ» رواه مسلم.

وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرَيِ النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ» رواه البخاري.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ -وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ- بَعْضَ السَّبَاحِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ، هُوَ خَيْرُ النَّاسِ -أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ- فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ، الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثُهُ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشْكُونَ فِي الْأَمْرِ فَيَقُولُونَ لَا، فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يُحْيِيهِ فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فَيَقُولُ الدَّجَالُ أَقْتُلْهُ فَلَا أُسَلِّطُ عَلَيْهِ» رواه البخاري ومسلم.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرَ أُمَّتُهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك ف ر» رواه مسلم.

وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ عَدَاةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَعَ حَتَّى ظَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ

فِينَا فَقَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ»، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: ذَكَرْتَ الدَّجَالَ عَدَاةً فَحَقَّقْتَ فِيهِ وَرَفَعْتَ حَتَّى ظَنَّنَاهُ فِي طَائِفَةِ النَّحْلِ، فَقَالَ: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَاجِبُهُ دُونَكُمْ وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَاْمُرُوا حَاجِبَ نَفْسِهِ وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ عَيْنُهُ طَائِفَةٌ كَأَنِّي أَشَبَّهُهُ بِعَبْدِ الْعَزَى بْنِ قَطَنِ فَمَنْ أَذْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ إِنَّهُ خَارِجٌ خَلَّةً بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ فَعَاثَ يَمِينًا وَعَاثَ شِمَالًا يَا عِبَادَ اللَّهِ فَانْبُتُوا».

قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا لَبِثُهُ فِي الْأَرْضِ قَالَ: «أَرْبَعُونَ يَوْمًا يَوْمٌ كَسَنَةِ وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسَنَةِ أَتَكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ قَالَ: «لَا أَقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ»، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ قَالَ: «كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ وَالْأَرْضُ فَتَنْبُتُ فَتَرْوِحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًّا وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا وَأَمَدَهُ خَوَاصِرُ ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيُضْبِحُونَ مُمَحِلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَيَمُرُّ بِالْخَرَبَةِ فَيَقُولُ لَهَا أَخْرِجِي كُنُوزَكَ، فَتَتَّبِعُهُ كُنُوزُهَا كَيْعَاسِيبِ النَّحْلِ ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِنًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ رَمِيَّةَ الْعَرَضِ ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبَلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضِعًا كَفِّهِ عَلَى أَجْنَحَةِ مَلَكَينِ إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُحَمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْرِكَهُ بَابٍ لَدٍّ فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ فَيَمَسُّحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ

بَدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى عِيسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ فَحَرَزَ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَبَعَثَ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبْرِيةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ لَقَدْ كَانَ بِهِذِهِ مَرَّةً مَاءً، وَيُحْصِرُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمْ الْيَوْمَ فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعْفَ فِي رِقَابِهِمْ فَيُضْبِحُونَ فَرَسَى كَمُوتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ فَلَا يَجِدُونَ فِي الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهْمُهُمْ وَنَنْتُهُمْ فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا لَا يَكُنُّ مِنْهُ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلْفَةِ ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ أَنْبَتِي ثَمَرَتِكَ وَرَدْدِي بَرَكَتِكَ.

فَيَوْمَئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَانَةِ وَيَسْتَظِلُّونَ بِقُحْفِهَا وَيُبَارِكُ فِي الرُّسُلِ حَتَّى أَنْ اللَّقْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِي الْفِئَامَ مِنَ النَّاسِ وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِي الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ وَاللَّقْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ لَتَكْفِي الْفَخْدَ مِنَ النَّاسِ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً فَتَأْخُذُهُمْ تَحْتَ أَبْاطِهِمْ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارُجَ الْحُمْرِ فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ» رواه مسلم.

قال الخطابي رحمته الله: «هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافاً لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج، والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للبخاري المعتزلي وموافقيه من الجهمية وغيرهم في أنه صحيح الوجود، ولكن الذي يدعي مخارق وخيالات لا حقائق لها، وزعموا

أنه لو كان حقًا لم يوثق بمعجزات الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، وهذا غلط من جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه ونقص صورته وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه، ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعا من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه؛ لأن فتنته عظيمة جدا تدهش العقول وتحير الأبواب مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله، ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله.

وأما أهل التوفيق فلا يغترون ولا يخدعون بما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذوبة له مع ما سبق لهم من العلم بحاله، ولهذا يقول الذي يقتله ثم يحييه: ما ازددت فيك إلا بصيرة.

وذهب بعض العقلانيين إلى أن الدجال رمز لاستشراء الباطل والخرافات والدجل، ولا حقيقة له.

ويرد عليهم: بأن قولهم فيه تأويل للنص الوارد في إثبات خروجه بلا صارف وهو ممنوع شرعًا.

وقد دلت الأحاديث على أن المسيح الدجال يدخل كل بلد إلا مكة والمدينة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ، إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِّينَ، يَحْرُسُونَهَا، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ» رواه البخاري ومسلم.

ومن الأسباب التي تحصل بها العصمة من فتنته :
أولاً : الاستعاذة بالله من فتنته .

فقد كان النبي ﷺ في صلاته يتعوذ بالله من فتنة الدجال وشره وأمر أمته بذلك ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إِذَا تَشَهَّد أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» رواه مسلم .

ثانياً : حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف .

فعن النّوّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه : قال رسول الله ﷺ : (فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ قَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ) رواه مسلم .

قال المناوي في فيض القدير مبيناً سبب العصمة : «وذلك لما في قصة أهل الكهف من العجائب ، فمن علمها لم يستغرب أمر الدجال فلا يفتن ، أو لأن من تدبر هذه الآيات وتأمل معناها حذر فأمّن منه أو هذه خصوصية أودعت في السورة» .

ثالثاً : سكنى مكة والمدينة .

لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ ، إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نِقَابِهَا نَقْبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِينَ ، يَخْرُسُونَهَا ، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ» رواه البخاري ومسلم .

رابعاً : الابتعاد عنه حال خروجه .

لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه يحدث ، قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَالِ فَلْيُنْأَ عَنْهُ فَوَاللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ

فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ أَوْ لِمَا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ» رواه أبو داود.

قال المؤلف رحمته الله: (والإيمان بنزول عيسى بن مريم عليه السلام ينزل فيقتل الدجال).

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بنزول عيسى عليه السلام.
ونزوله من أشراط الساعة كما جاء في حديث أشراط الساعة في صحيح مسلم، وفيه: (ونزول عيسى ابن مريم).
فينزل ويقتل الدجال كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «ويهلك الله في زمانه المسيح الدجال» رواه أحمد.
وجاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه: «فيطلبه حتى يدركه بباب لد فيقتله» رواه مسلم.
قال: (ويتزوج).

وعمدة من قال بهذا القول: الاحتجاج بحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيَهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بَفَجِ الدُّوْحَاءِ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَيْلِيْنَهُمَا وَيَتَزَوَّجُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَيُولَدُ لَهُ غُلَامٌ)، وقد أخرجه بدون إسناد أبو شجاع شيرويه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٦٥/٤).

قال: (وبصلي خلف القائم من آل محمد عليه السلام).

وهو المهدي، مهدي أهل السنة محمد بن عبد الله، وهو إمام المسلمين في ذلك الزمان، صح ذلك في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه وفيه قال: «فينزل عيسى ابن مريم فيقول أميرهم -وهو المهدي-: تعال، صل لنا، فيقول: لا».

قال: (ويموت ويدفنه المسلمون).

ودليله ما جاء في المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «ثم يُتوفى ويصلي عليه المسلمون».



قال الصنف رحمه الله :

والإيمانُ بأن الإيمان قولٌ وعملٌ ، وعملٌ وقولٌ ، ونيةٌ وإصابة يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء .



قال المؤلف رحمه الله : (والإيمان بأن الإيمان قولٌ وعملٌ ، وعملٌ وقولٌ ، ونيةٌ وإصابة) .

هذا تعريف الإيمان الشرعي ، وهو أحد التعاريف التي ذكرها أهل العلم للإيمان الشرعي .

فالإيمان في الشرع : حقيقة مركبة من اعتقاد القلب ، وقول اللسان ، وعمل الجوارح .

فالإيمان في الشرع : حقيقة مركبة ، أي : مجتمعة لا يُجزئُ أحدها عن الآخر ، وهذه الأمور الثلاثة جامعة لدين الإسلام .

فالإيمان حقيقة مركبة من ثلاثة أمور :

الأمر الأول : اعتقاد القلب ، والاعتقاد بالقلب عند السلف يتضمَّن أمرين قلبيين لا يغني أحدهما عن الآخر ، ويلزم تحقيقهما مجتمعين في القلب ؛ ليدخلَ صاحبه في مسمى الإيمان :

أولاً : المعرفة والعلم والتصديق ، ويطلق عليه قول القلب ، أو معرفة القلب للحق ، وتصديقه به .

ثانياً : الالتزام والانقياد والتسليم والخضوع ولوازم ذلك من أعمال القلوب كالمحبة والخشية ونحو ذلك ، ويطلق عليه عمل القلب .

الأمر الثاني: قول اللسان، وهي الأعمال التي تؤدَّى باللسان، كالشهادتين والذكر وتلاوة القرآن ونحو ذلك مما لا يؤدَّى إلا باللسان.

الأمر الثالث: عمل الجوارح، وهي حركات الجوارح، كالطهارة والصلاة والصيام والحج والجهاد وغيرها.

وبهذا يتَّضح معنى قول المؤلف رحمته الله: (والإيمان بأن الإيمان قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقولٌ).

وفي هذا التعريف قال: (ونية).

وزيدت النية في التعريف لأن العمل قد لا تفهم منه النية.

وقال: (وإصابة).

وزيدت في التعريف لأنَّ العمل لا يكون محبوباً إلا إذا كان صواباً، يعني إذا كان وفق السنة، ويتضمن ذلك ترك البدع.

وهذا هو الذي عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعون ومن سلك طريقتهم.

ومن الأدلة الدالة على قول القلب:

قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾.

وفي حديث الشفاعة: (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن شعيرة...) رواه البخاري ومسلم.

ومن الأدلة الدالة على قول اللسان:

قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا يُنَادَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا ءَامَنَّا بِهِ ۚ إِنَّهُ الْحَقُّ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾.

ومن الأدلة الدالة على عمل القلب :

قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُطَعَّمُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

وحديث عمر المشهور: «إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى» رواه البخاري ومسلم.

ومن الأدلة الدالة على عمل اللسان، كتلاوة القرآن والذكر، وعمل الجوارح كإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج والجهاد:

قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾.

وقد تنوعت عبارات السلف في التعبير عن حقيقة الإيمان إلى عدة أنواع، وكلها ترجع إلى معنى واحد، لا اختلاف بينها، ومن أشهر عباراتهم ما يلي:

- الأول: الإيمان: المعرفة والإقرار والعمل.

- الثاني: الإيمان: الإقرار باللسان والقبول بالقلب والعمل به.

- الثالث: الإيمان: قولٌ يُعقل، وعملٌ يُعمل.

- الرابع: الإيمان: قول وعمل.

- الخامس: الإيمان: قول وعمل ونية.

- السادس: الإيمان: قول وعمل ونية واتباع السنة.
- السابع: الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.
- الثامن: الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح،
يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذه العبارات لا تعارض بينها:

فَمَنْ قال: الإيمان: قول وعمل، أراد قول القلب، واللسان، وعمل القلب والجوارح.

ومن أراد أنه اعتقاد رأى أن لفظ القول قد لا يفهم منه إلا القول الظاهر، فزاد الاعتقاد بالقلب.

وَمَنْ قال: قول وعمل ونية، فالقول قول القلب واللسان، والعمل: عمل الجوارح، والنية زيدت لأن العمل قد لا يُفهم منه النية.
وبعضهم يزيد: (واتباع السُّنة) فزيدت؛ لأن العمل لا يكون محبوباً لله تعالى، ومقبولاً عنده إلا باتباع السُّنة.

وَمَنْ قال: قول وعمل ونية وسنة؛ فلأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة.

ومن قال: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ لأن ذلك هو الفرقان بين أهل السنة وبين المخالفين لهم في زيادة الإيمان ونقصانه، مما كان له أثر عظيم على عقائدهم الأخرى.

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على حقيقة الإيمان وأنه: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم:

وكيع بن الجراح، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وابن جرير الطبري، والبغوي، وابن عبد البر، وأبو عمر الطلمنكي، وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

وخالف في حقيقة الإيمان المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، وهم طوائف كثر أشهرهم ما يلي:

أولاً: الخوارج والمعتزلة في مسمى الإيمان.

والخوارج في تعريف الإيمان مختلفون:

فعامتهم يرون أن الإيمان: فعل الطاعات المفترضة كلّها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، فهم يرون أن الإيمان: مركّب من هذه الأمور الثلاثة إذا أخلّ المكلفُ بواحدٍ منها ذهب إيمانه بالكلية، كالصلاة إذا ترك منها واجباً بطلت.

وعلى ذلك فإنهم يرون أن المراد بنفي الإيمان الوارد في النصوص هو أنه كافر لا إيمان معه بحال، مستحق للخلود في النار لا يخرج منها.

وذهبت البيهسية من الخوارج إلى أن الإيمان: هو العلم بالقلب دون القول والعمل.

ويحكي عن مؤسس البيهسية أنه قال: الإيمان هو الإقرار والعلم، وليس هو أحد الأمرين دون الآخر.

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان.

وأما الإباضية فقد قال عبد الله بن حميد السالمي -أحد علماء الإباضية- في بيان حقيقة الإيمان عندهم: «الإيمان عندنا: فعلُ الواجبات فالكفر مقابله، أي فالكفر هو ترك شيء من الواجبات، أو فعل شيء من المحرمات من الكبائر».

وقال أبو الحسن الأشعري: «والإباضية يقولون: إنّ جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان، وإنّ كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك، وإنّ مرتكبي الكبائر في النار خالدين مخلدون فيها».

وقال عبد القاهر البغدادي: «وقالت القدرية والخوارج برجع الإيمان إلى جميع الفرائض مع ترك الكبائر».

والمعتزلة في تعريف الإيمان مختلفون:

فمنهم من يرى أنّ الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها، واجتناب الكبائر.

ومنهم من يرى أنّ الإيمان هو جميع الطاعات الفرض منها دون النفل، واجتناب الكبائر.

وقد ذكر هذين الرأيين القاضي عبد الجبار حيث قال: (الإيمان عند أبي عليّ وأبي هاشم: عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل، واجتناب المقبّحات).

وعند أبي الهذيل وهو الصحيح من المذهب عندهم: عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل واجتناب المقبّحات).

ورأي المعتزلة الذي تتفق عليه: هو جعل الطاعات المفروضة من الإيمان.

وقد ذكر أحمد بن يحيى بن المرتضى في كتابه طبقات المعتزلة إجماعهم على هذا المعنى حيث قال: (أجمعت المعتزلة على أن الإيمان قول ومعرفة وعمل).

والخلاصة: أن الإيمان عند الخوارج والمعتزلة:

قول وعمل لكنه لا يزيد عندهم ولا ينقص، ولا يُستثنى فيه، فهو شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله.

ويُعبّر عنه: بأنه عبارة عن مجموع ما أمر الله تعالى به، ورسوله ﷺ.

فهم قد وافقوا أهل السنة في مسمى الإيمان لفظاً، وخالفوهم في حقيقته ومعناه، فجعلوا الإيمان يزول بزوال العمل مطلقاً من غير تفصيل في نوع العمل؛ ولهذا قالوا: إنّ أصحاب الكبائر مخلصون في النار مع اختلافهم في حكمه ومسمّاه في الدنيا، فقالت الخوارج: هم كفّار، وقالت المعتزلة: هم في منزلة بين المنزلتين.

ثانياً: خالفت الكرامية في مسمى الإيمان.

فالإيمان عندهم: قول باللسان فحسب، دون اعتقاد القلب أو عمل الجوارح، فهم يرون أن من لم يوافق قلبه لسانه فهو في الآخرة مؤمن، لكنه مخلّد في النار، فخالفهم في الاسم دون الحكم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما الكرامية، فلهم في الإيمان قول ما سبّقهم إليه أحد، قالوا: هو الإقرار باللسان، وإن لم يعتقد بقلبه... وأما سائر ما قاله، فأقوال قيلت قبله؛ ولهذا لم يذكر الأشعري،

ولا غيره ممَّن يحكي مقالات الناس عنه قولاً انفراداً به إلا هذا، وأما سائر أقواله، فيحكونها عن ناس قبله ولا يذكرونه.

فمسمَّى الإيمان عندهم: يتلخص في قول اللسان فقط: فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقراً بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذباً بقلبه كان منافقاً من أهل النار، فجعلوا إقرار القلب دليلاً على الإيمان لا من حقيقة الإيمان، وهذا غاية التناقض.

وهناك أمران مهمان نبَّه عليهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في فهم قول الكرامية:

الأول: أنهم، وإن أخرجوا التصديق من مسمَّى الإيمان إلا أنهم يوجبونه، فهم لا ينكرون وجوب المعرفة والتصديق، ولكن يقولون لا يدخل في الإيمان حذراً من تبعيضه وتعدده؛ لأنهم يرون أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي اجتماع الإيمان والكفر.

الثاني: أنَّ المنافق عندهم مؤمن، لكنه إذا مات فهو مخلد في النار، وهذا تناقض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في الإيمان الأوسط: «وَقَوْلُ ابْنِ كَرَّامٍ فِيهِ مُخَالَفَةٌ فِي الْإِسْمِ دُونَ الْحُكْمِ فَإِنَّهُ -وإن سَمَّى الْمُنَافِقِينَ مُؤْمِنِينَ- يَقُولُ إِنَّهُمْ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ فَيَخَالِفُ الْجَمَاعَةَ فِي الْإِسْمِ دُونَ الْحُكْمِ».

فمن زعم أنهم يجعلون المنافق من أهل الجنة فقد غلط عليهم.

وخلاصة قول الكرامية أنهم يرون: إخراج تصديق القلب من الإيمان مع إيجابه، وإخراج عمل القلب منه، وإخراج عمل الجوارح منه، ويرون أنَّ الإيمان لا يتبعض، ولا يتفاضل، والناس فيه سواء.

ثالثًا: خالفت الأشاعرة في مسمى الإيمان:

والأشاعرة لم تكن على مقالة واحدة في حقيقة الإيمان، فلهم في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: موافقة قول السلف من أنَّ الإيمان قول وعمل، وهذا هو آخر قول أبي الحسن الأشعري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وَلِهَذَا لَمَّا صَارَ يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَتْبَاعِ أَبِي الْحَسَنِ فَسَادُ قَوْلِ جَهْمٍ فِي الْإِيمَانِ خَالَفَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ اتَّبَعَ السَّلَفَ.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ فِي «شَرْحِ الْإِرْشَادِ» لِأَبِي الْمَعَالِي بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ أَصْحَابِهِ قَالَ: وَذَهَبَ أَهْلُ الْأَثَرِ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا وَعَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ إِتْيَانُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَرَضًا وَنَفْلًا وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَى عَنْهُ تَحْرِيمًا وَأَدْبًا.

قَالَ: وَبِهَذَا كَانَ يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ الثَّقَفِيُّ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا؛ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسي، وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ، وَمُعْظَمِ أئِمَّةِ السَّلَفِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَكَانُوا يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ».

القول الثاني: قول مَنْ وافق منهم قولَ مرجئة الفقهاء وابنِ كلاب في أنَّ الإيمان: تصديق القلب، وقول اللسان.

قال شيخ الإسلام رحمته الله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمُرْجِئَةِ: إِنَّهُ التَّصْديقُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ».

القول الثالث: وافقوا فيه الجهمية في أنَّ الإيمان مجرد تصديق القلب دون عمل القلب، وعمل الجوارح ودون قول اللسان، فهذه ليست من الإيمان عندهم.

لكنهم يقولون: إنَّ للإيمان لوازم إذا ذَهَبَتْ دَلٌّ على عدم تصديق القلب. > والقول الثالث هو أشهر أقوال الأشاعرة، وعليه جمهورهم، وهو الذي عليه أكثر أصحاب مذهب الأشاعرة؛ كالباقلاني، والجويني، وعليه استقر مذهبهم في الإيمان إلى هذا اليوم.

رابعًا: خالفت الماتريدية في مسمى الإيمان.

واختلف قولهم في حقيقة الإيمان:

فجمهورهم يرون أنَّ الإيمان مجرد تصديق القلب دون عمله وعمل الجوارح ودون قول اللسان.

وذهب بعضهم -متابعة للحنفية- إلى أنَّ الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان.

خامسًا: خالفت الكلابية في مسمى الإيمان.

وقولهم في حقيقة الإيمان: أنه التصديق والقول دون العمل، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وأنه يجب الاستثناء فيه، ويرون أنَّ مرتكب الكبيرة كامل الإيمان.

سادسًا: خالفت الجهمية في مسمى الإيمان.

الجهمية طائفة تنسب إلى الجهم بن صفوان المقتول سنة (١٢٨هـ)، وكان ظهورهم في أواخر عصر التابعين بعد موت عمر بن عبد العزيز رحمته الله.

والإيمان عند الجهمية: هو مجرد المعرفة بأن الله هو الرب الخالق لكل شيء، ولا فعل معها.

والمراد بالمعرفة: هي معرفة الله بما يلزم ذلك من معرفة ملائكته، وكتبه، ورساله؛ فمن أتى بذلك فهو مؤمن كامل الإيمان؛ كإيمان النبيين. وكانوا يقولون: إنَّ الناس متساوون في هذه المعرفة كأَسنان المشط - لا يزيد أحد فيها على الآخر، ولا ينقص عنه، ومن أتى بتلك المعرفة، ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده، لأنَّ المعرفة والعلم لا يزولان بالجحد، والإيمان لا يتبعض إلى عَقْدٍ، وقولٍ وعملٍ، ولا يتفاضل أهله فيه، والكفر عندهم لا يكون: إلا بزوال التصديق من القلب.

وقولهم في حقيقة الإيمان متفرِّعٌ عن رأيهم في الجبر، وأنه لا فِعْلَ لأحد في الحقيقة إلا لله تعالى وحده، وأنه هو الفاعل، وأنَّ الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله تعالى إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختيارا له منفردا بذلك كما خلق له طولًا كان به طويلًا ولونًا كان به متلونًا، فالإنسان عندهم كالريشة المعلقة في مهبِّ الريح فكيف يؤاخذ على أعمال لا قدرة له عليها؟ وهذا القول هو أفسد قول قيل في الإيمان، وقد كفر السلف من قال بهذا القول؛ كوكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل، وأبي عبيد، وغيرهم رحمهم الله.

سابعًا: خالفت مرجئة الفقهاء في مسمَّى الإيمان.

فالإيمان عندهم يحصل بالقلوب، والألسنة، وأما الأعمال فليست من الإيمان؛ وإنما هي تقوى وبرٌّ، فهم يوجبون القول باللسان، وأنه لا يكون العبد مؤمنًا بدونه، وأما الأعمال فليست عندهم من الإيمان، وهذا لا يعني أنَّ الأعمال لا وزن لها عندهم؛ بل يرون أنَّ الأعمال المفروضة واجبة،

ويرون أن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب.

ومرجئة الفقهاء والكرامية نازعوا أهل السنة في الأسماء لا الأحكام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن مرجئة الفقهاء:

(ثم إنَّ السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك وقد نصَّ أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطاً عظيماً، والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية المشبهة وأمثال هؤلاء).

وقال أيضاً: (ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحداً من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سبباً لخطأ عظيم في العقائد والأعمال).

هذه أشهر مقالات المخالفين في مسمى الإيمان.

لكن ينبغي أن يُعلم أنَّ المرجئة -بجميع طوائفها- اتفقوا على إخراج العمل من حقيقة الإيمان.

وأصل ضلالهم يرجع إلى أصل واحد، وهو: أنَّ الإيمان شيء واحد، إذا ذهب بعضه، ذهب كله، وأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل.

ولمَّا أَصَلُوا هذا الأصل الفاسد في الإيمان؛ اضطروا إلى دفع النصوص التي تخالف هذا الأصل؛ فأتوا بِشُبُهٍ عارضوا بها النصوص. وبهذا يتبيَّن أهمية القول بزيادة الإيمان ونقصانه في حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وأثره العظيم في التوسط بين الفرق المخالفة في هذا الباب كُلِّها.

قال المؤلف رحمته الله: **(يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء).**

معناه: أنَّ الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

يزيد ما شاء الله حتى يصل الإنسان إلى مرتبة ما يسمى بكمال الإيمان أو الإيمان المطلق، وينقص حتى لا يبقى منه شيء، يعني لا يبقى منه شيء إلا أصل الإيمان لعل هذا هو المقصود؛ لأنه إذا كان ما يبقى منه شيء البتة، فهذا ليس بإيمان بل هذا كفر، وبهذا التوجيه يستقيم هذا الكلام.

وأهل السنة والجماعة يعتقدون أنَّ الإيمان يزيد وينقص، وهو محل إجماع عندهم.

وقد نقل إجماعهم على ذلك جمعٌ من أهل العلم منهم يحيى بن سعيد القطان حيث قال: «ما أدركتُ أحدًا من أصحابنا إلا على سنتنا في الإيمان، ويقولون: «الإيمان يزيد وينقص» أخرج ابن هانئ في مسائله عن الإمام أحمد.

وحكاه البخاري رحمته الله حيث قال: «لقيتُ أكثر من ألف رجلٍ من العلماء بالأمصار، فما رأيتُ أحدًا يختلف في أن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص».

وقال ابن جرير الطبري رحمته الله في «صريح السنة»: «أما القول في الإيمان هل هو قولٌ وعمل يزيد وينقص أم لا زيادة فيه ولا نقصان، فإن الصواب

فيه قول من قال: هو قولٌ وعملٌ يزيد وينقص وبه جاء الخبر عن جماعةٍ من أصحاب رسول الله ﷺ وعليه مضى أهل الدِّين والفضل».

وقال ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد»: «أجمع أهل الفقه والحديث على أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

وحكى الإجماع غير واحد أيضًا منهم الإمام أحمد ويعقوب بن سفيان الفسوي وابن أبي زيد القيرواني، وعبد الغني المقدسي وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم وغيرهم.

وروي عن الإمام مالك رحمه الله أنه توقف عن القول بنقصان الإيمان لعدم الدليل الذي ينص على ذلك، ولكن المشهور عن الإمام مالك القول بنقصانه يعني القول بما عليه إجماع أهل السنة أن الإيمان يزيد وينقص.

ومما يدل على ذلك: ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» حيث قال: «وروى عنه» أي: الإمام مالك «عبد الرزاق ومعن بن عيسى وابن نافع وابن وهب أنه -أي الإيمان- يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعلى هذا مذهب الجماعة من أهل الحديث».

ومن الأدلة الدالة على أن الإيمان يزيد وينقص: أن الله تعالى وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بزيادة الإيمان في خمسة مواضع في القرآن الكريم:

الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [الأنفال: ١٧٣]، وفي المراد بالناس ثلاثة أقوال:

أحدها: أنهم ركب لقيهم أبو سفيان، فضمن لهم ضمانًا لتخويف النبي ﷺ وأصحابه، قاله ابن عباس، وابن إسحاق.

والثاني: أنه نعيم بن مسعود الأشجعي، قاله مجاهد، وعكرمة، ومقاتل في آخرين.

والثالث: أنهم المنافقون، لما رأوا النبي ﷺ يتجهز، نهوا المسلمين عن الخروج، وقالوا: إن أتيتموهم في ديارهم، لم يرجع منكم أحد، وهذا قول السدي.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ﴾، يعني: أبا سفيان وأصحابه، ﴿فَأَخَشَوْهُمْ﴾، فخافوهم واحذروهم، فإنه لا طاقة لكم بهم، فلم يزدهم ذلك إلا إيماناً بالله واتكالا عليه، ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾، أي: كافينا كل ما أهمنا، ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، المفوض إليه تدير عبادته، والقائم بمصالحهم. فدلّت الآية على أن الإيمان يزيد، لأنه قال: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ وما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

الآية الثانية: قوله: ﴿لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المائدة: ٣١].

قوله: ﴿لَيْسَتَيْنِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ بعدة الملائكة وخزنة جهنم المذكورين في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عَدَتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَفْتِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٣١]، فهذا الإخبار من أسباب امتحان أهل الكتاب، فإنهم إذا وافقوا الخبر ازدادوا يقيناً بما عندهم، ومطابقة لما عندهم في عدة الملائكة، ﴿وَيَزَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ عندما يرون موافقة أهل الكتاب لهم، فكلما أنزل الله آية فآمنوا بها وصدقوا ازدادوا إيماناً، ومنه نفي الارتياب عنهم في الدين أو في أن عدة خزنة جهنم تسعة عشر، والمؤمنون -بحمد الله- لا ارتياب عندهم، لكن هذا من باب التعريض لغيرهم ممن في قلبه شك.

ووجه الدلالة من الآية: أَنَّ الله تعالى قال: ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ وما قال ذلك إلا لأن الإيمان يزيد وما جازت عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

الآية الثالثة: قَوْلُهُ: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الْفَتْح: ٤].

ففي هذه الآية يخبر الله تعالى عن منته على المؤمنين بإنزال السكينة في قلوبهم، وهي السكون والطمأنينة، والثبات عند نزول المحن المقلقة، والأمور الصعبة، التي تشوش القلوب، وترزعج الأبواب، وتضعف النفوس، فمن نعمة الله على عبده في هذه الحال أن يثبته ويربط على قلبه، وينزل عليه السكينة، ليتلقى هذه المشقات بقلب ثابت ونفس مطمئنة، فيستعد بذلك لإقامة أمر الله في هذه الحال، فيزداد بذلك إيمانه، ويتم إيقانه، فالصحابه رضي الله عنهم لما جرى ما جرى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين، من تلك الشروط التي ظاهرها أنها غضاضة عليهم، وخط من أقدارهم، وتلك لا تكاد تصبر عليها النفوس، فلما صبروا عليها ووطنوا أنفسهم لها، ازدادوا بذلك إيمانا مع إيمانهم.

فدلت الآية على أَنَّ الإيمان يزيد، وما جازت عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

الآية الرابعة: قول الله جل وعلا: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التَّوْبَة: ١٢٤].

ففي هذه الآية بيَّن الله تعالى حال المنافقين، وحال المؤمنين عند نزول القرآن، وتفاوت ما بين الفريقين، فقال: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ فيها الأمر، والنهي، والخبر عن نفسه الكريمة، وعن الأمور الغائبة، والحث

على الجهاد، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾، أي: حصل الاستفهام، لمن حصل له الإيمان بها من الطائفتين.

قال تعالى -مبيناً الحال الواقعة-: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ بالعلم بها، وفهمها، واعتقادها، والعمل بها، والرغبة في فعل الخير، والانكفاف عن فعل الشر، ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، أي: يبشر بعضهم بعضاً بما منَّ الله عليهم من آياته، والتوفيق لفهمها والعمل بها، وهذا دال على انشراح صدورهم لآيات الله، وطمأنينة قلوبهم، وسرعة انقيادهم لما تحثهم عليه.

فدلت الآية على أنَّ الإيمان يزيد، وما جازت عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

فدلت الآية على أنَّ أهل الإيمان الكامل، هم المتصفون بما وصفهم الله تعالى به في قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: خافت ورهبت، فأوجبت لهم خشية الله تعالى الانكفاف عن المحارم، فإن خوف الله تعالى أكبر علاماته أن يحجز صاحبه عن الذنوب، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، ووجه ذلك: أنهم يلقون له السمع ويحضرون قلوبهم لتدبره فعند ذلك يزيد إيمانهم؛ لأن التدبر من أعمال القلوب، ولأنه لا بد أن يبين لهم معنى كانوا يجهلون، أو يتذكرون ما كانوا نسوه، أو يحدث في قلوبهم رغبة في الخير، واشتياقاً إلى كرامة ربهم، أو وجلاً من العقوبات، وازدجاراً عن المعاصي، وكلُّ هذا مما يزداد به الإيمان، ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾، فمن صفاتهم: أنهم على ربهم وحده لا شريك له يتوكلون، أي: يعتمدون في قلوبهم على ربهم في جلب مصالحهم ودفع

مضارهم الدينية والدنيوية، ويثقون بأن الله تعالى سيفعل ذلك، والتوكل هو الحامل للأعمال كلها، فلا توجد ولا تكمل إلا به.

ووجه الدلالة من الآية: أنَّ الإيمان يزيد، وما جازت عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

فهذه الآيات الخمس المتقدمة استدل بها السلف على زيادة الإيمان ونقصانه، لأنه ما من دليل يدل على الزيادة إلا ويدل على النقصان باللزوم، لأن الزيادة تستلزم النقص، هذا هو الذي فهمه السلف من هذه النصوص.

قل لسفيان بن عيينة رحمته الله: «الإيمان يزيد وينقص؟ قال: أليس تقرأون: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ في غير موضع قيل: ينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص»، وهذا الأثر أخرجه الآجري في «الشرعة»، وابن بطة في «الإبانة».

وقال ابن بطال رحمته الله: (مذهب جماعة من أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والحجة على ذلك ما أورده البخاري قال: فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص).

وأنواع أدلة القرآن الكريم على زيادة الإيمان ونقصانه متنوعة، منها: أولاً: الآيات التي فيها زيادة الهدى.

ومن المعلوم أنَّ الهدى من الإيمان، ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾.

قال ابن جرير الطبري رحمته الله: (ويزيد الله من سلك قصد المحجة، واهتدى لسبيل الرشد، فأمن بربه، وصدق بآياته، فعمل بما أمره به، وانتهى عما نهاه عنه هدى بما يتجدد له من الإيمان بالفرائض التي يفرضها عليه،

ويقرّ بلزوم فرضها إياه، ويعمل بها، فذلك زيادة من الله في اهتدائه بآياته هدىً على هداه).

ثانياً: الآيات التي فيها الإخبار من الله تعالى بزيادة الخشوع.

وزيادة الخشوع دليل على زيادة الإيمان بدليل قول تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (أَعْمَالُ الْقُلُوبِ مِثْلَ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَخَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَجَائِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هِيَ كُلُّهَا مِنَ الْإِيمَانِ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاتِّفَاقُ السَّلَفِ؛ وَهَذِهِ يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِيهَا تَفَاضُلًا عَظِيمًا).

ثالثاً: إخبار الله تعالى بتفضيل بعض المؤمنين على بعض بسبب طاعتهم له.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

قال الإمام ابن بطة رحمته الله: (الله تعالى لم يفضل الناس بعضهم على بعض برشاقة الأجسام ولا بصباحة الوجه، ولا بحسن الزي وكثرة الأموال، ولو كانوا بذلك متفاضلين لما كانوا به عنده ممدوحين، لأن ذلك ليس هو بهم ولا من فعلهم فعلمنا أن العلو في الدرجات والتفاضل في المنازل إنما هو بفضل الإيمان وقوة اليقين والمسابقة إليه بالأعمال الزاكية والنيات الصادقة من القلوب الطاهرة .. فهذا وأشباهه في كتاب الله يدل على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل المؤمنين بعضهم على بعض وعلوهم في الدرجات .. ولو

كان الإيمان كله واحدًا لا نقصان له ولا زيادة لم يكن لأحد على أحد فضل).

رابعًا: الآيات التي فيها الإخبار من الله تعالى بتفاضل درجات المؤمنين في الجنة.

وسبب ذلك تفاضلهم في الإيمان، فمن كان إيمانه أقوى وأشدَّ كانت درجته في الجنة أعلى وأرفع.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿نُظِرَ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾، فالله تعالى فضَّلَ بعضَ الناس على بعضٍ في الدنيا بسعة الأرزاق وقلتها، واليسر والعسر والعلم والجهل والعقل والسفه وغير ذلك من الأمور التي فضل الله العباد بعضهم على بعض بها، ومنها تفاضلهم في الإيمان.

خامسًا: إخبار الله تعالى بكمال الدين.

كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

قال البخاري رحمه الله في صحيحه: باب زيادة الإيمان ونقصانه.

وقول الله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾، وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقص.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وأما الكمال فليس نصًّا في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ومن ثم قال المصنف: فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقص).

هذه بعض الأدلة من القرآن الكريم على تقرير زيادة الإيمان ونقصانه، وغيرها كثير.

وأما الأدلة من السنة على تقرير زيادة الإيمان ونقصانه، فهي كثيرة منها :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً) رواه أبو داود.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) رواه البخاري.
والمنفى هنا : كمال الإيمان.

وأشهر الأقوال المخالفة لمذهب أهل السُّنة وَالْجَمَاعَةِ في زيادة الإيمان ونقصانه ما يلي :

القول الأول : أن الإيمان يزيد ولا ينقص .

وهو قول طائفة من الأشاعرة والغسانية والنجارية والإباضية، وحُكي عن أبي حنيفة رحمته الله في رواية، وهو رأي جماعة من الأشاعرة، حكاه عنهم جملة من أصحاب كتب المقالات.

واحتجوا على ذلك : بأن الإيمان هو التصديق، والتصديق لا يقبل النقص ؛ لأنه إذا قبل النقص عندهم صار شكاً، واحتجوا بأن المعاصي لا تُحبط الطاعات، وإذا لم تُحبطها فلا نُقصان يلحق الإيمان.

فهؤلاء ينفون نقص الإيمان بمعنى الإخلال بشيء من الواجبات، أو فعل شيء من الكبائر ويجوزون ذلك بمعنى سقوط بعض التكاليف عن بعض المكلفين، وتفاوتهم في ذلك، ويقولون بزيادة الإيمان، بمعنى، زيادة التكاليف على بعض الناس دون بعض.

فالخطأ عندهم في حصرهم للزيادة بهذا، وفي قولهم : إن النقص في غيره كفر.

أما أهل السنة والجماعة فيوافقونهم على أنَّ زيادة التكليف والإيمان بها والعمل بها يزيد الإيمان، وهو من مجالات زيادة الإيمان، ومجالات زيادته كثيرة.

ويُرد عليهم: بالنصوص الواردة في زيادة الإيمان، وأن الزيادة إنما جاءت بعد نقصان، فما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

القول الثاني: أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وهذا قول المرجئة والجهمية وجمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية، ورواية عن أبي حنيفة هي المشهورة عنه، حكاها عنه ونسبه إليه الأشعري والبغدادى والشهرستاني وعبد الله بن الإمام أحمد، واللالكائي وهو قول الخوارج والمعتزلة.

قال أبو المعين النسفي: (وإذا ثبت أنَّ الإيمان هو التصديق، وهو لا يتزايد في نفسه، دلَّ أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فلا زيادة له بانضمام الطاعات إليه، ولا نقصان له بارتكاب المعاصي؛ إذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما).

وجاء في كتاب الجوهرة المنيفة في شرح وصية الإمام أبي حنيفة للملا حسين الحنفي: (قال المصنف أبو حنيفة رحمته الله: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» أقول: هذا عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وقال رحمته الله: «لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا يتصور زيادته إلا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً» استدل الإمام رحمته الله على هذا بأنَّ زيادة الإيمان لا يتصور إلا بنقصان الكفر، ونقصانه لا يتصور إلا بزيادة الكفر، واجتماعهما في ذات واحدة في حالة واحدة محال، وهذا لأن الكفر ضد الإيمان، وهو تكذيب وجحود).

القول الثالث: أنَّ الإيمان يزيد وينقص.

وهو قول بعض الأشاعرة وقول المعتزلة، وأكثر الإباضية.

فبعض الأشاعرة يرون أنَّ الإيمان الذي هو التصديق يزيد وينقص، ومنهم من يقول: إنَّ التصديق نفسه يزيد وينقص، ومنهم من يقول: الإيمان يزيد وينقص بحسب المتعلَّق وهو أفراد ما جاء به الرسول مما يجب الإيمان به أما التصديق نفسه فلا يزيد ولا ينقص

والمعتزلة ليسوا على طريقة أهل السنة في هذا الباب، فهم يرون أنَّ زيادة الإيمان هي زيادة التكاليف من حيث الكم لا من حيث الكيف، فالزيادة والنقصان شيء نسبي بين المكلفين، فذاك الشخص إيمانه أكثر من إيمان هذا؛ لأنَّ ذاك الشخص كُلفَ بشيء زائد لم يُكَلَّف به الآخر، والآخر غير مؤاخذ على تركه؛ لأنه لم يُكَلَّف به لعدم قدرته عليه، أو لوجود مانع من ذلك، فالزيادة في الكم لا في الكيف.

قال القاضي عبد الجبار: كما في متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار عند كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، قال: «يدل على أشياء ومنها: أنه يدل على أنَّ الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله؛ لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير، فتجب صحة الزيادة والنقصان، وإنما كان يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة، وهو القول باللسان، أو اعتقادات مخصوصة بالقلب».

وكما في كتابه المختص في أصول الدين، قال: «فإن قال: أفقولون في الإيمان إنه يزيد وينقص؟ قيل: نعم؛ لأن الإيمان كل واجب يلزم

المكلف القيام به، والواجب على بعض من المكلفين أكثر من الواجب على غيره، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه».

فتصريحه بزيادة الإيمان ونقصانه على هذا المعنى لا يعد في الحقيقة قولاً بزيادة الإيمان ونقصانه، وإنما هو من جنس تأويلاتهم المتقدمة، لحملهم الزيادة والنقصان هنا على الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين بأن يكون لازماً على بعض المكلفين من العبادات لا يكون لازماً على غيره، فلا عبرة إذن بالتصريح إذا كان المخبر هو التأويل والتعطيل.

والقول بزيادة الإيمان ونقصانه هو قول أكثر الإباضية.

قال علي يحيى معمر الإباضي: «يرى الأشاعرة أن الإيمان يزيد وينقص، ويرى الحنفية وأمام الحرمين أنه لا يزيد ولا ينقص، ويتفق الإباضية مع الأشاعرة في هذه المقالة».

وقوله: «يرى الأشاعرة»، المقصود به: بعضهم، فإنَّ الأشاعرة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه لهم ثلاثة آراء في هذه المسألة، فمنهم من ينفي الزيادة والنقصان، ومنهم من يثبتهما، ومنهم من أثبت الزيادة ومنع النقصان.

هذه أقاويل النَّاس عموماً في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، والقول الحق الذي لا مرية فيه: هو قول أهل السُّنة أن الإيمان يزيد وينقص.



قال الصنف رحمه الله :

وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها أبو بكرٍ وعمر وعثمان هكذا رُوي لنا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا : إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكرٍ وعمر وعثمان، ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»، ثم أفضل الناس بعد هؤلاء عليّ وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة عامر بن الجراح وكلهم يصلح للخلافة، ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الأول الذي بُعث فيهم المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلى القبلتين، ثم أفضل الناس بعد هؤلاء من صحب رسول الله ﷺ يومًا أو شهرًا أو سنة، أو أقل من ذلك أو أكثر، ترحموا عليه وتذكر فضله وتكف عن زلته ولا تذكر أحدًا منهم إلا بخيرٍ لقول رسول الله ﷺ : «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»، وقال سفيان بن عيينة : من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى، وقال النبي ﷺ : «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

———— الشَّيْخُ ————

قال المؤلف رحمه الله : (وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها ﷺ أبو بكرٍ وعمر وعثمان هكذا رُوي لنا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا : إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكرٍ وعمر وعثمان، ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»).

اتفق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على أنَّ أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم حصل خلاف أيهما أفضل عثمان أم علي؟ وأما في الخلافة فاتفقوا على تقديم أبي بكرٍ ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ثم استقرت كلمة أهل السنة فيما بعد على أنَّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، وصار هذا محل إجماع.

ثم قال: (ثم أفضل الناس بعد هؤلاء علي).

وعليٌّ رضي الله عنه مع الخلفاء في الفضل، فترتيب الخلفاء في الفضل كترتيبهم في الخلافة، وكان الأولى أن يدخله معهم.

قال: (وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة عامر بن الجراح وكلهم يصلح للخلافة).

وهؤلاء هم بقية العشرة المبشرين بالجنة، وقد نص النبي ﷺ بأنهم في الجنة بأسمائهم؛ قال: «عشرة في الجنة: النبي ﷺ في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، قال سعيد بن زيد: ولو شئت لسميت العاشر يعني نفسه» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

وكلهم يصلح للخلافة، ومما يدل على ذلك ما جاء في قصة مقتل عمر رضي الله عنه أنه قال: «إني لا أعلم أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء نفر الذين تُوفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فمن استخلفوا بعدي فهو الخليفة فاسمعوا له وأطيعوا، فسمى عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص» رواه البخاري ومسلم.

قال: (ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الأول الذين بُعث فيهم المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلى القبلتين).

يعني أفضل الناس بعد مَنْ ذُكر، المهاجرون والأنصار الذين أدركوا الصلاة مع رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس والكعبة.

ومما احتج به على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، قيل: المراد بالسابقين الأولين في الآية من صلى القبلتين، هذا قاله بعض المفسرين.

والراجع والله أعلم: أن المراد بالسابقين الأولين في الآية هم من أسلم قبل صلح الحديبية وهاجر وأنفق.

وتفضيل المهاجرين على الأنصار إنما هو باعتبار النوع لا الآحاد، فقد يكون الواحد من الأنصار أفضل من الواحد من المهاجرين.

قال: (ثم أفضل الناس بعد هؤلاء من صحب رسول الله ﷺ، قلت المدة أو كثرت، يوماً أو شهراً أو سنة، أو أقل من ذلك أو أكثر).

والأقرب -والله أعلم- في هذه المسألة أن ترتيب الصحابة ﷺ وفق ما يلي: أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ثم بعد الخلفاء الراشدين بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم المهاجرون، ثم الأنصار، والسابقون الأولون أفضل من غيرهم ثم بقية من صحب رسول الله ﷺ بعد هؤلاء.

ثم ذكر المؤلف رحمته الله بعض حقوق الصحابة على الأمة، فقال: (ترحموا عليهم).

يعني يجب أن نترحم عليهم، فمن سمات المؤمنين الاستغفار والترحم والترضي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، قال الله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].
قال: (وتذكر فضله).

كما قال الله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].
قال: (وتكف عن زلته).

كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» رواه مسلم.

قال: (ولا نذكر أحداً منهم إلا بخير لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»).

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وغيره، وصححه الألباني.
أي: إذا ذكر الصحابة بسوء وقبح فلا تتعرضوا له بالقبح بل أمسكوا عن الوقعة فيهم، حتى وإن ثبت أنه جرى بينهم ما جرى، فإن مقام الصحابة عظيم، فيكفي أن الله عدلهم وزكاهم، وأثنى عليهم، ولهذا عرف السلف لهم قدرهم، ولم يخوضوا فيما شجر بينهم.

وقد سئل ابن المبارك عن الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما فقال: «فتنة عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا»، يعني: في التحرز من الوقوع في الخطأ والحكم على بعضهم بما لا يكون مصيباً.

وسئل الحسن البصري عن قتالهم فقال: «قتال شاهده أصحاب محمد ﷺ وغبنّا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتَّبَعْنَا، واختلفوا فوقَّعْنَا».

وقال النووي رحمته الله في شرحه لحديث: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ): «وَأَمَّا كَوْنُ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا تَأْوِيلَ لَهُ، وَيَكُونُ قِتَالُهُمَا عَصِيَّةً وَنَحْوَهَا - ثُمَّ كَوْنُهُ فِي النَّارِ مَعْنَاهُ مُسْتَحِقٌّ لَهَا، وَقَدْ يُجَازَى بِذَلِكَ، وَقَدْ يَعْفُو اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ الدِّمَاءَ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَيْسَتْ بِدَاخِلَةٍ فِي هَذَا الْوَعِيدِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَقِّ إِحْسَانُ الظَّنِّ بِهِمْ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَتَأْوِيلُ قِتَالِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ مُتَأَوِّلُونَ لَمْ يَقْصِدُوا مَعْصِيَةَ وَلَا مَحْضَ الدُّنْيَا، بَلْ اِعْتَقَدَ كُلُّ فَرِيقٍ أَنَّهُ الْمُحِقُّ، وَمُخَالَفُهُ بَاغٌ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ قِتَالُهُ لِيَرْجَعَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ.

وَكَانَ بَعْضُهُمْ مُصِيبًا، وَبَعْضُهُمْ مُخْطِئًا مَعْذُورًا فِي الْخَطَا؛ لِأَنَّهُ لَا جَهْدَ إِذَا أَخْطَأَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَى ﷺ هُوَ الْمُحِقُّ الْمُصِيبُ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ. هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَانَتْ الْقَضَايَا مُسْتَبْهَةً حَتَّى إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ تَحَيَّرُوا فِيهَا فَاعْتَزَلُوا الطَّائِفَتَيْنِ، وَلَمْ يَقَاتِلُوا، وَلَمْ يَتَيَقَّنُوا الصَّوَابَ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا عَنْ مُسَاعَدَتِهِ مِنْهُمْ».

هذا هو الموقف الشرعي مما شجر بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، ثم إنَّ ما شجر بينهم هو بسبب فتنة ابن سبأ؛ فهو الذي أشعل الخلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وما يُذكر في بعض

كتب التاريخ من أنَّ الصراع بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما كان على السلطة فهذا كله محض كذبٍ وافتراء.

قال: (وقال سفيان بن عيينة: من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة).

يعني: بكلمة فيها سوء وفيها تنقص لهم.

وقوله: (فهو صاحب هوى).

يعني من أهل الأهواء والبدع، فهو متبع لهواه، لأنه خالف النصوص الآمرة بحفظ قدر الصحابة رضي الله تعالى عنهم والنصوص الناهية عن القدح فيهم مع وضوحها وجلالها، فدل ذلك على أنه صاحب هوى.

قال: (وقال النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»).

وهذا الحديث باطلٌ من جهة السند ومن جهة المعنى، أما من جهة سنده: فقد أطبق حفاظ الحديث على ضعفه.

وأما من جهة معناه: فإنَّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم قد جرى بينهم نزاعٌ في بعض مسائل الفروع، وحصل بينهم اختلاف هو من قبيل اختلاف التضاد، وهو في التفسير نادرٌ جدًّا، وفي مسائل الفروع أكثر.

فإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة من مسائل العلم فيُنظر إلى نوع الاختلاف فإن كان اختلاف تنوع، فهو غير مؤثِّر، وإن كان اختلاف تضاد، فيُنظر إلى أمور سبق بيانها.

والخلاصة: أنَّ الحق واحدٌ لا يتعدد، فكيف يقال بإطلاق: (بأيهم اقتديتم اهتديتم؟) فهذا يقال في المسائل التي هي من قبيل اختلاف التنوع، أما اختلاف التضاد فلا يقال بهذا فالمصيب واحد فقط فتتبع واحدًا؛ وبهذا يتبيَّن: أنَّ هذا الحديث باطلٌ سندًا ومعنى.

قال الصنف رحمه الله :

والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى، ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين، ولا يحلُّ لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إماماً براً كان أو فاجراً .
والحجُّ والغزو مع الإمام ماضٍ، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة، ويصلي بعدها ست ركعاتٍ يفصل بين كل ركعتين، هكذا قال أحمد بن حنبل .



قال المؤلف رحمه الله : (والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى).
يعتقد أهل السنة والجماعة وجوب السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين، فيما يحبه الله ويرضى، يعني بخلاف المعاصي فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

والأدلة في وجوب السمع والطاعة بالمعروف لأئمة المسلمين بالمعروف دلٌّ عليها الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب: قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٥٩]، قال: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم لأن ولاية الأمر يطاعون في ما هو طاعةٌ لله ﷻ، ولرسوله ﷺ .

فإن أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة؛ لحديث: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» .

فإن أُجبر إجباراً عليها وفعلها فالوزر على من أكرهه إكراهاً ملجئاً، ولا شيء عليه، ولو أكره على المعصية فإنه يجب عليه الصبر عليهم وعدم التآليب أو التحريض عليهم، لأن هذا يفضي إلى مفسد أعظم من الأذى الذي ناله منهم.

ومن الأحاديث الواردة على وجوب السمع والطاعة:

حديث العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله، كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً» رواه أبو داود وابن ماجه.

وفيه قال: (وإن كان عبداً حبشياً)، مع أن من شروط الوالي أن يكون حراً، لكن لو تسلط عبداً ودان الناس له فإنه يجب أن يُسمع له ويُطاع، وهذا بعيد جداً، ولهذا قال بعضهم: هذا على سبيل المبالغة.

وقال بعض أهل العلم: هذا في الولايات الصغرى، فإذا عُين عبداً من السلطان الأعظم فإنه يجب أن يُسمع له ويُطاع.

وجاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإن أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» متفق عليه.

ودلّ الإجماع على وجوب السمع والطاعة حكاة النووي وغيره.

قال: (ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين).

من ولي الخلافة بإجماع أهل الحل والعقد عليه، وهم عليّة القوم؛ من الأمراء والوزراء وأمرء القبائل ونحو ذلك، فهؤلاء هم أهل الحل والعقد،

والناس لن يجتمعوا جميعاً عن بكرة أبيهم على السمع والطاعة لشخص معين، والشرع لم يعلق الولاية الشرعية بآحاد الخلق، فالناس فيهم المبتدع وفيهم الخارجي وفيهم المبغض وفيهم الكاره وفيهم المحب، فالعبرة بإجماع أهل الحل والعقد على ذلك، فهذا هو الخليفة الشرعي.

ومما يدل على ذلك حديث عرفة بن شريح أنَّ النبي ﷺ قال: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه» رواه مسلم.

وطرق تنصيب الإمام ثلاثة:

الأول: أن يكون عن طريق الاختيار من أهل الحل والعقد، ومثالها خلافة أبي بكر الصديق وعثمان رضي الله عنهما.

الثاني: ولاية العهد ومثالها خلافة عمر رضي الله عنه.

الثالث: القوة والغلبة والقهر، فمن ولي السلطة بالقوة وبايعه أهل الحل والعقد فإنه يجب السمع والطاعة له.

وهنا مسألة مهمة يحسن التنبيه عليها في هذا المقام، وهي شبهة يرددها بعض خوارج العصر، يقولون: السمع والطاعة الذي جاءت النصوص بالأمر به إنما هو في حق الإمام الأعظم الذي يكون خليفةً على بلاد الإسلام كافة، وهذا القول قولٌ فاسد، وهو قول الخوارج.

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب كما في الدرر السنية، (٧/ ٢٣٩) الإجماع على أنَّ من حصلت له ولاية على شطرٍ من بلاد المسلمين ودان الناس له بالسمع والطاعة فإنه يُسمع له ويطاع، كل إمامٍ في قطره، كما هو الحال الآن في زماننا.

ولو لم يعمل بهذا القول ما استقامت الدنيا، فالحذر الحذر من هذه الشبهة التي يروجها بعض الخوارج المعاصرين فهي مخالفة للإجماع.

قال: (ولا يحلُّ لأحدٍ أن يبيت ليلةً ولا يرى أن عليه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا).

المعنى: لا يحلُّ لأحدٍ أن يبيت ليلةً ولا يرى أن عليه إمامًا برًّا كان هذا الإمام أو صاحب فجور، لعموم النصوص الآمرة بالسمع والطاعة لولاة الأمر في غير معصية الله، فهذه النصوص عامة لم تفرق بين كونه برًّا أو فاجرًا، وعلى هذا فعل الصحابة والتابعين، فإنهم كانوا يصلون خلف أئمة الجور وولاتهم.

جاء في البخاري أن النبي ﷺ قال في أئمة الجور: «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم»، أي: يصلون بكم في الصلاة، فإذا صلوا الصلاة الصحيحة وأتموها فلكم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم يعني أن الوزر عليهم، فحث على الصلاة معهم وهم أئمة جور، كل هذا لوجود المصلحة العظمى من حصول الجماعة والائتلاف، فإنه إذا اختل هذا الأصل حصلت الفتن وتوابعها.

قال: (والحجُّ والغزو مع الإمام ماضٍ).

المراد: أن الحج والغزو مع إمام المسلمين، ماضٍ فيُحج معه ويُغزى وإن كان فاسقًا.

ومما يدل على ذلك ما جاء في البخاري أن النبي ﷺ قال: «الخیل معقودٌ في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»، فالخیل معقود في نواصيها الخير وهو الأجر والمغرم إلى يوم القيامة.

ووجه الدلالة من الحديث: أنَّ الفضل حاصل مع الإمام برًّا كان أو فاجرًا.

وأئمة المسلمين أدري الناس بشؤون القتال والجهاد، وأعرفهم بأحوال الدول وما الذي يحصل فيها، ولهذا لا يُتعدون في هذا الباب، فإذا قاتلوا فقاتل معهم، سواء كانوا فُساقًا أو أهل عبادة وطاعة.

قال: (وصلاة الجمعة خلفهم جائزة).

وهذا عليه عمل السلف، فقد صلَّى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما خلف الحجاج بن يوسف؛ لأنَّ مصلحة الاجتماع مطلوبة والخلاف شرٌّ، والصلاة خلفهم سنَّة ماضية لأهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وقد استفاض وتقرَّر في غير هذا الموضع ما قد أمر به رَحِمَهُ اللهُ من طاعة الأمراء في غير معصية الله، ومناصحتهم، والصبر عليهم في حكمهم، وقسمهم، والغزو معهم، والصلاة خلفهم، ونحو ذلك من متابعتهم في الحسنات التي لا يقوم بها إلَّا هم؛ فإنه من باب التعاون على البر والتقوى، وما نهى عنه من تصديقهم بكذبهم، وإعانتهم على ظلمهم، وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك، مما هو من باب التعاون على الإثم والعدوان).

قال: (ويصلي بعدها ست ركعات، يفصل بين كل ركعتين وهكذا قال الإمام أحمد بن حنبل).

أي: يصلي النافلة بعد الجمعة ست ركعات، وهو قول الإمام أحمد في رواية.

وبعض أهل العلم ذهب إلى أنها أربع ركعات، وهذا قول الحنفية والشافعية، واحتجوا بحديث أبي هريرة في مسلم عن النبي ﷺ قال: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً».

وبعضهم قال: هو مخير بين أربع ركعات أو ركعتين وهذه رواية عن الإمام أحمد ورجحها الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ.

واحتجوا لذلك بحديث ابن عمر في الصحيحين وفيه «أنَّ النبي ﷺ كان يصلِّيها في بيته ركعتين».

وتوسط بعضهم فقال: إنَّ صلاتها في المسجد صلاتها أربعاً وإنَّ صلاتها في بيته صلاتها ركعتين، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، ورجحه الشيخ ابن عثيمين، وقالوا بهذا القول جمعاً بين الحديثين السابقين، فيُحمل قول النبي ﷺ: «فليصل أربعاً» على أنَّ ذلك إنَّ كان في المسجد، وتُحمل صلاة النبي ﷺ لها في بيته ركعتين على أنَّ هذا كان في البيت؛ فإذا صلاها في المسجد صلاها أربعاً وإنَّ صلاها في البيت صلاها ركعتين، ولعل هذا القول هو الأقرب والله أعلم.



قال الصنف رحمه الله:

والخلافة في قريشٍ إلى أن ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام.



قوله: (والخلافة في قريش).

وهم: ولد النضر بن كنانة إلى أن ينزل عيسى بن مريم عليه السلام.

وقد وردت في ذلك نصوصٌ صحيحة صريحة، منها:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان» رواه البخاري ومسلم.

وعن الزُّهري رحمه الله قال: كان محمد بن جبير بن مطعم يُحدِّث أنه بلغ معاوية وهو عنده في وفدٍ من قريش أن عبد الله بن عمرو بن العاصٍ يُحدِّث: أنه سيكون ملكٌ من قحطان، فغضب معاوية فقام، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أمّا بعد؛ فإنه بلغني أن رجالاً منكم يتحدثون أحاديثَ ليست في كتاب الله، ولا تُؤثر عن رسول الله ﷺ فأولئك جَهَّالُكُمْ، فإياكم والأمانى التي تُضلُّ أهلها! فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ هذا الأمرَ في قريشٍ، لا يُعاديهم أحدٌ إلا كَبَّه الله على وجهه؛ ما أقاموا الدينَ» رواه البخاري.

قال النووي رحمه الله: «هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أنَّ الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة قال القاضي: اشتراط كونه قرشيًّا هو مذهب العلماء

كافة قال: وقد احتجَّ به أبو بكر وعمر عليهما السلام على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد قال القاضي: وقد عدَّها العلماء في مسائل الإجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار».

وقد خالف في هذا الشرط أربعة أصناف:

الصنف الأول: النِّظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع، فذهبوا إلى أنه يجوز كونه من غير قریش.

الصنف الثاني: ضرار بن عمرو فذهب إلى أنَّ غير القرشي من النبط وغيرهم يقدِّم على القرشي ويُخلع إنَّ عرض منه أمر.

الصنف الثالث: حكي الشهرستاني عن النجدات من الخوارج أنهم: «يرون أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه، جاز». وهذا الشرط مصادم لإجماع أهل الحق على وجوب نصب إمام للمسلمين.

الصنف الرابع: طائفة من أهل السنة خالفوا في هذا الشرط، فمنهم من قال: الإمامة في قریش بشرط أن يحكموا في الناس شرع الله ﷻ؛ لقول أبي بكر رضي الله عنه: «وإن هذا الأمر في قریش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره».

ومع اشتراط القرشية في الإمامة إلا أنه إنَّ ولي الخلافة مَنْ لم يكن قرشيًّا فإنه يجب السمع له والطاعة.

لعموم حديث: «وإن تأمر عليكم عبدٌ حبشي»، والعبد الحبشي ليس من قریش، فإن تأمر على الناس من لم يكن قرشيًا فإنه يجب السمع والطاعة له بالمعروف، وعدم المنازعة في هذا الأمر.

قال الشوكاني رحمته الله في السيل الجرار: (وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه فمعلوم أنه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية إلى إمام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الأقطار كذلك ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا نهى في قطر الآخر وأقطاره التي رجعت إلى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيته).

وقول المؤلف رحمته الله: (إلى أن ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام).

المراد: أن اشتراط القرشية في الإمامة ينتهي عند نزول عيسى ابن مريم، فيكون هو الحاكم على المسلمين، ودليله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً» رواه البخاري ومسلم واللفظ له. وَالْحَكَمُ: الْحَاكِمُ، وَالْمَقْسُطُ: الْعَادِلُ.



قال الصنف رحمه الله:

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي وقد شقَّ عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميته ميةً جاهلية.



قوله: (ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي).

على مذهب الخوارج، والخوارج في اللغة: جمع خارجة، أي: طائفة، وخارج وخارجي، اسم مشتق من الخروج.

وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج في آخر تعريفاتهم اللغوية في مادة «خرج» على هذه الطائفة من الناس معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو لخروجهم على الناس خيار المسلمين.

وفي الاصطلاح: اختلف أصحاب كتب المقالات والفرق في التعريف الاصطلاحي للخوارج:

فمنهم من أطلق اسم الخوارج على طائفة معينة، وهم الخارجون على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد قبوله التحكيم.

قال الأشعري رحمه الله: «والسبب الذي له سموا خوارج خروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما حُكِّم»، ووافقه على ذلك البغدادي والسكسكي.

ومنهم من عرفهم بتعريف أعم فأطلق اسم الخوارج على: كل من خرج على الإمام الحق مطلقاً، في أي زمن من الأزمان.

قال الشهرستاني رحمه الله: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على

الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان».

ومنهم مَنْ مَنْ أطلق اسم الخوارج على كلِّ مَنْ شارك الخارجين على عليّ بن أبي طالب عليه السلام في الآراء والمعتقدات أو كفر بالكبيرة في أيّ زمن كان.

قال ابن حزم رحمته الله: «وَمَنْ وَافَقَ الْخَوَارِجَ مِنْ إِنْكَارِ التَّحْكِيمِ وَتَكْفِيرِ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ وَالْقَوْلِ بِالْخُرُوجِ عَلَى أئِمَّةِ الْجُورِ وَإِنْ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ مَخْلُودُونَ فِي النَّارِ فَهُوَ خَارِجِي».

وقال الشهرستاني رحمته الله: «ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي عليهما السلام، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة: حقًا واجبًا».

وقال الاسفراييني رحمته الله: «ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي عليهما السلام، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة: حقًا واجبًا، إلا النجداث مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ الْفَاسِقَ كَافِرٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ كَافِرٌ نِعْمَةً رَبِّهِ فَيَكُونُ إِطْلَاقُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ عَلَى مَعْنَى الْكَفْرَانِ لَا عَلَى مَعْنَى الْكُفْرِ وَمِمَّا يَجْمَعُ جَمِيعَهُمْ أَيْضًا تَجْوِيزُهُمُ الْخُرُوجَ عَلَى الْإِمَامِ الْجَائِرِ».

ويدخل في حدِّ الخوارج: كلُّ مَنْ كفر بالصغائر، فلا زارقة، وطائفة من الصفرية يذهبون إلى القول بتكفير مرتكب الصغيرة.

وخلاصة التعريفات السابقة أنَّ الخوارج اسم يطلق على: كلِّ مَنْ قال بإكفار علي بن أبي طالب عليه السلام وعثمان بن عفان عليه السلام، فهم يرون أنَّ عثمان وعليًا عليهما السلام، وَمَنْ والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فكفروا المسلمين بهذا وبغيره، ومنهم مَنْ كفر بالصغائر، وترتب على تكفيرهم: مفارقة جماعة المسلمين، والقول بالخروج على الإمام الحق مطلقًا، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم.

وكلُّ مَنْ سار على مسلك الخوارج في أيِّ زمان فله حكمهم، ويدخل في ذلك: الجماعات الضَّالة، والمنظمات الإرهابية التي ترى الخروج على وليِّ الأمر، والتكفير بغير حق.

ثم ينبغي أن نعلم أنَّ الخروج على الإمام ثلاثة أنواع:

الأول: خروج بالقلب، ويكون باعتقاد عدم البيعة، واعتقاد وجوب الخروج على الحاكم مع عدم توافر شروطه، وكان السلف يطلقون مصطلح: (كان يرى السيف)، على من لا يرى طاعة خليفة ولا إمام.

وثمره هذا الاعتقاد الفاسد: الخروج بالقول وبالعمل، وقتل المعيّنين دون الرجوع للسلطان.

الثاني: خروج بالقول، وهو صنيع الذين يحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين، ولا يباشرون القتال.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في وصف بعض أنواع الخوارج: «والقَعْدية الذين يُزَيِّنون الخروجَ على الأئمة ولا يباشرون ذلك».

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: «ويكون بالكلام بسبهم وشتهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر؛ هذا يهيج الناس ويحثهم

على الخروج على ولي الأمر وينقص قدر الولاية عندهم، فالكلام فيه خروج».

والخوارج القعدة وصفهم عبد الله بن محمد أبو محمد الضعيف بقوله: «قَعْدُ الخوارج هم أخبث الخوارج».

ولعل السبب في وصفهم بذلك: أنهم يُظهرون للناس الغيرة على حرّيات الله تعالى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فربما يَتَوَهَّم مَنْ لا يعلمُ حالهم أنهم موافقون للسلف، وواقع أمرهم خلاف ذلك، فهم سببٌ لخروج الجبهة على ولايتهم، وهم وقودٌ ما يترتب على الخروج من آثار سيئة على البلاد والعباد، فاستحقوا هذا الوصف.

ومن الأدلة على أن الخروج يكون باللسان: أنَّ ذا الخويصرة التميمي عدّه النبي ﷺ إمامًا للخوارج من بعده، مع عدم خروجه عليه باللسان، فقد قال ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضُئْضِئِ هَذَا، أَوْ: فِي عَقْبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مَرْوَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَنْ أَنَا أَدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»، رواه البخاري ومسلم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «بل العجب أنَّه -يعني ذا الخويصرة- وجّه الطعن إلى الرسول ﷺ، وقال له: اعدل، هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، وهذا أكبر دليل على أن الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول والكلام، يعني: هذا ما أخذ السيف على الرسول ﷺ لكنه أنكر عليه».

وقال أيضًا: «ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال أنه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول».

الثالث: خروج بالعمل، والمقصود منه: السعي في قتل الإمام وإزالته، سواء أكان بالسيف أم بغيره.

قال الإمام أحمد رحمته الله: «ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولالة الأمور وغشهم، والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عُرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم».

هذه هي أنواع الخروج الثلاثة، فمن وُجد عنده نوعٌ منها فإنه خارجي.

قال المؤلف رحمته الله: (وقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار ومات ميتةً جاهلية).

فالخارجي وقع في ثلاثة محاذير بسبب خروجه على الإمام الحق وهي ما يلي:

الأمر الأول: أنه قد شق عصا المسلمين، وخالف النصوص الواردة في وجوب الاجتماع على الدين، وحرمة التفرق فيه، ومنها:

قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [الأنفال: ١٠٣].
والله تعالى نهانا أن نكون كالذين تفرقوا واختلفوا قبلنا فهلكوا، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠٥].

والنصوص أمرت المسلمين بالاجتماع في الدين ونهتهم عن التفرق فيه، ومنها قول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]،

أي: ليحصل منكم الاتفاق على أصول الدين وفروعه، واحرصوا على أن لا تفرقكم المسائل وتحزبكم أحزاباً، وتكونوا شيعاً يعادي بعضكم بعضاً مع اتفاقكم على أصل دينكم.

والسنة مليئة بالنصوص التي تحثُّ على الاجتماع ونبد التفريق، ومن الأحاديث الواردة في ذلك: حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» رواه مسلم.

وجاءت الشريعة بالأمر بالاجتماع كإيجاب صلاة الجمعة والجماعة، والتأخير في السفر، والأدلة في هذا الباب كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان فضل الاجتماع في الدين، وخطورة التفريق فيه: «وهذا الأصل العظيم: وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً وأن لا يتفرق هو من أعظم أصول الإسلام ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم ومما عظمت به وصية النبي ﷺ في مواطن عامة وخاصة مثل قوله: (عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة) رواه البيهقي، وقوله: (فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد) رواه أحمد، وقوله: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه) رواه البخاري ومسلم، وقوله: (ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: صلاح ذات البين؛ فإن فساد ذات البين هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين) رواه أحمد، وقوله: (من جاءكم وأمركم على رجل واحد منكم يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنًا من

كان) رواه مسلم بنحوه، وقوله: (يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم) رواه البخاري، وقوله: (ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة منها واحدة ناجية واثنتان وسبعون في النار قيل: ومن الفرقة الناجية؟ قال هي الجماعة يد الله على الجماعة) رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد.

وبابُ الفساد الذي وقع في هذه الأمة بل وفي غيرها: هو التفرق والاختلاف فإنه وقع بين أمرائها وعلمائها من ملوكها ومشايخها وغيرهم من ذلك ما الله به عليم، وإن كان بعض ذلك مغفوراً لصاحبه لاجتهاده الذي يغفر فيه خطؤه أو لحسناته الماحية أو توبته أو لغير ذلك؛ لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة.

الأمر الثاني: أنه قد خالف الآثار الدالة على تحريم الخروج على ولاة أمور المسلمين.

ووجوب السمع والطاعة بالمعروف لأئمة المسلمين بالمعروف وتحريم الخروج عليهم دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَنزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاء: ٥٩].

قال ابن أبي العزّ الحنفي رحمته الله: (قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول؛ لأنه من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في

ذلك، وأما ولي الأمر، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله).

ومن السنة: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبَّ وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» رواه البخاري.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» رواه البخاري.

وحديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرّفت منها العيون، ووجّلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودّع، فما تعهده إلينا، فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعصّوا عليها بالنواجز، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» رواه أبو داود وابن ماجه.

وأجمع السلف وتظاهرت أقوالهم في الحث على وجوب السمع والطاعة بالمعروف.

قال الطحاوي رحمته الله: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يدا من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة ما لم يأمرُوا بمعصية وندعو لهم بالصلاح والمعافة».

وقال أبو إسماعيل الصابوني: «ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جوراً فجراً، ويرون الدعاء لهم

بالإصلاح والتوفيق والصلاح، ولا يرون الخروج عليهم وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيث.

وقال النووي رحمته الله: «أجمع العلماء على وجوبها -يعني طاعة الأمراء- في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية».

وعقد البيعة للإمام القائم المستقر واجب شرعي.

فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال: إني لم آتكم لأجلس أتيك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» رواه مسلم.

وتغيير البيعة وجعلها لإنسان آخر من الغدر المحرم.

فعن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر رضي الله عنهما حشمه وولده، فقال: (إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة»، وإنّا قد بايعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله، وإني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفیصل بيني وبينه) رواه البخاري.

وهنا أمرٌ من المهم التنبيه عليه وهو أنه ليس من شرط البيعة والطاعة أن تكون للإمام الأعظم على كافة بلاد الإسلام بل يُباع ويُطاع كلُّ إمام في قطره، وخلاصة القول في هذه المسألة بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله: «وأما أئمة الفقهاء فمذهبهم أن كلا منهما [يعني: الإمامين] ينفذ حكمه في أهل ولايته كما ينفذ حكم الإمام الواحد».

وأما جواز العقد لهما ابتداءً، فهذا لا يُفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع تفرقتها فلم يعقد كل من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إما أن تسالم الأخرى، وإما أن تحاربها، والمسالمة خيرٌ من مُحاربةٍ يزيدُ ضررها على ضرر المسالمة، وهذا مما تختلف فيه الآراء والأهواء.

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله: «الأئمة مجمعون من كلِّ مذهب، على أن من تغلب على بلدٍ أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا».

ومن أسباب مخالفة الخوارج للآثار والإجماع الوارد في وجوب السمع والطاعة بالمعروف وتحريم الخروج أمور منها:
أولاً: الغلو في الدين.

والمقصود بالغلو في الدين: «مجاوزه الحد بأن يزداد الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك».

وقد دلَّت النصوص الشرعية على المنع والتحذير منه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُواْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَنْ سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وجاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على راحلته: «هات القُط لي، فلقطتُ له حصيات هنَّ حصي الخذف، فلمَّا وضعتهنَّ في يده، قال: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنَّما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» رواه الترمذي وابن ماجه.

ومن صور غلو الخوارج في الدين: غلوهم في تعظيم الذنوب حتَّى إنهم يكفرون مرتكب الكبيرة، الذي جرَّهم على الاستهانة بدماء المسلمين.

ومن غلوهم: تكفيرهم لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ولجمع من الصحابة رضي الله عنهم، بسبب قضية التحكيم المشهورة.

ومما يدلُّ على تنطعهم وتعمقهم: وصفُ النبي صلى الله عليه وآله لهم بقوله: «يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ولا تجاوز صلاتهم تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية...». رواه مسلم.

وقد حذر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الخوارج من الاتصاف بصفة الغلو في ضمن رسالة كتبها إليهم وفيها: «فاقبلوا أمر الله وإياكم والبدع، والغلو في الدين».

ثانيًا: قلة الفقه وغلبة الجهل عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن الخوارج: «فهم جهَّال فارقوا السنة والجماعة عن جهل».

وقال أيضًا: «فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كلِّ مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفِّرين لهم، وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة».

ومما يدلُّ على قلة فقههم في الدين: قول النبي صلى الله عليه وآله في ذي الخويصرة التميمي: «إنَّ من ضئضى هذا، أو: في عقب هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، رواه البخاري ومسلم.

فهو لا يصل إلى قلوبهم بسبب جهلهم، وعدم فهمهم له.

ومن صور جهلهم: سوء فهمهم للنصوص، وتسرعهم في التكفير، فقد احتجوا على تكفير علي عليه السلام بحجب واهية، كما جاء في مناظرة ابن عباس عليهما السلام لهم.

والخوارج: حدثاء أسنان، وسفهاء أحلام، أي: ضعفاء عقول، وأصحاب عجلة وسفه، كما وصفهم بذلك النبي صلى الله عليه وآله بقوله: «يأتي في آخر الزمان قوم، حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام» رواه البخاري ومسلم. وحادثة السن في الغالب، وسفه العقول: أمارتان دالتان على اتصاف أصحابها بالجهل.

ثالثاً: أخذهم بالمتشابه، وترك المحكم من الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في الخوارج: «وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنّة ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن».

وطريقتهم هذه: هي طريقة أهل الزيغ الذين قال الله تعالى في شأنهم: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [الأنعام: ٧].

فهم يتركون المحكم الواضح ويذهبون إلى المتشابه الذي قد يشبه ظاهره، أو يخفى المراد منه على بعض الناس، ويعكسون الأمر فيحملون المحكم على المتشابه ابتغاء الفتنة لمن يدعونهم لقولهم.

فإنَّ المتشابه تحصل به الفتنة بسبب الاشتباه الواقع فيه، وإلا فالمحكم الصريح ليس محلاً للفتنة، لوضوح الحق فيه لمن قصده اتباعه.

ومن أمثلة أخذ الخوارج بالمتشابه، وتركهم المحكم: تنزيل الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين.

وقد صحَّح الحافظ ابن حجر رحمته الله رواية بكير بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً: كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟

قال: كان يراهم شرار خلق الله، انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين.

ومن الأمثلة أيضاً: ما أشار إليه الشاطبي رحمته الله بقوله: «كاستشهاد الخوارج على إبطال التحكيم بقوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فإن ظاهر الآية صحيح على الجملة، وأمّا على التفصيل فمحتاج إلى البيان؛ لأنّه بين أنّ الحكم لله تارة بغير تحكيم؛ لأنه إذا أمرنا بالتحكيم فالحكم به حكم الله... فتأملوا وجه اتباع المتشابهات، وكيف أدى إلى الضلال والخروج عن الجماعة؟».

الأمر الثالث: أنه إن مات على بدعة الخروج فميته جاهلية.

ومما يدل على ذلك: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» رواه مسلم.

وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتةً جاهلية» رواه البخاري.

والمعنى: أنّ من خرج عن طاعة الإمام وفارق جماعة الإسلام، وشذَّ عنهم وخالف إجماعهم ومات على ذلك، فإنه يموت على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية؛ لأنهم كانوا لا يرجعون إلى طاعة أمير ولا يتبعون

هدى إمام، بل كانوا مستنكفين عنها مستبدين في الأمور، لا يجتمعون في شيء ولا يتفقون على رأي.
وليس المراد أنه يموت كافرًا، بل يموت وقد تشبه بأهل الجاهلية في خصلةٍ من خصالهم السيئة.



قال الصنف رحمه الله :

ولا يحلُّ قتال السلطان والخروج عليهم وإن جاروا، وذلك قول رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري: اصبر وإن كان عبداً حبشياً، وقوله للأنصار: اصبروا حتى تلقوني على الحوض، وليس في السنة قتال السلطان فإن فيه فساد الدين والدنيا.



قوله: (ولا يحلُّ قتال السلطان والخروج عليهم وإن جاروا).

يعني: حصل منهم جور وميل عن الحق.

ومن الأدلة على ذلك:

(وذلك قول رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري رحمه الله: «اصبر وإن كان عبداً حبشياً»).

يعني: اصبر وإن ولي عليكم عبد حبشي، ما دام أنه متمسك بالإسلام، وهذا للمبالغة وإلا فإنه لا يجوز للعبد أن يتولى الإمامة العظمى.

(وقوله ﷺ للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض») رواه البخاري ومسلم.

قال ذلك لما قال رجلٌ من الأنصار: يا رسول الله، ألا تستعملني كما استعملت فلاناً؟ فكأنه يطلب وظيفة أو ولاية يُولى عليها، فقال: له: «ستلقون بعدي أثره»، يعني استئثاراً بالمال، «فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»، أي: ستجدون من بعدي من يفضل عليكم غيركم في الأموال وغيرها، فيعطيهما ما لا يعطيكم، ويستعملهم في الوظائف والولايات ما

لا يستعملكم فاصبروا على ما تلقونه في الدنيا، سالمين من التنافس والتباغض على حطام الدنيا.

فهذا الحديث فيه بيان الأمر بالصبر على ظلم الولاة واستثثارهم بالأموال والمناصب والولايات؛ لأن منازعتهم في هذا الباب لا تولد إلا الفتن والشور.

ثم قال: **(وليس في السنة).**

أي: ليس من موافقة الكتاب والسنة وفق فهم السلف.

وقوله: **(قتال السلطان).**

فهو محرم بالإجماع للنصوص الآمرة بالسمع والطاعة لولاة الأمر بالمعروف والصبر على جورهم.

قال: **(فإن فيه فساد الدين والدنيا).**

فمنازعة الحكام ومناطحتهم ليس فيها إلا الفساد؛ أما فساد الدين فيقع بسبب مخالفة النصوص الآمرة بالصبر على جور الأئمة، وأما فساد الدنيا فواقع البلاد التي حصلت فيها منازعة لولاة أمرها خير شاهد على حصول الفساد الدنيوي.

وقد قال ابن المبارك رحمته الله:

إِنَّ الْجَمَاعَةَ حَبْلُ اللَّهِ فَأَعْتَصِمُوا مِنْهُ بِعُرْوَتِهِ الْوُثْقَى لِمَنْ دَانَا
لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ تَأْمَنْ لَنَا سُبُلٌ وَكَانَ أَضَعْفُنَا نَهْبًا لَأَقْوَانَا
فإذا اختل الأمن حصل الفساد بأنواعه.

ورحم الله إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فقد أشار إلى بعض الآثار السيئة التي تقع بسبب منازعة الأمر أهله، فقد ذكر الإمام أبو بكر الخلال في السنة، (١/١٣٣) عن أبي الحارث أحمد بن محمد الصائغ قال: «سألت

أبا عبد الله في أمرٍ كان حدث ببغداد وهمَّ قوم بالخروج فقلت:
يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟

فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله الدماء، الدماء لا أرى
ذلك ولا أمر به الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يسفك فيها الدماء
ويستباح فيها الأموال وينتهك فيها المحارم أما علمت ما كان الناس فيه؟
يعني: أيام الفتنة، قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟

قال: وإن كان فإنما هي فتنة خاصة فإذا وقع السيف عمّت الفتنة
وانقطعت السبل الصبر على هذا ويسلم لك دينك خير لك ورأيتك ينكر
الخروج على الأئمة وقال: الدماء لا أرى ذلك ولا أمر به».

ومع وضوح هذا الأمر إلا أن جملةً من الخلق خالفوا فيه:

إما بسبب جهلهم؛ لأنهم لم يدرسوا مذهب السلف على أهله، ولم
يتربوا تربيةً سلفية، بل تربوا في محاضن الخوارج وأفراخهم.

ومن أخذ العلم على غير أهله، وقع في البدع في غالب الأمر.

أو خالفوا بسبب تسلط أهل البدع على الناس وترويجهم الباطل في
المجتمعات، فأهل البدع يستحلون السيف، فلا يُنتظر منهم إلا تحريض
الناس على ما يصادم هذا الأصل الذي عليه إجماع السلف الصالح رحمهم
الله.



قال الصنف رحمه الله :

ويحلُّ قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهاليهم، وليس له إذا فارقه أن يطلبهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يأخذ فيئهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يتبع مدبرهم.



قوله: (ويحلُّ قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهاليهم).

يجب أن يُقاتل الخوارج إذا عرضوا للمسلمين وقد دلت على ذلك النصوص الشرعية وجرى عليه عمل الصحابة رضي الله عنهم، وعمل السلف.

ومن النصوص والآثار الواردة في ذلك:

ما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قَالَ بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا أَتَاهُ دُو الْخُوَيْصِرَةِ -وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيم- فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ. فَقَالَ «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ قَدْ خَبَتْ وَخَسِرَتْ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ»، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِيهِ، فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ «دَعُهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَضْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَمَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيهِ -وَهُوَ قِدْحُهُ- فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْزِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالِدَمَ، آيَتْهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَضْدِيهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَذَرْدُرُ وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: فَأَشْهَدُ أَنِّي

سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ، فَالْتَمَسَ فَأَتَى بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ» رواه البخاري ومسلم.

وعن علي رضي الله عنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، فلاَن آخرَ من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإنَّ الحرب خدعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم، حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة» رواه البخاري ومسلم.

وإنما كان الأجر في قتلهم لأنهم يشغلون عن الجهاد ويسعون بالفساد لافتراق كلمة المسلمين.

وعن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: بعث علي رضي الله عنه، إلى النبي ﷺ بذهيبَةٍ فقسمها بين الأربعة الأقرع بن حابس الحنظلي، ثم المجاشعي، وعيينة بن بدر الفزاري، وزيد الطائي، ثم أحد بني نبهان، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، فغضبت قريش، والأنصار، قالوا: يعطي صناديد أهل نجد ويدعنا، قال: «إنما أتألفهم». فأقبل رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية محلوق، فقال: اتق الله يا محمد، فقال: «من يطع الله إذا عصيت؟ أيامني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني» فسأله رجلٌ قتله، -أحسبه خالد بن الوليد رضي الله عنه- فمنعه، فلما ولي قال: «إنَّ من ضئضىء هذا، أو: في عقب هذا قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام

ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» رواه البخاري ومسلم.

وقوله: (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) أي: كقتل عاد.

والتشبيه لا عموم له، والغرض منه: استئصالهم بالكلية كاستئصال عاد، لأن الإضافة في قتل عاد إلى المفعول.

فإن قيل: إذا كان من الإضافة إلى الفاعل يكون المراد القتل الشديد القوي، لأنهم كانوا مشهورين بالشدة والقوة.

فيقال: على التقديرين المراد استئصالهم بأي وجه كان وليس المراد التعيين بشيء.

وعن غَالِبِ صَاحِبِ الْمُحْجَنِّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا أَمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ رضي الله عنه أَبْصَرَ رُءُوسَ خَوَارِجٍ عَلَى دَرَجٍ دِمَشْقٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ، كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ»، ثُمَّ بَكَى، ثُمَّ قَالَ: «شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَخَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوا» قَالَ أَبُو غَالِبٍ: أَأَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «نَعَمْ، إِنِّي إِذْنُ لَجُرِيٌّ، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ» رواه الطبراني والحميدي.

قوله: (وليس له إذا فارقه أن يطلبهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يأخذ فيهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يتبع مدبرهم).

ذكر المؤلف رحمته الله أنه ليس للسلطان أن يفعل بعض الأمور مع الخوارج، وهي:

أنهم إذا فارقه: فليس له أن يطلبهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يأخذ فيهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يتبع مدبرهم.

واحتجّ من قال بذلك بما روي ابنُ عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ لعبدِ الله بنِ مسعودٍ: «يا ابنُ مسعودٍ، أتدري ما حكمُ الله فيمن بغي من هذه الأمة؟» قال ابنُ مسعودٍ: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنَّ حكمَ الله فيهم أن لا يُتَّبَعَ مُدْبِرُهُمْ، ولا يُقْتَلَ أَسِيرُهُمْ، ولا يُذَفَّفُ عَلَى جَرِيحِهِمْ» رواه الحاكم في مستدركه، وفي سنده كوثر بن حكيم وهو متروك والأقرب -والله أعلم- في هذه المسألة:

أنَّ المرجع في ذلك إلى المصلحة التي يقدرها السلطان، فقد يتقوى الخوارج عليه إذا تركهم دون قتال.

قال ابن ابن مفلح رحمته الله في الإنصاف: (قُلْتُ: يَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ خِيفَ مِنْ اجْتِمَاعِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ تَبِعَهُمْ).



قال الصنف رحمه الله :

واعلم رحمك الله أنه لا طاعة لبشرٍ في معصية الله ﷻ .

————— الشَّيْخ —————

(لا طاعة لبشر في معصية الله ﷻ) .

سواء كان حاكمًا أو عالمًا أو أبًا، أو كان من آحاد الناس، فالذي يأمر بمعصية لا يُتبع فيها .

والنصوص في هذا الباب كثيرة منها :

قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ .

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله : (وكلُّ هذا إشارةٌ إلى أن الطاعة لا تكون إلا في معروفٍ، فلا يطاعُ مخلوقٌ إلا في معروفٍ، ولا يطاعُ في معصية الخالق) .

وعن عليٍّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ ادْخُلُوهَا فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا وَقَالَ الْآخَرُونَ إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا وَقَالَ: (لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ) رواه مسلم .

ومنها عموم حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه قال النبي ﷺ: « لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق » أخرجه أحمد والبغوي في شرح السنة وغيرهما .

فلا يطاع المخلوق في معصية الخالق؛ لأن طاعته في ذلك عصيانٌ لله تعالى وترك طاعة له ولا يقدم على طاعة الله أحد .

وفي هذا ردُّ على المخالفين في هذا الأصل ومنهم:
 الصوفية فإنهم يقولون: (ينبغي للمريد أن يكون مع الشَّيخ كالميت بين
 يدي غاسله)، يعني: سر خلف شيخك واتبعه في كل ما يقول، فهذا العمل
 من الطاعة العمياء التي قد تصل بصاحبها إلى الكفر والعياذ بالله.
 وكذلك من يتعصَّب لشيخه أو لعلماء السوء مع علمه بمخالفتهم
 الدليل، فالمرء إذا كان عاميًا فيجب عليه سؤال أهل العلم عن ما أشكل
 عليه، كما قال الله: ﴿فَتَسَلُّوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النَّحْل: ٤٣]، وإن
 كان طالب علم اجتهد في البحث عن الحق بدليله ولا يطيع أحدًا في معصية
 الله ﷻ وفيما خالف النصوص الشرعية.



قال الصنف رحمه الله :

ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خيرٍ ولا شرٍ، فإنك لا تدري بم يُختم له عند الموت، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه.

الشرح

قول المؤلف رحمه الله : (ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خيرٍ ولا شرٍ).

هذا الكلام ليس على إطلاقه؛ ففرق بين الجزم لمعين بجنةٍ أو نار ممن لم يرد فيهم دليل فهذا لا يُفعل، وبين الشهادة للناس بعمل خيرٍ أو شرٍ فيما يظهر، وقد جاء في الحديث أنَّ النبي ﷺ قال: «من كان مادحاً أخاه لا محالة فليقل: أحسب فلاناً والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحداً، أحسبه كذا وكذا إن كان يعلم ذلك منه» رواه البخاري.

ولما جيء بجنائزهم قال الصحابة كلاماً فقال النبي ﷺ: وجبت، ثم جيء بأخري فقال: وجبت، فقال له عمر رضي الله عنه: يا رسول الله، وما وجبت؟ قال: «هذا أثبتتم عليه خيراً وجبت له الجنة، وهذا أثبتتم عليه شراً وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»، فالناس يشهدون لغيرهم بما يظهر لهم.

قال: (فإنك لا تدري بم يُختم له عند الموت).

وهذا حق كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل

أهل الجنة ثم يُختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمن الطويل بعمل أهل النار ثم يُختم له عمله بعمل أهل الجنة».

قال: (ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه).

وهذا في خاصة نفسك ومع غيرك، فالمسلم مع خاصة نفسه عليه أن يلجأ إلى الله جل وعلا، ويرجو رحمته ويخاف عقابه، فيعيش بين الخوف والرجاء، فهما للمرء كمنزلة الجناحين للطائر، فأركان العبادة قائمة على ثلاثة أمور: المحبة والخوف والرجاء.

وَلِذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: (مَنْ عَبَدَ اللَّهَ بِالْحُبِّ وَحَدَهُ فَهُوَ زَنَدِيقٌ، وَمَنْ عَبَدَهُ بِالْخَوْفِ وَحَدَهُ فَهُوَ حُرُورِي).

وروي: (وَمَنْ عَبَدَهُ بِالرَّجَاءِ وَحَدَهُ فَهُوَ مُرْجِيٌّ، وَمَنْ عَبَدَهُ بِالْحُبِّ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُوَحَّدٌ).

فلا بدَّ من اجتماع هذه الأمور الثلاثة في الشخص في خاصة نفسه.

قال: (ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم).

يعني: لا تدري هل ندم وخُتم له بخير أم لا؟

قال: (ولا تدري ما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على

الإسلام، فهذا ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه).

وفي بيان حُكم الشهادة للمعينين بأنهم بأنهم في الجنة أو في النار قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله في شرحه على الطحاوية:

(لَا نَقُولُ عَنْ أَحَدٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، إِلَّا مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عليه السلام أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَالْعَشْرَةِ عليهم السلام).

وإن كُنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ إِدْخَالَهُ النَّارَ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، وَلَكِنَّا نَقِفُ فِي الشَّخْصِ

الْمُعَيَّن، فَلَا نَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ بَاطِنَةً، وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ، لَكِنْ نَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيئِينَ.

وَلِلْسَلَفِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ لَا يُشْهَدُ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا يُنْقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: أَنَّهُ مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا بِخَيْرٍ، فَقَالَ ﷺ: «وَجَبَتْ»، وَمَرَّ بِأُخْرَى، فَأَثْنَيْ عَلَيْهِ بِشَرٍّ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، وَفِي رِوَايَةٍ كَرَّرَ: وَجَبَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

وَقَالَ ﷺ: «تُوشِكُونَ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ»، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ.

والقول الثاني هو الأقرب والله أعلم؛ لِأَنَّ بَابَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُعَيَّنِ تَوْقِيفِي.

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله مبيِّنًا علةَ عدم القطع للمُعَيَّنِ بجنة ولا نار: (ولا يقطعون على أحد من أهل الملة أنه من أهل الجنة أو من أهل النار لأن علم ذلك يغيب عنهم لا يدرون على ماذا الموت؟ أعلى الإسلام أم على الكفر؟ ولكن يقولون: إنَّ من مات على الإسلام مجتنبًا

للكبائر والأهواء والآثام فهو من أهل الجنة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البَيِّنَات: ٧]، ولم يذكر عنهم ذنبًا: ﴿أُولَئِكَ هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (٧) جَزَّأَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ [البَيِّنَات: ٧-٨]، ومن شهد له النبي ﷺ بعينه وصحَّ ذلك عنه فإنهم يشهدون له بذلك اتباعًا لرسول الله ﷺ وتصديقًا لقوله).



قال الصنف رحمه الله :

وما من ذنبٍ إلا وللعبد منه توبة .

الشرح

الذنوبُ تنقسمُ عند أهل السنة إلى كبائر وصغائر .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : (ذهب الجمهور إلى أنَّ من الذنوب كبائر ومنها صغائر وشذت طائفة منهم الأستاذ أبو إسحاق الاسفرايني فقال: ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة) .

وحكى ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين الإجماع على أنَّ من الذنوب كبائر ومنها صغائر .

واحتجَّ على تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر بنصوص منها :

قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١] .

وبقوله ﷺ : (الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفراتٌ ما بينهن إذا اجتنب الكبائر) رواه مسلم .

فذكر الله تعالى كبائر وسيئات ، وأخبر أنَّ من اجتنب الكبائر ، كفر الله عنه السيئات وهي الصغائر .

والعلماء عند الكلام على ضابط الكبيرة والصغيرة ينظرون من ناحيتين :

من ناحية النظر إلى الطاعة : فكلُّ ما تُكفِّرُه الصلاةُ مثلاً فهو من الصغائر ، وكلُّ ما يُكفِّرُه الإسلام أو الهجرة أو التوبة ، فهو من الكبائر .

ومن ناحية النظر إلى المعصية: فكلّ معصية يستحق فاعلها بسببها وعيدًا أو عقابًا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى، فهي كبيرة.

وأما تعريف الكبيرة، فقد قال ابن القيم رحمته الله: «وأما الكبائر فقد اختلف السلف فيها اختلافًا لا يرجع إلى تباين وتضاد، وأقوالهم متقاربة». وأولى الأقوال بالصواب -والله أعلم- تعريف الكبيرة بالحد لا بالعد.

وحدها: ما قاله المحققون من العلماء: كلُّ ذنب رُتّب عليه حدٌّ في الدنيا، أو وعيدٌ في الآخرة، أو كانَ هذا الذنب مشعرًا بقلّة اكترث مرتكبه بالدين، أو جاءت فيه عقوباتٌ مُقدّرة، كالذنوب التي خُتِمَت في النصوص الشرعية بنار أو لعنة أو غضب، وكالذنوب التي برئ منها رسول الله ﷺ، أو قال: «ليس منا من فعل كذا وكذا أو نفى عن فاعلها الإيمان، أو جاء في النصوص تسميتها كفرًا أو شركًا لا يصل إلى الكفر أو الشرك الأصغر.

ويدخل في حدّ الكبيرة: الإصرار على الصغيرة.

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (لا كبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار) جامع البيان، للطبري، (٨/٢٤٥).

والصغيرة: ما ليس كذلك مما حرّمه الله ونهى عنه، ولم يصل إلى حدّ الكبيرة.

ومن وقع في الذنوب وجب عليه أن يتوب منها.

والتوبة في الشرع: ترك الذنب مخافة الله تعالى، واستشعار قبح الذنب، والندم على المعصية من حيث هي معصية، والعزيمة على ألا يعود إليها إذا قدر عليها، وتدارك ما أمكنه أن يتدارك من الأعمال بالإعادة.

وقد أمر الله سبحانه بالتوبة فقال: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣١].

ووعده بالقبول عليها، فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشُّرُوح: ٢٥]، فمن تاب من ذنبه توبةً نصوحاً فإن الله يغفر ذنبه، وقد قال الله جل وعلا في النصارى أهل التثليث: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٤]، وقال ﷺ: ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [التَّكْوِيْن: ٥٣]، فهذه أرجى آية في كتاب الله كما قال السلف.

وقال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاء: ٤٨]، [النِّسَاء: ١٦٦].

وهذه الآية استدلت بها أهل السنة على عدم كفر مرتكب الكبيرة وأنه تحت مشيئة الله ﷻ خلافاً للوعيدية من الخوارج والمعتزلة، وخلافاً للمرجئة الذين يرون أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، فلا فرق عندهم بين إيمان جبريل وإيمان فساق الملة.

لكن التوبة التي تكون مقبولةً عند الله ﷻ لا بدَّ من اجتماع شروطها، وهي التوبة النصوح التي قال الله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ [التَّحِيْم: ٨]؛

والنصح في التوبة: تخليصها من كلِّ غشٍّ ونقصٍ وفسادٍ، وإيقاعها على أكمل الوجوه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في مدارج السالكين:

(النصح في التوبة يتضمن ثلاثة أشياء:

الأول: تعميم جميع الذنوب واستغراقها بها بحيث لا تدع ذنباً إلا

تناولته.

والثاني: إجماع العزم والصدق بكليته عليها، بحيث لا يبقى عنده تردد، ولا تلؤم ولا انتظار، بل يجمع عليها كلَّ إرادته وعزيمته مبادراً بها.

الثالث: تخليصها من الشوائب والعلل القاذحة في إخلاصها، ووقوعها لمحض الخوف من الله وخشيته، والرغبة فيما لديه، والرغبة مما عنده، لا كمن يتوب لحفظ جاهه وحرمته، ومنصبه ورياسته، ولحفظ حاله، أو لحفظ قوته وماله، أو استدعاء حمد الناس، أو الهرب من ذمهم، أو لئلا يتسلط عليه السفهاء، أو لقضاء نهمته من الدنيا، أو لإفلاسه وعجزه، ونحو ذلك من العلل التي تقدح في صحتها وخلوصها لله ﷻ.

فالأول يتعلق بما يتوب منه، والثالث يتعلق بمن يتوب إليه، والأوسط يتعلق بذات التائب ونفسه، فنصح التوبة الصدق فيها، والإخلاص، وتعميم الذنوب بها، ولا ريب أن هذه التوبة تستلزم الاستغفار وتتضمنه، وتمحو جميع الذنوب، وهي أكمل ما يكون من التوبة، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله).

والتوبة عند العلماء تتجزأ، وأكملها التوبة العامة من جميع الذنوب والمعاصي، لكن إن لم تحصل وتاب الشخص من معصية فهي توبة في هذه المعصية فقط، وتكون مقبولةً عند الله من هذا الذنب.

ومن مات ولم يتب من كبائر الذنوب ومات على التوحيد فهو تحت مشيئة الله تعالى.

قال أبو إسماعيل الصابوني: «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة، صغائر وكبائر، فإنه لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله ﷻ إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً، غير مُبتلى بالنار، ولا مُعاقب

على ما ارتكبه، واكتسبه، ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام،
والأوزار، وإن شاء عفا عنه وعذَّبه مدة بعذاب النار، وإذا عذَّبه لم يخلده
فيها، بل أعتقه، وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»



قال الصنف رحمه الله:

والرجم حق.

الشَّيْخ

ذكر المؤلف رحمه الله جملة من المسائل الفقهية، وأهل السنة يوردون هذه المسائل في كتب العقائد؛ لأن أهل البدع خالفوا فيها، حتى صارت شعاراً يُعرف بها السني من المبتدع.

قال: (والرجم حق).

أي: رجم المحصن المكلف، حق.

والمحصن هو: الثيب الذي تتوفر فيه الشروط الآتية:

الأول: التكليف: وهو البلوغ والعقل.

الثاني: الحرّية: فلو زنى العبد أو الأمة، لم يكونا محصنين.

لقول الله تعالى في الإماء: (فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب).

الثالث: أن يكون وجد الوطء في نكاح صحيح ولو مرة واحدة.

والرجم حق بالإجماع، فقد رَجِمَ النبي ﷺ وأصحابه ماعزاً والجهنية والغامدية واليهوديين.

فعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «رأيت ماعز بن مالك حين جيء به إلى النبي ﷺ رجل قصير أعضل ليس عليه رداء، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى، فقال رسول الله ﷺ «فلعلك؟» قال: لا، والله إنه قد زنى الآخر، قال: فرجمه» رواه مسلم.

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أنَّ امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ وهي حُبلى من الزنى، فقالت: يا نبي الله، أصبتُ حدًّا عليّ، فدعا نبي الله وليها، فقال: «أحسن إليها، فإذا وضعت فائتني بها» ففعل، فأمر بها نبي الله ﷺ فشكت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صَلَّى عليها، فقال له عمر: تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ فقال: «لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى؟» رواه مسلم.

وعن بريدة رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ جاءته امرأة من غامد من الأزد، فقالت: يا رسول الله طهرني. فقال: «ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه» فقالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك. قال: «وما ذاك؟» قالت: إنها حُبلى من الزنا. قال: «أنت؟» قالت: نعم. فقال لها: «حتى تضعي ما في بطنك». قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال: فأتى النبي ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية. فقال: «إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه» فقام رجل من الأنصار فقال: إلَيَّ رضاعه يا نبي الله قال: فرجمها» رواه مسلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ أُتي بيهودي ويهودية قد زنيا، فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود، فقال: «ما تجدون في التوراة على من زنى؟» قالوا: نُسوّد ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما، قال: «فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين» فجاءوا بها فقرءوها، حتى إذا مروا بآية الرجم، وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرجم، وقرأ ما بين يديها وما وراءها، فقال له عبد الله بن سلام، وهو مع رسول الله ﷺ: مُرّه فليرفع يده، فرفعها، فإذا تحتها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرُجما»

قال عبد الله بن عمر: «كنت فيمن رجمهما، فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه» رواه البخاري ومسلم.

ورجم المحصن ردَّته الأزارقة من الخوارج فإنهم لا يرونه بحجة عدم وروده في القرآن، فهم يردون أخبار الآحاد التي فيها زيادة على ما في القرآن، كأحاديث الرجم ونحوها.

والحد الشرعي على الزاني المحصن يكون بالرجم بالحجارة، قالوا: حتى يذوق ألم العذاب في سائر جسده كما تلذذ سائر جسده بالحرام، وخالف في الرجم معظم الخوارج وبعض المعتزلة.

ومن المسائل التي يتكلم عنها الفقهاء تحت هذه المسألة: من وقع في الزنا وهو محصن أو غير محصن هل يبلغ عن نفسه ليقام عليه الحد؟ الأقرب -والله أعلم- أنه إن غلب على ظنه أنه تاب توبةً نصوحاً فلا يلزمه ذلك، بل يستتر بستر الله ﷻ، وإن خشي من ضعف توبته ومن رجوعه فله أن يبلغ عن نفسه، ولكن لا يلزمه ذلك.



قال الصنف رحمه الله :

والمسح على الخفين سنة



المسح على الخفين سنة متواترة ثابتة بالإجماع، حكاه ابن المنذر وابن عبد البر والنووي وابن قدامة وغيرهم.

ومما يدل على سنية المسح على الخفين حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفية فقال: دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما) رواه البخاري ومسلم.

قال الإمام أحمد رحمته الله: (سبعة وثلاثون نفساً يروون المسح عن النبي ﷺ).

وقال الحسن البصري رحمته الله: (حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على الخفين).

وخالفت فيه الخوارج والرافضة فإنهم لا يرون المسح على الخفين، ولكن الأحاديث الواردة فيه بلغت حد التواتر فلا وجه لإنكاره.

والعجيب أن أكثر المرويات في المسح على الخفين رُويت من طريق علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، والرافضة هم أشد الناس غلوًا فيه، فإن كانوا صادقين في دعوى محبته فأين هم عن العمل بهذه الآثار التي يروونها إمامهم المعظم -بزعمهم- والذي بالغوا في تعظيمه، بل منهم من جعله إلهًا؟

فهؤلاء أصحاب هوى، فأحاديث المسح على الخفين بلغت حد التواتر الذي لا ينكره إلا أهل العناد والمكابرة بحجة عدم وروده في القرآن كما تدعيه الخوارج.

فالبلاء في مصدر التلقي عند هؤلاء، فالخوارج والرافضة يكفرون معظم الصحابة، وعليه فلن يأخذوا دينهم من السنة لأنها جاءت من طريق الكفرة بزعمهم، ولهذا لا يُستغرب منهم ردُّ ما يتعلق بالأحاديث الواردة في المسح على الخفين.



قال الصنف رحمه الله :

وتقصير الصلاة في السفر سنة.

————— الشَّيْخُ —————

لا خلاف بين أهل العلم في مشروعية قصر الصلاة الرباعية للمسافر، ودليل ذلك: القرآن والسنة والإجماع.

أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠١].

والقصر جائز في السفر في حال الخوف وغيره، فقد قال النبي ﷺ لما سئل عن القصر وقد أمن الناس: (صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته) رواه مسلم.

ولأن النبي ﷺ وخلفاءه داوموا عليه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله) رواه مسلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (إنَّ الله يحب أن تُؤتى رخصه، كما يكره أن تُؤتى معصيته) رواه أحمد.

وأما الإجماع: فالقصر من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وقد أجمعت عليه الأمة، حكاه ابن القطان وغيره.

قال ابن قدامة المقدسي رحمه الله: (وأما السنة، فقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ كان يقصر في أسفاره، حاجاً، ومعتماً، وغازياً).

وعلى هذا: فالمحافظة على هذه السنة والأخذ بهذه الرخصة أولى وأفضل من تركها، بل كره بعض أهل العلم الإتمام في السفر؛ وذلك لشدة

مداومة النبي ﷺ وأصحابه على هذه السنة، وأن ذلك كان هديه المستمر الدائم.

فقصر الصلاة الرباعية في السفر سنة، إلا المسافر الذي يصلي خلف إمامٍ متم، فإنه يلزمه الإتمام حتى ولو كان اقتداؤه بإمامه لحظة.

وهو الأقرب والله أعلم، ومما يدل على ذلك:

ما جاء عن موسى بن سلمة قال: «كنا مع ابن عباس رضي الله عنهما بمكة، فقلت: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا إلى رحالنا صلينا ركعتين، قال: تلك سنة أبي القاسم ﷺ» رواه أحمد.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه كان إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً، وإذا صلاها وحده صلى ركعتين» رواه مسلم.



قال الصنف رحمه الله :

والصوم في السفر من شاء صام ومن شاء أفطر .

الشرح

يباح الفطر للمسافر، في الجملة .

لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] .

ولحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (أتيت رسول الله ﷺ في إبلٍ كانت لي أخذت، فوافقته وهو يأكل، فدعاني إلى طعامه، فقلت: إني صائم، فقال: أَدُنْ أُخْبِرْكَ عن ذلك، إن الله وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة) رواه الترمذي وابن ماجه .

وحكى الإجماع على ذلك ابن قدامة، والنووي، وابن عبد البر .
وإذا لم يشق الصوم على المسافر، واستوى عنده الصوم والفطر،
فاختلف أهل العلم في أيُّهما أفضل: الصوم أو الفطر، إلى قولين:
القول الأول: الصوم أفضل له، وهو قول الجمهور من الحنفية،
والمالكية، والشافعية .

لعموم قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]

ولحديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (كنا مع النبي ﷺ في رمضان في يوم شديد الحر، حتى إن أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائمٌ إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله بن رواحة) رواه البخاري ومسلم .

ووجه الدلالة: فعلُ النبي ﷺ، حيث صام هذا اليوم وهو مسافر، وفعله عليه الصلاة والسلام هو الأفضل.

القول الثاني: الفطر أفضل، وهو مذهب الحنابلة، وطائفة من السلف، وهو قول ابن تيمية، وابن باز.

لعموم حديث عن جابر رضي الله عنه حيث قال: (كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى زحاما ورجلا قد طُلِّلَ عليه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر) رواه البخاري ومسلم.

وإذا شقَّ الصوم على المسافر، بحيث يكون الفطر أرفق به، فالفطر في حقه أفضل.

وذلك لأنَّ ارتكاب المشقة مع وجود الرخصة يشعر بالعدول عن رخصة الله ﷻ.

وهذا مذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

وإذا خاف المسافر الهلاك بصومه، فإنه يجب عليه الفطر.

وهذا مذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية.

لعموم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].



قال الصنف رحمه الله :

ولا بأس في الصلاة في سراويل .



السراويل : هي اللباس الذي يغطي الجسد من السرة إلى الركبتين .

ولا بأس بالصلاة في السراويل ، التي تستر العورة في الصلاة .

قال الشيخ ابن باز رحمه الله : (والأفضل أن يكون فوقه [أي : السروال] قميص يستر ما بين السرة والركبة ، وينزل عن ذلك إلى نصف الساق أو إلى الكعب ؛ لأن ذلك أكمل في الستر ، والصلاة في الإزار الساتر أفضل من الصلاة في السراويل إذا لم يكن فوقها قميص ساتر ؛ لأن الإزار أكمل في الستر من السراويل) .

ولبس السراويل دلٌّ على مشروعيته عموم حديث : «تَسْرَوْكُوا وَاتَّزَرُوا وَخَالَفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» ، رواه أحمد في المسند ، وحسنه الألباني .

وفيه الإذن بلبس السراويل وهي تستر العورة سترًا فوق ستر المنزلة .

ويجب البعد عن الألبسة التي لها أثرٌ في بطلان الصلاة ، أو إذهاب خشوع المصلي ، أو الافتتان به ، ومن ذلك الصلاة في السراويل القصيرة التي لا تستر العورة ، أو اللباس الشفاف الذي يصف العورة ؛ لأن من شرط صحة الصلاة أن يستر الإنسان ما بين سترته وركبته ، فإذا كان السروال قصيرًا لا يستر ما بين السرة والركبة ، والثوب خفيفًا يتبين لون البشرة من ورائه ، فإنه حينئذ لا يكون ساترًا لعورته التي يجب سترها ، فإنه لو صلى مهما صلى تكون صلاته باطلة .

ويجب البعد عن اللباس الضيق الذي يحجّم الجسد، ويُظهر المفاتن، وقد لا يتمكن المصلي بسبب لبسها من تأدية الركوع أو السجود على الوجه المطلوب، مع ما فيه من إشغال بعض المصلين بالنظر إليه. والمرء عليه أن يأخذ زينته عند كل مسجد ويلبس أحسن ما يجد من اللباس.

يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأنعام: ٣١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة، وهو أخذ الزينة، فقال: «خذوا زينتكم عند كل مسجد» فعلق الأمر باسم الزينة لا بستر العورة إيذاناً بأن العبد ينبغي له أن يلبس أزين ثيابه وأجملها في الصلاة).

وخالف في إباحة الصلاة في السراويل بعض طوائف الباطنية، وخالف فيه الرافضة والحرورية من الخوارج فإنهم لا يرون الصلاة في السراويل، ولهذا ذكر في كتب العقيدة، لأن جملة من أهل البدع خالفوا فيه.



قال الصنف رحمه الله :

والنفاق أن تظهر الإسلام وتخفي الكفر.

الشَّيْخ

قوله : (والنفاق).

النفاق عند أهل العلم على قسمين : نفاق أكبر ونفاق أصغر؛ القسم الأول : النفاق الأكبر.

وهو الذي يسمى بالنفاق الاعتقادي، وهو أن يظهر الرجل للمسلمين إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو في الباطن منسلخ من ذلك كله، مكذب به؛ فهو قد أظهر الانقياد والتصديق ظاهراً؛ لكنه أبى ذلك باطناً.

وهذا القسم وقع فيه المنافقون الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، وهو الذي كان على عهد النبي ﷺ، وأهله هم الذين قال الله ﷻ في شأنهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقال في شأنهم: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩].

فهذا هو النفاق الأكبر المخرج من الملة، وله صور متعددة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : (فأما النفاق الاعتقادي فهو ستة أنواع: تكذيب الرسول ﷺ أو تكذيب بعض ما جاء به الرسول ﷺ، أو بغض الرسول ﷺ، أو بغض ما جاء به الرسول ﷺ، أو المسرة بانخفاض دين الرسول ﷺ، أو الكراهية بانتصار دين الرسول ﷺ، فهذه الأنواع الستة صاحبها من أهل الدرك الأسفل من النار).

والقسم الثاني: النفاق الأصغر.

ويقال له: النفاق العملي، ومعناه: اختلاف السر والعلانية في الواجبات، وذلك بعمل شيء من أعمال المنافقين كالكذب وإخلاف الوعد وخيانة الأمانة وغير ذلك من هذه الخلال، مع بقاء أصل الإيمان في القلب وصاحبه لا يخرج من الملة، ولا ينفي عنه مطلق الإيمان، ولا مسمى الإسلام، وصاحبه من أهل الوعيد دون الخلود في النار، وهو ممن قد تناله شفاعة الشافعين بإذن الله.

والنفاق العملي إنما هو نوع نفاقٍ من جهة أن هذه الأعمال من صفات المنافقين نفاقاً أكبر.

والفروق بين النفاق الأكبر والنفاق الأصغر متعددة أهمها ما يلي:
أولاً: أن النفاق الأكبر يخرج من الملة، والنفاق الأصغر لا يخرج من الملة.

ثانياً: أن النفاق الأكبر اختلاف السر والعلانية في الاعتقاد، والنفاق الأصغر اختلاف السر والعلانية في الأعمال دون الاعتقاد.

ثالثاً: أن النفاق الأكبر لا يصدر من مؤمن، وأما النفاق الأصغر فقد يصدر من المؤمن.

رابعاً: أن النفاق الأكبر في الغالب لا يتوب صاحبه، ولو تاب فقد اختلف في قبول توبته عند الحاكم، بخلاف النفاق الأصغر، فإن صاحبه قد يتوب إلى الله فيتوب الله عليه.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم بأنَّ الدنيا دار إيمانٍ وإسلام.



الأماكن لا تخلو من أن تكون ديار إسلام أو ديار كفر.

فدار الإسلام: هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام العامة ففي الأعم الأغلب تُطبق أحكام الإسلام في تلك البلاد، فهذه يقال لها: بلاد إسلام أو بلاد إسلامية.

ودار الكفر: هي البلاد التي تطبق فيها غير شريعة الإسلام جملةً وتفصيلاً فهي ديار كفر حتى لو وُجد فيها بعض المسلمين.

قال الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله تعالى مخاطباً أحد إخوانه، ليدلَّ له على أن بلد الإحساء دار كفر وشرك في وقته:

«ومن له مشاركة فيها قرَّره المحققون، قد اطلع على أن البلد، إذا ظهر فيها الشرك، وأعلنت فيها المحرِّمات، وعطلَّت فيها معالم الدين، أنها تكون بلاد كفر، تغنم أموال أهلها، وتستباح دماؤهم، وقد زاد أهل هذه البلد، بإظهار المسبَّة لله ولدينه، ووضعوا قوانين ينفذونها في الرعية، مخالفة لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وقد علمت أن هذه كافية وحدها، في إخراج من أتى بها من الإسلام».

وقال الشيخ عبد الله أبو بطين رحمه الله: «قال الأصحاب: الدار داران، دار إسلام ودار كفر، فدار الإسلام: هي التي تجري أحكام الإسلام فيها، وإن لم يكن أهلها مسلمين، وغيرها دار كفر».

وقال الشيخ حمد بن عتيق رحمته الله: «وجماع الأمر أنه إذا ظهر في بلد: دعاء غير الله، وتوابع ذلك، واستمر أهلها عليه، وقتلوا عليه، وتقرّرت عندهم عداوة أهل التوحيد، وأبوا عن الانقياد للدين، فكيف لا يحكم عليها بأنها بلد كفر -ولو كانوا لا ينتسبون لأهل الكفر وأنهم منهم بريئون- مع مسبتهم لهم وتخطئتهم لمن دان به، والحكم عليهم بأنهم خوارج أو كفار، فكيف إذا كانت هذه الأشياء كلها موجودة فهذه مسألة عامة كلية»

وقد خالف بعض أهل البدع مثل المعتزلة والخوارج فكانوا يحكمون على بعض ديار الإسلام بأنها دار كفر.



قال الصنف رحمه الله :

وأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون في أحكامهم وموارثهم وذبائهم
والصلاة عليهم .



- المراد: أنَّ هذه الأمة المحمدية ينبغي أن تُجرى عليهم أحكام الإسلام، ما دام أنهم منتسبون إلى هذه الأمة، ومن ذلك:
- الأحكام الفقهية كالموارث، فإنهم يرثون ويورثون .
 - وكذلك الذبائح فإن ذبائهم تؤكل .
 - وكذلك الصلاة عليهم فإنه يُصلّى عليهم .

والمقصود أن استحقاق اسم الإيمان حاصل لكل من دخل في الإيمان، سواءً استكمل شعب الإيمان فوصل إلى مرتبة الإيمان المطلق أو كمال الإيمان أو كان مقصراً معه أصل الإيمان مع وجود الفسق عنده، فكل هؤلاء تُجرى عليهم أحكام المسلمين، سواء كانوا مؤمنين كاملي الإيمان أو كان عندهم أصل الإيمان مع وجود الفسق، فالذي إيمانه إيمان كامل هو الذي يجتنب الكبائر ويفعل الإيمان الواجب، ويأتي بالسنن الرواتب، فهذا هو صاحب الإيمان المطلق أو الكامل، فهؤلاء تُجرى عليهم أحكام الإسلام، والفساق تُجرى عليهم أحكام الإسلام، فاستحقاق اسم الإيمان مطلقاً على معنى الكمال إنما يكون لمن أتى بحقائق الإيمان وتفصيله، وهو من وصل إلى مرتبة الإحسان، وأتى بالواجبات والمستحبات وترك الكبائر .

والمقصود من إيراد هذه الجملة: الرد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فإنهم لا يجرون أحكام الإسلام على الفساق، بحجة أنهم كفرة عند الخوارج، وفي منزلة بين الإسلام والكفر عند المعتزلة. وأهل السنة يرون أنهم تُجرى عليهم أحكام المسلمين. ومن الأدلة الدالة على ذلك:

ما جاء في حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله» رواه البخاري.

فهذه الأعمال من صفات أهل الإسلام، فمن أتى بها فيجب أن تُعصم دماؤهم، كما قال ﷺ: «فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله»، وذمة الله تعالى: أمانه وضمانه وقد يراد بها الذمام وهو الحرمة، فالمتصفون بهذه الصفات مسلمون تُجرى عليهم أحكام الإسلام، ولهم ذمة الله تعالى.



قال الصنف رحمه الله :

ولا نشهد لأحدٍ بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام،
فإذا قصّر في شيءٍ من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب، واعلم أنَّ
إيمانه إلى الله تعالى تام الإيمان أو ناقص الإيمان، إلا ما أظهر لك من
تضييع شرائع الإسلام.



قال: (ولا نشهد لأحدٍ بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع
الإسلام).

أهل السنة لا يشهدون لأحدٍ بحقيقة الإيمان.
والمقصود بحقيقة الإيمان: الإيمان الكامل، والمرء يصل إلى هذه
المرتبة إذا قام بالواجبات والسنن واجتنب الكبائر.
فلا يشهدون لأحدٍ بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام؛
يعني: يأتي بشعب الإيمان الواجبة والمستحبة.

قال: (فإذا قصّر في شيءٍ من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب).
فإن قصّر في شيءٍ من ذلك نزل عن مرتبة كمال الإيمان إلى أصل
الإيمان، فأصل الإيمان عنده، فهو مؤمن ناقص الإيمان، ويُقال عنه: مؤمنٌ
بإيمانه فاسقٌ بكبيرته.

قال: (واعلم أنَّ إيمانه إلى الله تعالى تام الإيمان أو ناقص الإيمان).
المعنى: أنَّ أهل السنة يتعاملون مع المؤمنين كاملي الإيمان أو ناقصي
الإيمان بالظاهر، وإيمانُ الواحد منهم إلى الله تعالى تام الإيمان أو ناقص

الإيمان، فأمره إلى الله تعالى؛ لأن أعمال القلوب لا يطلع عليها إلا الله ﷻ.

قال: (إلا ما أظهر لك من تضييع شرائع الإسلام).

فإذا أظهر الفسق عاملناه معاملة الفساق لأنه أظهر الفسق.

وخالف في ذلك المرجئة؛ فإن من أظهر عندهم تضييع شرائع الإسلام فهو مؤمن كامل الإيمان، فغلاة المرجئة يخرجون العمل من مسمى الإيمان، ولا فرق عندهم بين إيمان النبي ﷺ، وإيمان أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، وبين إيمان أفسق الخلق، ولهذا حتى لو أظهرنا تضييع شرائع الإسلام هم مؤمنون كاملوا الإيمان عندهم.



قال الصنف رحمه الله :

والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة، المرجوم والزاني والزانية
والذي يقتل نفسه وغيره من أهل القبلة، والسكران وغيره، الصلاة
عليهم سنة.



قوله : (والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة).

هذه الجملة تابعة للتي قبلها، فما دام أنَّ فسَّاق الملة يُسمون مؤمنين،
باعتبار وجود أصل الإيمان عندهم فإنهم إذا ماتوا يُصلَّى عليهم.

والمراد بأهل القبلة: هم الذين يصلُّون إلى القبلة، ولو كانوا فسَّاقًا.

قال : (الصلاة عليهم سنة) والسنة بالمعنى العام معناها: أن يكون
العمل موافقًا للكتاب والسنة وفق فهم السلف.

ثم ذكر أمثلة على مَنْ يُصلَّى عليهم من الفسَّاق، فدل ذلك على بقاء
أصل الإيمان عندهم.

وقوله : (المرجوم والزاني والزانية والذي يقتل نفسه وغيره من أهل
القبلة، والسكران وغيره).

وممن يُصلَّى عليهم :

- الزاني المحصن الذي رُجم.
- والزاني مطلقًا حتى لو لم يكن محصنًا إذا جُلد فإنه فاسق ولو مات
يُصلَّى عليه، والزانية.
- والذي يقتل نفسه.

- والسكران وغيره من أهل القبله الفسَّاق.

وقوله: (الصلاة عليهم سنة).

فصلاة هؤلاء دليل على إسلامهم، فالصلاة عليهم سنة يعني من دين الله وشرعه.

ومما يدل على سنية الصلاة عليهم: أنَّ النصوص منعت من الصلاة على الكفرة، فالمفهوم جواز الصلاة على غير الكفرة ولو كانوا فساقًا.

ومما يدل على ذلك أن النبي ﷺ أذن للصحابه أن يصلوا على الشخص الذي مات وعليه دين، كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هل عليه دين؟»، قالوا: لا، قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: لا، فصلَّى عليه، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هل عليه دين؟»، قيل: نعم. قَالَ: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: ثلاثة دنائير، فصلَّى عليها، ثُمَّ أُتِيَ بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هل ترك شيئاً؟»، قالوا: لا، قَالَ: «فهل عليه دين؟» قالوا: ثلاثة دنائير قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ».

قال أبو قتادة: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَعَلَيَّ دَيْنُهُ، فصلَّى عليه) رواه البخاري.

وهذا الحديث من فوائده:

الفائدة الأولى: أن الفساق أو العصاة أو أصحاب المعاصي يُصلَّى عليهم، بدليل أنه قال: «صلوا على صاحبكم».

الفائدة الثانية: أن ولي الأمر وعليه القوم كالقضاة والعلماء لهم أن يمتنعوا عن الصلاة على بعض الفساق عقوبةً لغيرهم، حتى يتأدبوا، فإذا

رأى الناس أن هؤلاء أصحاب الخير وأصحاب الفضل والذين لهم شأن في الأمة لا يصلون على من وقع في هذه المعاصي فإنهم يخشون على أنفسهم أن يموتوا فلا يُصلي عليهم هؤلاء الذين ربما يكونون إلى الله أقرب من غيرهم، فهذا هو المقصد الشرعي من عدم صلاة بعض أهل الشأن على الفساق، حتى يتأدب غيرهم.



قال الصنف رحمه الله :

ولا يخرج أحدٌ من أهل القبلة من الإسلام حتى يردَّ آيةً من كتاب الله ﷻ، أو يردَّ شيئاً من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله، أو يصلي لغير الله، وإذا فعل شيئاً من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام، وإذا لم يفعل شيئاً من ذلك فهو مؤمنٌ مسلمٌ بالاسم لا بالحققة .

الشَّيْخ

قبل الشروع في بيان معنى ما ذكره المؤلف فإنه يحسن التنبيه إلى أمر مهم ؛ لأنَّ ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا يحتاج إلى تفصيل .
ينبغي أن نعلم أنَّ مصدر التكفير : الوحي ، لا العقل ، ولا الأهواء ، فإذا قيل : فلانٌ كافر فلا بد أن تثبت أمرين :
الأمر الأول : دلالة النص الشرعي أو الإجماع على كون الفعل كفرًا مخرجًا من الملة .

الأمر الثاني : أن يُنظر في الفاعل لماذا وقع في الكفر .
فقد يقع فيه بسبب جهله ، فلا يعرف حكم الله في هذه المسألة ، وقد يقع فيه بسبب شبهةٍ أو تأويل ، وليس أي تأويل يُقبل منه .
فالتأويل على قسمين :

القسم الأول : تأويلٌ له مسوغ في اللغة .
مثل تأويل الأشاعرة ، فإنهم أولوا الاستواء بالاستيلاء ، وقولهم فاسد لكن عندهم نوع شبهة منعت من تكفير أهل السنة لهم .
القسم الثاني : التأويل الذي مبناه على الجحود والعناد .

ومنه تعطيل الجهمية للصفات، ولهذا لم يتردد أهل السنة في تكفيرهم، فقد كفرهم أكثر من خمسمائة عالم.
قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «النونية»:

ولقد تقلّد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان
واللالكائي الإمام حكاها عنهم بل قد حكاها قبله الطبراني
يعني: كفر الجهميّة خمسمائة عالم من هذه الأمة، لأنهم يجحدون
الأسماء والصفات، فلا يُثبتون لله اسمًا ولا صفة.

وقد يقع الشخص في الكفر بسبب الإكراه الملجئ، وقد يقع في الكفر
بسبب الخطأ وعدم القصد وسبق اللسان.

فينبغي أن يُتأنى في هذا الباب، فأهل السنة وسط بين الوعيدية
المكفرة بدون قيود ولا ضوابط وبين المرجئة الذين لا يخرجون أحدًا من
مسمى الإيمان، فأهل السنة يكفرون بشروط وضوابط، وينزلون الأحكام
على أهلها سواء كان فسقًا أو بدعةً أو كفرًا وفق ضوابط معينة.

قال: **(ولا يُخرج أحدٌ من أهل القبلة).**

أي المسلمين الذين يصلون إلى القبلة، من الإسلام.

قوله: **(حتى يرد آيةٌ من كتاب الله تعالى، أو يردَّ شيئًا من آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).**

والردُّ لا بدُّ أن نعرف سببه، لماذا ردَّ القرآن أو السنة؟

فإذا كان الرد مبنياً على جحود وعناد فهذا كفر مخرج من الملة.

وإذا كان سبب الرد: الشبهة أو التأويل فهذا العمل لا يخرج من الملة، فلا بدُّ من فهم هذا التفصيل جيدًا؛ حتى لا يُفهم التكفير مطلقًا
بلا قيود ولا ضوابط.

ثم ذكر مكفرًا آخر؛ فقال: **(أو يذبح لغير الله).**

لأن الذبح لغير الله تعالى شركٌ أكبر، سواءً ذبح لنبي أو لولي أو شجر أو حجر أو صنم أو للجن عند عتبة الباب أو غير ذلك.
فالذبح عبادة لا يجوز أن تُصرف إلا لله ﷻ.

قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ أي ذبحي، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ ﴿[الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

قال: **(أو يصلي لغير الله).**

ولا يقصد بذلك الصلاة التي مثل الصلاة الشرعية تمامًا، لأنَّ هذا قد لا يحصل، وإنما الذي يحصل غالبًا عند قبور من يُسمون بالأولياء هو السجود لها أو الركوع لها.

لكن لو فرض أنَّ شخصًا يصلي الصلاة المعتادة وهذا أمرٌ لا يكاد يوجد فإنَّ هذا من الكفر الأكبر، ودليله الآية السابقة.

والصلاة في الآية تشمل ثلاثة أشياء: صلاة الفريضة والنافلة والصلاة اللغوية وهي الدعاء.

قال: **(وإذا فعل شيئًا من ذلك).**

أي: من هذه النواقض التي تقدمت وما ماثلها.

فالتوحيد يسمى توحيدًا إذا كان معه الكفر بالطاغوت، كما قال الله جل وعلا: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [الأنعام: ٢٥٦]، والعروة الوثقى بالإجماع هي التوحيد وهي الإسلام، فدلَّت الآية على أنَّ الإسلام لا يسمى إسلامًا إلا باجتماع هذين الأمرين؛ الإيمان بالله والكفر بالطاغوت، والذي يذبح لغير الله أو ينذر لغير الله أو يقع في هذه النواقض وغيرها لم يكفر بالطاغوت، بل عبد الطاغوت.

والطاغوت: ما تجاوز به العبد حده من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاعٍ، فإذا تجاوز العبد هذه الأشياء فعبد ملكًا أو جنيًا أو نبيًا أو تعلق بالسحرة أو فعل النواقض المتعلقة بمثل هذه الأمور فإنه قد تعلق بالطواغيت ولا يسمى موحدًا.

قال: (فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام).

لكن مع مراعاة القاعدة في باب التكفير: وهي التفريق بين الحكم على الفعل وتنزيل الأحكام على المعينين، فأهل السنة لا يترددون في الأحكام على الأفعال، فيقولون: هذا الفعل كفر أو هذا الفعل بدعة، أو هذا الفعل فسق، وأما تنزيل الأحكام على المعينين أي الأشخاص بأعيانهم فهذا لا يفعلونه إلا إذا وُجدت الشروط وانتفت الموانع.

قال: (وإذا لم يفعل شيئًا من ذلك فهو مؤمنٌ مسلمٌ بالاسم لا بالحقيقة).

المعنى: إذا سلم المرء من الكفريات ووقع في بقية المعاصي التي هي دون الكفر فهو مؤمن مسلم بالاسم لا بالحقيقة؛ يعني أننا نسميه مؤمنًا، لأن عنده أصل الإيمان، ولا نسميه مؤمنًا إيمانًا مطلقًا، أي: كامل الإيمان، فالإيمان المطلق لا يحصل إلا لمن اجتنب الكبائر وفعل الواجبات والسنن.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وكل ما سمعت من الآثار مما لم يبلغه عقلك نحو قول رسول الله ﷺ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ»، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا، وينزل يوم عرفة، وينزل يوم القيامة، وجهنم لا يزال يُطرح فيها حتى يضع عليها قدمه جلّ ثناؤه». وقول الله تعالى للعبد: إن مشيت إليّ هرولتُ إليك. وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل يوم عرفة»، وقوله: «خلق الله آدم على صورته»، وقول النبي ﷺ: «رأيت ربي في أحسن صورة»، وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض لا تفسر شيئاً من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب؛ فمن فسّر شيئاً من هذا بهواه أو رده فهو جهمي.



قال: (وكل ما سمعت من الآثار).

الآثار: جمع أثر.

والأثر عند المحدثين: ما يروى عن الرسول ﷺ أو عن غيره، فيطلق على المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

ويشهد لذلك أن أبا جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ سَمَّى كتابه: «شرح معاني الآثار»، والكتاب يشتمل على المرفوع والموقوف والمقطوع؛ وهذا هو الموافق للمعنى اللغوي، لأنَّ الأثر مأخوذ من: أثرت الحديث أي: رويته ونقلته.

قال النووي رحمته الله: (المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف، هو أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً، سواء كان عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي).

والمقصود بالآثار هنا: الآثار بالمعنى العام.

فإذا صحَّت آثار لم يبلغها عقلك فيجب عليك أن تسلم لها، فإن رددتها فالبلاء في عقلك، وليس في الآثار، ولهذا ردَّ بعض الجهلة النصوص التي ذكر المؤلف بعضها، بحجة الطعن في الآثار.

والعجيب أن بعض الطاعنين في الآثار ليسوا من أهل الآثار، حتى يتكلموا فيها من جهة صحتها وعدم صحتها، أو من جهة معانيها، فهذا دليل على جهلهم وعلى أنهم خاضوا في دين الله ﷻ بغير علم، وبعضهم -وهذا يكثر عند المتكلمين- طعن في الآثار بسبب كونها من أخبار الآحاد، وقالوا: أخبار الآحاد ظنية الثبوت فمن باب أولى أن تكون ظنية الدلالة، فقالوا: الدين لا نأخذه من السنة جملةً وتفصيلاً، أما القرآن عندهم فهو ظني الدلالة فلا يوجب العمل، وهذا مسلك الجهمية والمعتزلة ومن سار في ركاب هؤلاء، فقدموا العقل على النقل بسبب هذه الشبهة وغيرها.

قال: (وكل ما سمعت من الآثار مما لم يبلغه عقلك).

ومثَّل بأمثلة لنصوص لا تبلغها العقول من جهة عدم إدراك كيفياتها، لا من جهة معانيها، فأهل السنة والجماعة في نصوص الصفات يقولون: معانيها معلومة في لغة العرب، لكن كيفيات الصفات هذا أمر محجوب عنا، ولهذا لا ندخل عقولنا في الذات الإلهية من جهة كيفيات صفات الرب جل وعلا، لأننا لم نَر ربنا ولم نَر مثيلاً له، ولم يأتنا خبرٌ صادق أن صفاته بهذه الكيفية، فوجب الكف عن التكييف، ومثله التمثيل.

ثم ذكر أمثلة على ذلك فقال: (نحو قول رسول الله ﷺ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن ﷻ»)، رواه مسلم.

فهذا الحديث فيه إثبات صفة الأصابع لله جل وعلا، فيجب إثباتها لله تعالى على ما يليق به، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. وأهل السنة يثبتون الأصابع للرحمن جل وعلا على ما يليق به، ولهذا قال النبي ﷺ لما ذكر هذا الحديث: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

وهذا الحديث فيه أنَّ تصريف الأمور بيد الله ﷻ، وتقليب القلوب كيف يشاء لا يحصل ذلك إلا من الرب جل وعلا، فهو الذي يقلب قلوب العباد فيرتد هذا بعد إسلامه، ويسلم هذا بعد كفره، وهذا يطيع فترة ثم يفسق، وهذا يفسق ثم يطيع، ولهذا إذا آمن العبد بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء عليه أن يلجأ إلى الله دائماً وأبداً، وأن يسأل الله الثبات على هذا الدين.

وأهل التأويل يرون أنَّ ظاهر حديث: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن ﷻ) يدل على أنَّ قلوب بني آدم بين أصابع الرحمن فيلزم منه المباشرة والتماسة وأن تكون أصابع الله تعالى داخل أجوافنا.

والجواب: أنَّ الأصابع: صفة فعلية خبرية ثابتة لله ﷻ بالسُّنة الصحيحة، كما دلَّ عليه الحديث الذي ذكره المؤلف، وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم! إنَّ الله يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع... إلى أن قال: فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه، ثم قرأ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزَّحَر: ٦٧]) رواه البخاري ومسلم.

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث، وقالوا: إِنَّ لله تعالى أصابع حقيقة تليق به، ونشبتها له كما أثبتها له رسوله ﷺ، فَإِنَّ النبي ﷺ أعلمُ الناس بربه، وهو أصدقُ الخلق خبراً، وهو أنصحُ الخلق إرادةً، وهو أفصحُ الخلق بياناً، فوجب قبول خبره على ما جاء به.

ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أَنْ تكون مماسة لها، حتى يقال: إِنَّ الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره، فما قالوه مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة الدالة على أَنَّ الله سبحانه فوق مخلوقاته، مستوٍ على عرشه بائن من خلقه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش، والفوقية، في كتابه في آيات كثيرة، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أَنَّ الله تعالى عالٍ على الخلق وأنه فوق عباده، وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك».

فكيف يقال: إِنَّ ظاهر هذا النص موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره؟

وقد دلَّ العقل على فساد قولهم، فالسحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمسُّ السماء ولا الأرض.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما قوله: (قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن)، فإنه ليس في ظاهره أَنَّ القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه. وإذا قيل: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ﴾

وَالْأَرْضُ ﴿البقرة: ١٦٤﴾ لم يقتض أن يكون مماسًا للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة).

ويقال: بدر بين مكة والمدينة، مع تباعد ما بينها وبينهما، فلفظة: (بين)، لا تقتضي المخالطة ولا الملاصقة عرفًا ولا لغة.

فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول.

قال الشيخ فالح بن مهدي رحمته الله بعد جوابه عن الشبهة الواردة في هذا المثال: (واعلم أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق لا تدل على قول المبطل وهذا ظاهر يعرفه كل واحد من أهل البصيرة، فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق لا على باطل، ولكن قد يؤتى الإنسان من سوء فهمه فيفهم من كلام الله ورسوله ﷺ معان يجب تنزيه الله سبحانه عنها فحال المبطل مع كلام الله ورسوله ﷺ كما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم
ويجب على أهل العلم أن يبينوا نفي ما يظنه الجهال من النقص في صفات الله تعالى، وأن يبينوا صون كلام الله ورسوله ﷺ عن الدلالة على شيء من ذلك، فإن القرآن بيان وهدى وشفاء وإن ضلَّ به من ضلَّ فإنه من جهة تفريطه.

وقد علم بالكتاب والسنة والإجماع ما يعلم بالعقل أيضًا أن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا يجوز أن يوصف بشيء من خصائص المخلوقين، من زعم أن القرآن دل على ذلك فقد كذب

على القرآن فليس في كلام الله سبحانه ولا في كلام رسوله ﷺ ما يوجب وصفه بذلك).

ومن الأمثلة التي ذكرها المؤلف حديث: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا».

وهذا الحديث جاء في الصحيحين بعدة روايات، ولشيخ الإسلام مجلد كامل في شرح حديث النزول.

وذكر أنه «ينزل يوم عرفة».

وقد صحَّ موقوفًا ولا يثبت مرفوعًا.

وقوله: «وينزل يوم القيامة».

وهذا ثبت في القرآن والسنة.

وأهل السنة والجماعة: يؤمنون بأنَّ الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل نزولًا حقيقياً يليق بجلاله وعظمته، كما وردت بذلك الأحاديث المتواترة.

منها: قول النبي ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني، فأستجيب له من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» رواه البخاري ومسلم.

ومع ثبوت التواتر إلا أنَّ بعض المتكلمين ردُّوه وقالوا: هو من أخبار الآحاد، التي لا تفيد إلا الظن بزعمهم، فلا يدخل في العقائد.

وقد أوَّل أهلُ الكلام صفةَ النزولِ:

بنزول أمره، أو نزول رحمته، أو نزول ملائكته المقربين بأمره.

وذهب بعضهم إلى أنَّ خبر النَّزُولِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ:
تَرْكُ مَا يَلِيقُ بَعْلُو الرُّتْبَةِ وَعَظْمُ الشَّانِ وَالِاسْتِغْنَاءُ الْكَامِلُ الْمُطْلَقُ،
وَلِهَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ: نَزَلَ الْمَلِكُ مَعَ فَلَانٍ إِلَى أَدْنَى الدَّرَجَاتِ عِنْدَ لُطْفِهِ بِهِ
وَإِحَاطَتِهِ بِعَنَانِيَّتِهِ، وَانْبِسَاطُهُ فِي حَضْرَةِ مَمْلَكَتِهِ، وَتَكُونُ فَائِدَةُ ذَلِكَ انْبِسَاطُ
الْخَلْقِ عَلَى حَضْرَةِ الْمَمْلَكَةِ بِالتَّضَرُّعِ بِالدَّعَوَاتِ وَالتَّبَتُّلِ بِالْعِبَادَاتِ.
وذهب بعضهم إلى أنَّ النَّزُولَ يَرْجِعُ تَأْوِيلُهُ إِلَى: إِظْهَارُ فِعْلٍ وَتَدْبِيرُ فِي
عِبَادَةِ يُسَمِّيهِ نَزُولًا.

وهذه التأويلات باطلة مخالفة لفهم السلف الصالح للنصوص الشرعية.
قال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمته الله:

«ويثبت أهل الحديث نزول الرب سبحانه كل ليلة إلى السماء الدنيا من
غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل، ولا تكيف، بل يشبتون ما أثبتته
رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينتهون فيه إليه، ويُمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على
ظاهره، ويكفون علمه إلى الله».

ومن أوجه إبطال التأويلات السابقة ما يلي:
أولاً: أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتَهُ يَنْزِلُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَوَقْتٍ وَأَوَانٍ، فَمَا
بِالْنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَحْدُ لِنَزُولِهِ اللَّيْلُ دُونَ النَّهَارِ؟ وَيَوْقُتُ مِنَ اللَّيْلِ شَطْرَهُ
أَوِ الْأَسْحَارِ؟

ثانياً: أَنَّ يُقَالُ: أَفَأَمُرُ اللَّهَ وَرَحْمَتَهُ يَدْعُوَانِ الْعِبَادَ إِلَى الْإِسْتِغْفَارِ؟
أَوْ يَقْدِرُ الْأَمْرُ وَالرَّحْمَةُ أَنْ يَتَكَلَّمَا دُونَهُ فَيَقُولَا: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَجِيبُ؟
هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَعْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِي؟
هذا محال عند السفهاء، فكيف عند الفقهاء؟

ثالثًا: مما يدل على أنَّ الذي ينزل هو الله تعالى لا ملك من ملائكته: أنَّ قوله في الحديث: «من يسألني فأعطيه من يستغفري فأغفر له»، إذا ضَمَمْتَ هذا إلى قوله: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»، وإلى قوله: «فيقول»، وإلى قوله: «لا أسأل عن عبادي غيري»، علمت أنَّ هذا مقتضى الحقيقة لا المجاز، وأنَّ هذا السياق نصُّ في معناه لا يحتمل غيره بوجه.

رابعًا: تأويل النزول بترك ما يليق بعلو الرُّتبة وعظم الشَّأن والاستغناء الكَامِل المُطلق، وتكون فائدة ذلك انبساط الخلق على حَضْرَةِ المملكة بالتضرع بالدعوات والتبتل بالعبادات.

أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن هذه الشبهة بقوله:

«وإنَّ قال: بل الرحمة ما ينزله على قلوب قَوَّام الليل في تلك الساعة، من حلاوة المناجاة والعبادة، وطيب الدعاء والمعرفة، وما يحصل في القلوب من مزيد المعرفة بالله والإيمان به وذكره وتجليه لقلوب أوليائه، فإنَّ هذا أمر معروف يعرفه قَوَّام الليل، قيل له: حصول هذا في القلوب حق، لكن هذا ينزل إلى الأرض إلى قلوب عباده لا ينزل إلى السماء الدنيا، ولا يصعد بعد نزوله، وهذا الذي يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر، لكن هذا النور والبركة والرحمة التي في القلوب، هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ».

خامسًا: دعواهم أنَّ النَّزُول يرجع تأويله إلى: إظهار فعلٍ وتدبير في عباده يُسَمِّيهِ نزولًا، فهذا التأويل قالوه بناء على أصلهم في نفي قيام الحوادث به.

ومرادهم بنفي الحوادث: نفي أفعال الله تعالى الاختيارية التي يفعلها متى شاء كيف شاء ومنها النزول، فهذا النفي باطل مردود، والسلف قالوا:

يفعل ما يشاء، وينزل كيف شاء وكما شاء كما دلَّت على ذلك النصوص الشرعية.

قال: «وجههم لا يزال يُطرح فيها، فتمتلي، حتى يضع عليها قدمه جلَّ ثناؤه».

يضع الجبار جل وعلا قدمه في النار، فتقول: قط قط، يعني: يكفي يكفي، كما في رواية مسلم.

فهذا الحديث فيه إثبات القدم والرجل لله ﷻ على ما يليق به من غير تكيف ولا تحريف، والرب جل وعلا له قدما كما جاء في أثر ابن عباس وغيره أن الكرسي موضع قدمي الرب جل وعلا.

وخالف الأشاعرة وأهل التحريف في ذلك، فقالوا: «يضع عليها رجله»؛ يعني: طائفة من عباده مستحقين للدخول، والرجل تأتي بمعنى الطائفة؛ كما في حديث أيوب عليه الصلاة والسلام: (أرسل الله إليه رجل جراد من ذهب) يعني: طائفة من جراد.

وهذا تحريف باطل؛ لأن قوله: «عليها»: يمنع ذلك. وأيضاً؛ لا يمكن أن يضيف الله ﷻ أهل النار إلى نفسه؛ لأن إضافة الشيء إلى الله تكريم وتشريف.

وقالوا في القدم: قدم؛ بمعنى: مقدَّم؛ أي: يضع الله تعالى عليها مقدَّمه؛ أي: من يقدمهم إلى النار.

وهذا باطل أيضاً؛ فإنَّ أهل النار لا يقدمهم الباري ﷻ، ولكنهم ﴿يُدْعَوْنَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعَا﴾ [الطُّور: ١٣]، ويلقون فيها إلقاءً؛ فهؤلاء المحرِّفون فرُّوا من شيء ووقعوا في شرٍّ منه؛ فروا من تنزيه الله تعالى عن القدم والرجل، لكنهم وقعوا في السَّفه ومجانبة الحكمة في أفعال الله ﷻ.

وأيضًا قول الله تعالى للعبد: (إِنْ مَشَيْتَ إِلَيَّ هَرُولْتُ إِلَيْكَ).

وهذا الحديث في الصحيحين، وفيه إثبات صفة الهرولة لله ﷻ، وهي من الصفات الفعلية الثابتة بالسنة، والهرولة المشي السريع في المشي والعدو، وهي من الصفات التي استشكلها المعطلة نفاة الصفات الاختيارية، الذين يقولون: لا يوصف الرب جل وعلا بأنه يأتي هرولة في مقابلة إتيان العبد مشيًا إليه، ويرون أنَّ بعض أهل السنة صرفَ لفظ هذا الحديث عن ظاهره.

وشبهتهم في نفي الصفات الاختيارية التي تتعلق بالمشيئة والقدرة هي: منع حلول الحوادث بذات الله تعالى وقيامها به، ووجودها فيه؛ لأنَّ قيام تلك الصفات بالله ﷻ يعني قيام الحوادث أي: الأشياء المخلوقة الموجودة بالله، وإذا قامت به أصبح هو حادثًا بعد أن لم يكن، كما أنه يلزم أن تكون المخلوقات حالة فيه، وهذا ممتنع.

وأهل السنة والجماعة: يثبتون الأفعال الاختيارية المتعلقة بالمشيئة والقدرة، وقد أورد المؤلف رحمه الله جملة من النصوص الدالة على إثبات الأفعال الاختيارية ومنها القرب والمجيء والإتيان والاستواء والنزول والأخذ، والواجب إجراء نصوص الصفات الواردة الكتاب والسنة الصحيحة على ظاهرها، دون التعرض لها بتحريف أو تعطيل، لأنه لا مجال للرأي فيها، ومن ذلك صفة التقرب والهرولة لله تعالى.

والهرولة الواردة في هذا الحديث، هل يصحُّ أن تثبت صفة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، أم أنَّ لها معنى آخر يقتضيه السياق فتحملُ عليه؟

اختلف أهل العلم من أهل السنة والجماعة، إلى قولين:
القول الأول: أنَّ المراد بالهرولة ضربٌ مثلٍ لكرم الله وجوده على عبده.

وهذا القول مروي عن الأعمش وإسحاق بن راهويه وابن قتيبة وأبي يعلى وابن تيمية رحمهم الله، وعليه عامة أهل التأويل من شراح الحديث وغيرهم

فالمراد بالحديث على هذا القول: سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه، المتوجه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل. وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال: «ومن أتاني يمشي» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله ﷻ، الطالب للوصول إليه، لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد، ومشاعر الحج، والجهد في سبيل الله، ونحوها. وتارة بالركوع والسجود ونحوهما، كما دلت عليه النصوص التي أوردتها المؤلف.

فإذا كان كذلك، صار المراد بالحديث بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله، وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئاً جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل.

وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه.
وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجاً به عن ظاهره، ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل، فلا يكون حجة لهم على أهل السنة، ولله الحمد.

القول الثاني: أنَّ الهرولة صفة فعلية خبرية ثابتة لله تعالى كما دلَّ عليها الحديث السابق.

وقد صرَّح بكونها صفة لله تعالى بعض العلماء المعاصرين، كأعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا القول ظاهر كلام الهروي وأبي موسى المدني، عليهما رحمة الله، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رحمته الله.

وردَّ على من قال: المراد به ضربٌ مثلٍ لكرم الله وجوده على عبده بقوله: (ويجاب عن مَنْ جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى، وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي: بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر، فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه، بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو من ماهيتها كالطواف والسعي، والله تعالى أعلم).

وينبغي أن يُعلم أنَّ قول من قال: المراد بالهرولة ضربٌ مثلٍ لكرم الله وجوده على عبده، ليس هروباً من إثباتها صفة لله تعالى، لأنها توهم معنى فاسداً -كما هو منهج نفاة الصفات-، وإنما لأن سياق الحديث وظاهره يدل عليه، ولو لم يرد في السياق ما يدل عليه لتعين إثباتها صفة لله تعالى على ما يليق بجلاله، ولذلك فقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات صفة المجيء والإتيان له سبحانه على ما يليق بجلاله، لدلالة النصوص الصحيحة عليهما، والهرولة من جنسهما، ولكن ذهبوا إلى هذا القول لأنه لم يدل عندهم دليل صريح على إثباتها صفة لله تعالى وعليه فلا يتوجه إثباتها صفة له، والله أعلم.

ثم إنَّ الهرولة جاءت في الحديث مقيدة، فالله يأتي هرولة لمن أتاها يمشي، ولم تأت مطلقة كبقية الصفات المطلقة، ولذا فمن أثبتها صفة لله تعالى ينبغي له تقييدها بما قُيدت به في الحديث، فلا يجعلها صفة لله تعالى على وجه الإطلاق.

وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل يوم عرفة».

وهذا مكرر.

وقوله: «إن الله خلق الله آدم على صورته».

أي: على صورة الرحمن، كما جاء بيان ذلك في رواية أحمد في المسند، وليس المراد التشبيه والتمثيل، فالصورة التي لله جل وعلا لا يحيط بعلمها وكيفيتها مخلوق، والقاعدة العامة في باب الصفات إثباتها لله ﷻ على ما يليق به من غير تعطيلٍ أو تحريفٍ أو تكييفٍ أو تمثيل.

والمعنى: أن الله ﷻ خلق آدم متصفاً بالصفات، يعني أن آدم له سمع وبصر، وهو متكلم، وله وجه ويد وقدم، لكن هذه الصفات ليست كصفات الخالق جل وعلا، لأن الله قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقوله: (وقول النبي ﷺ: «رأيت ربي في أحسن صورة»).

وهذه الرؤية رؤية منامية رآها النبي ﷺ في منامه وهي ثابتة بإجماع علماء أهل السنة.

قال: (وأشباه هذه الأحاديث).

يعني أحاديث الصفات عموماً، والمؤلف أراد الإشارة إلى شيء منها لتقيس غيرها عليها.

ثم بيّن الموقف من نصوص الصفات فقال:

وقال: **(فعلبك بالتسليم والتصديق)**.

هذا هو الواجب نحو النصوص الشرعية، كما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، والنصوص كثيرة في هذا الباب.

قال: **(والتفويض)**.

والمراد بالتفويض هنا تفويض علم الكيفية لا تفويض علم المعاني.

فالتفويض على قسمين:

القسم الأول: تفويض واجب، وهو تفويض كفيات الصفات؛ لأنه لا علم لنا بكيفية صفات الله جل وعلا، فمن كيفها فقد قال على الله جل وعلا بدون علم.

القسم الثاني: التفويض الممنوع:

وهو الذي قرّره متأخرو الأشاعرة، وسار عليه أفراخهم في زماننا.

والمراد به في باب الأسماء والصفات: صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرّض لبيان المراد منه، بل يُتْرَك ويُفَوَّضُ علمه إلى الله تعالى بأن يقول: الله أعلم بمراده.

فيؤمنُ المفوّضة بالفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله ﷺ منها، ويحكمون بأن معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالى، ويثبتون الصفات مع تفويض المعنى والكيفية.

وأهل التفويض يقال لهم: أهل التجهيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثيرٌ من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، يقولون: إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله تعالى عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إنّ معناها لا يعلمه إلا الله، مع أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه».

وقد ظهرت بوادر التفويض في مطلع القرن الرابع وساعد على ظهوره أمور منها:

أولاً: الفهم الخاطئ لمذهب السلف؛ حيث ظنَّ أهلُ التفويض أنّ السلف يفوضون المعنى والكيفية.

وممن زعم أنّ التفويض مذهب السلف:

الخطابي، وابن الجوزي، والسيوطي، والشهرستاني، وأبو المعالي الجويني وهو أحد أئمة التأويل ومال إلى التفويض في آخر حياته، وغيرهم. ونسبة تفويض معني نصوص الصفات إلى مذهب السلف غير صحيحة، فهي من دعاوى كثير من متأخري الأشاعرة.

وإنّما مذهبُ السلف هو تفويض الكيفية، مع إثبات المعنى.

وتفويضُ معاني نصوص الصفات باطل بدلالة السمع والعقل وإجماع السلف.

أما السمع فقد دلَّ على أنّ صفات الله تعالى معلومة لنا من جهة معانيها.

فمن الأدلة السمعية الدالة على ذلك :

قول الله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سُورَةُ ص: ٢٩] .

فالقرآن العظيم، مُبَارَكٌ كثير خيره ونفعه، أنزله الله تعالى على الخلق ليتدبروا آياته وليتفكروا فيها .

والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه، والتدبر الذي جاء الحَضُّ عليه مِنْ أول ما يدخل فيه: تدبر معاني أسماء الله تعالى وصفاته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومعلوم أنَّ تدبر آياته وتذكَّر أولي الألباب إنما يكون مع إمكان فهمه ومعرفة معناه وأما بدون ذلك فهو متعذر» .

وقال أيضًا: «والتدبر يعمُّ الآيات المحكمات والآيات المتشابهات»؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [سُورَةُ ص: ٢٩]، «ولم يقل: بعض آياته» .

وقال أيضًا: «فإنَّ الله قد أمر بتدبر القرآن مطلقًا ولم يستثن منه شيئًا لا يتدبر ولا قال: لا تدبروا المتشابه، والتدبرُ بدون الفهم ممتنع، ولو كان من القرآن ما لا يُتدبر لم يُعَرَفْ فإنَّ الله لم يميز المتشابه بحدِّ ظاهر حتى يُجْتَنَب تدبره» .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الْحَجُّ: ٣] .

فأخبر الله تعالى أنه جعل، أي: أنزل وصيَّر القرآن الكريم بأفصح اللغات وأوضحها وأبينها، وذكر الحكمة في ذلك فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي: ألفاظه ومعانيه لتيسرها وقربها من الأذهان، فهي مفهومة على ما يقتضيه ظاهرها من اللسان العربي، فكون القرآن عربيًّا ليعقله من يفهم

العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.

وقوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [التخلة: ٤٤].

فأخبر الله تعالى أنه أنزل على رسوله ﷺ آياته التي أنزلها؛ ليبين للناس ما نُزِّلَ إليهم أي: من الفرائض والأحكام والحدود، لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ في كلام الله تعالى فيستخرجون من كنوزه وعلومه بحسب استعدادهم وإقبالهم عليه.

قال البغوي رحمه الله: «وكان النبي ﷺ مبيِّناً للوحي، وبيان الكتاب يُطلَبُ من السُّنَّة».

فالقرآن له معاني معلومه، ومع ذلك فإنَّ بعض معانيه قد تخفى على بعض الناس؛ لتفاوت إدراك الناس وأفهامهم.

قال الشافعي رحمه الله: (ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه).

وقد دلَّ العقل على أنَّ صفات الله تعالى معلومة لنا من جهة معانيها.

فمن الأدلة العقلية الدالة على ذلك:

أولاً: أنَّ ما أخبر الله به عن نفسه أعلى مراتب الإخبار وأعلى مطالب الأخيار، فمن المحال أن يكون ما أخبر الله به عن نفسه مجهول المعنى، وما أخبر به عن فرعون، وهامان، وقارون، وعن قوم نوح، وعاد، وثمود، والذين من بعدهم، معلوم المعنى من أنَّ ضرورة الخلق لفهم معنى ما أخبر الله تعالى به عن نفسه أعظم وأشد.

ثانيًا: أنه من المحال أن ينزل الله تعالى على عباده كتابًا يعرفهم به بأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، ويصفه بأنه عليّ حكيم كريم عظيم مجيد مبين بلسان عربي ليعقل ويفهم ثم تكون كلماته في أعظم المطالب غير معلومة المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يعلمها الناس إلا أمانى، أي: أَكَاذِيب تَلَقَّوْهَا مِنْ رُؤْسَائِهِمْ فَأَعْتَمَدُوهَا، ولا يخرجون بعلمها عن صفة الأمية كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]، فهذا من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

والسلف بريئون من مذهب تفويض معاني النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (مذهب السلف يُعرف بنقل أقوالهم أو نقل مَنْ هو خبير بأقوالهم وما ذكره من العبارة [يعني: الرازي الذي نسب التفويض إلى السلف]، لم يُنقل عن أحد من السلف ولا نقله من يحكي إجماع السلف ونحن ذكرنا قطعة من أقوال السلف في هذا الباب وأقوال من يحكي مذاهبهم من جميع الطوائف في جواب الفتيا الحموية في الرد على الجهمية وغير ذلك ولكن ما ذكره هذا من مذهب السلف.

والتفويض إنما يعرض في كلام أبي حامد [أي: الغزالي]، ونحوه ممن ليس لهم خبرة بكلام السلف رحمهم الله بل ولا بكلام الرسول ﷺ فلا يميزون بين صحيح هذا وبين ضعيفه ولكن ينقلون مذهب السلف بحسب اعتقادهم لا بأقوال السلف وما بينوه وقالوه في هذا الباب وأقوال السلف كثيرة مشهورة في كتب أهل الحديث والآثار الذين يرونها عنهم بالأسانيد المعروفة وكذلك في كتب التفسير).

وقد تواترت الأقوال عن السلف بإثبات معاني النصوص:
فالصحابة رضي الله عنهم أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه،
وفسَّروا للتابعين القرآن، ولم يرشدوهم إلى الاختصار على تردد ألفاظه دون
فهم المعاني.

قال ابن القيم رحمته الله: «فالصحابة أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن
ومعانيه، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني أعظم من عنايتهم بالألفاظ،
يأخذون المعاني أولاً، ثم يأخذون الألفاظ ليضبطوا بها المعاني حتى
لا تشذ عنهم».

ومن التابعين مَنْ تلقَّى جميع التفسير عن الصحابة، والتَّلقي: هو أخذ
العلم بتلقين وفهم، ومنه قول مجاهد رحمته الله: (عرضتُ المصحف على
ابن عباس رضي الله عنهما أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها) أخرجه عن مجاهد،
ابن جرير الطبري، وأورده الحافظ ابن كثير، وأخرجه الطبراني.
والمعنى: أنه يُمسكُ عن الكلام ليسأله عن معنى كل آية.

ولهذا قال سفيان الثوري رحمته الله: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك
به»، أي: يكفيك عن النظر في غيره، وفي هذا دليل على مكانة تفسير
مجاهد رحمته الله، وإلا فإنَّ التفسير لا يتوقف على طريق واحد.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت
سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله
إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل
لركبت إليه» رواه البخاري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فالسلف من الصحابة رضي الله عنهم
والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات

وغيرها، وفسَّروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي كان يقول: لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته، وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي ﷺ، حيث قال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» رواه أحمد.

والشواهد عن السلف في تفسير نصوص الصفات كثيرة جداً، وهذا مما يدل على فهمهم لمعانيه، ومن الأمثلة على ذلك:

قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (خَلَقَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ آدَمَ وَالْعَرْشَ وَالْقَلَمَ وَجَنَّاتِ عَدْنٍ ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ كُنْ فَكَانَ) أخرجه الآجري في الشريعة.

ففي هذا الأثر: إثباتُ صفة اليد لله تعالى حقيقة على ما يقتضيه اللسان العربي دون تحريف للصفة أو تعطيل لها أو تأويل أو تمثيل.

ومن الشواهد أثر الإمام مالك رحمه الله المشهور، فقد قال لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعه).

فهذا الأثر فيه تقرير أن الاستواء غير مجهول، فهو معلوم في لغة العرب، فله معانٍ بحسب إطلاقه وتقييده بالحرف فإذا قُيدَ بـ: (على) كان معناه العلو والاستقرار كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقال: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزحرف: ١٣]، فاستواء الله تعالى على عرشه: علوه عليه علواً خاصاً يليق به، على كيفية لا نعلمها.

وهذا يتضمن إبطال عقيدة المفوضة: فهم يؤمنون بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله ﷺ منها، ويحكمون بأنَّ معاني نصوص الصفات مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالى، ويشبتون الصفات مع تفويض المعنى والكيفية.

وفي هذا قال البيجوري: (واقصد تنزيهاً له تعالى عما لا يليق به مع تفويض علم المعنى المراد).

والإجماع دلٌّ على بطلان مذهب المفوضة للمعاني.

فقد أجمع السلف على أنَّ جميع صفات الربِّ جل وعلا الذاتية والفعلية يجب إثباتها لله تعالى، مع حملها على الحقيقة لا على المجاز. قال ابن عبد البر رحمه الله: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز).

والمفوضة خالفوا الإجماع، فصرفوا الألفاظ عن ظاهرها مع تأويلها تأويلاً إجمالياً.

والسلف جعلوا الظاهر المتبادر من النصوص معنى حقاً يليق بالله ﷻ، وأبقوا دلالتها على ذلك بخلاف المفوضة الذين يرون أنَّ الظاهر غير مراد، ويمنعون من الأخذ به.

قال قَوَّامُ السُّنَّة الأصبهاني رحمه الله: (الكَلَام فِي صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ ... فمذهب السلف رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكَيْفِيَّة عَنْهَا).

ثانيًا: مما ساعد على ظهور مذهب المفوضة: الاعتماد على الأصول الفلسفية اليونانية في تقرير الأسماء والصفات، واستعمال مصطلحاتهم المجملة.

ثالثًا: دعوى الخوف على عقائد العوام.

وقد أفتى الغزالي بإلزام العوام بمذهب التفويض وأنه لا يسعهم إلا ذلك، وقرّر أنّ التفويض خاصّ بالعوامّ دون العلماء فقال: «والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل ليس هذا بعشكم فادرجوا فلكلّ علم رجال...، وأمّا العلماء فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه، ولست أقول أنّ ذلك فرض عين إذ لم يرد به تكليف بل التكليف التنزيه عن كلّ ما تشبهه بغيره».

رابعًا: وقوع التفويض من بعض العلماء المشهورين برواية الحديث.

كالخطابي، وإن كان متذبذبًا بين التأويل والتفويض، والبيهقي، وأبي يعلى الحنبلي، وابن الجوزي وعقيدته تدور بين التأويل والتفويض.

ومبنى مقالة التفويض على أمرين:

الأول: اعتقاد أنّ ظواهر نصوص الصفات السمعية تقتضي التشبيه، حيث لا يُعقل لها معنى معلوم إلا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين، وبالتالي فإنه يتعيّن منعه ونفيه، وهذه مقدمة مشتركة بين أهل التفويض والتأويل.

الثاني: أنّ المعاني الواردة من هذه النصوص مجهولة للخلق لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله تعالى بعلمه.

وهنا يفترقُ مذهب التفويض عن التأويل الذي يجوزُ الاجتهاد في تعيين معاني مجازية للصفات السَّمية.

ومن أدلة أهل التفويض في استدلالهم على مذهبهم بالقرآن:

الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٧]، فهو دليل يدعم مذهب التفويض ويصححُ الأخذ به.

فبنوا شبهتهم على مقدمتين هما:

- أن آيات الصفات من المتشابه.

- وأن التأويل الذي في الآية يُقصد به صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر.

والنتيجة: أن لآيات الصفات معنى يخالف الظاهر لا يعلمه إلا الله.

وقد غلطوا في المقدمتين؛ فآيات الصفات من المحكم معناه، المتشابه في كَيْفِيَّتِهِ وَحَقِيقَتِهِ.

وقد ذكر ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ اخْتِلَافَ السَّلَفِ فِي تَحْدِيدِ

الآيات المتشابهات على خمسة أقوال، ليس منها آيات الصفات، فقال:

«وقد اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿مَنْهُ عَائِدَةُ مُحْكَمَةٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَةٌ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٧]، وما المحكم من أي الكتاب وما المتشابه منه؟

فقال بعضهم: المحكمات من أي القرآن: المعمول بهن وهن

الناسخات أو المثبتات الأحكام، والمتشابهات من آية المتروك العمل بهن المنسوخات.

وقال آخرون: المحكماتُ مِنْ آيِ الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضًا في المعاني وإن اختلفت ألفاظه.

وقال آخرون: المحكماتُ مِنْ آيِ الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه منها: ما احتمل من التأويل أوجهًا.

وقال آخرون: معنى المحكم: ما أحكم الله فيه مِنْ آيِ القرآن وقصص الأمم ورسلمهم الذين أرسلوا إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد وأمته، والمتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور بقصّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

وقال آخرون: بل المحكمُ مِنْ آيِ القرآن: ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره، والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل، مما استأثر الله بعلمه دون خلقه.

وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وقيام الساعة، وفناء الدنيا، وما أشبه ذلك فإن ذلك لا يعلمه أحد، فإذا كان المتشابه هو ما وصفنا فكل ما عداه فمحكم.

ثم قال مرجحًا القول الأخير: «وهذا القول أشبه بتأويل الآية، وذلك أنّ جميع ما أنزل الله ﷻ من آي القرآن على رسول الله ﷺ فإنما أنزله عليه بيانا له ولأمته وهدى للعالمين، وغير جائز أن يكون فيه ما لا حاجة بهم إليه، ولا أن يكون فيه ما بهم إليه الحاجة ثم لا يكون لهم إلى علم تأويله سبيل.

ويلزم على مذهب التفويض لوازم باطلة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله: «وأما التفويض: فإنَّ من المعلوم أنَّ الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحضَّنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟».

إلى أن قال: «ومعلوم أنَّ هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدىً وبياناً للناس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأنَّ يبين للناس ما نُزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول ﷺ بينَّ للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلُّ ملحد ومبتدع:

الحقُّ في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأنَّ تلك النصوص مُشكَّلةٌ متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقي هذا الكلام سدًّا لباب الهدي والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إنَّ الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبيِّن أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد.

ووجه كونه من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد لاستلزامه ما يلي:

١- الجهل بالله تعالى وبأسمائه الحسنى، وصفاته العلا.

- ٢- الجهل بمذهب السلف، والتقول الفاحش عليهم.
 - ٣- تجهيل السلف من الصحابة والتابعين، بل تجهيل رسول الله ﷺ.
 - ٤- استبدال السلف، وأنهم كانوا يقرؤون نصوص الصفات بدون فهم معناها.
 - ٥- تفضيل الخلف الحيارى المتهوكين على السلف الذين هم أعلم الناس بصفات ربهم بعد الأنبياء ﷺ.
 - ٦- أن القرآن لم يكن هدى وشفاء وبياناً، وأنَّ الله خاطب الناس بكلام لا يفهمون معناه.
 - ٧- أنَّ فيه فتح الباب لأهل البدع أن يقعوا في التعطيل بحجة أنَّ المعاني غير مفهومة المعنى، أو التأويل بحجة أنَّ ظاهرها غير مراد.
- ثم قال رحمه الله: (لا تفسِّر شيئاً من هذه بهواك).
- المعنى: عليك بالتسليم والتصديق والرضا وتفويض علم الكيفية، ولا تفسِّر شيئاً من النصوص السابقة بهواك فتفسير النصوص الشرعية يكون وفق فهم السلف الصالح، فلا تخرج عن أفهامهم، وإلا كنت صاحب هوى.
- قال ابن القيم رحمه الله: (وكل من له مسكة من عقل، يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحکم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحکم هلاكه، ولا في أمة إلا فسد أمرها أتم الفساد).
- وتفسير النصوص الشرعية بمجرد الرأي والهوى محرّم لأوجه منها:
- الوجه الأول: الإجماع على تحريم تفسيرها بالرأي من غير لغة ولا نقل.

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: «أجمعوا على حظر تفسير القرآن بالرأي من غير لغة ولا نقل، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٣]، وقوله ﷺ: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) والمراد منه: التفسير بالرأي من غير لغة، ولا نقل).

الوجه الثاني: أنَّ التفسير بمجرد الرأي من الافتراء على الله، ومن الإلحاد في آياته، ومن تحريف الكلم عن مواضعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من فسَّر القرآن والحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفترٍ على الله ملحد في آيات الله محرِّف للكلم عن مواضعه».

الوجه الثالث: النصوص العامة الواردة في تحريم القول على الله ﷻ بغير علم ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦].

الوجه الرابع: أنَّ تفسير كلام الله ﷻ بمجرد الرأي والهوى مانعٌ من موانع فهم معاني النصوص الشرعية.

قال: (فإن الإيمان بهذا واجب؛ فمن فسَّر شيئاً من هذا بهواه أو رده فهو جهمي).

يعني على طريقة الجهمية، فإنهم جحدوا نصوص الصفات، ولهذا تعطيلهم للصفات مبني على جحد، فالذي يمشي على هذه الطريقة قد مشى على طريقة الجهمية الذين كفرهم أهل العلم.



قال الصنف رحمه الله :

ومن زعم أنه يرى ربه في دار الدنيا فهو كافرٌ بالله ﷻ .

————— الشَّيْخُ —————

قال : (ومن زعم أنه يرى ربه في دار الدنيا) .

رؤية بصرية .

قال : (فهو كافرٌ بالله ﷻ) .

لأنه ردَّ النصوص الصحيحة الصريحة في أن الله ﷻ لا يُرى في الدنيا، وخالف في هذا بعض الصوفية؛ فإنهم يقولون برؤية الله في الدنيا، ومثلهم غلاة الشيعة كالبيانبة أتباع بيان بن سمعان، والسالمية أتباع هشام بن سالم الجواليقي، يرون أن الله ﷻ يُرى في الدنيا .

وقولهم هذا ترده النصوص الصريحة في هذا الباب، منها :

قول الله ﷻ عن موسى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ [الأنعام: ١٤٣] .

وجاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه في ذكر الدجال قال النبي ﷺ : «اعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت» رواه مسلم .

فالذي يرد هذه النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة ويجحدها فهو كافر، بخلاف الرؤية المنامية فإن أهل السنة يشبّونها .

وقد ثبت أن النبي ﷺ رأى ربه في المنام، كما ورد في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما وصححه الألباني، أن النبي ﷺ

قال: «أتاني ربي ﷺ الليلة في أحسن صورة -أحسبه يعني في النوم- فقال: يا محمد هل تدري فيما يختصم الملاً الأعلى؟...».

وهل يرى المؤمن ربه في المنام؟

نقل بعض العلماء الإجماع على جواز رؤية الله في المنام، ووقوعها وذكروا بأنه لم يخالف فيها أحد، ومن هؤلاء الإمام البغوي عن شيخه القاضي حسين بن محمد، والقاضي عياض.

وممن يرى وقوعها أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي الْعَدِيدِ مِنْ كُتُبِهِ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ النُّقْلَ مُتَوَاتِرَ عَمَّنْ رَأَى رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ وَأَنَّ الْأَصْحَابَ يَذْكُرُونَهَا فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَبَيْنَ أَنْ طَائِفَةً مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنْكَرُوهَا، فَقَالَ: (وَمَا زَالَ الصَّالِحُونَ وَغَيْرُهُمْ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْمَنَامِ وَيَخَاطِبُهُمْ، وَمَا أَظُنُّ عَاقِلًا يَنْكَرُ ذَلِكَ، فَإِنْ وَجَدَ هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ؛ إِذِ الرُّؤْيَا تَقَعُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ).



قال الصنف رحمه الله :

والفكرة في الله تبارك وتعالى بدعة؛ لقول رسول الله ﷺ: «تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الله فإن الفكرة في الرب تقدح الشك في القلب».



وقوله: (والفكرة في الله تبارك وتعالى بدعة).

الفكرة في الله معناها: التفكير في الذات الإلهية من جهة كيف، وهل ثمة خالق للرب جلّ وعلا، وغير ذلك من صور التفكير الممنوع.

وقوله: (لقول رسول الله ﷺ: «تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الله»).

فالدخول في الفكرة الممنوعة من البدع، لقول رسول الله ﷺ: «تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الله»، وهذا الحديث في الجامع الصغير وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة بشواهد.

وفيه دلالة على أن المشروع التفكير في مخلوقات الله، فإنّ في كلّ ذرّة منها علماً وحكماً تقف العقول عندها وتدل على صانعها.

وقد جاءت النصوص الكثيرة في الحث على التفكير في آيات الله الكونية، وفي تدبرها، وفي تعقلها، وفي ذم الغافل عن ذلك، ومما يدل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ

فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿[الْغَنَاقَةُ: ١٩٠-١٩١].

وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [سُورَةُ قُصَّةٍ: ٦].

وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الْعَنَّاكِبُ: ١٧-٢٠].

فهذه المخلوقات كلها تدل على أَنَّ لها خالقًا وهو الرب جل وعلا، وهذا مما يزيد في إيمان العبد، فالتفكر في مخلوقات الله وعظمها وحسنها يُستدل به على أسماء الله جل وعلا وعلى صفاته واستحقاقه للعبادة، وعلى حكمته، وعلى إحسانه وبره وجوده.

قال: «ولا تفكروا في الله».

لأنَّ الرب جل وعلا منزَّه عن مشابهة المخلوقين.

وكلُّ ما خطر ببالك من مشابهة فאלله ﷻ بخلاف ذلك؛ لأن الله جل وعلا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١].

وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طٰهٍ: ١١٠].

وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النَّحْل: ٦٠] أي: الوصف الأكمل.

فأيُّ شيء يأتي في بالك فאלله أعظم منه، فلا تتفكر في الذات الإلهية هذا التفكير البدعي.

قال: («فإن الفكرة في الرب تقدرح الشك في القلب»).

هذه نتيجة من نتائج الاسترسال للخواطر الشيطانية فهي تورث الشك في الخالق جل وعلا، والشك في الخالق يورث إنكار الخالق بالكلية.

والتفكر الممنوع في الربَّ جلَّ وعلا من أساليب الشيطان في إضلال العباد.

وقد حذَّر النبي ﷺ من بعض هذه الشبهات التي يلقيها الشيطان في قلوب بني آدم.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا، مَنْ خَلَقَ كَذَا، حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلَيْتَهُ» متفق عليه.

وَفِي لَفْظٍ «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُونَ: مَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟» رواه مسلم.

قال السعدي رحمه الله: (وقد أرشد النبي ﷺ في هذا الحديث العظيم إلى دفع هذا السؤال بأمور ثلاثة:

بالانتهاء، والتعوذ من الشيطان، وبالإيمان.

أما الانتهاء وهو الأمر الأول: فإن الله تعالى جعل للأفكار والعقول حداً تنتهي إليه، ولا تتجاوزها، ويستحيل لو حاولت مجاوزته أن تستطيع، لأنه محال، ومحاولة المحال من الباطل والسفه، ومن أمحل المحال التسلسل في المؤثرين والفاعلين، فإنَّ المخلوقات لها ابتداء، ولها انتهاء، وقد تتسلسل في كثير من أمورها حتى تنتهي إلى الله الذي أوجدها وأوجد ما فيها من الصفات والمواد والعناصر، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [الجنَّة: ٤٢]، فإذا وصلت العقول إلى الله تعالى وقفت وانتهت، فإنه الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء.

فأوليته تعالى لا مبتدأ لها مهما فرضت الأزمان والأحوال، وهو الذي أوجد الأزمان والأحوال والعقول التي هي بعض قوى الإنسان، فكيف

يحاول العقل أن يتشبث في إيراد هذا السؤال الباطل، فالفرض عليه المحتم في هذه الحال: الوقوف، والانتهاء.

الأمر الثاني: التعوذ بالله من الشيطان، فإن هذا من وساوسه وإلقائه في القلوب؛ ليشكك الناس في الإيمان بربهم، فعلى العبد إذا وجد ذلك: أن يستعيذ بالله منه، فمن تعوذ بالله بصدق وقوة أعاده الله وطرده عنه الشيطان، واضمحت وساوسه الباطلة.

الأمر الثالث: أن يدفعه بما يضاده من الإيمان بالله ورسله، فإن الله ورسله أخبروا بأنه تعالى الأول الذي ليس قبله شيء، وأنه تعالى المتفرد بالوحدانية، وبالخلق والإيجاد للموجودات السابقة واللاحقة.

فهذا الإيمان الصحيح الصادق اليقيني يدفع جميع ما يضاده من الشبه المنافية له، فإن الحق يدفع الباطل والشكوك لا تعارض اليقين.

فهذه الأمور الثلاثة التي ذكرها النبي ﷺ تبطل هذه الشبه التي لا تزال على ألسنة الملاحدة، يلقونها بعبارات متنوعة).

ومن أعظم الأمور التي تنسف الشبهات نسفاً:

طلب العلم الشرعي؛ فبه تضرب الشبه.

وقد جاء في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «والله ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحداً أحب إلى الشيطان هلاكاً مني. فقليل: وكيف؟ فقال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب فيحملها الرجل إليّ فإذا انتهت إلي قمعتها بالسنة فترد عليه» يعني: تُرد على الشيطان؛ لأنه هو الداعي الأول إلى كل شر.

ومن أسباب السلامة من الشكوك:
معرفة الآثار السيئة التي تترتب عليها، وأعظم أثر سيء الوقوع في
الإلحاد وجحد الخالق بالكلية.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم أن الهوام والسباع والدواب كلها نحو الذر والنمل والذباب كلها مأمورة لا يعملون شيئاً إلا بإذن الله تبارك وتعالى .

————— الشَّيْخُ —————

المقصود من إيراد هذا الكلام بيان أنَّ الهوام والسباع والدواب بأنواعها مكلفة تكليفاً كونياً لا شرعياً .

فالإرادة القدرية هي : المشيئة الشاملة لجميع الحوادث ، والمتعلقة بما قدره الله ﷻ وقضاه ، ومن أنواع الهداية : الهداية العامة ، فالمسلم يجب عليه أن يؤمن أن الهداية العامة بيد الله ﷻ .

والهداية العامة : هي الهداية التي يدخل فيها هداية جميع المخلوقات -من بني آدم وغيرهم من البهائم والسباع والدواب- إلى مصالح معاشها وما يقيمها .

وهذه الهداية مبنية على أمرين :

الأول : معرفة ما ينفع وما يضر ، فالبهائم هُديت إلى هذا الشيء ، الثاني : إثارة ما ينفع ومحبة وترك ما يضر وبغضه .

فهذه الهداية العامة تشترك فيها جميع الخلائق .

ومن أدلتها : قول الله ﷻ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الْأَعْلَى : ١-٣] .
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿ [الْأَعْلَى : ١-٣] .

قال ابن جزي رَحِمَهُ اللهُ : (قَدَّرَ لكل حيوانٍ ما يصلحه فهداه إليه وعرفه وجه الانتفاع به) .

وفي هذا ردُّ على من أنكر هذا النوع من أنواع الهداية، وهو معلومٌ
بالفطرة، بل البهائم تعرفه، ومع ذلك وُجد من بعض الخلق من يجحد هذا
النوع.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بأن الله تبارك وتعالى قد علم ما كان من أول الدهر، وما لم يكن، وما هو كائنٌ، أحصاه الله وعدّه وعداه، ومن قال إنه لا يعلم ما كان وما هو كائنٌ فقد كفر بالله العظيم.



وقوله: (والإيمان بأن الله تبارك وتعالى قد علم ما كان من أول الدهر، وما لم يكن، وما هو كائنٌ، أحصاه الله وعدّه وعداه).

من عقيدة السلف الصالح: الإيمان بأن الله جل وعلا قد علم ما كان من أول الدهر وما لم يكن مما هو كائن، وهذا فيه تنبيه إلى أن علم الرب جل وعلا علمٌ أزلي وأبدي.

فالإيمان بالقدر له أربع مراتب: العلم والكتابة والمشئة والخلق.

وقد جُمعت في بيتٍ واحد:

علمٌ كتابة مولانا مشيئته وخلقهُ وهو إيجادٌ وتكوينٌ
والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ تكلم عن المرتبة الأولى وهي: مرتبة العلم؛ لأنها أعظم
المراتب؛ ولأن الخلل فيها يحصل به الخلل في بقية المراتب.

والمراد بالإيمان بمرتبة العلم: الإيمان بعلم الله ﷻ المحيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات، والمستحيلات، فالله جل وعلا علم ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وعلم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم وأعمالهم، في جميع حركاتهم وسكناتهم، وشقاوتهم وسعادتهم، ومن هو منهم من أهل الجنة ومن هو منهم من أهل النار قبل أن يخلق الخلق، بخمسين ألف سنة،

والله جل وعلا يعلم السر والنجوى ويعلم ما هو أخفى، وعلمه جل وعلا شاملٌ للكليات والجزئيات، فالذي ينكر هذه المرتبة، سينكر بقية المراتب؛ لأن بقية المراتب فرعٌ عنها.

ومن أنكر علم الله جل وعلا السابق فقد كفر بالله العظيم.

قال المؤلف رحمته الله: (ومن قال إنه لا يعلم ما كان وما هو كائنٌ فقد كفر بالله العظيم).

وهذه المقالة التي ذكرها المؤلف رحمته الله هي مقالة القدرية الأوائل الذين يقال لهم غلاة القدرية ويقال لهم: القدرية النفاة، وعقيدتهم إنكار علم الله سبحانه السابق بأعمال العباد، وشبهتهم: أنَّ تقدُّم العلم يمنع الأمر والنهي، فأقروا بالأمر والنهي والثواب والعقاب قبل أن يتقدم ذلك علم.

قالوا: الله جل وعلا لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه إلا إذا حصل هذا الأمر، وهذا معنى قولهم: إنَّ الأمر أنفٌ يعني: مستأنف؛ فالله لا يعلم بالشيء إلا إذا وقع.

وبدعة القدرية النفاة ظهرت في أواخر عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، في خلافة عبد الملك بن مروان.

وأول ما ظهرت في البصرة على يد معبد الجهني.

وقيل: أول من أحدث الكلام في القدر رجلٌ يقال له سنسويه البَّقال، كان نصرانياً فأسلم ثم رجع إلى النصرانية، ويقال له: سوسن، فأخذ هذه البدعة منه معبد الجهني، ثم أخذ هذه البدعة عن معبد غيلان الدمشقي، ومعبد الذي روج لهذه البدعة صلبه عبد الملك بن مروان، ثم قتله، كان هذا في سنة ثمانين من الهجرة، في دمشق، والذي تلقفها عنه وهو تلميذه

في الضلال غيلان الدمشقي أمر هشام بن عبد الملك بن مروان فُقُطعت أربعته يده ورجلاه وُصِّلَ بباب دمشق.

والقدريّة نفاة العلم كُفِّرهم السلف بالإجماع.

حكى الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

وأنكر الصحابة الذين كانوا في ذلك الوقت بدعتهم كابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله، وتبرؤوا منهم ومن بدعتهم.

وقد جاء في صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر».

وهذا المنهج هو الذي يجب أن يسير عليه أهل العلم، عند أول ظهور البدع أن يقمعوها، ويُردُّوا على أهلها، ويُتبرأوا منهم، فهذا الموقف إذا سار عليه العلماء بإذن الله سيكون له الأثر الحسن؛ لأن بعض أهل العلم قد تروج البدع من طريقهم بسبب حسن الظن بالمخالف، فيجب على من وفقه الله للعلم الشرعي أن يكون أسداً في السنة، وأن يتعامل مع أهل البدع

هذا التعامل الذي تعامل به ابن عمر رضي الله تعالى عنه مع القدرية، حتى تنطفئ الفتن وينفع الله بهذا العالم قبل أن يتسلط أهل البدع على عوام المسلمين، فلا يلتفت الجبهة بعد ذلك إلى تحذير العلماء.



قال الصنف رحمه الله :

ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدلٍ وصدّاق قلّ أو كثر، ومن لم يكن له وليٌّ فالسلطان ولي من لا ولي له.



قوله: (ولا نكاح إلا بولي).

نبه المؤلف رحمه الله على بعض المسائل الفقهية التي خالف فيها بعض أهل البدع، فمن هذه المسائل:

أنه لا نكاح إلا بولي؛ والوليُّ: هو من له ولاية التصرف في المال والنفس جميعاً.

ولا يصح النكاح بدون ولي للمرأة عند جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة، لحديث أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

واشترط الفقهاء شروطاً للولي؛ وهي: العقل والبلوغ والحرية والرشد، حتى تتحقق المصالح من الولاية، والذكورة والإسلام، وأن يكون الولي حلاًّ غير محرم، وألا يكون الولي مكرهاً على العقد، وغير ذلك من الشروط التي موطنها كتب الفقه.

وخالف في الولي: الرافضة الذين أباحوا نكاح المتعة، ونكاح المتعة يخلو من الولي في النكاح، ويكفي فيه التراضي من الطرفين، وهو من الزنا.

وقوله: (وشاهدي عدل).

المراد: أنه لا يصح عقد النكاح بدون شاهدين عند الجمهور الحنفية والمالكية والحنابلة لأن النكاح عقدٌ يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو

الولد، فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحد الأب فيضيع النسب، بخلاف غيره من العقود.

وهذا الشاهد لا بدَّ أن يكون عاقلًا مسلمًا سميحًا يسمع العقد. وخالف في ما يتعلق بالشهادة بعض الرافضة الذين يرون نكاح المتعة إذ أنه يخلو من الإشهاد.

وقوله: **(وصداق قلَّ أو كثر).**

ومن المسائل: وجوب الصداق للمرأة.

ودليل وجوبه قول الله ﷻ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النِّسَاءُ: ٤].

وحديث: «التمس ولو خاتماً من حديد» رواه البخاري ومسلم. والصداق مجمّع عليه حكى الإجماع القرطبي وابن عبد البر وابن حزم.

قال: **(ومن لم يكن له ولي فالسلطان ولي من لا ولي له).**

وهذا مجمّع عليه، حكى الإجماع ابن حزم وابن عبد البر وابن قدامة وابن تيمية، وولي المرأة هو المقدم في العصابات الأقرب فالأقرب، فإن لم توجد قرابة للمرأة فينتقل إلى الولاء، والولاء لمن أعتق، فإذا لم يوجد ولاء فالسلطان ولي من لا ولي له كما ورد في الحديث: «السلطان ولي من لا ولي له» رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة.

والخوارج لا يرون صحة ولاية السلطان فضلاً عن أن يعقد النكاح لمن لا ولي له.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا طَلَّق الرجل امرأته ثلاثاً فقد حرمت عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

————— الشَّيْخ —————

قوله : (وإذا طَلَّق الرجل امرأته ثلاثاً فقد حرمت عليه).

أشار المؤلف رحمه الله إلى حكم الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو طلاق الزوج زوجته ثلاثاً، فإذا حصل ذلك فإنه لا يملك منه الزوج إرجاع مطلقتها لا في عدتها ولا بعد انتهائها إلا بعقد جديد ومهر جديد، وبعد أن تكون قد نكحت زوجاً آخر ودخل بها الثاني ثم فارقتها بموته أو طلاقه ثم انتهت عدتها منه.

ومن الأدلة على ما ذكره المؤلف رحمه الله :

قول الله ﷻ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ يعني: الطلاق الذي فيه الرجعة، ثم في الآية التي بعدها قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي: الطلقة الثالثة، ﴿فَلَا تحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ أي: الزوج الثاني، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وحصل خلاف بين العلماء في مسألة: هل يقع الطلاق بائناً بينونة كبرى بلفظ الثلاث أو ثلاثاً في مجلس واحد؟

كأن يقول الرجل لامرأته: (أنت طالق ثلاثاً، أو: طالق طالق طالق) وهذه مسألة شهيرة، اختلف الفقهاء فيما يقع بذلك إلى قولين:

الأول: ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الذي يقع به هو ثلاث طلاقات.

الثاني: ذهب بعض الفقهاء إلى أنَّ الذي يقع به طلقة واحدة وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

واستدلوا جميعاً بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنَّ الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم» رواه مسلم.

فقال الأولون: إنَّ عمر رضي الله عنه قد أمضاه ثلاثاً وسنته متبعة، وقال الآخرون: إنَّ ما كان في عهد رسول الله ﷺ أولى بالاتباع.

ولأصحاب القولين أدلة أوسع مما ذكر موطنها كتب الفقه.

وقد جاءت فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية بوقوع طلاق المرأة ثلاثاً باللفظ الواحد واعتباره طلقة واحدة في فتاها رقم (٦٥٤٢)، وفتاها رقم (٨٩٢٥).

وإذا وقعت هذه المسألة فالمرجع فيها إلى القضاء أو جهة الفتيا، فهذه المسألة -حتى على قول من يوقعها طلقة واحدة- تحتاج إلى السماع من الزوجين وإحضار الولي، والنظر في حيثيات الطلاق، فلا يجوز الاستعجال في الفتيا فيها بل يوكل القول فيها إلى القضاء أو جهة الفتيا.

وقوله: **(ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره).**

فإذا ثبت الحكم بإيقاع الطلاق ثلاثاً فلا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره.



قال الصنف رحمه الله :

ولا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمدًا عبده ورسوله إلا بإحدى ثلاث؛ زانٍ بعد إحصانٍ أو مرتدٍ بعد إيمانٍ أو قتل نفسًا مؤمنةً بغير حق فيقتل به، وما سوى ذلك فدم المسلم على المسلم حرامٌ أبدًا حتى تقوم الساعة.



قوله: (ولا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمدًا عبده ورسوله إلا بإحدى ثلاث).

هذا الكلام الذي ذكره المؤلف رحمه الله كلامٌ عظيم.

وفيه إبطال لعقيدة الخوارج ومن سار على طريقتهم من أصحاب التوجهات الإرهابية التكفيرية المعاصرة الذين ساروا على منهج الخوارج في التكفير بالكبيرة، فإنه لا يحل إراقة دماء المسلمين فدمائهم معصومة، فلا يحل إراقة دم من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، لأن هذا شعار الإسلام، والإتيان بالشهادتين أمانة على إسلام المرء، فلا يحل دمه إلا بإحدى ثلاث:

(زانٍ بعد إحصان).

أي بعد زواج أو سبق له الزواج.

(أو مرتد بعد إيمان).

فيرتد عن الإسلام إلى أي دين كان، وبعضهم يشترط الاستتابة ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قُتل حدًا.

(أو قتل نفساً مؤمنةً بغير حق فيُقتل به).

أو أن يقتل نفساً مؤمنة بغير حق شرعي، فيُقتل به قصاصاً.

وقوله: (فدم المسلم على المسلم حرامٌ أبداً حتى تقوم الساعة).

إلا إذا وقع في ما يستحق به القتل شرعاً، وقد جاء في الحديث أنَّ النبي ﷺ قال: «كل المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه ودمه» رواه البخاري ومسلم.

فهذه الأشياء لا يجوز أن يُعرض فيها للمسلم، ماله، فلا يُتعرض له بسرقة أو غصب، أو نهب، وعرضه فلا يقع المرء في هتك عرض أخيه بغير حق، ودمه فلا يُتعرض له، بالخيانة عليه وهذه الثلاثة معلوم تحريمها من الغير بضرورة الدين.

وهذه المسألة خالف فيها بعض أهل البدع، فالخوارج يخرجون العصاة من ملة الإسلام دون وقوعهم في ناقض من نواقض الإسلام، ويستحلون مالهم وعرضهم ودمهم بذلك.



قال الصنف رحمه الله :

وكل شيءٍ مما أوجب الله عليه الفناء يفنى إلا الجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم والصور ليس يفنى شيءٌ من هذا أبدًا، ثم يبعث الله الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة، ويحاسبهم بما شاء، فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير، ويقول لسائر الخلق ممن لم يُخلَق للبقاء: كونوا ترابًا.



قال رحمه الله: (وَكُلُّ شَيْءٍ مِمَّا أُوجِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَنَاءُ يَفْنَى).

ومن الأدلة الدالة على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القَصَص: ٢٨].

وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (٢٦) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ

[الزَّحَر: ٢٦-٢٧].

فدلت الآيتان بعمومهما على أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هَالِكٌ، ولا يبقى إلا وجه

الله ﷻ.

ثم قال رحمه الله: (إلا الجنة والنار).

ذكر المؤلف رحمه الله بعض ما استثنى من الفناء والهلاك عند أهل السنة،

وإليك بيانها وبيان غيرها مما لم يذكره المؤلف:

أولاً: الجنة والنار.

فمن عقيدة أهل السنة والجماعة أن الجنة والنار لا يفنيان أبدًا

فبقاؤهما بقاء مطلق.

وقد دل على عدم فنائهما الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب الآيات الواردة في تخليد الكفار في نار جهنم، وتخليد المؤمنين في الجنة ومنها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

ومن السنة حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوتَى بالموت كهيفة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ [مزيم: ٣٩] رواه البخاري ومسلم.

وممن حكى الإجماع على عدم فنائهما أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله تعالى فيما نقله عنهما اللالكائي رحمته الله.

ثم قال رحمته الله: (والعرش والكرسي).

ثانياً: العرش والكرسي.

فالله تعالى مستوٍ على عرشه الذي هو سقف الجنة، والكرسي تبع للعرش.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

والعرش والكرسي لا يفنيهما أيضًا وإنهما لمخلوقان
ثالثًا: عجب الذنب.

ويدل على عدم فناء حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ :
«ما بين النفختين أربعون، قال أربعون يومًا؟ قال: أبَّيت، قال: أربعون
شهرًا؟ قال: أبَّيت، قال: أربعون سنة؟ قال: أبَّيت، قال: ثم يُنزل الله من
السماء ماءً فينبتون كما ينبت البقل ليس من الإنسان شيء إلا يبلَى إلا عظمًا
واحدًا وهو عجب الذنب، ومنه يركب الخلق يوم القيامة» رواه البخاري
ومسلم.

رابعًا: أجساد الأنبياء.

يدل على ذلك حديث أوس بن أوس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ :
«إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه، فإن
صلاتكم معروضة عليّ. فقالوا: يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك
وقد أَرِمْتَ؟ قال: يقول: بليت، قال: إنَّ الله ﷻ حرم على الأرض أجساد
الأنبياء» رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الألباني.

خامسًا: الروح.

يدل على ذلك حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يحدث عن رسول الله ﷺ :
قال: «إنما نسمة المؤمن طائر في شجر الجنة حتى يبعثه الله ﷻ إلى جسده
يوم القيامة» رواه النسائي وصححه الألباني.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

وكذلك الأرواح لا تبلى كما تبلى الجسوم ولا بلى اللحمان

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (واللوح والقلم والصور، ليس يفنى شيءٌ من هذا أبدًا).

سادسًا: اللوح والقلم والصور.

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ: «كلُّ شيء كتب عليه الفناء، وليس تفنى الجنة والنار، والعرش والكرسي، واللوح، والقلم، والصور، ليس يفنى شيء من هذه الأشياء».

سابعًا: الحور العين.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «والحور العين لا يمتن عند قيام الساعة ولا عند النفخة ولا أبدًا؛ لأنَّ الله تعالى خلقهن للبقاء لا للفناء ولم يكتب عليهن الموت، فمن قال خلاف هذا فهو مبتدع وقد ضل عن سواء السبيل».

ثامنًا: خدم الجنة.

ومما يدل على عدم فنائهم قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَوْهُمْ حَسِبَتْهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنُورًا﴾ [الأنشك: ١٩].

قال قتادة رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ أي: لا يموتون».

تاسعًا: مآل الملائكة يوم القيامة.

من كان من الملائكة موكولًا إليه تدبير الجنة والنار فيجب الإيمان بعدم فنائه تسليمًا للنص الشرعي، ومنه ما أخبر الله تعالى به عن خزنة جهنم والموكلين بأهلها، ومن كانوا حافين حول العرش ومن يسلم على أهل الجنة ومن يطوفون حول العرش يسبحون بحمد ربهم وغير ذلك مما ورد به الخبر.

ومن عداهم من الملائكة ممن لم يرد النص ببيان حاله ومآله في الآخرة فالسلامة في السكوت عن الخوض في هذه المسألة والله أعلم.

ولعل سبب ذكر هذه المسألة من المؤلف رحمته الله:

هو وجود من قال بفناء جميع المخلوقات، كالجهنم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة.

ثم قال المؤلف رحمته الله: **(ثم يبعث الله الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة).**

وقد دل على ذلك قول النبي ﷺ: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ»، رواه مسلم.

والمقصود: أَنَّ العبد ذكراً كان أو أنثى يبعث على ما مات عليه من عمل صالح أو عمل سيئ، ومن إيمان أو نفاق أو كفر، ونحو ذلك.

وفي هذا الحديث: تحريضٌ للإنسان على حسن العمل، وملازمة الهدى المحمدي في سائر الأحوال، والإخلاص لله تعالى في الأقوال والأعمال، ليموت على تلك الحالة الحميدة فيبعث كذلك.

قال: **(ويحاسبهم بما شاء).**

وهذا فيه إشارة إلى أَنَّ من عقيدة أهل السنة الإيمان بالحساب وما يجري فيه.

وأقسام الناس في يوم القيامة من جهة حسابهم وعدم ذلك على أربعة أقسام:

القسم الأول: من يدخل الجنة بلا حسابٍ ولا عذاب.

فلا يُحاسب مطلقاً، وهم من قال فيهم النبي ﷺ: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بلا حسابٍ، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون» رواه مسلم.

في روايةٍ عند أحمد في المسند: «مع كلِّ ألفٍ سبعون ألفاً».

القسم الثاني: من يُحاسب حسابًا يسيرًا.

وهو حساب العرض لا حساب المناقشة، فيُقرَّر على الأفعال التي فعلها في الدنيا.

وهذا يحصل لبعض المؤمنين؛ فيُحاسب ويُقرَّر على ما فعل لإظهار عدل الله وبيان لطفه وستره على العبد.

وهل يُحاسب على الذنوب التي تاب منها؟ قولان لأهل العلم، لكن هذا الحساب لا يضره، فهو حساب عرض لا حساب مناقشة واستقصاء في الحساب وعقوبة على الحساب.

ودليل هذا القسم قول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ ﴿٧﴾ فسوف يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ [الانشقاق: ٧-٩].

وأهل هذا الصنف ليسوا سواء في المحاسبة:

- فمنهم من يدينه الله ﷻ فيضع عليه كنفه وستره، ويقرره بذنوبه.
- ومنهم من يُنشر له تسعة وتسعون سجلاً كلها ذنوب.
- ومنهم من تُعرض عليه الصغائر وتُرفع عنه الكبائر.
- ومنهم من يعاتبه ربه.

القسم الثالث: من يُحاسب حسابًا عسيرًا، وهم صنفان:

الأول: الكفرة.

وقد قال الله جل وعلا في شأنهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾

[النَّبأ: ٢٧]، وحسابهم لتقرير عملهم وتوبيخهم، ولإظهار عدل الله ﷻ، لا للموازنة بين حسناتهم وسيئاتهم فإن الحسنات لا تفيدهم.

الصف الثاني: بعض المؤمنين وقد يدخلون النار بسبب هذه المحاسبة.

وقد جاء في الحديث: «إِنَّ الْمَفْلَسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» رواه مسلم.

القسم الرابع: مَنْ يُسأل -وهم الأنبياء والرسل- لتقرير بلاغهم الرسالة، وإقامة الحجة على مَنْ أُرسلوا إليهم.

ودليله قول الله ﷻ: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

قال: (فيحاسبهم بما شاء فريق في الجنة وفريق في السعير).

وهو من أراد الله جل وعلا نجاته من الموحدين.

والذي دلَّت عليه النصوص الشرعية أَنَّ الجنة مآل ثلاثة أصناف من الموحدين المكلفين:

الصف الأول: من رجحت كفة حسناتهم على سيئاتهم.

فهؤلاء يدخلون الجنة ابتداءً ويخلدون فيها، كما قال الله سبحانه: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ٨].

قال الشيخ السعدي رحمه الله: «فمن ثقلت موازينه بأن رجحت كفة حسناته على سيئاته فأولئك هم المفلحون أي: الناجون من المكروه، المدركون للمحبوب، الذين حصل لهم الربح العظيم، والسعادة الدائمة».

الصف الثاني: أصحاب الأعراف.

وهم من تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فقصرت بهم سيئاتهم عن الجنة، وتجاوزت بهم حسناتهم عن النار، فهؤلاء مآلهم إلى الجنة.

قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: «واختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف مَنْ هم؟ وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، نصَّ عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود، وغير واحد من السلف والخلف».

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «أصحاب الأعراف: قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فلا يدخلون الجنة ولا يدخلون النار، يحشر أهل النار في النار، ويساق المتقون إلى الرحمن وفداً إلى الجنة زمراً، فيدخل أهل النار النار، وأهل الجنة الجنة، وأصحاب الأعراف في مكان مرتفع».

ومما يدل على أن أصحاب الأعراف آمنوا من دخول النار وأن مآلهم إلى الجنة قول الله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْنَا لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ٤٦﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ٤٧﴾ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ٤٨﴾ أَهْلُؤَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾ [الأعراف: ٤٦-٤٩].

قال الإمام الطبري رحمته الله في تفسيره لهذه الآية: «أي: حلت عليهم أمانة الله من عقابه وأليم عذابه».

الصف الثالث: أصحاب الكبائر.

فمن الموحدين قوم لقوا الله تعالى مصرين على كبائر الإثم والفواحش، ومعهم أصل التوحيد والإيمان، فهؤلاء عقيدة أهل السنة

والجماعة فيهم أن الله قد يغفر لهم ولا يدخلهم النار أصلاً، وقد يدخلهم النار ويعذبهم بقدر ذنوبهم ثم يخرجهم، وقد يدخلهم النار ويعذبهم، ولكن تكون لهم الشفاعة، فيخرجهم من النار قبل أن يستكملوا ما يستحقونه من العذاب.

قال الطحاوي رحمه الله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلهم، كما ذكر الله في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته».

وأما مآل أطفال المسلمين، فقد حكى طائفة من العلماء الإجماع على أنهم يبقون على حكم المسلمين وأنهم في الجنة.

وممن نقل الإجماع على ذلك الحافظ ابن عبد البر رحمه الله فقال: «قد أجمع العلماء على ما قلنا من أن أطفال المسلمين في الجنة، فأغنى ذلك عن كثير من الاستدلال، ولا أعلم عن جماعتهم في ذلك خلافاً إلا فرقة شذت من المجبرة، فجعلتهم في المشيئة، وهو قول شاذ مهجور مردود بإجماع الجماعة، وهم الحجة الذين لا تجوز مخالفتهم، ولا يجوز على مثلهم الغلط في مثل هذا إلى ما روي عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد الثقات العدول».

ومستند الإجماع: النصوص الدالة على أن أطفال المسلمين في الجنة؛ ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صغارهم دعاميص الجنة، يتلقى أحدهم أباه أو قال أبويه، فيأخذ بثوبه كما أخذ أنا بصنفة ثوبك هذا، فلا ينتهي حتى يدخله الله وأباه الجنة» رواه مسلم.

والدعاميص: هم صغار أهلها.

ومن معاني الدعموص: الدخال في الأمور؛ أي أنهم سيَّاحون في الجنة دَخَالون في منازلها لا يمنعون من موضع.

وقوله: «بصنفة ثوبك» هو «طرفه ويقال لها أيضاً: صنيقة».

قال: (وفريقٌ في السعير).

مخلدون، وهم الكفرة المكلفون بأصنافهم.

وقد دلت على ذلك النصوص الصريحة؛ منها:

عموم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۖ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٨-١٦٩].

وقال سبحانه في حق من أشرك به: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٢].

وقال تعالى في المنافقين: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٥].

والجن مكلفون كالإنس كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الزَّازِعَاتُ: ٥٦].

فالأحكام المتعلقة بالجن مؤمنهم وكافرهم هي عينها المتعلقة بالإنس.

وقد خاطب الله تعالى الثقلين الجن والإنس بقوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾ [التَّحْنُوتُ: ٤٦].

قال ابن مفلح في الفروع: «الجنُّ مكلفون في الجملة، يدخل كافرهم النار، ويدخل مؤمنهم الجنة، لا أنه يصير ترابًا كالبهائم، وثوابه النجاة من النار».

وأما مآل أطفال الكفار، فالأقرب والله أعلم أنَّهم يُمتحنون في الآخرة، فمن أطاع الله دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار.

وهو قول معظم أهل السنة والجماعة كما نسبته إليهم أبو الحسن الأشعري، وأقره ابن القيم عليه، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وهو الذي رجحه الحافظ ابن كثير بقوله: «وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها».

ومما احتج به على ذلك حديث أنس رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بأربعة يوم القيامة: بالمولود، والمعتوه [وهو ناقص العقل]، ومن مات في الفترة، والشيخ الفاني، كلهم يتكلم بحجته، فيقول الرب تبارك وتعالى لعنق من النار: أُبْرُزْ، ويقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلاً من أنفسهم، وإني رسول نفسي إليكم، أدخلوا هذه (أي النار)، قال: فيقول من كتب عليه الشقاء: يا رب أنى ندخلها ومنها كنا نفرّ، قال: ومن كتب عليه السعادة يمضي فيقتحم فيها مسرعاً، قال: فيقول الله تعالى أنتم لرسلي أشد تكذيباً ومعصية، فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار» رواه أبو يعلى في «مسنده»، وله شواهد ذكرها الحافظ ابن كثير في «تفسيره».

قال ابن القيم رحمته الله: «وهذا أعدل الأقوال وبه يجتمع شمل الأدلة وتتفق الأحاديث في هذا الباب . . . وفي قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»: إشارة إلى أنه سبحانه كان يعلم ما كانوا عاملين لو عاشوا، وأن من يطيعه وقت الامتحان كان ممن يطيعه لو عاش في الدنيا، ومن يعصيه حينئذ كان ممن يعصيه لو عاش في الدنيا، فهو دليل على تعلق علمه بما لم يكن لو كان كيف كان يكون والله أعلم».

قال المؤلف رحمته الله: (ويقول لسائر الخلق ممن لم يُخلَق للبقاء).

وهي الأصناف المستثناة كما سبق:

(كونوا ترابًا).

فيكونون ترابًا، وهذا الكلام الذي ذكره المؤلف ليس على إطلاقه. فالتى يجعلها الله تعالى يوم القيامة ترابًا هي البهائم والطيور والدواب كما دلت عليه الآثار الصحيحة، ومنها:

ما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «إذا كان يوم القيامة مُدَّت الأرض مدَّ الأديم، وحشر الدواب والبهائم والوحش، ثم يحصل القصاص بين الدواب، يقتص للشاة الجماء من الشاة القرناء نطحتها، فإذا فرغ من القصاص بين الدواب، قال لها: كوني ترابًا، قال فعند ذلك يقول الكافر: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾» أخرجه الحاكم في «المستدرک»، وابن جرير في تفسيره.

وقال الألباني رحمه الله تعالى: «وإسناده جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي المغيرة هذا وهو القواس لا يسمي».

وعن أبي هريرة قال: «يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة، البهائم والطيور والدواب وكل شيء، فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماء من القرناء، ثم يقول: كوني ترابًا» أخرجه بسنده ابن جرير في تفسيره.

وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات رجال مسلم غير ابن ثور وهو محمد الصنعاني، وهو وإن كان موقوفًا فإنه شاهد قوي للمرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي».

ودلت النصوص على أن بعض المخلوقات لا يجعلها الله تعالى ترابًا يوم القيامة ومنها:

أولاً: الشمس والقمر.

ومآلهما يوم القيامة التكويرُ في النار، وقد دلت على ذلك جملة من النصوص؛ منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس والقمر مكوَّران يوم القيامة» رواه البخاري.

وفي رواية: «الشمس والقمر نوران مكوَّران يوم القيامة»، فقال الحسن رضي الله عنه: ما ذنبهما؟ فقال: «إنما أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت الحسن» أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار، وعزاه الحافظ في الفتح للبخاري، وعزاه الألباني للبيهقي في البعث والنشور والإسماعيلي والخطابي وصححه على شرط البخاري.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس ويتبع من كان يعبد القمر ويتبع من كان يعبد الطواغيت» رواه البخاري ومسلم.

قال الخطابي رحمته الله: «ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبكيت لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلاً».

وأما الحكمة من كونهما في النار:

فقال: لأنَّ الشمس والقمر خُلِقا من نار فأعيدا فيها.

وقيل: حتى يراهما من عبدهما معه في النار.

ولعل هذا القول -والله أعلم- هو الأقرب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩].

قال العلامة الألباني رحمته الله مرجحاً هذا القول: «وهذا هو الأقرب إلى لفظ الحديث، ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى كما في «الفتح»: «ليراهما من بعدهما»، ولم أرها في «مسنده» والله تعالى أعلم».

ثانياً: دلت النصوص الشرعية على أن الأرض تبدل يوم القيامة.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، فأين يكون الناس يومئذٍ، يا رسول الله؟ فقال: «على الصراط» رواه مسلم.

وذكر القرطبي رحمته الله في التذكرة أن الذي يتبدل هو عينها؛ فتزال بالكلية، وهذا القول هو المروي عن عبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

ورجح القرطبي رحمته الله هذا القول بعد إيراده الأدلة الواردة في ذلك فقال: «فهذه الأحاديث تنصُّ على أن السماوات والأرض تبدل وتزال، ويخلق الله أرضاً أخرى، ويكون الناس عليها بعد كونهم على الجسر».

وتبدل الأرض إلى خبزة بيضاء، يأكل المؤمن من تحت قدميه، وهو قول أبي هريرة، رضي الله عنه وسعيد بن جبير رحمته الله.

وهو الأقرب والله أعلم؛ لما ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها الجبار بيده، كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر، نزلاً لأهل الجنة»، فأتى رجل من اليهود، فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة؟ قال: «بلى»، قال: تكون الأرض خبزة واحدة - كما قال

النبي ﷺ - فنظر النبي ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه) رواه البخاري ومسلم.

قال النووي رحمه الله: «ومعنى الحديث أن الله تعالى يجعل الأرض كالظلمة والرغيف العظيم، ويكون ذلك طعامًا نزلًا لأهل الجنة والله على كل شيء قدير».

ثالثًا: دلت النصوص الشرعية على أنَّ من عُبد من دون الله من الجمادات فإنه يطرح مع عابديه في نار جهنم.

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ (٩٨) لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ آلهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿[الأنبياء: ٩٨-٩٩].

والحكمة في دخول الأصنام النار -وهي جماد، لا تعقل، وليس عليها ذنب- بيان كذب من اتخذها آلهة، ويزداد عذابهم، فلهذا قال: لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها، وهذا كقوله تعالى: ﴿لِبَيْنِ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ﴾ وكل من العابدين والمعبودين فيها، خالدون، لا يخرجون منها، ولا ينتقلون عنها».

وبهذا يتبين أنَّ قول المؤلف رحمه الله: (ويقول لسائر الخلق ممن لم يُخلق للبقاء كونوا ترابًا) ليس على إطلاقه.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بالقصاص يوم القيامة بين الخلق كلهم بني آدم والسباع والهوام، حتى للذرة من الذرة، حتى يأخذ الله ﷻ لبعضهم من بعض، لأهل الجنة من أهل النار، وأهل النار من أهل الجنة، وأهل الجنة بعضهم من بعض، وأهل النار بعضهم من بعض.



قوله : (والإيمان بالقصاص يوم القيامة بين الخلق كلهم).

نبّه المؤلف رحمه الله على نوعين من أنواع القصاص :

فقال رحمه الله : (بني آدم).

النوع الأول: القصاص الذي يجري بين بني آدم.

وهذا القصاص يكون عند القنطرة، والقنطرة: جسرٌ مرتفع يُحبس فيه المؤمنون من أصحاب المظالم ويكون بعد عبورهم الصراط، فيتقاصون مظالم كانت بينهم ثم يؤذن لهم في دخول الجنة.

وأصرح الأدلة الدالة عليه: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خلص المؤمنون من النار»، أي: من المرور على الصراط الذي على متن جهنم، «حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار فيتقاصون مظالم»، فدل ذلك على أن هذا خاصٌّ بأهل المظالم، قال: «فيتقاصون مظالم في الدنيا حتى إذا نُقوا وهُذبوا أُذن لهم بدخول الجنة، فو الذي نفس محمد بيده لأحدهم بمنزله أدل منه في الدنيا»، يعني: يعرف مكانه ومنزله في الجنة أشد من معرفته لبيته الذي في الدنيا، كما قال الله:

﴿وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرَفَهَا هُمْ﴾ [مُحَمَّدًا: ٦]، أي: من دون أن يسألوا عن مكانهم فهم يعرفونه ويذهبون إليه.

فأصحاب المظالم يُحبسون عند القنطرة.

ولا يمرُّ بالقنطرة أصناف وهم:

- الأنبياء فإنهم لا مظالم عليهم.
- والمؤمن الذي لا حساب عليه ولا عذاب، وليست عليه مظالم لأحد.

- والكفار بأصنافهم، ومن لم يعبر على الصراط وهم الذين سقطوا في النار من عصاة الموحدين، فهؤلاء يُقتَصُّ منهم قبل الصراط ثم قال ﷺ: **(والسباع والهوام حتى للذرة من الذرة).**

النوع الثاني: القصاص الذي يجري بين المخلوقات غير بني آدم. وهو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: (والسباع والهوام، حتى للذرة من الذرة)، ومن أدلة هذا النوع من القصاص:

قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥] يعني: جُمِعَتْ ليوم القيامة؛ ليقْتَصَّ الله من بعضها لبعض، ويرى العباد كمال عدله. ثم بعد ذلك يكون مآلها بحسب ما جاء في النصوص.

ومن أدلة هذا النوع:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقتَصُّ الخلق بعضهم من بعض حتى الجماء من القرناء وحتى الذرة من الذرة» رواه أحمد في المسند

فقوله: «يقتَصُّ الخلق»، هذا عام في القصاص بين عموم الخلق.

فإن قيل : الشاة غير مكلفة، فكيف يقتص منها؟

فالجواب : أن الله تعالى فعال لما يريد ولا يُسأل عما يفعل، ولعل من الحكمة في ذلك : إعلام العباد أن الحقوق لا تضيع بل يقتص حق المظلوم من الظالم.

قال : (حتى يأخذ الله ﷻ لبعضهم من بعض، لأهل الجنة من أهل النار، وأهل النار من أهل الجنة، وأهل الجنة بعضهم من بعض، وأهل النار بعضهم من بعض).

المعنى : يُقْتَص للكافر من المسلم، لكن هذا ليس في القنطرة. ومما يدل على أنه يُقْتَص للكافر من المسلم قول الله جل وعلا : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصِمُونَ﴾ [التكوير : ٣١]. والخطاب في الآية للمسلمين والكفرة. والمعنى : ﴿تَخَصِمُونَ﴾ فيما تنازعتم فيه، فيفصل بينكم بحكمه العادل، ويجازي كلاً ما عمله، ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾.

ومما يدل على عموم الآية :

ما ذكره الطبري عن ابن زيد، في قوله : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخَصِمُونَ﴾ قال : أهل الإسلام وأهل الكفر.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإخلاص العمل لله .

الشَّيْخُ

الإخلاص في اللغة: التصفية.

والإخلاص في العبادة معناه: إفراد الله ﷻ بالعبادة، وتصفية العبد قصده مما يشوبه من شائبة رياءٍ أو سمعةٍ أو إشراكٍ بالله ﷻ، وهو من العبادات القلبية التي لا يطلع عليها إلا الله ﷻ.

والعبادة شرط قبولها: الإخلاص والمتابعة.

فالإسلام أسبغ على أعمال الإنسان كلها صفة العبادة، إذا تحقق فيها شرطا قبول العمل، وهما:
أولاً: الإخلاص.

بأن يكون العمل خالصاً لوجه الله الكريم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: من الآية ٥].

فينوي العبد أن يكون عمله، وقوله، وإعطاؤه، ومنعه، وحبه، وبغضه لله وحده، لا شريك له؛ إذ الأعمال لا تقوم إلا بالنيات، فلا ثواب على عمل شرعي إلا إذا قصد به وجه الله ﷻ، كما دلَّ عليه حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنَّما الأعمال بالنيَّاتِ)، (وفي رواية: العملُ بالنيَّةِ) رواه البخاري ومسلم.

فالنية تتحكم في العمل، وتقلبه إلى عبادة.

ثانيًا: المتابعة.

بأن يكون العمل على منهاج رسول الله ﷺ، وهدية القويم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: من الآية ٧].

فالأعمال لا اعتبار لها إلا إذا كانت على الوجه الذي رسمه الشرع. وقد روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو رد» رواه البخاري ومسلم. وكلُّ عمل بلا متابعة، فإنه لا يزيد عامله إلا بعدًا من الله تعالى؛ فإنَّ الله ﷻ إنما يعبد بأمره، لا بالأهواء، ولا الآراء.

والمسلك الحسن ليس في إخلاص العمل لله ﷻ فحسب، ولا في متابعة الرسول ﷺ فقط، بل في مجموعهما معًا، فإنَّ الله ﷻ ذكر العمل الصالح، فقال: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، والعمل الصالح هو: الخالص الصواب، فإذا جمع العمل هذين الشرطين، كان عبادة.

والناس انقسموا بحسب هذين الأصلين: الإخلاص والمتابعة إلى أربعة أقسام:

قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين مبينًا هذه الأقسام:

(أحدها: أهل الإخلاص للمعبود والمتابعة.

وهم أهل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حقيقة، فأعمالهم كلها لله، وأقوالهم لله، وعطاؤهم لله، ومنعهم لله، وحبهم لله، وبغضهم لله، فمعاملتهم ظاهرًا وباطنًا لوجه الله وحده، لا يريدون بذلك من الناس جزاء ولا شكورًا، ولا ابتغاء الجاه عندهم، ولا طلب المحمدة، والمنزلة في قلوبهم، ولا هربًا من ذمهم، بل قد عدوا الناس بمنزلة أصحاب القبور، لا يملكون لهم ضرًا

ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا، فالعمل لأجل الناس، وابتغاء الجاه والمنزلة عندهم، ورجاؤهم للضر والنفع منهم لا يكون من عارف بهم البتة، بل من جاهل بشأنهم، وجاهل بربه، فمن عرف الناس أنزلهم منازلهم، ومن عرف الله أخلص له أعماله وأقواله، وعطاءه ومنعه وحبه وبغضه، ولا يعامل أحد الخلق دون الله إلا لجهله بالله وجهله بالخلق، وإلا فإذا عرف الله وعرف الناس أثر معاملة الله على معاملتهم.

وكذلك أعمالهم كلها وعبادتهم موافقة لأمر الله، ولما يحبه ويرضاه، وهذا هو العمل الذي لا يقبل الله من عامل سواه، وهو الذي بلا عبادة بالموت والحياة لأجله.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، وجعل ما على الأرض زينة لها ليختبرهم أيهم أحسن عملًا، قال الفضيل بن عياض: العمل الحسن هو أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا.

والخالص: ما كان لله، والصواب: ما كان على السنة.

وهذا هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾.

فلا يقبل الله من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، على متابعة أمره، وما عدا ذلك فهو مردود على عامله، يرد عليه أحوج ما هو إليه هباء منثورًا.

وفي الصحيح من حديث عائشة عن النبي ﷺ: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» وكل عمل بلا اقتداء فإنه لا يزيد عامله من الله إلا بعداً، فإنَّ الله تعالى إنما يعبد بأمره، لا بالآراء والأهواء.

الضرب الثاني: من لا إخلاص له ولا متابعة.

فليس عمله موافقاً للشرع، وليس هو خالصاً للمعبود، كأعمال المتزينين للناس، المرئين لهم بما لم يشرعه الله ورسوله، وهؤلاء شرار الخلق، وأمقتهم إلى الله ﷻ.

ولهم أوفر نصيب من قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يفرحون بما أتوا من البدعة والضلالة والشرك، ويحبون أن يحمداً باتباع السنة والإخلاص.

وهذا الضرب يكثر فيمن انحرف من المنتسبين إلى العلم والفقر والعبادة عن الصراط المستقيم، فإنهم يرتكبون البدع والضلالات، والرياء والسمعة ويحبون أن يحمداً بما لم يفعلوه من الاتباع والإخلاص والعلم، فهم أهل الغضب والضلال.

الضرب الثالث: من هو مخلص في أعماله، لكنها على غير متابعة الأمر.

كجهال العباد، والمنتسبين إلى طريق الزهد والفقر، وكل من عبد الله بغير أمره، واعتقد عبادته هذه قربة إلى الله فهذا حاله، كمن يظن أنَّ سماع المكاء والتصدية قربة، وأن الخلوة التي يترك فيها الجمعة والجماعة قربة، وأن مواصلة صوم النهار بالليل قربة، وأنَّ صيام يوم فطر الناس كلهم قربة، وأمثال ذلك.

الضرب الرابع: من أعماله على متابعة الأمر، لكنها لغير الله.
 كطاعة المرائين، وكالرجل يقاتل رياء وحمية وشجاعة، ويحج ليقال،
 ويقرأ القرآن ليقال، فهؤلاء أعمالهم ظاهرها أعمال صالحة مأمور بها،
 لكنها غير صالحة، فلا تقبل: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾،
 فكل أحد لم يؤمر إلا بعبادة الله بما أمر، والإخلاص له في العبادة، وهم
 أهل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ اهـ.

فإذا عُلِمَ أَنَّ أسعد الناس من هذه الأقسام هم الذين جمعوا بين
 الإخلاص والمتابعة، فعلى الإنسان: أن يحاسب نفسه، ويجاهدها على
 إخلاص العمل لله تعالى.

وإذا عرض له عارض فعليه:

- أن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم.
 - وأن يتذكر أَنَّ ما عند الناس ينفد وما عند الله باق.
 - وأن يستحضر أن الله غني عنه وعن أعماله.
- كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال
 الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي
 غيري تركته وشركه» رواه مسلم.

وهنا مسألة مهمة من المناسب بيان حكمها وهي:

ما حكم العمل إذا كان فيه قصد الله تعالى، وقصد غير الله ﷻ.

هذا العمل لا يخلو من حالين:

الحالة الأولى: أن يكون الباعث للعمل، هو الرياء والسمعة، فهذا
 العمل الذي ينوي صاحبه الرياء قبل الدخول فيه باطلٌ من أصله.

فلو أن شخصاً قبل أن يُكَبِّر تكبيرة الإحرام، أراد بهذه الصلاة الرياء، فهذه الصلاة باطلة من أصلها؛ للحديث القدسي: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً» أي: من أعمال القرب «أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه» رواه مسلم.

وهذا القول بأنَّ العبادة باطلة، هو قول جمع من الصحابة، كعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وبه قال بعض التابعين كالحسن البصري، وسعيد بن المسيَّب، وغيرهما.

الحالة الثانية: أن يكون أصلُ العملِ لله، ثم يطرأ عليه الرياء، فهذا، فيه صورتان:

الصُّورة الأولى: إن كانت العبادة لا يبنِّي آخرها على أوَّلها؛ فإنه يُقبل الخالص، ويُردُّ ما فيه الرياء.

مثال ذلك: شخصٌ رأى فقيراً، فأعطاه مائة ريال، وأراد بذلك وجه الله ﷻ، فلما رأى هذا المتصدِّق شخصاً مُقْبِلاً إليه، أخرج مائة أخرى ودفعها لهذا المحتاج، فالمائة الأولى: مقبولة؛ لأنها خالصة لله وحده، والمائة الثانية: مردودة؛ لأنها أُخرجت؛ طلباً للمدح والثناء.

الصُّورة الثانية: إذا كانت العبادة يبنِّي آخرها على أوَّلها، أي: يرتبط آخرها بأولها، كالصلاة، فهذه على حالين:

الحالة الأولى: إذا كَبَّر للإحرام ثم طرأ الرياء، فدفعه، وأخلص الصلاة لله، فصلاته صحيحة.

الحالة الثانية: إذا استمر معه الرياء، ولم يدفعه، فهل صلاته صحيحة؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة، هل تبطل صلاة المرائي أو لا؟
على مذهبين:

المذهب الأول: صلاته باطلة.

ومما احتجوا به على ذلك: احتجاجهم بعموم حديث: «من أحدث في أمرنا هذا، ما ليس منه فهو رد» رواه البخاري ومسلم، وفي رواية مسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

فقالوا: هذه الصلاة التي دخل فيها الرياء، ليس عليها أمر النبي ﷺ، فهي مردودة.

المذهب الثاني: له من صلاته ما عقل منها، فالجزء الذي كان خالصاً يؤجر عليه، والجزء الذي حصل فيه الرياء يأثم لأجله، وينقص أجر الصلاة.

ومما احتجوا به على ذلك: احتجاجهم بقوله ﷺ: «إنَّ العبد ليصلي الصلاة، ما يُكتب له منها إلا عُشرها، تسعها، ثمنها، سبعةا، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها»، رواه أحمد في المسند.
فقالوا: إنَّ العبد يُكتب له ما عقل من صلاته.

وهذا التقسيم أشار إليه الحافظ ابن رجب في كتابه: «جامع العلوم والحكم»، وابن القيم في «إعلام الموقعين»، فمن أراد البسط في هذه المسألة؛ فليراجع الكتابين.

ولما كانت بعض الأعمال قد تشبه على بعض الناس فيتوهمون قدحها في الإخلاص، بسبب جهلهم في معرفة الفرق بين الرياء، وبين غيره، فمن المناسب ذكر شيء من أشهر الأعمال التي قد يُتَوَهَّمُ قدحها في الإخلاص، والأمر شرعاً بخلاف ذلك، فمن هذه الأعمال:

أولاً: فرح الإنسان بالطاعة.

فالفرح والسرور والبشرى لا تقدر في الطاعات ولا تنافي الإخلاص، لأنها مسرة النفس بطاعة الرب ﷻ، ومثل ذلك مما سرَّ العقلاء وأبهج الفضلاء، ومما يدل على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب بالجابية فقال: قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال: (. . . ومن سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن) رواه أحمد.

قال الشوكاني رحمته الله في معنى هذا الحديث: «فيه دليل على أَنَّ السرور لأجل الحسنة والحزن لأجل السيئة من خصال الإيمان؛ لأن من ليس من أهل الإيمان لا يبالي أحسن أم أساء، وأما من كان صحيح الإيمان خالص الدين فإنه لا يزال من سيئته في غم لعلمه بأنه مأخوذ بها محاسب عليها، ولا يزال من حسنته في سرور لأنه يعلم أنها مدخرة له في صحائفه فلا يزال حريصاً على ذلك حتى يوفقه الله ﷻ لحسن الخاتمة».

ثانياً: ثناء الناس على المرء دون إرادة منه للمدح.

فليس مما يقدر في الإخلاص أن يعمل المسلم العمل الصالح، ثم يلقي الله له في قلوب عباده محبته والثناء عليه فيفرح بفضل الله ورحمته ويستبشر بذلك، وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قيل لرسول الله ﷺ: أرايت الرجل يعمل العمل من الخير، ويحمده الناس عليه؟ قال: «تلك عاجل بشرى المؤمن» رواه مسلم..

والذي يتحدث عن نفسه بفعل الطاعات ذكر الشيخ ابن عثيمين رحمته الله أنه لا يخلو من حالين :

الحال الأولى: أن يكون الحامل له على ذلك تزكية نفسه وإدلاله بعمله على ربه وهذا أمر خطير قد يؤدي إلى بطلان عمله وحبوطه وقد نهى الله تعالى عباده عن تزكية نفوسهم فقال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ .

الحال الثانية: أن يكون الحامل له على ذلك يتحدث بنعمة الله تعالى وأن يتخذ من هذا الإخبار عن نفسه سبيلاً إلى أن يقتدي به نظراًؤه وأشكاله من بني جنسه وهذا قصد محمود لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة) رواه مسلم .

ثالثاً: نشاط العبد في العبادة بسبب رؤية الخلق .

ينبغي أن نعلم أن الاجتهاد في الطاعة والجدُّ في العبادة دليلٌ على شكر الخالق جلَّ وعلا ، والمرء مطلوب منه أن يجاهد نفسه على طاعة الله تعالى، وقد تعرض له عوارض تكون سبباً في فتوره وقلة اجتهاده في الطاعة، من ضعف الإيمان أو الوقوع في المعاصي، أو مجالسة العصاة، أو غير ذلك من الصوارف عن الطاعة، وصحبة الأخيار من أصحاب الهمم العالية سببٌ من أسباب نشاط المرء في العبادة، فإذا رأى العبد من نفسه نشاطاً في التعبُّد وزيادة عمل عند لقائه بالصالحين فليس بضرورة أن يكون فعله نوع رياء، إلا إذا قصدَ بفعله الرياء .

رابعًا: التَّعَمُّ بالمباحات.

فاعل المباح أو تاركه لا يستحق العقوبة ولا الذم ولا العتاب، ولا يستحق الثواب والأجر والمدح، لأنَّ الشارع لم يطلب فعله ولم يطلب اجتنابه، فلا يقال بأنَّ المباح قادح في الإخلاص.

وقد امتنَّ الله على عباده بأنَّ أباح لهم ما ينفعهم، ومنه قوله جلَّ وعلا: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وفي هذا دليل على أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة، ولا يمكن أن يمتنَّ الله ﷻ على عباده بما يقدح في الإخلاص.

ومن صور التَّعَمُّ بالمباحات: تحسين الثوب الذي يلبسه الإنسان عند الخروج إلى الناس إنما هو ليراه الناس، وكذلك كلُّ تجمُّل لأجلهم، ولا يقال: إنه من الرياء أو منهى عنه، حيث إنَّ كثيرا من الناس لا يحبون أن يراهم أحد بعينٍ نقصٍ في أيِّ حال، ومن الناس من يؤثر إظهار نعمة الله عليه كما أمر الرسول ﷺ بذلك في الحديث الذي رواه ابن مسعود أنه قال: (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من كبر، فقال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا، قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس) رواه مسلم.

وقد يكون فعل المباح نوع رياء، بحسب نية فاعله، كمن يلبس ثيابًا مرقَّعة؛ ليقول الناس إنه زاهد في الدنيا، أو من يلبس لباسًا معيَّنًا يرتديه ويلبسه طائفة من الناس يَعُدُّهم الناس علماء، فيلبس هذا اللباس ليقال عالم.

خامسًا: مسائل التعليم غير القادحة في الإخلاص.

تعليمُ الناس الخير وردت في فضله نصوص كثيرة منها حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: ذكر لرسول الله ﷺ رجلان أحدهما عابد والآخر عالم، فقال رسول الله ﷺ: (فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، ثم قال رسول الله ﷺ: إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير) رواه الترمذي.

وقد يحتاج معلم الناس الخير لاستخدام أساليب عملية تُضبط بها مسائل العلم منها أسلوب القدوة، وهذا الأسلوب لا يقدر في الإخلاص بل هو نوع عبادة، وقد طبَّقه النبي ﷺ عمليًا. ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: إحسان الوضوء، أو إقامة الصلاة لأجل التعليم. فهذه الأعمال وما شاكلها لو فعلها المرء بغرض الاقتداء به فهذا ليس مما لا يقدر في الإخلاص لما جاء في حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه: ولقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليه -أي: المنبر- فكبر وكبر الناس وراءه، وهو على المنبر، ثم رفع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد، حتى فرغ من آخر صلاته، ثم أقبل على الناس فقال: «يا أيها الناس إني صنعت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي» رواه مسلم.

المثال الثاني: الصدقة لأجل الاقتداء به.

الأفضل الإسراع بالصدقة وهو قول الأئمة الأربعة، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْثَرُهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

وقد يكون إظهارها أفضل إذا أراد دفع التهمة عنه، أو أظهرها ليُقتدى به من غير رياء ولا سمعة.

سادسًا: المسائل المتعلقة باتخاذ الدنيا وسيلة للعمل الصالح.

من كانت إرادته بعمله الصالح وجه الله تعالى، وأراد المنفعة الدنيوية المترتبة على القيام بالأعمال الصالحة، كالغنيمة لمن جاهد، وبسط الرزق وإنساء الأجل لمن وصل رحمه، ونحو ذلك فليس فعله بمنافٍ للإخلاص، ولكن ليس له الأجر الكامل، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

ويدل عليه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْسُطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يَنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» رواه البخاري ومسلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافاً لمن كرهها».

والمسائل المتعلقة بالمسألة السابقة كثيرة، ومن أمثلتها ما يلي:

المثال الأول: أخذ المال مقابل الأذان أو الإمامة أو الرقوى الشرعية.

فأخذ المال مقابل هذه الأعمال قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإذا فعلها الفقير لله -يعني: أعمال القرب- وإنما أخذ الأجرة لحاجته إلى ذلك وليستعين بذلك على طاعة الله فالله يأجره على نيته فيكون قد أكل طيباً وعمل صالحاً».

وأما أخذ المال مقابل الرقية فقد دلَّ على مشروعيته حديث النفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء

العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، . . . ثم قال لهم النبي: «قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما» رواه البخاري ومسلم.

قال النووي رحمته الله: «هذا تصريح بجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر وأنها حلال لا كراهة فيها».

المثال الثاني: أخذ المال مقابل التعليم.

عدم أخذ الأجرة على تعليم العلم أفضل كما بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله: «أما تعليم القرآن والعلم بغير أجرة فهو أفضل الأعمال وأحبها إلى الله وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ليس هذا مما يخفى على أحد ممن نشأ بديار الإسلام. والصحابة والتابعون وتابعو التابعين وغيرهم من العلماء المشهورين عند الأمة بالقرآن والحديث والفقه إنما كانوا يعلمون بغير أجرة. ولم يكن فيهم من يعلم بأجرة أصلاً . . . وتعليم القرآن والحديث والفقه وغير ذلك بغير أجرة لم يتنازع العلماء في أنه عمل صالح فضلاً عن أن يكون جائزاً؛ بل هو من فروض الكفاية».

وأما حكم أخذ الأجرة على تعليم العلم ومنه القرآن الكريم:

فالأقرب والله أعلم جوازه لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله» رواه البخاري.

فدلّ الحديث على جواز أخذ الأجرة على كتاب الله ﷻ، وهو نوع قربة، فيقاس عليه أخذ المال مقابل تعليم العلم الشرعي؛ لأنّه من القرب، فيجوز أخذ الأجرة عليه.

وما يأخذه من بيت المال خيرٌ وأفضل؛ لأنَّ ما يؤخذ من بيت المال ليس بعوض إنّما هو إحسان ومعروف وإعانة على الطّاعة.

المثال الثالث: أخذ المال على كتابة العلم الشرعي.

فمن أخذ المال ليؤلف الكتب أو يحققها أو ينسخها أو يطبعها فتكون المعاوضة غير مقصده الأساس ولكن مقصده التعبد به لله تعالى ونفع المسلمين وإنما أخذ المعاوضة للتقوت والتعفف، فهذا الذي يجوز ولا يقدر في نيته.

ودليله ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحديث المتقدم الدّال على جواز أخذ الأجرة على كتاب الله ﷻ، وهو نوع قربة، فيقاس عليه أخذ المال على كتابة العلم الشرعي؛ لأنّه من القرب، فيجوز أخذ الأجرة عليه.

المثال الرابع: نيل الشهادات الشرعية للاستعانة بها على التعليم.

فالسعي في أخذ الشهادات الشرعية، ليستعين بها طالب العلم على طاعة الله ورسوله، ونفع المسلمين لا يقدر في الإخلاص.

وقد سئل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله: يتحرّج بعض طلبة العلم الشرعي عند قصدهم العلم والشهادة فكيف يتخلص طالب العلم من هذا الحرج؟

فأجاب بقوله: يجاب عن ذلك بأمور:

أحدها: أن لا يقصدوا بذلك الشهادة لذاتها، بل يتخذون هذه الشهادات وسيلة للعمل في الحقول النافعة للخلق؛ لأن الأعمال في الوقت الحاضر مبنية على الشهادات، والناس لا يستطيعون الوصول إلى منفعة الخلق إلا بهذه الوسيلة وبذلك تكون النية سليمة.

الثاني: أن من أراد العلم قد لا يجده إلا في هذه الكليات فيدخل فيها بنية طلب العلم ولا يؤثر عليه ما يحصل له من الشهادة فيما بعد.

الثالث: أن الإنسان إذا أراد بعمله الحسنين حسن الدنيا، وحسن الآخرة فلا شيء عليه في ذلك؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾، وهذا ترغيب في التقوى بأمر دنيوي.

فإن قيل: من أراد بعمله الدنيا كيف يقال: بأنه مخلص؟

أجيب: أنه أخلص العبادة ولم يرد بها الخلق إطلاقاً فلم يقصد مراعاة الناس ومدحهم على عبادته بل قصد أمراً مادياً من ثمرات العبادة فليس كالمرائي الذي يتقرب إلى الناس بما يتقرب به إلى الله ويريد أن يمدحوه به، لكنه بإرادة هذا الأمر المادي نقص إخلاصه فصار معه نوع من الشرك وصارت منزلته دون منزلة من أراد الآخرة.

المثال الخامس: طلب المناصب الدنيوية لمن كان أهلاً لها بقصد نفع الناس.

نفع الناس عبادة من أجل القرب التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله ﷻ، وقد جاء في بيان فضله وأنه من الأسباب الجالبة لمحبة الله تعالى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قلت يا رسول الله، أي الناس أحب إلى الله؟ قال: (أنفعهم للناس) رواه الطبراني.

ومن القواعد الفقهية المقررة أن: (الوسائل لها أحكام المقاصد) فما كان وسيلة إلى شيء فله حكم ذلك الشيء، فإذا كان المقصد من طلب المناصب نفع الناس لمن كان أهلاً لتوليها مع علمه بعدم وجود الكفاء المناسب لولاية هذا المنصب الدنيوي، فهذا العمل جائز والوسيلة الموصلة

إليه كذلك جائزة؛ لأنَّه لما كانت الوسائل هي الموصلة لمقاصدها أخذت أحكام تلك المقاصد.

فطلب المناصب الدنيوية لمن كان أهلاً لها بقصد نفع الناس لا يقدح في الإخلاص.

ومما يُحتجُّ به على ذلك قول الله ﷻ عن نبيه يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾.

قال القرطبي رحمه الله: «ودلت الآية على جواز أن يطلب الإنسان عملاً يكون له أهلاً».

المثال السادس: أخذ المال على النيابة في الحج أو العمرة.

من حج وقصد من النيابة في الحج التكسب والمعاوضة فهذا لا يجوز.

أما من أخذ العوض ليحج بأن كان قصده الشوق إلى البيت الحرام والمواقف والمشاعر وحضور دعوة المسلمين لكن يريد ما يتبلغ به ويعينه فهذا يجوز.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والمستحب أن يأخذ الحاج عن غيره ليحج لا أن يحج ليأخذ فمن أحب إبرار الميت برؤية المشاعر يأخذ ليحج ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح ففرق بين من يقصد الدين والدنيا وسيلته وعكسه، فالأشبه أن عكسه ليس له في الآخرة من خلاق).

سابعاً: التجارة في سفر الطاعة.

فمن قرّن بين تشريك ما لا يحتاج إلى نية في نية العبادة، كالتجارة مع الحج أو العمرة أو مع طلب العلم أو غير ذلك من أعمال القرب ففعله جائز.

وقد دلَّ على ذلك قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

وقد ذكر الطبري رحمه الله أنَّ المراد بالفضل في الآية: التماسُ رزق الله بالتجارة، فهذه الآية نزلت في قوم كانوا لا يرون أن يتَّجروا إذا أحرَموا يلتمسون البر بذلك، فأعلمهم جل ثناؤه أنَّ لا برَّ في ذلك، وأنَّ لهم التماس فضله بالبيع والشراء، وبه قال ابن عباس وابن عمر وعكرمة وعطاء ومجاهد وغيرهم.

فالتجارة تابعة للحج سواء تعرَّض لها الحاجُّ أم لم يتعرض لها.

ومن القواعد الفقهية التي ذكرها الزركشي رحمه الله:

أنَّ ما يحصل ضمناً إذا تُعرِّض له لا يضر، فما كان تابِعاً لغيره في وجوده وحصوله ضمن حصول غيره، فإذا أراد المكلف وتعرَّض لإدخاله ضمن متبوعه فلا يضرُّ ذلك المتبوع؛ لأنَّ التَّابع والمضمون حاصل ضمن متبوعه سواء تعرَّض له المكلف أم لم يتعرض له.

وهذا الحكم من حيث الأصل، لكن ينبغي أن نعلم أنه إذا وضعت ضوابط للبيع والشراء من جهة ولي الأمر لضبط هذا الباب فإنه يجب التقيد بهذه الضوابط طاعة لولي الأمر وتحقيقاً للمصالح المرجوة في هذا الباب.

ثامناً: من المسائل التي يتوهم قدحها في الإخلاص والأمر شرعاً بخلاف ذلك: انتظار الإمام المسبوق ليدركه في الركوع.

فانتظار الإمام المأموم في الركعة والركوع أفضل وأولى بشرط ألا يشق على المأمومين، ومما يدل على ذلك:

حديث أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطوّل فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجاوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه» رواه البخاري.

قال ابن الجوزي رحمته الله: «ويستدل بهذا الحديث على جواز انتظار الإمام في رُكُوعه للداخل إذا أحس به من جهة أنه إذا كان للإنسان أن يحذف من طول صلاته لأجل خارج إلى أمور الدنيا، جاز أن يزيد فيها من عبادة الله وتسيبحه لأجل داخل في العبادة».



قال الصنف رحمه الله :

والرضا بقضاء الله والصبر على حكم الله، والإيمان بما قال الله ﷻ، والإيمان بأقدار الله كلها خيرها وشرها وحلوها ومرها، قد علم الله ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون، لا يخرجون من علم الله، ولا يكون في الأرضين ولا في السماوات إلا ما علم الله ﷻ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا خالق مع الله ﷻ.



نبه المؤلف رحمه الله في هذه الجملة إلى ست مسائل من مسائل الإيمان بالقضاء والقدر، فقال رحمه الله :

(والرضا بقضاء الله).

المسألة الأولى: الرضا بقضاء الله وقدره.

والرضا بالقدر هو الرضا بتدبير الله ﷻ لعبده، ويتضمن إفراده بالتوكل عليه والاستعانة به، والثقة به، والاعتماد عليه، وأن يكون راضيًا بكل ما يُفعل به كما ذكر ذلك ابن القيم في مدارج السالكين، فالرضا بالطاعات المقدرة شرعًا من الطاعة المأمور بها، فارضَ بما قدَّر الله من الطاعة، فالله جل وعلا لا يقدر شيئًا إلا لحكمة وفيه مصلحة للخلق، فارض بذلك، ولا تقل: لماذا قدَّر الله هذه الطاعة بهذه الكيفية؟ فالله تعالى ما قدَّر ذلك وما أمر به إلا لحكمة، وهو أعلم بما يصلح للخلق.

ومن الرضا: ما يسمى بالرضا بالكفر والفسوق والعصيان.

وهذا النوع لا يرضى به العبد ولا يؤمر بالرضا به، بل يؤمر ببغضه، فإنَّ الله تعالى لا يحبه ولا يرضاه، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧].

ومن أنواع الرضا: الرضا بالمصائب، وهو مستحب وليس بواجب، فالواجب هو الصبر، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٦]. وقال: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [التَّقْوَاتُ: ١٧].

فهذا أمر يدل على الوجوب، لكن المستحب هو الرضا. والمعنى: أن يكون العبد قبل نزول المصيبة راضٍ بأي شيء يكون له، هذا هو الفرق بين الرضا والصبر؛ فالصبر يكون بعد نزول المصيبة فإذا وقعت المصيبة يجب عليك أن تصبر، أما قبل وقوع المصيبة فتقول: أنا راضٍ بما يقدر الله لي من الأشياء التي لم تأت، فهذا يقال له: الرضا. أما ما يُقدَّر على العبد مما لم يدخل في اختياره من المسرات أو المصائب فهذا يُشرع الرضا به، لقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [النَّجْمُ: ١١].

وقوله: (والصبر على حكم الله).

المسألة الثانية: وجوب الصبر على حكم الله تعالى.

والدليل على ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الْقُلُوبُ: ٤٨]، يعني لحكم الله جل وعلا الكوني والشرعي. وهذا يتناول الصبر بأنواعه الثلاثة:

النوع الأول: الصبر على الطاعات.

فهي من حكم الله الشرعي حتى تقوم بفعلها، فاصبر على فعل الطاعات بأنواعها، ومنها الاستيقاظ لصلاة الفجر، وقيام الليل، والصبر على الصيام.

النوع الثاني: الصبر عن المعاصي وما يوصل إليها.

وبحسب قوة الصبر يكون تركك للمعصية، فكلما قوي الصبر عندك كُفِّيت عن المعصية.

ومن المسائل التي يطرحها أهل العلم: أيهما أفضل الصبر عن المعصية أو الصبر على الطاعة؟

قال بعض السلف: أعمال البر يفعلها البر والفاجر، ولا يقدر على ترك المعاصي إلا صديق، يعني صاحب الصدق المبالغ في الصدق، الذي يصدق قوله بالعمل.

النوع الثالث: الصبر على أقدار الله جل وعلا، وما يصيب العبد بغير اختياره من المصائب.

فإن كانت المصيبة لا اختيار للعبد فيها كالأمراض والمصائب السماوية فيجب عليه أن يصبر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الشُّرَا: ٤٦].

وإن حصل للمرء مكروه وقُدِّرَ عليه أذى بسبب شخصٍ معين فهل يصبر أو يأخذ حقه؟

قال بعض أهل العلم: الشخص بالخيار بين الصبر والعفو، وهذا أفضل، أو الانتصار لنفسه دون تجاوز، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَاقِبَتُ الْمُعَاقِبِينَ بِمِثْلِ مَا عُوِفَتْ بِهِ وَلَكِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [التَّحَا: ١٢٦].

والأقرب والله أعلم في هذه المسألة: أنه يُرجع فيه ذلك إلى المصلحة وعدمها، ففي بعض المواقف التي تحصل لك يترجح لديك أن العفو أنفع، فيكون الأفضل الصبر والعفو، وفي بعض المواقف يترجح لديك أن عدم

العفو أنفع، فإذا سكت عنه سيتسلط على غيرك ويؤذيه، وإذا أدبته ارتدع الآخرون، فهنا ترك العفو أولى.

وقوله: **(والإيمان بما قال الله ﷻ).**

المسألة الثالثة: الإيمان بما قال الله ﷻ.

والمقصود بذلك التسليم للنصوص الشرعية، ويكون التسليم بفعل الأوامر واجتناب النواهي، ومنها النصوص المتعلقة بالقدر فيجب التسليم لها.

وقوله: **(والإيمان بأقدار الله كلها خيرها وشرها وحلوها ومرها).**

المسألة الرابعة: الإيمان بأقدار الله تعالى كلها خيرها وشرها وحلوها ومرها؛ لحديث جبريل المشهور وفيه: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»، فكل شيء بقضاء الله وقدره، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [التكوير: ٤٩].

وقوله: **(قد علم الله ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون، لا يخرجون من علم الله، ولا يكون في الأرضين ولا في السماوات إلا ما علم الله ﷻ، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك).**

المسألة الخامسة: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، وسبق الكلام عن هذه المسألة، وقد دلَّ عليها قول الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، فأول مرتبة من مراتب الإيمان بالقدر الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء.

وقوله: **(ولا خالق مع الله ﷻ).**

المسألة السادسة: الإيمان بأنه لا خالق مع الله جل وعلا.

فهو المتفرد بالخلق، وهو الخالق لكل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وما من ذرة في السماوات والأرض

إلا والله ﷻ خالقها وخالق حركتها وسكونها، قال الله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافَات: ٩٦].

وجاء في حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ» أخرجه البزار والحاكم وغيرهما.

ولما كان من المعلوم أنه ليس أحد يخلق ويدبر أمر المخلوقات إلا الله تعالى، نتج من ذلك: وجوب إفراده تعالى بالربوبية.

ومما يدل على تفرده بالربوبية، وامتناع جميع وجوه الشراكة فيها: قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ (٢٢) وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. [شُكْرًا: ٢٢-٢٣]، فهذه أنواع التعلقات، التي يتعلق بها المشركون بأندادهم، وأوثانهم، من البشر، والشجر، وغيرهم، قطعها الله ﷻ وبَيَّن بطلانها، تبيينًا حاسمًا لمواد الشرك، قاطعًا لأصوله، فوجب توحيد الربوبية له سبحانه.

وقد خالف في توحيد الربوبية صنفان من الخلق:

القسم الأول: من وقع في شرك التعطيل.

وهو: تعطيل المصنوع عن صانعه، وتعطيل الصانع عن أفعاله، ويكون ذلك بتعطيل خصائص الربوبية، وإنكار أن يكون الله رب العالمين.

ومن أمثلة شرك التعطيل: الإلحاد في الربوبية، وهو أنواع:

النوع الأول: إلحاد مَنْ أنكر وجود الربَّ جلَّ وعلا.

ومن القائلين بهذا النوع من الإلحاد: فرعون، وغالية القرامطة والباطنية، كالنصيرية والإسماعيلية، والدهرية الطبيعية، والسُّمنية الدهرية،

وهم أصحاب ديانة بوذية، كانت منتشرة في بلاد ما وراء النهر، يُنْكِرُونَ مِنَ الْعِلْمِ مَا سِوَى الْحِسِّيَّاتِ.

النوع الثاني: إحاد القائلين بقدّم العالم.

وهم: الفلاسفة من أرسطو ومن بعده، فهؤلاء يعتقدون أَنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَزَلْ موجودًا مع الله تعالى، ومعلولًا له، ومساوقًا بالزمان، مساوقة المعلول للعلة، ومساوقة النور للشمس، وَأَنَّ تقدّم الباري تعالى عليه كتقدّم العلة على المعلول، وهو تقدّم بالذات والرتبة لا بالزمان.

النوع الثالث: إحاد القائلين بوحدة الوجود.

وهو: الاعتقاد بأنَّ الكائنات المشهودة على كثرتها، هي عين وجود الله، وما هي إلا مظاهرٌ لذاته المنبثة في الكون، وممن ذهب إلى هذا القول: ابن عربي، (ت: ٦٣٨هـ)، والصدر الرومي القونوي، (ت: ٦٧٣هـ)، والتلمساني الملقب بالعفيف، (ت: ٦٩٠هـ)، وابن سبعين، (ت: ٦٦٩هـ).

القسم الثاني: من وقع في شرك التمثيل من غير تعطيل.

وهو: التسوية بين الله ﷻ وبين خلقه في شيء من خصائص الربوبية، أو نسبتها إلى غيره ﷻ.

وقد ذكر الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ بعضَ صوره وأمثله فقال: «كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، وشرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة.

وَمِنْ هذا شرك كثيرٍ مِمَّنْ يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها مدبرةً لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصابئة وغيرهم.

قلتُ: ويلتحق به من وجهٍ شركٌ غلاة عباد القبور الذين يزعمون أن
أرواح الأولياء تتصرف بعد الموت، فيقضون الحاجات، ويفرجون
الكربات، وينصرون من دعاهم، ويحفظون مَنْ التجأ إليهم، ولاذ بحماهم،
فإن هذه من خصائص الربوبية، كما ذكره بعضهم في هذا النوع.

ويدخل في ذلك: دعوى تأثير المُتَطَيَّر به من دون الله تعالى،
أو الاعتقاد في التمايم والحُجُب أنها تنفع أو تضر بذاتها، أو نسبة إنزال
المطر للنجوم بذاتها، أو ادعاء معرفة علم الغيب من جهة الكهان والسحرة
والمنجمين ونحوهم ممن يسمونهم بالأولياء، مما تقع فيه بعض الطوائف
كالرافضة والنصيرية والدروز وغيرهم أو ادعاء أنَّ العبد يخلق فعله كما
زعمته القدرية، أو إعطاء السلطة لأحد غير الله في التحليل والتحريم، كما
كان في النصارى، ومثلهم مَنْ يقدم تحكيم القوانين الوضعية على الشريعة،
فيعتقد وجود مشرّع مع الله له حق التحليل والتحريم.



قال الصنف رحمه الله :

والتكبير على الجنائز أربع، وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري
والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء، وهكذا قال
رسول الله ﷺ.

———— الشَّخْصُ ————

التكبير على الجنائز أربع تكبيرات لحديث أبي هريرة رضي الله عنه : «أنَّ
رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى
المصلى فصَفَّ بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات» رواه البخاري ومسلم.
وأما الزيادة على أربع تكبيرات فالمذاهب الأربعة على أنه لا يزداد على
ذلك.

لكن وردت آثار صحيحة في جواز الزيادة على أربع تكبيرات.
فورد ما يدل على مشروعية خمس تكبيرات، عن عبد الرحمن بن
أبي يعلى قال: (كان زيد يكبر على جنازنا أربعاً، وإنه كبر على جنازة
خمساً فسألته فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها) رواه مسلم.
ومما يدل على مشروعية ست تكبيرات ما جاء عن علي رضي الله عنه : (أنه
كان يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى أصحاب رسول الله ﷺ خمساً وعلى
سائر الناس أربعاً) رواه ابن أبي شيبة.

ومما يدل على مشروعية تسع تكبيرات ما جاء عن عبد الله بن
الزبير رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ أمر يوم أحد بحمزة فسجي ببردة . . . ثم
صلى عليه فكبر تسع تكبيرات ثم أتى بالقتلى يصفون ويصلى عليهم وعليه
معهم) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار.

ووردت عن الصحابة -رضوان الله عليهم- آثار صحيحة في التكبير على الجنازة ثلاثاً، وأربعاً، وخمساً، وستاً، وسبعاً انظرها في: «الأوسط» (٥/٤٢٩)، و«ابن أبي شيبه» (١/٤٩٧)، و«شرح معاني الآثار» (١/٤٩٧)، و«المحلى» (٥/١٢٨).

قال ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد» -بعد أن ذكر بعض الآثار والأخبار في سنّة الزيادة على أربع تكبيرات في الصلاة على الجناز: (وهذه آثار صحيحة، فلا موجب للمنع منها، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع مما زاد على الأربع، بل فعله هو وأصحابه من بعده.

والذين منعوا من الزيادة على الأربع، منهم من احتج بحديث ابن عباس، أن آخر جنازة صلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم كبر أربعاً. قالوا: وهذا آخر الأمرين، وإنما يؤخذ بالآخر، فالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم هذا. وهذا الحديث، قد قال الخلال في «العلل»: «أخبرني حرب قال: سئل الإمام أحمد عن حديث أبي المليح، عن ميمون، عن ابن عباس، فذكر الحديث. فقال أحمد: هذا كذب ليس له أصل، إنما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث.

واحتجوا بأن ميمون بن مهران روى عن ابن عباس: (أن الملائكة لما صلت على آدم -عليه الصلاة والسلام- كبرت عليه أربعاً، وقالوا: تلك سنتكم يا بني آدم). وهذا الحديث قال فيه الأثرم: جرى ذكر محمد بن معاوية النيسابوري الذي كان بمكة، فسمعت أبا عبد الله قال: رأيت أحاديثه موضوعة، فذكر منها عن أبي المليح، عن ميمون بن مهران عن ابن عباس: (أن الملائكة لما صلت على آدم كبرت عليه أربعاً)، واستعظمه أبو عبد الله، وقال أبو المليح كان أصح حديثاً وأتقى لله من أن يروي مثل هذا).

وقد جمع الشيخ الألباني رحمته الله مرويات صلاة الجنازة في كتابه أحكام الجنائز، وذكر الشواهد على ثبوت جواز التكبير على الجنازة إلى تسع تكبيرات، فأيهما فعل أجزأه.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في لقاء الباب المفتوح:

(أكثر ما كَبَّرَهُ النبي ﷺ على الجنازة أربع تكبيرات فقط، لكن ثبت عنه أنه ﷺ كبر خمساً؛ كما في حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، وكذلك روي عنه الست إلى السبع، ولهذا قال العلماء: لا بأس بالزيادة على الأربع إلى سبع.

والأفضل للإنسان أن يأخذ بما صحَّ عن النبي ﷺ تارة وتارة: تارةً أربعاً، وتارة خمساً، وتارة ستاً، وتارة سبعمائة، كما جاءت به السنة، لكن الأكثر الأربع، واعلم أنَّ كل شيء وردت به السنة على وجوه متنوعة فالأفضل أن تأخذ بهذا تارة وبهذا أخرى).



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بأن مع كل قطرةٍ ملكًا ينزل من السماء، حتى يضعها حيث أمره الله ﷻ .

————— ❁ الشَّيْخ ❁ —————

لم يصحَّ حديثٌ مرفوع يدل على أنَّ مع كلِّ قطرة ملك ينزلها من السماء ويضعها حيث أمر الله ﷻ .

لكن جاءت فيه آثار عن بعض التابعين، منهم الحكم بن عتيبة والحسن البصري بأسانيد حسنة، ومثلها لا تقال بالرأي.

وذكر أكثر أهل العلم أن الملك الموكل بالقطر والمطر هو ميكائيل، لحديث: «لو قلت ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر لكان» رواه الترمذي بسندٍ حسنه ابن حجر والألباني.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن النبي ﷺ حين كلم أهل القلب يوم بدرٍ -أي
المشركين- كانوا يسمعون كلامه .



ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا متعلق بمسألة مشهورة عند أهل العلم،
وهي : هل الموتى في قبورهم يسمعون أصوات غيرهم أم لا؟
هذه المسألة من مسائل الاجتهاد، فبعض أهل العلم يرى أن الموتى
لا يسمعون الأحياء، للأصل الدال على ذلك وهو قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ
بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فطر: ٢٢] .

فهذه المسألة مبناها على التوقيف وهي من أمور الغيب، فيقتصر على
الدليل الثابت الدال على السماع المخصوص ببعض الأحوال، وهي قضايا
جزئية لا تُشكّل قاعدة كلية يعارض بها الأصل المذكور.

ومن الأدلة على سماع الرسول ﷺ لأصوات المعزين :

ما ذكره المؤلف رحمه الله من أن النبي ﷺ كلم أهل القلب يوم بدر، ففي
صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله تعالى عنه : «أن رسول الله ﷺ ترك
قتلى بدر ثلاثاً ثم أتاهم فقام عليهم فناداهم، فقال: يا أبا جهل بن هشام،
يا أمية بن خلف، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، أليس قد وجدتم ما
وعد ربكم حقاً؟ فإني قد وجدتُ ما وعد ربي حقاً» .

وثبت أن الموتى يسمعون صوت المشيعين إذا انصرفوا عنهم بعد
دفنهم، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال نبي الله ﷺ: «إنَّ العبد إذا وضع

في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم . . . » رواه البخاري ومسلم .

ومن العلماء من يرى أنَّ الموتى يسمعون كلام مَنْ كلَّمهم، وأنهم يسمعون سلام الأحياء وخطابهم، ويرون أنَّ هذا السماع غير مخصوص بوقت معين، ولا بإنسان بعينه .

واستدلَّ المجيزون بحديث أهل القليب، وحديث قرع النعال المتقدمين، وقالوا: إنه غير مخصوص بأحد، ولا بوقت؛ إذ لا دليل على التخصيص .

وأجابوا عن الآية وما ماثلها - التي احتج بها أصحاب القول الأول - بأنَّ المراد بالموتى هنا: الأشقياء الذين لا يسمعون الحقَّ سماع هدى وقبول .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من أحد يسلم علي إلا ردَّ الله علي روحي حتى أرد عليه السلام) رواه أبو داود والترمذي وصححه الألباني، فقال في معناه الشيخ عبد المحسن البدر: (وهذا الحديث يدل على أنَّ سلام المسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل إليه، ولكن ليس فيه دليل على أنه يسمع سلام المسلم، وإنما فيه دليل على أنَّ الله يرُدُّ عليه روحه حتى يرد السلام، والسلام إنما يصل إليه عن طريق الملائكة الذين يبلغون الرسول صلى الله عليه وسلم).



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن الرجل إذا مرض يأجره الله على مرضه .

————— الشَّيْخ —————

أورد المصنف رحمه الله هذا القول ؛ لأن الصبر من العبادات القلبية ، فالخلل فيه يقدح في توحيد العبد .
و(الرجل) .

هنا خرج مخرج الغالب ، وإلا فالأجر يحصل حتى للنساء على حد سواء ، فإذا مرض العبد وصبر واحتسب فإنَّ الله تعالى يأجره على مرضه .
وقد دلَّت على ذلك نصوصٌ كثيرة ، منها :

حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً ، وفيه : (... ما من مسلم يصيبه أذى إلا حاتَّ الله عنه خطاياهما كما تحات ورق الشجر » رواه البخاري ومسلم .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ ، إِلَّا كَفَرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا » رواه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري .

وهذا فيه فضل الصبر على ما ينال العبد من أذى ومن مرض .

وقوله : (يأجره الله على مرضه) .

الأجر يحصل إذا صبر واحتسب .

وقد جاء الحث على التحلي بالصبر عند الصدمة الأولى كما جاء في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً ، وفيه : « إِنْ الصَّبْرَ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ » ، وفي رواية : « إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأَوَّلَى » رواه البخاري ومسلم .

وورد الحث على الصبر والاسترجاع عند حلول المصيبة، في قول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٦].

فقد اشتملت هذه الآيات على توطين النفوس على المصائب قبل وقوعها، لتخف وتسهل إذا وقعت، وبيان ما تقابل به، إذا وقعت، وهو الصبر، وبيان ما يعين على الصبر، وما للصابر من الأجر.

ودلت الآية الأخيرة على أنَّ من لم يصبر، فله ضد ما لهم، فحصل له الذم من الله، والعقوبة، والضلال والخسار، فما أعظم الفرق بين الفريقين وما أقل تعب الصابرين، وأعظم عناء الجازعين.

ويجب على المرء أن يتجنب ما يضاد الصبر من التشكي وإظهار الجزع والفرع، كما قال تعالى عن يعقوب عليه السلام أنه قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، والصبر الجميل هو الذي ليس فيه شكوى إلى المخلوق.

وجاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ رواه البخاري ومسلم.

فكل هذه الأمور منافية للصبر، فيجب اجتنابها.



قال الصنف رحمه الله :

والشهيد يأجره الله على القتل .

الشَّيْخُ

الشهيد هو مَنْ يقاتل الكفار مقبلاً غير مدبر؛ لتكون كلمة الله هي العليا، ولا يقاتل لغرض من أغراض الدنيا؛ كالقتال حميةً أو عصبية، أو لمغنم أو ليُقَالَ شجاع، أو لغير ذلك من أغراض الدنيا.

يدل على ذلك حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله» رواه البخاري.

والشهيد سُمِّيَ شهيداً؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَشْهَدُونَ مَوْتَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ حَيٌّ عِنْدَ اللَّهِ حَاضِرٌ، وقيل غير ذلك.

فإذا مات الشهيد فإنَّ الله تعالى يأجره على القتل، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة، ومن ذلك:

قول الله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ في الشهداء: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التَّغْوِيَّاتُ: ١٧١].

فالله تعالى لا يضيع أجرهم بل يأجرهم على ما قاموا به في الدنيا من العمل الصالح الذي من أعظمه تقديم أرواحهم رخيصةً في سبيل الله ﻋَﻠَﻴْهِ السَّلَامُ.

وقول الله تعالى: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحَزَّارَةُ: ١٩]، كما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «... إِنَّ فِي الْجَنَّةِ

مِائَةٌ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» رواه البخاري.

وهذا يقتضي شدة علوهم ورفعتهم، وقربهم من الله تعالى.

وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ» متفق عليه.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن الأطفال إذا أصابهم شيء في دار الدنيا يألمون، وذلك أن بكر بن أخت عبد الواحد قال: لا يألمون وكذب.

الشيخ

حكى المؤلف رحمه الله مقالة من المقالات الرديئة التي كانت في زمانه، وهي مسألة لا تحتاج إلى نظر أو دليل، فقال رحمه الله:

(وذلك أن بكر بن أخت عبد الواحد قال: لا يألمون وكذب).

فالإيمان بأن الأطفال إذا أصابهم شيء في دار الدنيا يألمون، أنكره بكر بن أخت عبد الواحد؛ وعبد الواحد بن زيد من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وبكر ابن أخته من الجبرية، ومن مقالاته: أن الأطفال لا يحسون بالألم في الدنيا.

قال فخر الدين الرازي في كتابه: (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين): (البكرية أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد وهم يزعمون أن الأطفال والبهائم لا يحسون بالألم وهذا الكلام على خلاف ما عرف بضرورة العقل).

وشبهتهم: أنه لو قيل بإحساسهم بالألم لكان هذا مما ينافي رحمة الله ﷻ، فالله تعالى رحيم، فلماذا يتألم هؤلاء؟ ولماذا يقدر عليهم الألم؟ ولو وقع ذلك لكان هذا ظلماً من الله لهم.

وقولهم هذا ضلالٌ مبين، فالله جل وعلا لا يسأل عما يفعل.

ومع ذلك فإن إحساسهم بالألم فيه مصالح كثيرة جداً، منها:

أن البكاء يُستدل به على علة في الطفل، إما أنه جائع أو مريض أو غير ذلك من العلل.

وفيه مصلحة لوالديه وهو رجوعهم إلى الله جل وعلا؛ لأنَّ من أسباب ألمه عدم إحسانهم إلى أولادهم أو إطعامهم الطعام المحرم. ومنها التفكير في الدار الآخرة، فإذا سمع بكاء الأطفال يعلم أن هذه الدار لا راحة فيها من كل وجه، وأن الدار الآخرة هي دار الراحة والطمأنينة والسكون.

وقد عدَّ ابن القيم رحمته الله جملة كثيرة منها في مفتاح دار السعادة، فقال: (تأمل حكمة الله تعالى في كثرة بكاء الاطفال وما لهم فيه من المنفعة فإنَّ الاطباء والطبائعين شهدوا منفعة ذلك وحكمته وقالوا: في أدمغة الاطفال رطوبة لو بقيت في أدمغتهم لأحدثت أحداثا عظيمة.

فالبكاء يسيل ذلك ويحدره من ادمغتهم فتقوى ادمغتهم وتصح وايضا فإن البكاء والعياط يوسع عليه مجاري النفس ويفتح العروق ويصلبها ويقوى الاعصاب، وكم للطفل من منفعة ومصلحة فيما تسمعه من بكائه وصراخه فإذا كانت هذه الحكمة في البكاء الذي سببه ورود الالم المؤذي وأنت لا تعرفها ولا تكاد تخطر ببالك فهكذا إيلام الاطفال فيه وفي اسبابه وعواقبه الحميدة من الحكم ما قد خفي على أكثر الناس).



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه لا يدخل الجنة أحدٌ إلا برحمة الله، ولا يعذب الله أحدًا إلا بذنوبه بقدر ذنوبه، ولو عَذَّبَ الله أهل السماوات وأهل الأرضين برَّهم وفاجرهم عَذَّبهم غير ظالمٍ لهم، لا يجوز أن يقال لله تبارك وتعالى: إنه ظالمٌ، وإنما يظلم من يأخذ ما ليس له، والله جلُّ ثناؤه له الخلق والأمر، والخلق خلقه، والدار داره، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، ولا يقال: لم؟ وكيف؟ لا يدخل أحدٌ بين الله وبين خلقه.



قال رحمه الله: (واعلم أنه لا يدخل الجنة أحدٌ إلا برحمة الله).

لا يدخل الجنة أحدٌ إلا برحمة الله، وقد دلَّت على هذا نصوصٌ منها: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «لَنْ يَنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ»، قالوا: ولا أنت يا رسولَ الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتعمَّدني الله بفضلٍ ورحمةٍ...» رواه البخاري.

ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قول الله تعالى: ﴿وَوَدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنفال: ٤٣]، فإنَّ الباء المثبته في الآية هي باء السببية؛ لأنَّ الأعمال الصالحة سبب في دخول الجنة، لا يحصل إلا بها إذ المسبَّب وجوده بوجود سببه، والمنفي في الحديث هي باء الثمنية، فإنَّ العبد لو عمَّر عمرَ الدنيا وهو يفعل الطاعات، ويجتنب المعاصي كلها لم يقابل كل عمله عشر معشار أصغر نعم الله عليه الظاهرة والباطنة، فكيف تكون ثمننا لدخول الجنة؟

وقد احتجَّ الجبرية بحديث: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ»، على نفي تأثير القدرة المحدثه، وجعلوه أصلاً للقول بالجبر وأنَّ العبد مجبورٌ على فعله.

ويُردُّ عليهم بالنصوص الأخرى من مثل قول الله ﷻ: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٢٤] أي: بسبب عملكم، فالله جل وعلا خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ﷻ، وقدرته، ورحمته.

وخالفت القدرية فأوجبت على الله جل وعلا فعل الأصلاح لكل عبد، وقالوا: هذا هو العدل وما عداه سفهٌ يُنزّه الله جل وعلا عنه، فالعامل عندهم يجب على الله ﷻ أن يدخله الجنة، وجوباً وإلا كان ظالماً، وكلامهم فاسد فالله جل وعلا لا يضيع أجر من أحسن عملاً، وقد قيل:

ما للعباد عليه حقٌّ واجبٌ كلا ولا سعيٌّ لديه ضائعٌ
إن عذبوا فبعدله أو نعموا فبفضله وهو الكريم الواسعُ

قال المؤلف رحمه الله: **(ولا يعذب الله أحداً إلا بذنوبه بقدر ذنوبه).**

وهذا قد دلَّ عليه قول الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَاتٌ: ٤٦].

ويعذب المرء بقدر ذنوبه ولا يزداد على ذلك، كما قال الله ﷻ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٠].

قال: **(ولو عذب الله أهل السماوات وأهل الأرضين برَّهم وفاجرهم عذبهم غير ظالمٍ لهم، لا يجوز أن يقال لله تبارك وتعالى: إنه ظالمٌ).**

لأن الله نفى الظلم عن نفسه، فقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ٤٩].

وجاء في حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ فيما رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا...» رواه مسلم.

قال: (وإنما يظلم من يأخذ ما ليس له).

فالله تعالى له الخلق والأمر، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد. فالخلق عاجزون عن القيام بحق الله ﷻ وعبادته حق العباد، فعذابه عدل وثوابه فضل.

فلو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، فعن ابن الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْدَرِ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدْرِ، فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ مِنْ قَلْبِي، قَالَ: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ) رواه أبو داود وابن ماجه.

فرحمتهم هي محض فضل الله ﷻ، وهي خيرٌ من أعمالهم الصالحة بكليتها، بل هذه الأعمال الصالحة هي من جملة رحمة الله جل وعلا بعباده.

قال: (والله جلّ ثناؤه له الخلق والأمر، والخلق خلقه، والدار داره، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، ولا يقال: لم؟ وكيف؟ لا يدخل أحدٌ بين الله وبين خلقه).

الله جلّ ثناؤه له الخلق والأمر، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الزمر: ٥٤]؛ يعني له الإيجاد من العدم وله الأمر في الخلق، فالله جل وعلا يسخر العباد كيف يشاء، ويهدي من يشاء ويضل من يشاء،

والخلق خلقه، والدار داره، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، ولا يقال: (لم؟)، أي: لا يُتدخل في أفعال الله تعالى، فلا يُقال: لم قدّر هذا الأمر؟ ولم أعطى هذا ومنع هذا؟ ولماذا ينزل في الثلث الأخير من الليل؟ ولم لم ينزل في غير هذا الوقت؟ ونحو ذلك، فلا يُسأل عما يفعل، ولا يقال: (كيف؟)، فكيفية الصفات غُيبت عنا، فيجب الصمت عن الخوض فيها، فيكتفى بالإيمان بأن الله تعالى له الأسماء الحسنى، والصفات العلا، وأن معانيها معلومة والكيف مجهول، ولا يدخل أحدٌ بين الله وبين خلقه، فأهل السنة يعتقدون أن الله يخلق لحكمة ويأمر لحكمة فلا يُعترض عليه في أفعاله ولا في أقداره، ولا تُكَيّف صفاته.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام، فإنه رجلٌ رديء القول والمذهب، وإنما طعن على رسول الله ﷺ؛ لأنه إنما عرفنا الله وعرفنا رسول الله ﷺ، وعرفنا القرآن، وعرفنا الخير والشر، والدنيا والآخرة بالآثار.

الشرح

قال المؤلف رحمه الله : (وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار).

وهي: كلُّ ما أثر من نصوص الشريعة، أو الآثار الثابتة عن السلف مما لا مجال للرأي فيه.

والطعن فيها له صور متعدّدة عند أهل البدع، منها:

- الاستدلال بالنصوص الشرعية على خلاف الظاهر الشرعي.
- معارضة الوحي بالرأي.
- والطعن في النصوص بحجة أنها أخبار آحاد.
- وردّ النصوص التي تخالف أصل المبتدع.
- وتحريف النصوص عن مواضعها.
- والاعتماد في باب الاستدلال على ما لا يصحُّ الاستدلال به.
- وتأويل الصحيح تأويلاً فاسداً.

قال المؤلف رحمته الله: (ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله ﷺ).

عدم قبول الآثار أو إنكارها لا يخلو إما أن يكون سببه التكذيب والإنكار والجحود، فهذا كفر مخرج من الملة، أو يكون سببه التأويل الذي له مسوغ فهذا لا يصل إلى الكفر، ومنه ما وقع فيه أهل التعطيل.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله: «إنكار شيء من أسماء الله أو صفاته نوعان:

النوع الأول: إنكار تكذيب: وهذا كفر بلا شك فلو أن أحداً أنكر اسماً من أسماء الله، أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة مثل: أن يقول ليس لله يد، فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة.

والنوع الثاني: إنكار تأويل، وهو أن يجحدها، ولكن يؤولها، وهذا نوعان:

الأول: أن يكون لهذا التأويل مسوغ في اللغة العربية فهذا لا يوجب الكفر.

الثاني: أن لا يكون له مسوغ في اللغة العربية، فهذا موجب للكفر، لأنه نفاهاً نفيًا مطلقاً فهو مكذب حقيقة، ولو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [الأنعام: ٦٤] المراد بيديه: السماوات والأرض فهو كافر؛ لأنه لا يصح في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية فهو منكراً مكذباً.

لكن إن قال: المراد باليد: النعمة أو القوة، فلا يكفر؛ لأنَّ اليدَ في اللغة تُطلق على النعمة.

قال المؤلف رحمته الله: (فاتهمه على الإسلام).

الإسلام هو: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله.

والاستسلام لله: معناه: الخضوع والذل له سبحانه؛ لأن من معاني مادة «أسلم» في اللغة: الطاعة والإذعان.

وقد ورد هذا في قول الله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ [التكوير: الآية ٥٤].

والمسلم سُمِّيَ بذلك؛ لخضوع جوارحه لطاعة ربه تعالى.

فالإسلام يستلزم الانقياد لله جل وعلا، واتباع الأوامر، واجتناب النواهي، فكيف يدعي المرء الإسلام، ثم إذا جاءت الآثار طعن فيها وردّها؟ فهذا برهان على ضعف إسلامه إن كان قد وقع في تأويل لشبهة، وعلى زوال إسلامه بالكلية إذا كان رد الآثار بسبب الجحود، هذا هو المقصود.

قال: (فإنه رجلٌ رديء القول والمذهب).

ولا شك أن الذي يرد النصوص الصحيحة الصريحة بأرائه الفاسدة فإنه رديء القول والمذهب، وهو محروم من الوصول إلى الحق.

والذي لا يفهم النصوص الشرعية وفق فهم الصحابة فإنه سفيه رديء المذهب، وقد قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣].

قال ابن القيم رحمته الله: (حرموا والله الوصول، بعدولهم عن منهج الوحي، وتضييعهم الأصول، وتمسكوا بأعجاز لا صدور لها).

قال: (وإنما طعن على رسول الله ﷺ؛ لأنه إنما عرفنا الله وعرفنا رسول الله ﷺ، وعرفنا القرآن، وعرفنا الخير والشر، والدنيا والآخرة بالآثار).

يقصد: الأحكام الدنيوية وأحكام الآخرة الغيبية؛ ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: (من ردّ حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة).
فيجب الإيمان والتسليم المطلق لله ﷻ ولرسوله، وترك الطعن في الآثار، فإنه يترتب على ذلك عدم الاتّباع، وصدّ الناس عن دين الله ﷻ.



قال الصنف رحمه الله:

وأن القرآن إلى السنة أحوج من السنة إلى القرآن.

الشَّخْ

هذا القول أثر عن جمع من السلف منهم مكحول الشامي رحمه الله، وجاء عن يحيى بن أبي كثير أنه قال: (السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاضٍ على السنة).

والمقصود أن كثيراً من أمور الشريعة العلمية المتعلقة بالاعتقاد أو العملية المتعلقة بالفروع والفقه جاء بيانها في السنة، فالسنة تشرح القرآن وتبينه وتوضحه.

والسُّنَّة بالنسبة إلى القرآن الكريم على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: أن تكون السُّنَّة مقررة ومؤكدة حكماً جاء في القرآن الكريم.

فيكون الحكم قد ورد في مصدرين، ودل عليه دليلان: القرآن والسنة، وهذا القسم كثير في السنة، منها الأمر بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والأمر بالجهاد، وفضل الشهيد، وبر الوالدين، وصلة الأقارب، والنهي عن الشرك بالله، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وأكل مال الآخرين بالباطل.

المرتبة الثانية: أن تكون السُّنَّة مُبينة حكماً ورد في القرآن الكريم.

وهذا البيان على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن تكون السُّنَّة مفسرة لحكم جاء في القرآن مجملاً.

مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [التغلق: ٩٧]،

ولم يبين القرآن الكريم كيفية إقامة الصلاة، ولا مقدار الزكاة، ولا مفهوم الصوم، ولا مناسك الحج، فصلَّى رسول الله ﷺ وقال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، وحج وقال: «خذوا عني مناسككم» ويَبِّين وقت الصيام من الفجر إلى غروب الشمس، وأنه امتناع عن الطعام والشراب والجماع، وغير ذلك من أحكام المعاملات والقضاء والجهاد.

النوع الثاني: أن تكون السُّنَّة مقيِّدة لحكم جاء في القرآن مطلقاً.

مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فاليد مطلقة، ولم توضح الآية الحد المطلوب في القطع، فجاءت السنة وَبَيَّنَّتْ أَنَّ القطع مِنْ رِسْغِ الْيَمَنِ.

النوع الثالث: أن تكون السُّنَّة مخصصة لحكم عام في القرآن الكريم.

مثل قوله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» رواه مسلم، مع قوله تعالى في الآية التي عدَّدت المحرمات من النساء في النكاح: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾، ثم قال تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فلفظ: «ما» من ألفاظ العموم، فيفهم من الآية جواز النكاح من غير ما ذكرت الآية، ثم جاءت السنة وخصصت هذا العموم بأنه ما عدا الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها.

المرتبة الثالثة: أن تكون السُّنَّة منشئة لحكم جديد لم يتعرض له القرآن الكريم.

مثل تحريم لبس الذهب والحرير على الرجال، وتحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير.

المرتبة الرابعة: أن تكون السُّنَّة ناسخة للقرآن الكريم.

وهذه المرتبة اختلف فيها العلماء إلى قولين:

القول الأول: أَنَّ السُّنَّة لا تنسخ القرآن، وإنما تكون السنة دليلاً على ناسخ القرآن ومنسوخه، وهو مذهب الشافعي، واستدل بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. فإن الفاعل في لفظ «نأت» يرجع إلى الله تعالى، فالناسخ هو كلام الله تعالى في القرآن، وإن الناسخ يكون خيراً من المنسوخ أو مثله، والسنة ليست خيراً من القرآن الكريم، وليست مثل كلام الله، لكن السنة تكون دليلاً على نسخ الحكم.

القول الثاني: أَنَّ السُّنَّة تنسخ حكماً ورد في القرآن الكريم، وهو قول الجمهور ومنهم البيضاوي والإسني والبخاري والشافعية.

واستدلوا على ذلك بوقوع النسخ فعلاً، مثل قوله ﷺ: «لا وصية لِّلوالدين في قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فالحديث نسخ الآية.

فإذا عرفنا فائدة السنة وأهميتها فاعلموا أنه ظهر من يطعن في السنة من قديم، وبذرة الطاعنين في السنة هم الخوارج، وسبب طعنهم فيها إما لأنّ بعض الأحكام ما جاءت في القرآن فيردونها، والسبب الأعظم تكفيرهم لجماهير الصحابة رضي الله عنهم بعد قضية التحكيم المشهورة، والسنة جاءت من طريقهم، فإذا طعنوا في حملة الشريعة ردوا السنة.

ثم ظهر بعدهم أفراخ الخوارج وهم من يسمون بالقرآنيين، فساروا على طريقته، ولهم في زماننا وجود ونشاط في نشر شبهاتهم.



قال الصنف رحمه الله :

والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصةً منهيٌّ عنه عند جميع الفرق لأن القدر سر الله، ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع، ونهوا عن الجدال في القدر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء وتسكت عن ما سوى ذلك.



قال رحمه الله : (والكلام والجدال والخصومة في القدر خاصةً).

ذكر المؤلف رحمه الله ثلاثة أمور منهي عنها، وهي :

الكلام في دين الله تعالى بلا حجة شرعية.

والجدال وهو: إلزام الخصوم ومغالبتهم والعلو عليهم في مسائل القدر وفي غير ذلك.

والخصومة في القدر وهي: الجدال والنزاع في ما لا مدخل للنزاع فيه، كالخصومة في القدر خاصة.

قال: (منهيٌّ عنه عند جميع الفرق).

المقصود: أن جميع الفرق يذمون هذه الأشياء المتعلقة بالقدر والخصومة فيه، عدا القدرية والجبرية.

فالقدرية يقولون بقدرية العبد على فعله قدرةً تامة، وأن العبد هو الذي يخلق فعله، ولهذا قال فيهم السلف: (القدرية مجوس هذه الأمة)؛ لأن المجوس يعتقدون وجود إلهين.

القدرية يرون أن العبد يخلق فعله، فهو شريك مع الله جل وعلا.

ثم إن هؤلاء القدرية على قسمين:

القسم الأول: القدرية الأوائل وهؤلاء أنكروا مرتبة العلم والكتابة والمشية والخلق، وقد انقضوا ولا وجود لمقالاتهم إلا في بطون الكتب، ويقال لهم: القدرية النفاة، وهم الذين كفَّروهم الصحابة، وأجمع السلف على تكفيرهم.

القسم الثاني: القدرية المعتزلة، وهؤلاء يثبتون العلم والكتابة وينكرون المشية والخلق.

وأما الجبرية فيقولون إنَّ العبد مجبورٌ على فعله، ولو عصى الله فهو مجبور على المعصية، ولو عذبه الله يوم القيامة لعذبه وهو ظالمٌ له.

ثم إن هؤلاء الجبرية على قسمين:

القسم الأول: الجبرية الغلاة وهم الجهمية الذين كفروهم السلف، وهؤلاء يقولون: ليس للعبد فعلٌ ولا قدرة، والفاعل هو الله.

القسم الثاني: الجبرية المتوسطة وهم الأشاعرة.

وهؤلاء يقولون: ليس للعبد فعل وله قدرة غير مؤثرة.

وقوله: (لأنَّ القدر سرُّ الله).

وقد جاء النهي عن الخوض في مسائل القدر التي غُيبَت عنا؛ لأنَّ القدر سرُّ الله في خلقه، وقد جاء في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «وإذا ذُكر القدر فأمسكوا» رواه الطبراني وغيره.

فالخوض في القدر بالباطل مجمعٌ على تحريمه، لأنَّ القدر سرُّ الله في خلقه، بمعنى أن الله لم يطلع على القدر أحدًا لا ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلًا، فلا يجوز البحث والتنقيب عن ما حجب الله عن الخلق علمه، ومنه

التنقيب عن سر الله جل وعلا في القدر، ومعرفة حكمة الله في هداية من هدى؛ وإضلال من ضلَّ.

أما الكلام في مسائل القدر الواردة في النصوص الشرعية فهذا مشروع، بل هو من تعلم العلم الشرعي، ومن دين الله ﷻ، ومنه معرفة مراتب القدر.

وأما المذموم فهو الكلام في مسائل القدر التي جاء الكف عنها، أو التي فيها تدخل في حكمة الله جل وعلا وفي أفعاله، فهذه يخاض فيها لأجل التلبس والتشكيك في أصل الدين، وصد الناس عن دينهم، ويخاض فيها نصرةً لمقالات القدرية والجبرية الباطلة، ومن ذلك الخوض في القدر للجدال والخصومة والتعالم، أو للاحتجاج به على المعاصي، فكل هذا ممنوعٌ منه، ومنه الخوض في مسائل القدر بدون علم.

قال: (ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر).

لم أقف على دليل في نهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عمومًا عن الكلام في القدر.

لكن نهى الله ﷻ نبيه نوحًا عليه السلام فقال: ﴿فَلَا تَسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هُود: ٤٦-٤٧]، وهذا يشمل القدر وغيره.

قال: (ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر).

ومما جاء في النهي عن الخصومة في القدر حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر حتى احمر وجهه»، واحمرار الوجه دليل على الغضب والاستنكار لهذا العمل الذي قاموا به.

قال: «حتى كأنما فُقأ في وجنتيه الرمان فقال: أبهذا أُمِرتُم؟»، يعني: هل الله جل وعلا أَمركم بالانشغال والخوض في مسائل القدر التي لم ترد في الشرع؟ فهذا إنكار عليهم.

«أم بهذا أرسلتُ إليكم؟»، أي: هل أرسلني الله جل وعلا بمثل هذا ولأجل هذا الأمر؟

«إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمْتُ عليكم ألا تتنازعوا فيه»، رواه الترمذي.

فلما نبههم النبي ﷺ انتهوا، وما جاءت فرقة القدرية والجبرية إلا بعد ذلك، فأسسوا مذهبهم الذي له أصوله وقواعده.

فهذا الحديث فيه التحذير من التنازع في القضاء والقدر وعدم الخوض فيه.

وجاء في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدَ الْخَصْمَ»، أي: الشديد الخصومة، وهي النزاع والمجادلة.

قال: (وكرهه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون، وكرهه العلماء وأهل الورع، ونهوا عن الجدل في القدر).

قال ابن بطة العكبري رحمه الله في كتابه الإبانة: (وقد كان سلفنا وأئمتنا رحمة الله عليهم يكرهون الكلام في القدر، وينهون عن خصومة أهله، ومواضعتهم القول أشد النهي، ويتبعون في ذلك السنة وآثار النبي ﷺ ثم إن من خالف هذا المسلك ضل وغوى كما هو صنيع القدرية والجبرية).

ثم قال: (فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء وتسكت عن ما سوى ذلك).

فعليك بالتسليم، أي: للنصوص الشرعية الواردة في القدر، وسلّم للنصوص التي فيها النهي عن الخوض في القدر بالباطل.

وعليك بالإقرار والإيمان، فهذا هو شأن المؤمن؛ فالمؤمنون قال الله تعالى في شأنهم: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وعليك باعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جميع الأشياء التي وردت في الشرع، ومنها مسائل القدر.

واسكت عن ما سوى ذلك؛ حتى لا تقول على الله بغير علم.

قال أبو حفص الحداد النيسابوري رحمه الله: (من لم يزن أفعاله وأحواله في كل وقت بالكتاب والسنة، ولم يتَّهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال).



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن رسول الله ﷺ أُسري به إلى السماء، وصار إلى العرش، وكلم الله تبارك وتعالى، ودخل الجنة، واطلع إلى النار، ورأى الملائكة، وسمع كلام الله ﷻ، ونُشرت له الأنبياء، ورأى سرادقات العرش والكرسي وجميع ما في السماوات وما في الأرضين في اليقظة، حمله جبريل على البراق حتى أداره في السماوات، وفُرضت له الصلاة في تلك الليلة، ورجع إلى مكة في تلك الليلة، وذلك قبل الهجرة.

الشرح

قال رحمه الله : (والإيمان بأن رسول الله ﷺ أُسري به إلى السماء).

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بأن من معجزات النبي ﷺ أنه أُسري به إلى السماء، كما قال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الأنبياء: ١]، وهنا أطلق الإسراء والمعراج داخل في ذلك.

وكان الإسراء من المسجد الحرام.

وكان من الحجر إلى المسجد الأقصى وجاء في بعض الروايات أنه أُسري به من بيت أم هانئ وجمع الحافظ ابن حجر رحمه الله بين الروایتين بأنه ﷺ كان نائمًا في بيت أم هانئ ثم انتقل من البيت فنام في الحجر ثم عرج به من الحجر وعلى هذا فيكون قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي: المسجد وليس من بيت أم هانئ.

والإسراء والمعراج كانا بروحه وجسده، وكانا في ليلةٍ واحدة على الصحيح، وكان يقظةً لا منامًا، وكان ذلك قبل الهجرة.

وقوله: (وصار إلى العرش، وكلم الله تبارك وتعالى، ودخل الجنة، واطلع إلى النار، ورأى الملائكة، وسمع كلام الله ﷻ، ونُشرت له الأنبياء).

وصار إلى العرش، وكلم الله تبارك وتعالى في شأن تخفيف عدد الصلوات المفروضة على أمته، ودخل الجنة، واطلع إلى النار، ورأى الملائكة، وسمع كلام الله ﷻ، ونُشرت له الأنبياء؛ يعني أخذت أرواحهم أشكال الأجساد، فصلى بهم إمامًا بعد أن جُمعوا له، وكل هذا ثابت.

ومما يدل عليه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أتيت بالبراق وهو دابة أبيض طویل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه قال فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن فاخترت اللبن فقال جبريل عليه السلام: اخترت الفطرة قال ثم عرج بنا إلى السماء فاستفتح جبريل فقل من أنت قال جبريل قیل ومن معك قال محمد قیل وقد بعث إليه قال قد بعث إليه ففتح لنا فإذا أنا بآدم فرحب بي ودعا لي بخير ثم عرج بنا إلى السماء الثانية فاستفتح جبريل عليه السلام فقل من أنت قال جبريل قیل ومن معك قال محمد قیل وقد بعث إليه قال قد بعث إليه قال ففتح لنا فإذا أنا بابنَي الخالة عيسى ابن مريم ويحيى بن زكريا فرحبا بي ودعوا لي بخير ثم عرج بنا إلى السماء الثالثة فاستفتح جبريل فقل من أنت قال جبريل قیل ومن معك قال محمد قیل وقد بعث إليه قال قد بعث إليه ففتح لنا فإذا أنا بيوسف فإذا هو قد أعطي شطر الحسن قال فرحب بي ودعا لي بخير ثم

عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ قَالَ وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ قَالَ اللَّهُ ﷻ: [وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا]، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ قِيلَ مَنْ هَذَا فَقَالَ جِبْرِيلُ قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ قِيلَ وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ قِيلَ مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ قِيلَ وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ ثُمَّ عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ فَقِيلَ مَنْ هَذَا قَالَ جِبْرِيلُ قِيلَ وَمَنْ مَعَكَ قَالَ مُحَمَّدٌ قِيلَ وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ قَالَ قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَإِذَا هُوَ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السُّدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا وَرَقُهَا كَأَذَانِ الْفِيلَةِ وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقَلَالِ، قَالَ فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَزَلْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَقَالَ مَا فَرَضَ رَبُّكَ عَلَيَّ أُمَّتِكَ قُلْتُ خَمْسِينَ صَلَاةً قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ قَالَ فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي فَقُلْتُ

يَا رَبِّ خَفِّفْ عَلَيَّ أُمَّتِي فَحَظَّ عَنِّي خَمْسًا فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقُلْتُ حَظَّ عَنِّي خَمْسًا قَالَ إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ قَالَ فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى قَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرُ فَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً وَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ فَإِنْ عَمَلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا

وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَيِّئَةً وَاحِدَةً قَالَ
فَنَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ) رواه
مسلم.

وقوله: (ورأى سرادقات العرش والكرسي).

ذكر المؤلف رحمه الله أنه رأى سرادقات العرش والكرسي؛ والسرادق: هو
ما أحاط بالشيء، وهذا لا دليل عليه.
والثابت أنه جاوز السبع الطباق.

قال: (وجميع) -يعني رأى جميع- (ما في السماوات وما في
الأرضين في اللحظة).

وهذا أيضًا لم يصح فيه دليل.

قال: (حمله جبريل على البراق حتى أداره في السماوات، وفُرضت له
الصلاة في تلك الليلة، ورجع إلى مكة في تلك الليلة، وذلك قبل الهجرة).

وهي دابة بيضاء طويلة فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند
منتهى طرفه، وهذا كله جاء في صحيح مسلم، (وله لجام وسراج) وهذا
جاء عند النسائي.

وما عداه من الأوصاف فلا يثبت.

والذي جاء في مسلم قال: «دابة أبيض طویل فوق الحمار ودون
البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه».

وجاء عند النسائي: «له لجام وسراج».

وما عدا ذلك لم يثبت.

وكان الإسراء قبل الهجرة.

قال النووي رحمته الله: (العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه؟).

ورجع إلى مكة في تلك الليلة، ودليله ما ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا كَانَ لَيْلَةُ أُسْرِي بِي، وَأَصْبَحْتُ بِمَكَّةَ، فَظَعْتُ بِأَمْرِي، وَعَرَفْتُ أَنَّ النَّاسَ مُكْذِبِي» فَقَعَدَ مُعْتَزِلًا حَزِينًا، قَالَ: فَمَرَّ بِهِ عَدُوُّ اللَّهِ أَبُو جَهْلٍ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ كَالْمُسْتَهْزِئِ: هَلْ كَانَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أُسْرِي بِي اللَّيْلَةَ» قَالَ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ: «إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟» قَالَ: ثُمَّ أَصْبَحْتُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَلَمْ يُرِهِ أَنَّهُ يُكْذِبُهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَجْحَدَهُ الْحَدِيثُ إِنْ دَعَا قَوْمَهُ إِلَيْهِ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَعَوْتُ قَوْمَكَ تُحَدِّثُهُمْ مَا حَدَّثْتَنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»، فَقَالَ: هَيَّا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ حَتَّى قَالَ: فَانْتَفَضْتُ إِلَيْهِ الْمَجَالِسُ، وَجَاءُوا حَتَّى جَلَسُوا إِلَيْهِمَا، قَالَ: حَدَّثْتُ قَوْمَكَ بِمَا حَدَّثْتَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُسْرِي بِي اللَّيْلَةَ، قَالُوا: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالُوا: ثُمَّ أَصْبَحْتُ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا؟» قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَمِنْ بَيْنِ مُصَفَّقٍ، وَمِنْ بَيْنِ وَاضِعٍ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، مُتَعَجِّبًا لِلْكَذِبِ زَعَمَ قَالُوا: وَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَعَتْ لَنَا الْمَسْجِدَ؟ وَفِي الْقَوْمِ مَنْ قَدْ سَافَرَ إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ، وَرَأَى الْمَسْجِدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَهَبْتُ أَنْعْتُ، فَمَا زِلْتُ أَنْعْتُ حَتَّى التَّبَسَ عَلَيَّ بَعْضُ النَّعْتِ»، قَالَ: «فَجِئْتُ بِالْمَسْجِدِ وَأَنَا أَنْظُرُ حَتَّى وُضِعَ دُونَ دَارِ عِقَالٍ أَوْ عُقِيلٍ فَنَعْتُهُ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»، قَالَ: «وَكَانَ مَعَ هَذَا نَعْتُ لَمْ أَحْفَظْهُ» قَالَ: «فَقَالَ الْقَوْمُ: أَمَّا النَّعْتُ فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَصَابَ» رواه أحمد وغيره.

وحادثة الإسراء ألفت فيها رسالة للسيوطي وهي: الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء، وهي مطبوعة.

ومع ثبوت الإسراء والمعراج إلا أنه لم يرد عن السلف أنهم كانوا يحتفلون بتعظيم هذه الحادثة، والعجيب أن أهل البدع أحدثوا بدعة الاحتفال بالإسراء والمعراج، وأحدثوا فيها أيضًا مخالفات شرعية، والبدعة تنادي أختها، فهذا كله لم يصح فيه شيء، فالاحتفال به من البدع المحدثه.

قال الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز:

(وهذه الليلة التي حصل فيها الإسراء والمعراج لم يأت في الأحاديث الصحيحة تعيينها وكل ما ورد في تعيينها فهو غير ثابت عن النبي ﷺ عند أهل العلم بالحديث ولله الحكمة البالغة في إنساء الناس لها ولو ثبت تعيينها لم يجز للمسلمين أن يخصوها بشيء من العبادات فلم يجز لهم أن يحتفلوا بها لأن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم لم يحتفلوا بها ولم يخصوها بشيء ولو كان الاحتفال بها أمرًا مشروعًا لبينه الرسول ﷺ للأمة إما بالقول أو الفعل ولو وقع شيء من ذلك لعرف واشتهر ولنقله الصحابة رضي الله عنهم إلينا فقد نقلوا عن نبيهم ﷺ كل شيء تحتاجه الأمة ولم يفرطوا في شيء من الدين بل هم السابقون إلى كل خير فلو كان الاحتفال بهذه الليلة مشروعًا لكانوا أسبق الناس إليه والنبي ﷺ هو أنصح الناس للناس وقد بلغ الرسالة غاية البلاغ وأدى الأمانة فلو كان تعظيم هذه الليلة والاحتفال، بها من دين الإسلام لم يغفله النبي ﷺ ولم يكتمه فلما لم يقع شيء من ذلك علم أن الاحتفال بها وتعظيمها ليس من الإسلام في شيء وقد أكمل الله لهذه الأمة دينها، وأتم عليها النعمة وأنكر على من شرع في الدين ما لم يأذن به الله قال ﷺ في كتابه المبين من سورة المائدة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، وقال ﷺ في سورة الشورى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ

سَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

وثبت عن رسول الله ﷺ في الأحاديث الصحيحة التحذير من البدع والتصريح بأنها ضلالة تنبيهًا للأمة على عظم خطرها وتنفيرًا لهم من اقترافها .

ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردُّ) وفي رواية لمسلم: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردُّ) وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته يوم الجمعة: أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة).



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن أرواح الشهداء في قناديل تحت العرش تسرح في الجنة،
وأرواح المؤمنين تحت العرش، وأرواح الكفار والفجار في برهوت
وهي في سجين .



قال رحمه الله : (واعلم أن أرواح الشهداء في قناديل تحت العرش تسرح في الجنة).

أرواح الشهداء في قناديل، يعني في مصابيح، تحت العرش تسرح في الجنة، فمما يجب اعتقاده أن الشهداء أحياء عند ربهم يُرزقون، كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [الأنفال: ١٦٩].

فأرواحهم حية مرزوقة في دار القرار، فعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أرواحهم في أجواف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل» رواه مسلم.

فأرواحهم منعمة، إلا من حُبست روحه بسبب دين عليه كما جاء في مسند الإمام أحمد، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ نَفْسُ ابْنِ آدَمَ مُعَلَّقَةً بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ»، فهذا مستثنى حتى يُسد عنه الدين ولو كان شهيداً، وهذا دليل على خطورة الديون.

قال: (وأرواح المؤمنين تحت العرش).

وقد دل الدليل على أن أرواح المؤمنين عموماً -غير الشهداء- تعلق في شجر الجنة، كما جاء في حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن

النبي ﷺ أنه قال: «إنما نسمة المؤمن طيرٌ يعلق في شجر الجنة»، أي: يأكل في شجر الجنة، «حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»، رواه النسائي وابن ماجه وأحمد.

ويُستثنى الشهداء كما تقدم.

فالروح تعاد إلى الجسد بعد رحلتها إلى السماء، فإذا قُبضت الروح فإنها تذهب إلى السماء، ثم تعود إلى جسد الميت، فتحصل فتنة القبر كما جاء في حديث البراء: «فتعادُ روحه في جسده»، فأعيدت من السماء، ثم تكون طيرًا يعلق بشجر الجنة إلى أن يُبعث العباد، ومع ذلك فإنه يبقى لها تعلقٌ بالجسد كحال الإنسان، فالإنسان النائم روحه تجول في ملكوت السماوات والأرض مع أن لها تعلقًا بالجسد، هذا ما يتعلق بأرواح المؤمنين.

قال: (وأرواح الكفار والفجار في برهوت).

وبرهوت: بئر عميقة في حضرموت لا يستطيع أحد النزول إلى قعرها. ولا يصحُّ حديثٌ في أن أرواح الكفار في بئر برهوت كما نبه عليه ابن القيم رحمه الله في كتاب الروح.

والثابت أن الأرواح تخرج من الأبدان، وأن أرواح المؤمنين منعمة، وأرواح الكافرين معذبة، وأما مقرُّها فلا علم لنا به والله أعلم.

قال: (وهي في سجين).

وهذا ثابت.

ودليله قول الله ﷻ: ﴿لَا تُفْنَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾

وقال الله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينَ﴾ [المطففين: ٧]، فكتاب
الفجار الذي يدوّن فيه الملائكة الكرام الكاتبون أعمال هؤلاء في سجين،
لا يغادرون فيه صغيرة ولا كبيرة. وقد جاء في حديث البراء رضي الله عنه عند الإمام
أحمد: «فيقول الله ﷻ: اكتبوا كتابه في سجين في الأرض السفلى، فتُطرح
روحه طرحًا».



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن الميت يُقَعَّدُ في قبره، ويرسل الله فيه الروح حتى يسأله منكرٌ ونكيرٌ عن الإيمان وشرائعه، ثم بسل روحه بلا ألم، ويعرف الميت الزائر إذا أتاه، ويُنعم في القبر المؤمن ويُعذَّب الفاجر كيف شاء الله .

الشَّيْخُ

قال رحمه الله : (والإيمان بأن الميت يُقَعَّدُ في قبره).

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بأن الميت يُقَعَّدُ في قبره .
وقد دلَّ على ذلك حديث أنس، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ . . . » رواه البخاري .

والمعتزلة تنكر ذلك، بحجة أنَّ القبور إذا فُتحت لا يُرى فيها أحد مقعدٌ في القبر، ولأنَّ من الناس من تأكله الحيتان ولا يُقبر .
وهؤلاء أعملوا العقل فيما لا مدخل للعقول فيه .

قال: (ويرسل الله فيه الروح حتى يسأله منكرٌ ونكيرٌ عن الإيمان وشرائعه).

فيسأله منكرٌ ونكيرٌ؛ قيل: هما اسمان للذين يسألون الميت الأسئلة الثلاثة: من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟ وجاء أنه يقال لأحدهما: المنكر وللآخر: النكير، وحصل خلاف هل هذا اسم أو وصف، والأقرب أنهما اسمان، لأنه قال: يسأله، فهو متكلم، فدل هذا على أنه اسم، فيسأله منكرٌ ونكير عن الإيمان وشرائعه، كما دل عليه حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عند

أحمد وغيره، وفيه قال في المؤمن: «فتعاد روحه في جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله»، وجاء في هذا الحديث في الكافر: «فتعاد روحه في جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري».

وقد دلت النصوص على أنهم يعرفون الله تعالى، ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزَّحْرَفِ: ٨٧]، فلماذا لم يجيبوا؟ أيضاً «فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هاه، هاه، لا أدري».

والله جل وعلا أخبر عن أهل الكتاب أنهم يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، لكنهم لم يوفقوا للجواب؛ لأنهم لم يؤمنوا به، فغاب عنهم الجواب أحوج ما يكونون إليه.

قال: (ثم تُسل روحه بلا ألم).

هذا حال المؤمن، تُسل روحه بلا ألم كما في حديث البراء، قال: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء».

قال: (ويعرف الميت الزائر إذا أتاه).

وهذه المسألة لها تعلق بالمسألة التي سبق بيانها، وهي مسألة سماع الموتى للأحياء.

وقد جاءت أحاديث في أنَّ الميت يعرف زائره إذا زاره ويستأنس به لكن كلها لا تصح.

وقد ذكر ابن رجب رحمته الله وغيره آثارًا كثيرة في سماع الموتى لكن لا يصح في هذا شيء.

قال: **(ويُنعم في القبر المؤمن).**

كما في حديث البراء: «فينادي منادٍ من السماء: أن صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها ويُفسح له في قبره مد بصره».

قال: **(ويُعذب الفاجر كيف شاء الله تعالى).**

وهذا فيه إثبات عذاب القبر، وتقدم أن عذاب القبر الدائم يكون للكفرة، جاء في حديث البراء: «فينادي منادٍ من السماء: أن كذب عبدي، فأفرشوا له من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها ويُضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه».

فعذاب القبر دائمٌ في حق الكفرة، كما قال الله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِكَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ (٤٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [نُحْل: ٤٥-٤٦]، وهذا في القبر، ويوم القيامة يقال: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [نُحْل: ٤٦].

وبعض أهل الكبائر قد يُعذب في القبر.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» رواه البخاري ومسلم.

وعامة الخوارج المتأثرين بمذهب المعتزلة، أو الذين وقعوا في إنكار السنة النبوية ينكرون عذاب القبر.

قال الأشعري رحمته الله: «والخوارج لا يقولون بعذاب القبر ولا ترى أن أحداً يعذب في قبره».

والإباضية: منهم من يثبت عذاب القبر، ومنهم من ينفيه.

قال النفوسي في متن النونية:

وأما عذاب القبر أثبت جابر وضعفه بعض الأئمة بالوهن وشبهتهم في إنكار عذاب القبر: أن الروح بزعمهم عرض لا حقيقة له، فلا تُنعم ولا تُعذب، وقولهم هذا باطل، ترده النصوص الصحيحة الصريحة المتقدمة، وإجماع من يُعتدُّ بإجماعه.

قال ابن القيم رحمته الله: «مما ينبغي أن يُعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات، وهو مستحق للعذاب، ناله نصيبه منه، قبر أو لم يُقبر؛ فلو أكلته السباع، أو أحرق حتى صار رماداً، أو نسف في الهواء، أو صلب، أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور».

واحتج المنكرون لعذاب القبر بأنهم لم يسمعو أصوات المعذنين.

والله جل وعلا له الحكمة في عدم إسماع الناس في الجملة.

وَلَوْ أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ لَزَالَتْ حِكْمَةُ التَّكْلِيفِ وَالْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، وَلَمَّا تَدَافَنَ النَّاسُ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا فَلَوْلَا أَنْ لَا تَدَافِنُوا لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ) رواه البخاري ومسلم.

قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم أن البروج بقضاء الله وقدره.

الشيخ

المراد بالبروج هنا: الآجال والأعمار، وكلها بقضاء الله ﷻ وقدره، قال الله جل وعلا: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والمقصود من إيراد هذا الكلام: الرد على من خالف في هذا الباب وهم القدريّة، فإنهم خالفوا في الآجال. فالمعتزلة يقولون: إن المقتول لو لم يقتله القاتل لعاش إلى أجله، فكان له أجلاّن.

وهذا الكلام باطل؛ ولا يليق أن يُنسب إلى الله ﷻ أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه البتّة، أو يجعل أجله أحد الأمرين كفعل الجاهل بالعواقب، فالآجال متى ما انقضت فإنها لا بد أن تفارق الجسد سواء كان ذلك بقتل أو موت أو غير ذلك مما جرت سنة الله في خروج الروح بسببه.



قال الصنف رحمه الله:

والإيمانُ بأن الله تبارك وتعالى هو الذي كلَّم موسى بن عمران يوم الطور، وموسى يسمع من الله الكلام بصوتٍ وقع في مسامعه منه لا من غيره، فمن قال غير هذا فقد كفر بالله العظيم.



من عقيدة السلف الصالح: الإيمان بصفة الكلام لله ﷻ.
وصفة الكلام لله تعالى صفة ذاتية باعتبار النوع وصفة فعلية باعتبار أفراد الكلام فهو سبحانه يتكلم متى شاء وكيف شاء بكلام مسموع.
وكلام الله تعالى على نوعين:

النوع الأول: ما كان بواسطة إما بوحي للأنبياء وإما بإرساله إليهم رسولاً يكلمهم من أمره بما يشاء، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ وَرَآيَ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١].

النوع الثاني: ما كان بلا واسطة، مثل كلامه لآدم ﷺ وحواء، وكلامه لجبريل، وكلامه لموسى ﷺ، وهو ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا.

قال رحمه الله: (والإيمانُ بأن الله تبارك وتعالى هو الذي كلَّم موسى بن عمران يوم الطور، وموسى يسمع من الله الكلام بصوتٍ وقع في مسامعه منه لا من غيره).

فالله جل وعلا كلم موسى بن عمران، ومن الأدلة على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَنهَا تُودِي يَمُوسَى ﴿١١﴾ إِنْ أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١١-١٢].

وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٣].

وهذا فيه الرد على الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم فإنهما يزعمان أنَّ الله جلَّ وعلا لم يكلم موسى تكليماً.

وفيه ردُّ على أهل التحريف الذين قالوا: إِنَّ الآية لا تدل على الكلام بل على الكَلَم وهو: الجرح، فضبطها هكذا: (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى): أي جَرَحَهُ، تعالى الله عما يقولون.

وفيها رد على أهل التحريف اللفظي: كقول بعض المعتزلة: «وكلم الله موسى تكليماً» لينفي صفة الكلام عن الله ويجعله من فعل موسى ﷺ وإن كان يعجز عن ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٣]، فهذا لا يستطيع تحريف الآية.

وموسى ﷺ سمع الكلام من الله بصوتٍ وقع في مسامعه، من الله جلَّ وعلا لا من غيره، فكلام الله لموسى حقيقة وليس بكلامٍ نفسي، وليس معنى قائماً بلا حرفٍ ولا صوت، ولم يخلق كلامه في الشجرة ولا في الهواء كما تقوله المعتزلة، بل كلام الله حقيقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٦٤].

فلا يُتوهم المجاز؛ لأن الكلام هنا أضيف إلى الله ﷻ ولا صارف يصرفه.

قال: (فمن قال بغير هذا).

من قال بغير هذا القول ونفى صفة الكلام بالكلية، أو ادعى أنَّ القرآن مخلوق.

قال: (فقد كفر بالله العظيم).

لأنه جحد صفة الكلام لله ﷻ، ومنكر الصفة كمنكر الذات، وإنكار القرآن كفرًا بالإجماع كما حكاه اللالكائي وغيره.

وقد تنازع الناس في صفة الكلام لله تعالى على عدة آراء:

الأول: ذهب الاتحادية القائلون بوحدة الوجود إلى أن كلَّ كلام في الوجود كلامُ الله: نظمُه ونثرُه وحقه وباطله سحره وكفره والسب والشتم والهجر والفحش، وأضداده كله غير كلام الله تعالى القائم به.

الثاني: قول الفلاسفة المتأخرين أتباع أرسطو: أنه فيض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها وقبولها، فيوجب لها تصورات، وتصديقات، بحسب ما قبلته منه، وهذه التصورات والتصديقات المتخيلة تقوى حتى تصور الشيء المعقول صورًا نورانية تخاطبها بكلام تسمعه الآذان.

الثالث: مذهب الجهمية والمعتزلة أن كلام الله تعالى مخلوق ومنفصل منه، فلم يقيم بذاته سبحانه، فالكلام لا يعقل إلا بأصوات وحروف، وكل ذلك من صفات المحدثات

وترتب على ذلك: القول بخلق القرآن، ووافقهم عليه: أكثر الرافضة والزيدية والإباضية وبعض المرجئة.

وعقيدة أهل السنة والجماعة: أن القرآن منزل غير مخلوق ومن زعم خلاف ذلك فقد كفر؛ لأنه ردَّ النصوص المتضافرة الدالة على أن القرآن منزل غير مخلوق من مثل قوله تعالى: ﴿وإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢]؛ ولأنَّ القرآن من عِلْمِ الله تعالى، فمن زعم أن عِلْمَ الله ﷻ مخلوق فهو كافر.

قال الحسن بن أيوب رحمته الله: سألت أحمد بن حنبل رحمته الله: ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله غير مخلوق، قال: قلت: ما تقول فيمن قال مخلوق. قال: كافر، قلت: بم أكفرته؟ قال: بآيات من كتاب الله: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتِ أَهْوَاءُ هُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ﴾ [الأنعام: ٦١]، فالقرآن علم الله فمن زعم أن علم الله تعالى مخلوق فقد كفر».

الرابع: مذهب الكلائية، أن القرآن معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة.

الخامس: مذهب الأشعري ومن وافقه أن كلام الله معنى قائم بنفسه لا يتعلق بمشيئته وهذه الحروف والأصوات المسموعة مخلوقة للتعبير عن المعنى القائم بنفس الله.

السادس: مذهب الكرامية، وهو أن كلامه متعلق بالمشيئة والقدرة قائم بذات الرب تعالى، وهو حروف وأصوات مسموعة، وهو حادث بعد أن لم يكن، فهو عندهم متكلم بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن متكلمًا في الأزل.

السابع: مذهب السالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل.

ومن أوجه الرد على المقالات السابقة:

أولاً: أصل مذهب الاتحادية هو أن الله تعالى هو عين هذا الوجود؛ فصفاته هي عين صفات الله، وكلامه هو كلام الله، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو التي قد دلَّ عليها النقل والعقل والإجماع والفطرة.

ثانيًا: قول الفلاسفة مقصودهم منه أنَّ القرآن ليس كلام الله وإنما هو معاني تخيلها الرسول ﷺ فعبر بها من عند نفسه، وهذا قول باطل منشؤه عدم إيمانهم بالله تعالى.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: «فلما كان من أصولهم القول بقدم العالم وأن العقل الفعال هو المحدث لكل ما تحته وأن هذا العقل دائم الفيض على ما تحته على المحال المستعدة بحسب قابليتها، فيفيض الوجودات وأوصافها وأفعالها وأقوالها وآثارها، فيفسرون كلام الله على هذا الأصل الباطل فيقولون لما كان محمد قد اجتمعت فيه القوى الكاملة من الزكاء والذكاء والقوة العملية، فاض عليه من هذا العقل ما يناسب حاله وهو الكلام الراقي فتلقاه وأتى به للعباد ألفاظًا وخطابة ومواعظ خالية من البراهين لم تصرح بالحق بل رمزت إليه وأشارت إليه من بعيد . . . ومن تصور أقوالهم جزم بأنهم لا يؤمنون بالله ولا يثبتون وجوده ولا يثبتون الرسالة ولا المعاد الآخروي، وعلم أن ما قالوه مع مخالفته لجميع ما جاءت به الرسل فإنه مخالف لما دلت عليه العقول الصحيحة، وأن ما ادعوه من العقليات هو في الحقيقة جهليات وخيالات. وبسط الكلام على مذهبهم يستدعي أكثر من ذلك، وإنما راج مذهبهم على كثير من الناس لما فيه من الممويهاات والتليس والنفاق ويصادف مع هذا قلة بصيرة والله المستعان».

ثالثًا: قول الجهمية والمعتزلة مخالف لجميع كتب الله ورسله، ولصريح المعقول والفطر، من جحد صفات الرب وتعطيل حقائق أسمائه ونفي قيام الأفعال به، فلما أصَّلوا أنه لا يقوم به وصف ولا فعل كان من فروع هذا الأصل أنه لم يتكلم بالقرآن ولا بغيره، وأن القرآن مخلوق، ومخالف للمعقول؛ لأنَّ الكلام صفة للمتكلم وليس شيئًا قائمًا بنفسه منفصلًا عن المتكلم.

رابعًا: قول الكلابية مبني على أنَّ الكلام لا بدَّ أن يقوم بالمتكلم، والحروف والأصوات حادثة فلا يمكن أن تقوم بذات الرب تعالى، لأنه ليس محلاً للحوادث، فهي مخلوقة منفصلة عن الرب، والقرآن اسم ذلك المعنى وهو غير مخلوق.

وقول الأشاعرة مخالف للنصوص الدالة على أنَّ كلام الله يسمع ولا يسمع إلا الصوت لا يسمع المعنى القائم بالنفس.

وقول الكلابية والأشاعرة مخالف المعهود، لأن الكلام المعهود هو: ما ينطق به المتكلم، لا ما يضمه في نفسه، ومخالف لإجماع السلف على أنَّ الله يتكلم بحرف وصوت.

خامسًا: الكرامية وجود الكلام عندهم في الازل ممتنع على الله تعالى، والكلام من صفات الكمال فالذي حدث له الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا ناقص.

سادسًا: السالمية ومن وافقهم ذهبوا إلى أن كلام الله ألفاظ ومعاني وحروف وأصوات قديمة في الأزل لم تزل ولا تزال ولا يقولون: إنَّ الكلام متعلق بقدرة الله ومشيتته، وهذا قولٌ باطل، فالرب لم يزل يتكلم، وكلامه قديم لكن ألفاظه لم تزل حادثة متعلق بمشيئته فهو يكلم جبريل ويكلم الملائكة ويكلم الأنبياء ويكلم الناس يوم القيامة، فالقول بأنه لا يتعلق بقدرته ومشيتته تعطيل للرب من الكمال وتنقص للرب.



قال الصنف رحمه الله :

والعقلُ مولودٌ، أُعطي كل إنسانٍ من العقلِ ما أراد الله، يتفاوتون في العقول مثل الذرة في السماوات، ويُطلب من كل إنسانٍ من العمل على قدر ما أعطاه الله من العقل، وليس العقلُ باكتسابٍ إنما هو فضلٌ من الله تبارك وتعالى.



قال رحمه الله : (والعقل مولود).

يعني أن العقل موهبة فطرية وغريزة، فالإنسان يولد وتولد معه أشياء منها العقل والذكاء والفطنة والحفظ والإرادة والإدراك، لكن الناس يتفاوتون في صفاتهم، وكل هذا بقدر الله ﷻ.

قال: (أُعطي كلُّ إنسانٍ من العقل ما أراد الله يتفاوتون في العقول، مثل الذرة في السماوات).

مثل تفاوت الذرات التي في السماوات، فهي كثيرة ومتفاوتة.

قال: (ويُطلب من كل إنسانٍ من العمل على قدر ما أعطاه الله من العقل).

فالأوامر والنواهي مناطةٌ بالعقل، فمسلوب العقل بالكلية غير مكلف، وتأمُّ العقل هو المكلف، فَمِنْ شكر الله ﷻ على نعمة العقل أن يقوم الإنسان بامثال الأوامر واجتناب النواهي، لأن العقل مناط التكليف.

قال: (وليس العقلُ باكتسابٍ إنما هو فضل من الله تبارك وتعالى).

ليس العقل باكتساب من حيث الأصل، فإله ﷻ هو الذي يقدر عقولاً لأناسٍ، ويجعل أناساً بدون عقول، وإلا فمدارك العقل متفاوتة، وهذه قد

تحصل بالاكْتساب، فقد ينمّي الإنسان مواهبه العقلية، لكن من حيث الأصل فالعقل غير مكتسب، وإنما هو موهبة فطرية وغريزة يمن الله بها على من يشاء من عباده.

وقد خالف في ذلك: الفلاسفة وغلاة المتكلمين الذين يرون أن العقل قوةٌ قديمة أزلية وأنه فيضٌ عن الله جل وعلا، وأنه راجعٌ إلى صفات الله، ومنهم من يرى أن العقل المطلق كائنٌ مستقل له وجود غير وجود المخلوق، فهو كائن مستقل، والعقل عند الباطنية والفلاسفة هو ربُّ كل شيءٍ ومليكه.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم أَنَّ الله فَضَّلَ العباد بعضهم على بعضٍ في الدين والدنيا ،
عدلاً منه ، لا يقال : جَارَ ولا حَابَى ، فمن قال إن فضل الله على
المؤمن والكافر سواء فهو صاحب بدعة ، بل فَضَّلَ الله المؤمنين على
الكافرين ، والطائع على العاصي ، والمعصوم على المخذول ، عدلاً
منه ، هو فضله يعطي من يشاء ويمنع من يشاء .



قال رَحِمَهُ اللهُ : (واعلم أَنَّ الله فَضَّلَ العباد بعضهم على بعضٍ في الدين
والدنيا عدلاً منه) .

ومن الأدلة على ذلك :

قول الله جل وعلا : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البَنَافَةِ : ٢٥٣] .

وقال سبحانه : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [الْأَنْزِلَةِ : ٢١] .

وقال تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

[الْجَنَّةِ : ١١] .

وقال جل وعلا : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ [النِّسَاءِ : ٣٤] ، وقال سبحانه :

﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [الْحَقَّةِ : ٧١] ، فالناس يتفاضلون في

دينهم ودنياهم .

قال : (لا يقال : جَارَ) .

أي : ظلم .

(ولا حابل).

أي: مال وتحيز إلى أحدٍ دون الآخر، بل الله جل وعلا الخلق خلقه والأمر أمره، وقد قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المائدة: ١٤]، فيقدر لهذا الغنى ولهذا الفقر، وهذا كله تابع لحكمته جل وعلا، ولهذا من الناس من لا يصلح له إلا الفقر، ولو حصل له الغنى لكان هذا المال وبالأعلى عليه في دينه ودنياه، ومن الناس من لا يصلح له إلا الغنى، فالله جل وعلا له الحكمة فيما يشاء وفيما يفعل.

قال ﷻ: (فمن قال: إِنَّ فَضْلَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ سَوَاءٌ فَهُوَ صَاحِبُ بَدْعَةٍ).

لأنه ردَّ النصوص التي فيها تفضيل المؤمنين على الكافرين، فالله فضل المؤمنين على الكافرين، وفضل الطائع على العاصي، والمعصوم من المعصية وهم الأنبياء مفضلون على المخدولين، قال الله جل وعلا: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ إِلَيَّكُمْ الْإِيمَنَ وَرَزَقَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (٧) فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [المائدة: ٧-٨].

وقوله: (بل فضل الله المؤمنين على الكافرين، والطائع على العاصي، والمعصوم على المخدول، عدلاً منه، هو فضله يعطي من يشاء ويمنع من يشاء).

فالله يعطي من يشاء عدلاً منه، فما يعطيه هو فضله فيعطي من يشاء ويمنع من يشاء، كما قال الله جل وعلا: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [البقرة: ٣٦].

والمسلمون عمومًا متفقون على تنزيه الله جل وعلا عن الظلم، لكن الخلاف جرى في حقيقة الظلم المنفي عن الله، ما معناه؟
فأهل السنة ينفون الظلم عن الله، ويصفونه بكمال ضده وهو العدل، الذي هو وضع الأشياء في مواضعها التي تليق بها؛ فالله جل وعلا يفعل باختياره ومشيئته، فيعدل تفضلاً ولا يظلم تنزهًا، وهو مستحق للحمد والثناء على تفضله وعلى تنزهه.

والمعتزلة نفوا الظلم عن الله جل وعلا، لكن شبهوا أفعال الخالق بأفعال العباد، ثم زعموا أن خلقه لأفعال العباد، وإرادته لأعمالهم، وتعذيبه للعاصي ظلمٌ يتنزه عنه، ونفوا كل ذلك بدعوى العدل، ولهذا من الأصول الخمسة عند المعتزلة العدل، وسموا أنفسهم العدلية.

والمراد بالعدل عند المعتزلة: يريدون به ما يتعلق بأفعال الله ﷻ التي يصفونها كلها بالحُسن ونفي القبح عنها -بما فيه نفي أعمال العباد القبيحة عن الله ﷻ رضاء وخلقًا؛ لأنَّ ذلك يوجب نسبة الفعل القبيح إلى الله تعالى وهو منزّه عن ذلك.

وفي هذا الفهم الخاطيء قال القاضي عبد الجبار: «أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها».

وقال أيضًا: «اتفق كلُّ أهل العدل على أنَّ أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله ﷻ أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها ولا محدث سواهم وأنَّ مَنْ قال: إنَّه سبحانه خالقها ومحدثها فقد عَظَمَ خطؤه».

فاتفق المعتزلة على أنّ الله تعالى غير خالق لأفعال العباد وأنّ العباد هم الخالقون لأفعالهم، مع أنهم يؤمنون بأنّ الله تعالى عالم بكل ما يعمله العباد وأنّ الله تعالى هو الذي أعطاهم القدرة على الفعل أو الترك.



قال الصنف رحمه الله :

ولا يحلُّ أن تكتَم النصيحة للمسلمين برهم وفاجرهم في أمر الدين ،
فمن كتم فقد غش المسلمين ، ومن غش المسلمين فقد غش الدين ،
ومن غش الدين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين .



قال رحمه الله : (ولا يحلُّ أن تكتَم النصيحة للمسلمين برهم وفاجرهم في أمر الدين) .

لا يحلُّ لأحد أن يكتَم النصيحة للمسلمين سواء كانوا أبرارًا أو فجارًا ، لا في أمر دينهم ولا في أمر دنياهم .
لحديث تميم الداري أنَّ النبي ﷺ قال : «الدين النصيحة كررها ثلاثًا ، قلنا : لمن يا رسول الله؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم .

فالنصيحة لله جل وعلا : تكون بتعظيم أوامره واجتناب نواهيه ،
والنصيحة لكتاب الله : تكون باعتقاد كل ما جاء فيه ، وكل ما يتعلق به مما جاء في النصوص الشرعية .

والنصيحة للنبي ﷺ : تكون باتباع سنته واجتناب الإحداث في الدين .
والنصيحة لأئمة المسلمين : تكون بالسمع والطاعة لهم بالمعروف ، وإعانتهم على الحق ، وعدم الخروج عليهم ، والنصح لهم وفق مذهب السلف ؛ فتكون النصيحة سرية وفيها رفق ولا يُشهر بعيوبهم ، ويُدعى لهم ، ويُصبر على أذاهم .

ويدخل في ولاة الأمر: العلماء، فالنصيحة لهم تكون بإجلالهم واحترامهم وإنزالهم منزلتهم الشرعية، وإذا أخطأوا فُتُسلِك أفضل المسالك في مناصحتهم حتى يرجعوا إلى الحق.

والنصيحة لعامة المسلمين: تكون بعدم الغش لهم، فإذا رأيت شيئاً يؤذيهم فانصح لهم، وأخبرهم أن هذا الشيء مؤذٍ، فيُنصَح لهم ويُعلَّمون شرع الله ﷻ، ويُحذَّرون من البدع والخرافات، ويُذب عن أعراضهم وأموالهم، ويُفعل معهم كلُّ ما فيه صلاحٌ لهم في دينهم ودنياهم.

قال: (فمن كنتم النصيحة فقد غش المسلمين).

لأنَّ الغش نقيض النصح، والنصح مأمور به شرعاً، فالمفهوم تحريم الغش لهم، لأنه ينافي النصح، وغشُّهم فيه تشبه بالمنافقين، فالمؤمنون نصحة والمنافقون غششة.

قال: (ومن غش المسلمين فقد غش الدين).

لأنه لم ينصح لدينه، فالنصيحة تكون باتباع ما أمر به في الدين، واجتناب ما نُهي عنه.

قال: (ومن غش الدين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين).

لأنه لم يقيم بما أوجب الله جل وعلا عليه من واجب النصيحة، وهذا نوعٌ من أنواع الخيانة، ومن الخيانة عدم امتثال النصوص الآمرة بالنصيحة للمسلمين، والخيانة لها معاني، ومن معناها المناسب لما ذكره المؤلف ﷺ هنا: عدم القيام بالأمانة فهذا نوعٌ من أنواع الخيانة.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والله تبارك وتعالى سميعٌ بصيرٌ عليمٌ يدها مبسوطتان، قد علم الله أن الخلق يعصونه قبل أن يخلقهم، علمه نافذٌ فيهم، فلم يمنعه علمه فيهم أن هداهم للإسلام، ومنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلاً، فله الحمد.

الشَّيْخُ

عقيدة السلف رحمهم الله قائمة على إثبات صفات الله ﷻ كما جاءت في الكتاب والسنة دون تحريف أو تعطيل أو تمثيل أو تكييف، مع معرفتهم بمعانيها وتوقفهم في بيان كيفياتها؛ لأنهم يؤمنون بأنَّ الكلام في صفة كلِّ شيء فرعٌ عن تصوُّر ذاته، والله ﷻ له ذات لا تشبه الذوات ولا يعلم أحد كيفيتها، وصفاته كذلك ثابتة على ما يليق بذاته جل وعلا.

وهكذا ينبغي أن يكون معتقد المسلم، يصف الله بما وصف به نفسه في كتابه الكريم، وبما وصفه به رسوله الأمين ﷺ نفيًا وإثباتًا، ولا يقفوا ما ليس له به علم.

وطريقة السلف تتلخص في إثبات أسماء الله تعالى وصفاته على وجه لا يوحي بأي نوع من المماثلة والمشابهة على ضوء قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ١١] المتضمن رد التشبيه والتمثيل ورد الإلحاد والتعطيل.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أشار إلى ثلاث صفات لله تعالى وهي:

صفة السمع والبصر واليدين، وعليها فقس، فيجب إثباتها وفق ما سبق ذكره؛ لأن الباب واحد.

قال رحمته الله: (والله تبارك وتعالى سميعٌ بصيرٌ).

والسمع والبصر، صفتان من صفات الله رحمته الله ذاتيتان من جهة النوع، فعليتان من جهة الأحاد، وإثباتهما يستلزم نفي نقيضهما عن الله تعالى وهما الصمم والعمى.

ومن أدلة إثباتهما، قول الله رحمته الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وحديث أبي موسى رضي الله عنه قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا فَقَالَ: «أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا» رواه البخاري ومسلم.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرؤها يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وَيُضَعُ أَصْبَعِيهِ.

قال أبو يونس: وَضَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ وَالتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِيهِ، وَهَذَا زِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ فِي إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وقال البيهقي رحمته الله: «الْمُرَادُ بِالْإِشَارَةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَحْقِيقُ الْوُضْعِ لِلَّهِ رحمته الله بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَأَشَارَ إِلَى مَحَلِّي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنْهُ لِإِثْبَاتِ صِفَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ تَعَالَى».

وقد دلَّ على أنهما صفتان ذاتيتان قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحجرات: ١].

ففي هذه الآية جاء السمع بصيغة الفعل: (سَمِعَ - يَسْمَعُ).

ثم إنَّ تحاورهما لم يكن في الأزل، مما يدل على التجدد، فسمع قولها بعد تكلمها.

والقول بأنَّ السمع والبصر أزيلان هو قول الأشاعرة، فهم لا يثبتون التجدد بل يثبتون التعلُّق.

فقد قالوا في تعريف صفة السمع: «صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلّق بالموجودات والأصوات وغيرها كالذوات».

وقالوا في تعريف صفة البصر: «صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلّق بالموجودات الذوات وغيرها».

وفي تقرير أنّ هاتين الصفتين ذاتيتان فعليتان، وإبطال قول مَنْ قال: إنهما أزيلان قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: (الأشاعرة والماتريدية وجماعات يقولون سمعه قديم، يثبتون السمع ولكن السمع عندهم ليس بحادث، السمع قديم، فَسَمِعَ الكلامَ في القِدَمِ؛ لعلمه به هكذا يزعمون.

وهذا الكلام فيه التّكذيب للقرآن ولولا التأويل لكانوا كفارًا بذلك؛ لأنَّ الله جل وعلا يقول: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ﴾ [المجادلة: ١].

وإذا كان السماع في الماضي قبل مجيء الكلام وقبل حصوله وقبل حصول المجادلة بين المرأة وبين رسول الله ﷺ هل يصح أن يقال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ بصيغة الماضي؟

وإنما يقال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ إذا كان الأمر قد وقع وانتهى.

ولهذا قال: نجدُ في النصوص: لفظ الماضي، ولفظ المضارع، فقد يكونُ في إثبات السمع القديم، البصر القديم دون البصر الحادث، والسمعُ الحادث والكلامُ الحادث فيه نفي لدلالات النصوص، وفيه تكذيبٌ لها؛ لأنَّ الله جل وعلا يقول: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، وهؤلاء يقولون: سمعه قديم، كيف؟

سَمِعَ في القدم قبل حدوث الكلام؟ هذا لا يصحُّ أن يقال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، قال جل وعلا: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ هذا فعل مضارع دلالة على الحال يعني يسمع تحاوركما الآن).

وقوله: (يداه مبسوطتان).

وذكر المؤلف رحمته الله صفة اليدين لله تعالى.

واليدان من صفات الله تعالى الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وجاء في حديث أنس رضي الله عنه المعروف بحديث الشفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يجمع الله المؤمنين يوم القيامة كذلك، فيقولون: لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أما ترى الناس خلقك الله بيده...» رواه البخاري.

وأجمع السلف على إثبات يدين حقيقتين لله فيجب إثباتها له على الوجه اللائق به.

وقد فسرها أهل التعطيل بالنعمة أو القدرة والقوة والملك.

وشبهة هؤلاء في تأويل اليدين لله تعالى: أنه يترتب على إثباتها التجسيم، وهو وصف الله بأنه جسم، والتجسيم تمثيل وهو ممنوع، وزعموا أن تأويلهم سائغ في لغة العرب، فاليد في اللغة تطلق لمعان كثيرة، ولا يلزم أن تكون دالة على اليد الحقيقية.

ومن أوجه الرد عليهم أن يقال:

أولاً: دعواهم أنه يترتب على إثبات اليدين التجسيم باطل ومتنف عن الله، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فالصفات

المضافة إلى الله لا ثقة به، ولا يلزم منها التشبيه، ودعواهم هذه يترتب عليها تحريف لكلام الله، وتعطيل معانيه، والقول على الله بغير علم، وتجهيل السلف وغيرها من اللوازم الفاسدة.

ثانيًا: أنَّ الأصل في الكلام الحقيقة فدعوى المجاز مخالفة للأصل، واقتران لفظ الطي والقبض والإمساك باليد يصيِّر المجموع حقيقة، هذا في الفعل، وهذا في الصفة، بخلاف اليد المجازية، فإنها إذا أريدت لم يقترن بها ما يدل على اليد حقيقة، بل ما يدل على المجاز.

ثالثًا: السياق يمنع تفسير اليدين بالتأويلات المذكورة قطعًا.

والأوجه التي وردت عليها صفة اليدين ثلاثة:

الأول: الأفراد كقوله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].

الثاني: التثنية كقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

الثالث: الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١].

والتوفيق بين هذه الوجوه أن يُقال:

الوجه الأول مفرد مضاف فيشمل كل ما ثبت لله من يد ولا ينافي التثنية.

وأما الجمع فهو للتعظيم لا لحقيقة العدد الذي هو ثلاثة فأكثر وحينئذ لا ينافي التثنية.

على أنه قد قيل: إن أقل الجمع اثنان فإذا حُمِل الجمع على أقله فلا معارضة بينه وبين التثنية أصلاً.

قال: (قد علم الله أن الخلق يعصونه قبل أن يخلقهم).

وهذا فيه إشارة إلى أن علم الله جل وعلا نافذ في خلقه.

فعلم الله جل وعلا محيطٌ بكل شيء، والله يعلم ما كان وما يكون قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

وقد جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب»، يعني عند أول خلقه للقلم قال له: اكتب، وليس المراد أن القلم هو أول المخلوقات، بل المراد أنه عند أول خلقه للقلم قال له: اكتب، «قال: وما أكتب يا رب؟ قال: اكتب القدر، قال: فجرى القلم في تلك الساعة بما كان وبما هو كائنٌ إلى الأبد» رواه الترمذي.

فالله تعالى عَلِمَ أَنَّ الخلق يعصونه قبل أن يخلقهم.

قال: (علمه نافذٌ فيهم، فلم يمنعه علمه فيهم أن هداهم للإسلام، ومنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلاً، فله الحمد).

علم الله جل وعلا محيطٌ بكل شيء، فلم يمنعه علمه فيهم أن هداهم للإسلام، ومنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلاً، فإذا منَّ على أحد بالإسلام فهذا من فضله عليه؛ ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [المُحْجَلَاتِ: ١٧]، فله الحمد؛ فهو جلَّ وعلا يهدي من يشاء ويضل من يشاء، هداية التوفيق والإلهام بيد الله جل وعلا، ومن يهد الله فهو المهتد، وهذه خاصةٌ بمنَّ منَّ الله عليهم بالإيمان ووفقهم له دون من سواهم، وأنكرها جهال القدرية المعتزلة ولم يثبتوا إلا هداية الدلالة والإرشاد. والجبرية الأشاعرة أقروا بأن الهداية والإضلال بيد الله، لكنهم قالوا: إن الله جل وعلا جبر العباد على أعمالهم وهو الذي حال بينهم وبين الهداية، وهذا كذب، وفي الحديث القدسي قال الله تعالى: «يا عبادي كلکم ضالٌّ إلا من هديته، فاستهدوني أهدکم» رواه مسلم.

وفعل الرب وهو الهدى والإضلال هذا محض فضل الله وكرمه ومنته،
يهدي من يشاء فضلاً ويضل من يشاء عدلاً .
والعبد إذا فعل أسباب الهداية يُوفق لها بإذن الله جل وعلا ، وإذا فعل
أسباب الغواية وقع في الضلال ، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِ
لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٥] .



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن البشارة عند الموت ثلاثُ بشارات ؛ يقال :
أبشريا حبيب الله برضا الله والجنة، ويقال : أبشريا عدو الله
بغضب الله والنار، ويقال : أبشريا عبد الله بالجنة بعد الانتقام.
هذا قول ابن عباس .



البشارات بحسب انقسام الناس في مصيرهم يوم القيامة، فالناس فريقٌ
في الجنة مَخْلَدٌ فيها، وفريقٌ في السعير مَخْلَدٌ فيها، وفريقٌ وهم أصحاب
الكبائر منهم من يُعَذَّب في النار ولا يُخْلَد فيها، فالبشارات بحسب أقسام
الناس .

قال : (واعلم أنَّ البشارة عند الموت ثلاث بشارات).

والبشارة تطلق على البشارة بالخير وبالشر؛ قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٢٤] .

وقوله : (أبشريا حبيب الله برضا الله والجنة).

أي يقال للمؤمن: أبشريا حبيب الله برضا الله والجنة، والله أعلم
هل يقال هذا الكلام بلفظه؟

الوارد أنَّ المؤمن عند موته يقول له الملك ما جاء في حديث
أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ تَحْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ
صَالِحًا، قَالُوا: اخْرُجِي أَيَّتْهَا النَّفْسُ الطَّيِّبَةُ كَانَتْ فِي الْجَسَدِ الطَّيِّبِ،
اخْرُجِي حَمِيدَةً، وَأَبْشِرِي بِرُوحٍ وَرِيحَانٍ وَرَبٍّ غَيْرِ غَضْبَانَ، فَلَا يَزَالُ يُقَالُ
لَهَا ذَلِكَ حَتَّى تَخْرُجَ، ثُمَّ يُعْرَجُ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَيُفْتَحُ لَهَا، فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟

فَيَقُولُونَ: فُلَانٌ، فَيُقَالُ: مَرَحَبًا بِالنَّفْسِ الطَّيِّبَةِ كَانَتْ فِي الْجَسَدِ الطَّيِّبِ،
ادْخُلِي حَمِيدَةً، وَأَبْشِرِي بِرُوحٍ وَرَيْحَانٍ، وَرَبٌّ غَيْرِ غَضْبَانَ، فَلَا يَزَالُ يُقَالُ
لَهَا ذَلِكَ حَتَّى يُنْتَهَى بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ ﷻ» رواه أحمد.

وأهل الإيمان والتقوى قال الله تعالى في شأنهم: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾.

قال السعدي رحمه الله: (أما البشارة في الدنيا، فهي: الثناء الحسن،
والمودة في قلوب المؤمنين، والرؤيا الصالحة، وما يراه العبد من لطف الله
به وتيسيره لأحسن الأعمال والأخلاق، وصرفه عن مساوئ الأخلاق.

وأما في الآخرة، فأولها البشارة عند قبض أرواحهم، كما قال الله
تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا
تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾.

وفي القبر ما يبشر به من رضا الله تعالى والنعيم المقيم.
وفي الآخرة تمام البشريات بدخول جنات النعيم، والنجاة من العذاب
الآليم).

وقوله: (ويقال: أبشر يا عدو الله بغضب الله والنار).

أي يقال للكافر: أبشر يا عدو الله بغضب الله والنار.

والوارد أَنَّ الكافر عند موته يقول له الملك ما جاء في حديث
أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ الشُّوءَ قَالَ [أي: الملك]:
اخْرُجِي أَيَّتَهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ كَانَتْ فِي الْجَسَدِ الْخَبِيثِ، اخْرُجِي ذَمِيمَةً،
وَأَبْشِرِي بِحَمِيمٍ وَغَسَاقٍ، وَآخَرَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ» رواه أحمد.

وقوله: (ويقال: أبشر يا عبد الله بالجنة بعد الانتقام).

أي يقال لصاحب الكبيرة: أبشر يا عبد الله بالجنة بعد الانتقام.

وفي بعض النسخ: (بعد الإسلام)، والصواب: بعد الانتقام، فهذه أصح، وهذا الذي يقتضيه السياق، يعني: بعد دخول النار. والبخارة لصاحب الكبيرة لم يصحّ فيها شيء.

وما ذكره المؤلف رحمته الله من هذه البشارات ورد نحوه في حديث طويل غريب عزاه الحافظ ابن كثير إلى أبي يعلى، وقال عقب إيراده لهذا الحديث: (هذا حديث غريب جداً، وسياق عجيب، ويزيد الرقاشي -راويه عن أنس- له غرائب ومنكرات، وهو ضعيف الرواية عند الأئمة، والله أعلم).



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن أول من ينظر إلى الله تعالى في الجنة الأضراء ثم الرجال ثم النساء بأعين رؤوسهم، كما قال رسول الله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»، والإيمان بهذا واجب وإنكاره كفر.



قال رحمه الله : (واعلم أن أول من ينظر إلى الله تعالى في الجنة الأضراء). ذكر المؤلف رحمه الله أن أول من ينظر إلى الله جل وعلا في الجنة الأضراء، والضرير: هو الذي كُفَّ بصره، ولا يصحُّ في هذا شيء. وقوله: (ثم الرجال ثم النساء بأعين رؤوسهم). ثم الرجال ثم النساء، وهذا الترتيب لم يصحَّ فيه دليل. وقوله: (كما قال رسول الله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»).

والوارد هو ما ذكر في الحديث هنا وهو قوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم»، فهذا الترتيب يحتاج إلى دليل. وأهل السنة والجماعة يشبِّتون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة بأبصارهم وقد تواطأ على إثبات ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

قال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله : «وأجمع جمع أهل الحق واتفق أهل التوحيد والصدق أن الله يُرى في الآخرة كما جاء في كتابه وصحَّ به النقل عن رسوله ﷺ».

ومن أدلة الكتاب العزيز على إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة:

قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٢٢-٢٣].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «وجوه المؤمنين المصدقين في إيمانهم يَوْمَئِذٍ: يوم القيامة، نَاصِرَةٌ: حسنة جميلة ناعمة، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ: ينظرون إلى وجه ربهم لا يحجبون عنه».

وأما من السنة: فقد جاء في حديث جرير رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظرَ إلى القمر ليلة البدر قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا» رواه البخاري ومسلم.

قال النووي رحمته الله: «أي ترونه رؤية محققة لا شك فيها ولا مشقة كما ترون هذا القمر رؤية محققة بلا مشقة فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي».

وقد أجمعت المعتزلة على إنكار رؤية الله ﷻ في الآخرة.

وشبهتهم في ذلك: بينها الزمخشري بقوله: «من استجاز على الله الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام أو الأعراض، ثم قال: فتباً للمشبهة، يعني: [أهل السنة والجماعة]، ورمياً بالصواعق».

وأهل الكلام قالوا باستحالة رؤية الله تعالى بالعين، بشبهة أن النظر في لغة العرب ليس خاصاً برؤية العين.

وأولوا قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بتأويلات منها:

أولاً: أن: إلى في الآية بمعنى: واحد الآلاء؛ فيكون معنى قوله:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾: أي نعمة ربها منتظرة، وعلى تقدير أن

يكون بمعنى عند؛ فيكون معناه ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ: أي عند ربها منتظرة نعمة ربها.

ثانيًا: أَنَّ النظر قد يرد بمعنى تقليب الحدة إلى جهة المرئي، ومقابلتها له.

ومنه يقال: جبلان متناظران، إذا تقابلا.

ثالثًا: قد يرد النظر بمعنى الانتظار.

رابعًا: قد يرد النظر بمعنى الرحمة.

خامسًا: قد يرد النظر بمعنى التفكير، والاعتبار.

وأولوا حديث الرؤية المتقدم بأنَّ المراد بالرؤية فيه: العلم.

والمعنى: تعلمون أَنَّ لكم ربًّا لا تشكون فيه كما أنكم لا تشكون في القمر أنه قمر، لا على أَنَّ أبصار المؤمنين تدركه جهرة يوم القيامة.

قال القاضي عبد الجبار: «ثم نتأوله -أي: حديث الرؤية- نحن على وجه يوافق دلالة العقل فنقول: المراد به: سترون ربكم يوم القيامة أي ستعلمون ربكم يوم القيامة كما تعلمون القمر ليلة البدر، وعلى هذا قال: «لا تضامون في رؤيته»: أي: لا تشكون فعقبه بالشك، ولو كان بمعنى رؤية البصر، لم يجز ذلك.

وهذه التأويلات باطلة مخالفة لفهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، وإجماعهم.

ومن أوجه إبطالها ما يلي:

أولًا: لا شك أَنَّ النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعدّيه

بنفسه.

فإن عَدِّي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقَسُوا مِنْ ثُورِكُمْ﴾ [الحَاقَّة: ١٣].

وإن عَدِّي بفي فمعناه: التفكير والاعتبار.
كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الْإِنشَاء: ١٨٥].

وإن عَدِّي بالي فمعناه: المعاينة بالأبصار.
كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الْأَنْعَام: ٩٩].
وعلى هذا فلا يصحُّ أن يراد بالآية: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾:
نظر التفكير والاعتبار؛ لأنَّ الآخرة ليست بدار استدلال واعتبار.

ولا يراد بالنظر في الآية: الانتظار؛ لأنَّ النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، ونظر الانتظار لا يكون في الجنة؛ لأنَّ الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة في ما لا عين رأت ولا أذن سمعت من العيش السليم والنعيم المقيم، وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يكونوا منتظرين؛ لأنهم كلما خطر ببالهم شيء أتوا به مع خطوره ببالهم.
وإذا كان ذلك كذلك فلا يجوز أن يكون الله ﷻ أراد نظر التعطف؛ لأنَّ الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم.

وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صحَّ القسم الرابع من أقسام النظر، وهو أنَّ معنى قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أنها رائية ترى ربها ﷻ.

ثانياً: قولهم: إنَّ النظر قد يرد بمعنى تقليب الحدة إلى جهة المرئي، ومقابلتها له، والاستدلال على ذلك بقولهم: نظرت إلى الهلال فما رأيته.

ويجاب عنه: بأنَّ قولهم: نظرت إلى الهلال فما رأيته، لم يصحَّ عن العرب بل يقال: نظرت إلى مطلع الهلال فلم أر الهلال، ولو صحَّ فهو

محمول على تقدير المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم إن الآية: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ جاءت في سياق النعمة والامتنان، وتقليبُ الحديقة طلبًا للرؤية بدون الرؤية لا يكون نعمة.

ثالثًا: قولهم: إِنَّ: إلى في الآية بمعنى: واحد الآلاء؛ فيكون معنى قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ: أي نعمة ربها منتظرة، قولٌ باطل.

قال القرطبي رحمه الله: «لأنَّ واحد الآلاء يُكتب بالألف لا بالياء، ثم الآلاء: نعمة الدفع، وهم في الجنة لا ينتظرون دفع نقمة عنهم، والمنتظرُ للشيء متغص العيش، فلا يوصف أهل الجنة بذلك».

رابعًا: تأويل حديث الرؤية بأنَّ المراد بالرؤية فيه: العلم.

والمعنى: تعلمون أنَّ لكم ربًّا لا تشكون فيه كما أنكم لا تشكون في القمر أنه قمر، لا على أنَّ أبصار المؤمنين تدركه جهرة يوم القيامة.

وهذا تأويلٌ باطل فإنَّ من مات ولم يعرف قبل موته أنَّ الله ربه في حياته، حتَّى يعرفه بعد مماته، فإنه يموت كافرًا ومصيره النار أبدًا، ولن ينفعه الإيمان يوم القيامة بما يرى من آياته، إن لم يكن آمن به من قبل، فما موضع بشري رسول الله ﷺ المؤمنين بروية ربهم يوم القيامة؟ إذ كلُّ مؤمن وكافر في الرؤية يومئذ سواء، إذ كلُّ لا يعترية فيه شك ولا ريبة.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [التوبة: ١٢]، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبَّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠]، فقد أخبرنا الله ﷻ، عن الكفار أنهم به يومئذ موقنون.

وفي حديث الرؤية ما يردُّ تأويلهم فالصحابه رضي الله عنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم :
«هل نرى ربنا؟» فإنهم قد علموا قبل أن يسألوه أن الله ربهم لا يعترهم في ذلك شك ولا ريبه.

وقوله: (والإيمان بهذا واجب وإنكاره كفر).

فالإيمان برؤية المؤمنين لربهم واجب، وإنكاره كفر؛ لأن هذا فيه رد للنصوص المتواترة في إثبات الرؤية، فرؤية الله جل وعلا ثبتت بالتواتر، وفيه أيضًا ردٌ للآيات والنصوص الدالة على إثبات الرؤية.
وأما التأويل بنزول الأمر ونحوه، فهو تأويل فاسد لكن عند من قال به نوع شبهة منعت من تكفير أهل السنة لهم.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أنه ما كانت زندقة قط ، ولا كفرٌ ، ولا شكٌ ، ولا بدعةٌ ، ولا ضلالةٌ ، ولا حيرةٌ في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدال والمراء والخصومة ، والعجب كيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدال والله تعالى يقول : ﴿ مَا يُجَدِلُ فِيَّ آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾! فعليك بالتسليم والرضا بالآثار وأهل الآثار ، والكف والسكوت .



قال رحمه الله : (واعلم -رحمك الله- أنه ما كانت زندقة قط ، ولا كفرٌ ، ولا شكٌ ، ولا بدعةٌ ، ولا ضلالةٌ ، ولا حيرةٌ في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدال والمراء والخصومة) .

هذا الكلام فيه التحذير من علم الكلام ، وهو ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها ، وأعرضوا بها عن ما جاء في الكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة ، فهذا العلم علمٌ قائم على كثرة الكلام والخوض فيما لا ينفع ، ومن خلاله توصلوا إلى تعطيل الصفات .

والزندقة لها عدة معاني ؛ فترد بمعنى : النفاق ، وهذا الإطلاق مستخدم عند الفقهاء ، ويراد بالزنديق الذي لا دين له مع إنكار الشرائع ، وتطلق على الثنوي الذي يقول بوجود إلهين ، فهذه كلها زندقة .

فما وجدت زندقة ولا كفر ، مثل جحود وإنكار الصفات ، ولا وُجد شك ، وهو التردد في قبول النصوص ، ولا وُجدت المحدثات في الدين ،

ولا وجدتُ الحيرة والتردد والاضطراب في الدين، إلا من علم الكلام وأهله، ومن الجدل والمراء والخصومة بالباطل، فهؤلاء هم الذين روجوا الباطل والكفريات عن طريق هذا العلم الذي زعموا أنه علمٌ قطعي الثبوت والدلالة.

قال: (والعجب كيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدال والله تعالى يقول: ﴿مَا يُجَدِّلُ فِيَّ ءَايَتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؟!).

أي كيف يُقدِّم الرجل على المراء والخصومة والجدال بالباطل مع وجود النصوص التي تمنع من ذلك؟

فالله جل وعلا يقول: ﴿مَا يُجَدِّلُ﴾ أي بالباطل، ﴿فِيَّ ءَايَتِ اللَّهِ﴾ أي: فيما نزل من الآيات البينات، ﴿إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [نفا: ٤]، فالجدال بالباطل من مسالك الكفرة، فكيف يتشبه المرء بالكفار الجاحدين بالحق في هذه الخصلة ويجعلهم أسوة له؟

وقوله: (فعليك بالتسليم والرضا بالآثار وأهل الآثار).

فسلم للنصوص وارضَ بالآثار، وإذا صحَّ الحديث فاجعله مذهباً لك، وامثل قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [التؤ: ٥١].

وعليك بأهل الآثار، فهم الذين ينبغي لزومهم وسؤالهم عن ما أشكل عليك في أمر دينك، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿فَتَشَاوَرُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الحج: ٤٣]، فهم السائرون على مذهب السلف، وعلى رأسهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فعليك بلزومهم.

وقوله: (والكف والسكوت).

وعليك بالكف والسكوت عن ما لم يرد في الشرع كتكليف الصفات وتمثيلها، والخوض فيما لم يرد من مسائل القدر، فالمسكوت اسكت عنه، وما أُمرت به افعله، والدين خذه من النصوص الشرعية ومن حملة الشريعة على الحقيقة.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن الله تبارك وتعالى يعذب الخلق في النار، في الأغلال والأنكال والسلاسل، والنار في أجوافهم وفوقهم وتحتهم، وذلك أن الجهمية منهم هشام الفوطي قال: إنما يعذب الله عند النار ردُّ على الله وعلى رسوله.



قال رحمه الله: (والإيمان بأن الله تبارك وتعالى يعذب الخلق في النار).

أهل السنة يؤمنون بأن الله ﷻ يعذب الخلق في النار، وليس خارج النار.

وقد أخبر الله تعالى عن الكفرة بأنهم لا جزاء لهم سوى النار الحامية، ولهذا توعدهم الله بعذابها فقال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٠) ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ التي لا يستطيعون معها حركة ﴿وَالسَّلْسِلُ﴾ [عَنْ: ٧٠-٧١]، فالأغلال وهي القيود توضع في رقابهم، ﴿وَالسَّلْسِلُ﴾ وهي نوع من الأغلال توضع في رقابهم يقرنون بها، هم وشياطينهم، ﴿يُسْحَبُونَ﴾ سحباً على وجوههم، ﴿فِي الْحَمِيمِ﴾ أي: الماء الذي اشتد غليانه وحره ﴿ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ يوقد عليهم اللهب العظيم، فيصلون بها، [عَنْ: ٧١-٧٢].

وقوله: (في الأغلال والأنكال والسلاسل).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمَامًا﴾ [الزُّلْفَى: ١٢] أي: إِنَّ عِنْدَنَا (أَنْكَالًا)، أي: عذاباً شديداً، جعلناه تنكيلاً للذي لا يزال مستمرا على الذنوب، (وَحِمَامًا) أي: ناراً حامية.

وقوله: (والنار في أجوافهم وفوقهم وتحتهم).

يعذب الله تعالى الخلق في النار، وليس خارج النار.

كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ﴾ [الْجَزْءُ: ٧٤]، قال: في عذاب جهنم، ولم يقل: خارج النار، بل هم في داخل العذاب، ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ [الْمُؤْتَفِكُونَ: ١٠٤]، تلفحهم لفحة تسيل لحومهم بسببها على أعقابهم، وهم كالحن، شمرت شفاههم السفلى عن أسنانهم، وفوقهم وتحتهم: ﴿لَهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ [الزُّمَرُ: ١٦]، لهم من فوقهم أطباق النار تلتهب عليهم، ومن تحتهم كذلك أطباق من النار، وسُمي ما تحتهم ظللاً لأنها تظلل من تحتها من أهل النار.

فهذا هو الذي دلت عليه النصوص الشرعية.

وقوله: (وذلك أن الجهمية منهم هشام الفوطي قال: إنما يعذب الله عند النار ردُّ على الله وعلى رسوله).

وما خالف في ذلك إلا من لا منزلة للنصوص الشرعية عنده، وهم الجهمية، ومنهم هشام الفوطي وهو من كبار دعاة المعتزلة، فقالوا: (إنما يعذب الله عند النار)، يعني لا من النار، فإذا قيل لهم: النار تُحرق، قالوا: لا، بل الله يوجد الإحراق عند النار لا بالنار، وهذه مثل عقيدة الأشاعرة في الأسباب، فإنهم ينكرونها ويقولون: الله هو الذي يفعل، فيوجد العذاب عند النار لا من النار.

وقولهم هذا ردُّ على الله ﷻ؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [الْجَزْءُ: ٧٤]، ولم يقل: عندها.

وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٧]، فهم في النار.

وقولهم فيه ردُّ على رسول الله ﷺ، لأنَّ النصوص متضافرة في إثبات أن هؤلاء يُعذبون في النار، ومنها:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ [هَلْ مِنْ مَزِيدٍ]) رواه البخاري ومسلم.

وعن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: (مِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى كَعْبِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى حُجْرَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَأْخُذُهُ النَّارُ إِلَى تَرْقُوتِهِ) رواه مسلم.

وشبهة من قال: إنما يعذب الله عند النار، لا من النار:

دعواهم أَنَّ النار لا يتحملها جسد الإنسان.

فيقال: ما ورد به النصُّ يجب التسليم له، وقد ورد أنهم يعذبون في النار في النصوص السابقة، فأمر الغيب يجب التسليم لها.

ثم إِنَّ الجسد الذي يُعذب في النار ليس هو الجسد الذي في الدنيا من حيث شكله، ومما يدل على ذلك:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَرَسُ الْكَافِرِ أَوْ نَابُ الْكَافِرِ مِثْلُ أَحَدٍ وَغَلَطَ جِلْدُهُ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَرْفَعُهُ قَالَ: (مَا بَيْنَ مَنْكِبَيِ الْكَافِرِ فِي النَّارِ مَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُسْرِعِ) رواه مسلم.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن صلاة الفريضة خمس صلواتٍ لا يُزاد فيهن ولا ينقص في مواقيتها، وفي السفر ركعتان إلا المغرب، فمن قال: أكثر من خمسٍ فقد ابتدع، ومن قال: أقل من خمسٍ فقد ابتدع، لا يقبل الله شيئاً منها إلا لوقتها إلا أن يكون نسياناً فإنه معذور يأتي بها إذا ذكرها، أو يكون مسافراً فيجمع بين الصلاتين إن شاء.



قال رحمه الله : (واعلم أن صلاة الفريضة خمس صلوات).

صلاة الفريضة خمس صلواتٍ لا يُزاد فيهن، وتحديد الصلوات المفروضة بخمس دل عليه الإجماع، حكاها ابن المنذر وغيره. ودل عليه الكتاب والسنة.

قال الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الأنعام: ٧٨].

وجاء في حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما أَنَّ مُعَاذًا رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: (إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ...) رواه البخاري ومسلم.

وقوله: (لا يُزاد فيهن ولا ينقص في مواقيتها).

فلا يزاد فيهن؛ لأن الحديث نصّ على أنها خمس، ولا ينقص في مواقيتها، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، أي مفروضة في وقتٍ معلوم.

وقوله: (وفي السفر ركعتان إلا المغرب).

والصلاة في السفر ركعتان إلا المغرب، وقد دل على ذلك الإجماع، وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ) رواه البخاري. والمغرب لا تُقصر إجماعاً.

قال: (فمن قال أكثر من خمس فقد ابتدع، ومن قال أقل من خمس فقد ابتدع).

وبدعته كفرية؛ لأنه جحد أمراً معلوماً من الدين بالضرورة. وهناك فرقة من الخوارج يقال لها المطيخية أتباع إسماعيل المطيخي يقولون: لا صلاة واجبة إلا ركعة في الصباح وهي صلاة الفجر وركعة في المساء ثم اختلفوا هل هي المغرب أو العشاء، مستدلين بالآية: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النُّهَارِ﴾ [هُود: ١١٤].

قال: (لا يقبل الله شيئاً منها إلا لوقتها).

فالذي يصلي أقل أو أكثر من المشروع، أو يصليها في غير وقتها بلا عذر، أو يأتي بها على غير هيئاتها المشروعة صلاته غير مقبولة، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَهُوَ رَدٌّ» رواه البخاري، وفي رواية مسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

قال: (إلا أن يكون نسياناً فإنه معذورٌ يأتي بها إذا ذكرها).

ودليله حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من نسي صلاةً فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»، ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ رواه البخاري

ومسلم، وفي رواية مسلم: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها».

قال: (أو يكون مسافرًا فيجمع بين الصلاتين إن شاء).

فالجمع في السفر رخصة، فيجوز جمع التقديم وجمع التأخير، وهذا مذهب الجمهور المالكية والشافعية والحنابلة؛ لأحاديث كثيرة، منها:

حديث معاذ رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا»، رواه مسلم.

واتفق الفقهاء القائلون بجواز الجمع على أنه إن كان المسافر نازلًا في وقت الأولى، فالأفضل أن يقدم الثانية في وقت الأولى، وإن كان سائرًا في وقتها أو نازلًا فيه وأراد جمعهما، فالأفضل تأخير الأولى منهما إلى وقت الثانية؛ لأن وقت الثانية للأولى حقيقة بخلاف العكس.

والأقرب والله أعلم أنه يفعل الأرفق به من تأخير أو تقديم، فإن كان التقديم أرفق به فليقدم، وإن كان التأخير أرفق به آخر؛ وذلك لأن الجمع إنما شرع رفقًا بالمكلف، فما كان أرفق فهو أفضل، وهذا قول الشافعية والحنابلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن باز.

وإن تساوى عنده الأمران -أي: جمع التقديم أو جمع التأخير- فالأفضل هنا التأخير؛ لأن غاية ما في التأخير تأخير الأولى عن وقتها، والصلاة بعد وقت الأولى جائزة مُجَزَّئَةً، أما التقديم ففيه صلاة الثانية قبل دخول وقتها.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والزكاة من الذهب والفضة والتمر والحبوب والدواب، على ما قال رسول الله ﷺ، فإن قَسَمَهَا فِجَائِزٌ، وإنْ أَعْطَاهَا الإمام فِجَائِزٌ.



قال رَحِمَهُ اللهُ : (والزكاة من الذهب والفضة والتمر والحبوب والدواب، على ما قال رسول الله ﷺ).

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بعض الأصناف التي تجب فيها الزكاة، وهي: زكاة الأثمان الذهب والفضة، والخارج من الأرض من زروع وثمار وحبوب، والدواب، وهي سائمة بهيمة الأنعام الإبل والبقر والغنم. فهذه الأصناف الزكوية تُقسم على ما قال رسول الله ﷺ، وتفصيل الأنصبة والشروط المتعلقة بالزكاة مظنته في كتب الفقه. وقوله: (فإن قَسَمَهَا فِجَائِزٌ).

فإن قسمها صاحبها بنفسه، لمستحقها فِجَائِزٌ. لأن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْرِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. فقوله: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ المراد: هم بأنفسهم ينفقون ذلك.

ولحديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَا إِبْلُ قَالَ وَلَا صَاحِبُ

إِبْلِ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرُودِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ
بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَّ قَرَّرَ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا
وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ
خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى
النَّارِ» رواه مسلم.

فقوله: (لا يؤدي) المراد: هو بنفسه يؤدي ذلك.

وقوله: (وإن أعطاها الإمام فجائز).

وإن أعطاها الإمام يعني ليتولى الإمام قسمتها فجائز.

فيجزئ دفع الزكاة للسلطان، سواء أخذها منك قهراً، أو اختياراً منك
بطوعك، وسواء عدل فيها السلطان وصرفها بين مستحقيها أو أخذها
وصرفها في الحرام، أو جار في ذلك، فإن ذمتك تبرأ، وحسابه على الله
فهو الذي يتولى أمره.

واحتج على ذلك بقول الله جل وعلا: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾
[التوبة: ١٠٣]، فالخطاب للنبي ﷺ، وكان ولي أمر المسلمين.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى
رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها» رواه البخاري ومسلم.

ودفع الزكاة للإمام ليتولى قسمتها محل اتفاق عند السلف، وعلى
رأسهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

فقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يدفع زكاته إلى من جاءه من سعاة ابن الزبير،
لأن ابن الزبير في ذلك الوقت أكثر بلاد المسلمين كانت قد بايعته.

ودفعها أيضاً إلى نجدة الحروري وهو خارجي، لما تولى في بعض
الأوقات.

وخالف في هذا الخوارج، فإنهم يمنعون من دفع الزكاة للسلطان، لأن السلاطين عندهم كفار.

وقالوا: لأنَّ الحكام يصرفونها في الحرام، ولا يؤمن منهم أن يدفعوها إلى من لا يستحقها.

والجواب: أنَّ الشرع هو الذي أمرنا بهذا، ولم يأمرنا بالتنقيب في أوجه صرفها، فتبرأ الذمة بدفع الزكاة لهم: وهم أمرهم إلى الله، سواء دفعوها إلى مستحقيها، أو أكلوها أو تصرفوا فيها في غير وجهتها الشرعية.

قال في «شرح المنتهى»: (قال في الشرح: لا يختلف المذهب أن دفعها للإمام جائز سواء كان عدلاً أو غير عدل وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة، ويبرأ بدفع إليه سواء تلفت في يد الإمام أو لا صرفها في مصارفها أو لم يصرفها).

وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِ: (فَقَالَ: حَسْبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا أَدَيْتَ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ، فَقَدْ بَرَأْتُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا أَدَيْتَهَا إِلَى رَسُولِي، فَقَدْ بَرَأْتُ مِنْهَا، فَلَكَ أَجْرُهَا، وَإِثْمُهَا عَلَى مَنْ بَدَّلَهَا» رواه أحمد.

وقال أحمد: قيل لابن عمر: (إنهم يقلدون بها الكلاب ويشربون بها الخمر)، قال: ادفعها إليهم.

لكن هذا محمول على ما إذا أُلزم بدفعها إلى من عُلِمَ صرفه لها في الحرام، فإذا أمكن أن لا تُدفع فليُفعل ذلك، لكن إذا أُلزم بحيث أنه إن لم يدفعها فسيحصل له ضرر فإنه يدفعها إليهم، وليفعلوا بها ما شاءوا، وحسابهم على الله تعالى.

وقال سهل بن أبي صالح: أتيت سعد بن أبي وقاص، فقلت: (عندي مالٌ وأريد أخرج زكاته وهؤلاء القوم على ما ترى)، قال: (ادفعها إليه)، فأتيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد رضي الله عنهم فقالوا: مثل ذلك) أخرج ابن أبي شيبة، وبه قال الشعبي والأوزاعي.

وهذا يدلُّ على أنَّ السلف الصالح رحمهم الله وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم يولون أمر الولاية العامة اهتمامًا خاصًا، لا سيما عند ظهور بوادر الفتن؛ لأنَّ الجهل بحقوق الوالي وتقديم حظوظ النفس على المصالح العليا مصيبة ومعصية يترتب عليها الفساد العظيم في الدين والبلاد والعباد، وبسبب الإخلال بمذهب السلف في باب السمع والطاعة حصل الفساد والشر العظيم في كثيرٍ من بلاد العالم الإسلامي، فعلى الإنسان أن لا ينظر إلى عاطفته وإلى ما تهواه نفسه، وإنما ينظر إلى ما فيه مصلحة عظمى للمسلمين، فيرتكب أقل المفسدتين في سبيل دفع أعلاهما كما هي القاعدة المعتمدة عند أهل العلم.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم أن أول الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده
ورسوله .

————— الشَّيْخُ —————

يدخل المرء الإسلام بالشهادتين، فالإتيان بالشهادتين أول ركنٍ من أركان الإسلام، لحديث معاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفيه: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله» رواه البخاري ومسلم . وقبل النطق بالشهادتين لا بدَّ أن يُعرَّفَ الناطق الذي يريد الدخول في الإسلام معنى الشهادتين، فالتلفظ بهما لا يكفي، بل لا بدَّ من اعتقاد معناهما والعمل بمقتضاها .

أما ما يتعلق بالتفاصيل وبيان الشرائع فهذا لا يلزم أن يكون قبل دخوله في الإسلام، بل يُعرَّفُ معنى الإسلام، وأنَّ له شروطًا لا بدَّ من فعلها، ويقال له: إذا أسلمت لا بدَّ أن تفعل ما تأمرُك به الشريعة، وتترك ما نهتكَ عنه الشريعة نهْيَ تحريم، فيُخَبَّر بهذا على سبيل الإجمال، فإذا نطق الشهادتين صار مسلمًا، ثم بعد ذلك يُعلَّم أحكام وشرائع الدين، هذا هو أول واجبٍ على المكلف .

وفي هذا إشارة إلى بطلان أقوال المتكلمين في هذه المسألة .

فقد ادَّعى المتكلمون من المعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم أنَّ أول واجب على المكلف هو المعرفة والإقرار بوجود الله، أو النظر المفضي إلى تلك المعرفة أو القصد إلى النظر وهو أول جزء منه، أو الشك في الله تعالى؛ لأنه متقدم على النظر، وهو الدافع إليه .

وخلاصة ما عندهم من شبه في هذا الباب:

دعواهم أنَّ معرفة الله تعالى هي أصل المعارف الدينية، وعليها يتفرع وجوب كل واجب، واحتجوا على ذلك:

برواية وردت في حديث بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن في الصحيحين وهي قوله ﷺ: «إِذَا عَرَفُوا اللَّهَ»، وعليه فمعرفة الله واجبة فلا تتم إلا بما ذكره.

واحتجوا بالنصوص الآمرة بالتفكر والنظر والتدبر، وبالنصوص الدالة على ذم التقليد، وبمحااجة إبراهيم عليه السلام لقومه حين نظر إلى الكواكب والقمر والشمس واستدل على نفي ربوبيتها بالأفول.

والنصوص التي احتجوا بها لا يستقيم وجه استدلالهم بها.

فرواية: «إِذَا عَرَفُوا اللَّهَ»، بينتها رواية البخاري الأخرى: «فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

والنصوص الآمرة بالتفكر والنظر والتدبر ليست في محل النزاع، بل هي مطلوبة شرعاً فلا وجه للاحتجاج بها على عدم قبول إسلام أحد إلا بالنظر.

فمعرفة الله فطرية كما قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

والنصوص الدالة على ذم التقليد، لا حجة لهم فيها.

فالسلف القائلون بأن عبادة الله تعالى وحده أول واجب على المكلف متبعون للنصوص الواردة في ذلك لا مقلدون.

ومحااجة إبراهيم عليه السلام لقومه حين نظر إلى الكواكب والقمر والشمس، ليست في تقرير وجود الله تعالى، فقومه لم ينازعوه في ذلك، فالمقام مقام

مناظرة، من إبراهيم لقومه، وبيان بطلان إلهية هذه الأجرام العلوية وغيرها، وأما من قال: إنه مقام نظر في حال طفوليته، فليس عليه دليل.

وقد ذكر الإمام أبو المظفر السمعاني رحمته الله جوابًا مجملًا في إبطال مقالاتهم فقال: «ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها منقولاً من النبي ﷺ، ولا من أصحابه وكذلك من التابعين بعدهم، وكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض وهم صدر هذه الأمة والسفراء بيننا وبين رسول الله؟!».

هذا وقد تواترت الأخبار أن النبي ﷺ كان يدعو الكفار إلى الإسلام والشهادتين، ولم يرو أنه دعاهم إلى النظر والاستدلال، وإنما يكون حكم الكافر في الشرع أن يدعى إلى الإسلام فإن أبى وسأل النظر والإمهال أن لا يجاب إلى ذلك.

ولا يجوز على طريقهم الإقدام على هذا الكافر بالقتل والسبي إلا بعد أن يذكر له هذا ويمهل؛ لأن النظر والاستدلال لا يكون إلا بمهلة وخصوصًا إذا طلب الكافر ذلك، وربما لا يتفق النظر والاستدلال في مدة سيرة فيحتاج إلى إمهال الكفار مدة طويلة تأتي على سنين، ليمكنوا من النظر على التمام والكمال وهو خلاف إجماع المسلمين.



قال الصنف رحمه الله:

وَأَنَّ مَا قَالَ اللَّهُ كَمَا قَالَ، وَلَا خُلْفَ لِمَا قَالَ، وَهُوَ عِنْدَ مَا قَالَ.

الشيخ

قال رحمه الله: (وَأَنَّ مَا قَالَ اللَّهُ كَمَا قَالَ).

المراد: سلّم للنصوص الشرعية واعلم أَنَّ ما قال الله تعالى كما قال، وعليه فما أضافه الله لنفسه فلا تضافه لغيره، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فأضاف الكلام لنفسه، وما أضافه إلى نفسه فيضاف إليه على ما يليق به، ولا يُتوهم من هذا التشبيه؛ لأن المضاف إلى الله يكون لا ثقاً به.

وبهذا عُلم ضلال من يقول: إنه كلام خُلق في الشجرة، وَأَنَّ المتكلم غير الله، فما أخبر الله جل وعلا به وجب التسليم به.

وعلى هذا المثال فقس.

قال: (وَلَا خُلْفَ لِمَا قَالَ وَهُوَ عِنْدَ مَا قَالَ).

فأخبار الله جل وعلا حق وصدق، وستقع، يدل على ذلك:

قول الله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِعَادَ﴾ [التكوير: ٢٠].

وقوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ﴾ [العنكبوت: ٩]، وهو بعث من في القبور للجزاء والحساب وحسابهم، فأهل الجنة لهم الحسنات، وأهل النار لهم الخلود فيها، وأهل الكبائر تحت المشيئة، فكل هذا أخبر به في الشرع، ولا خلف لما قال، إلا أن يتغمد الله أصحاب الكبائر برحمته، وهو عند ما قال، فما قاله سيقع، كما دلت عليه الآيتان السابقتان وغيرهما.

قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بالشرائع كلها .

الشَّيْخُ

يجب على المؤمن أن يؤمن بالشرائع كلها، مما نزل على نبينا ﷺ،
أو ما نزل على الأنبياء قبله مما جاء تقريره في شرعنا .
فالعلم الوارد عنهم يجب على هذه الأمة اتباعهم فيه لأنَّ شرع من
قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه .
ويجب عليهم اتباع شريعة النبي محمد ﷺ فشريعته ناسخة للشرائع
السابقة إلا ما استثنى .

فالشرائع المختصة بهذه الأمة لا نتبع فيها من قبلنا .
وهناك شرائع خاصة بالأمة تتعلق بالحدود والقصاص والبيوع، فما
جاء في شرعنا وكان في شرع من قبلنا وأقر في شرعنا فإننا نعمل به، وما
جاء في الشرائع السابقة ومُنعا منه فإننا لا نفعله، هذا هو المقصود .
والإيمان بالشرائع كلها إيماناً إجمالياً فيما أجمل وإيماناً تفصيلياً فيما
فُصِّل، كما قال الله تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ
ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] .



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن الشراء والبيع ما بيع في أسواق المسلمين حلالاً ما بيع على حكم الكتاب والإسلام والسنة، من غير أن يدخله تغييرٌ أو ظلمٌ أو جورٌ أو غدرٌ، أو خلافٌ للقرآن، أو خلافٌ للعلم.



قال رحمه الله : (واعلم أن الشراء والبيع ما بيع في أسواق المسلمين حلالاً ما بيع على حكم الكتاب والإسلام والسنة).

المقصود من إيراد المؤلف رحمه الله هذا الكلام: بيان أن الأصل في المعاملات الحل، ويتضمن ذلك الرد على طائفتين؛ تشكك في تعاملات المسلمين التجارية:

الأولى: من يرى أن دار المسلمين ليست دار إسلام، فيتعاملون مع المسلمين كتعاملهم مع الكفرة من جهة أن بعض أطعمة الكفرة محرمة. الثانية: من ابتلي بالوساوس في مكاسب المسلمين وذبائهم ونحو ذلك.

فقرر المؤلف رحمه الله أن الشراء والبيع ما بيع في أسواق المسلمين حلال، فهذا هو الأصل، لكن بشرط وهو: ما بيع على حكم الكتاب والإسلام والسنة.

فالبیوع التي توافرت شروطها، وسلمت من الصور المحرمة؛ مثل بيع السلعة قبل قبضها وبيع ما لا يملك المرء وبيع المحرمات وبيع الغرر والعينة والنجش وتلقي الركبان وغيرها، فما دام أنها سلمت من البيوع المحرمة

وتوفرت فيها صحة البيع فالأصل في البيوع الحل، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال النبي ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» رواه البخاري ومسلم. ودل الإجماع على أن هذا هو الأصل في بيع المسلمين وتعاملاتهم. قال: (من غير أن يدخله).

أي البيع.

وقوله: (تغيير).

ينقله عن الصورة الشرعية إلى الصورة المحرمة، كبيع العينة.

وقوله: (أو ظلم أو جور).

كالإجبار على البيع.

وقوله: (أو غدر).

كبيع ما لا يملك مما هو مغصوب ونحو ذلك.

وقوله: (أو خلاف للقرآن).

ومثله السُّنة، كالتعامل بالربا.

وقوله: (أو خلاف للعلم).

يعني كتمان العيوب في السلعة، فإذا وُجدت هذه الأشياء في البيوع صارت البيوع محرمة.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أنه ينبغي للعبد أن تصحبه الشفقة أبداً ما صحب الدنيا ؛ لأنه لا يدري على ما يموت ، وبم يُختم له ، وعلى ما يلقي الله ﷻ ، وإن عمل كل عملٍ من الخير .



تقدم أن أركان العبادة ثلاثة : المحبة والخوف والرجاء .
فالعبادة التي تخلو من هذه الأركان الثلاثة لا تسمى عبادة .
فلا يقوم ساقُ العبادة إلاَّ عليها ، فالذي يحصل عنده إخلال في واحدٍ منها ، لا يُعدُّ قد قام بالعبادة .

ولهذا قال بعض السلف : (من عبد الله بالمحبة فهو زنديق ، ومن عبد الله بالرجاء فهو مرجئ ، ومن عبد الله بالخوف فهو حروري ، ومن عبد الله بالمحبة والرجاء والخوف فهو سُنيّ) .
فلا بدَّ من الجمع بين هذه الأمور الثلاثة .

فيجب أن يجمع العبد بين الخوف والرجاء ، فتصحبه الشفقة من سوء الخاتمة ، وهذا هو الخوف ، فيصاحبه أبداً ما صحب الدنيا ، فما دام أنه على قيد الحياة فعليه أن يخشى من ذنوبه ومن سوء الخاتمة ؛ لأنه لا يدري على ما يموت ، كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قَالَ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ، وفيه : (فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا) رواه البخاري ومسلم .

ولا يدري بم يُختم له وعلى ما يلقي الله ﷻ، وإن عمل كل عملٍ من الخير، فهو لا يدري على حال يموت.

والم تأمل في النصوص الشرعية يجدها كثيراً ما تجمع بين الخوف والرجاء، ومن ذلك:

قول الله سبحانه: ﴿وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].

وقال ﷻ في الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، والدعاء هنا يشمل النوعين دعاء العبادة ودعاء المسألة.

وقال ﷻ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي: الذين تدعونهم يا كفار قريش من دون الله من الأولياء والصالحين والملائكة والأنبياء، ما سِرْتُمْ على طريقتهم، ولا مشيتم في ركبهم، هؤلاء الذين دعوتموهم من دون الله ما حالهم؟

قال: ﴿يَنْبَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أَلْوَسِيلَةً﴾ أي: يتقربون إلى الله بالعمل الصالح الذي من جملته الخوف والرجاء، فهم في شغل شاغل عنهم باهتمامهم بالافتقار إلى الله وابتغاء الوسيلة إليه.

﴿يُتِمُّهُمْ أَقْرَبُ﴾؛ أيهم أقرب إلى الله تعالى هل هم من عبد بغير حق من الأولياء والصالحين والملائكة والأنبياء أم هؤلاء العابدين الكفرة؟ ولم يُذكر الجواب للعلم به، فلا شك أن أهل الخير والصالح أقرب إلى الله تعالى.

قال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الزمر: ٥٧]، فهذه من صفات الذين يبتغون إلى ربهم الوسيلة، والوسيلة يعني فعل العمل الصالح، يتقربون

إلى الله بالعمل الصالح، فهم يجمعون بين الخوف والرجاء، فهما للمؤمن كجناحي الطائر.

فعلى العبد - ما دام أنه في وقت الصحة والعافية والنشاط - أن يجمع بين الخوف والرجاء، مع تغليب جانب الرجاء عند الموت، أو عند المرض المخوف الذي في الغالب يؤدي إلى الوفاة؛ لما جاء في حديث جابر رضي الله عنه في صحيح مسلم: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ، إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

والخوف والرجاء يستلزمان العمل، هذا هو الرجاء المحمود والخوف المحمود.



قال الصنف رحمه الله :

وينبغي للرجل المسرف على نفسه ألا يقطع رجاءه من الله تعالى عند الموت، ويحسن ظنه بالله تبارك وتعالى، ويخاف ذنوبه، فإن رحمه الله فبفضل وإن عذبه فبذنب.



نبه المؤلف رحمه الله إلى أهمية العناية بعبادة الرجاء؛ لأن تركها يؤدي إلى القنوط من رحمة الله تعالى، وهذا مما ينافي كمال التوحيد.

فالخوف لا بد أن يقترن بالرجاء، حتى لا يؤدي إلى اليأس والقنوط، وقد قال الله ﷻ: ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [التكوير: ٥٣].

والقنوط: معناه استبعاد الفرج واليأس منه، فهو أشد اليأس، وهو استبعاد حصول المطلوب.

وإذا وقع فيه العبد آل به إلى سوء الظن بالله ﷻ، فيحصل له ضيق النفس.

والقنوط من رحمة الله قد يُبتلى به من كان حديث عهدٍ بالاستقامة؛ فلقلّة علم هؤلاء، وجهلهم بالشرع يتذكرون بين حينٍ وآخر، ما كانوا عليه من ذنوبٍ ومعاصٍ، ويغفلون عن رحمة الله ﷻ الذي يقبل توبة من تاب، فيؤدي بهم ذلك إلى الانتكاسة عن الاستقامة، وذلك نتيجة جهلهم بعظمة الله، وقلة علمهم.

فعلى العصاة ألا يقطعوا رجاءهم من الله تعالى، حتى وإن قَصَّروا في العمل، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله: أنا عند ظن عبدي بي» رواه البخاري.
أي: في الرجاء، وأمل العفو.

وفي الحديث الآخر: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه». وهو عام يشمل العصاة المفسرين على أنفسهم ويشمل أهل الخير والصلاح، فإذا فعل العبد ذلك انتفى عنه الخوف الذي يؤدي إلى القنوط من رحمة الله تعالى.

والقنوط سبب للهلاك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحج: ٥٦]، أي: المخطئون الذاهبون عن طريق الصواب.

فهذه الآية فيها دليل على أن القنوط من رحمة الله من صفات أهل الضلال، فإذا وقع العبد في القنوط فهو تحت رحمة الله تعالى، إن رحمه فذاك فضله، وإن عذبه فسبب ذنوبه.



قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن الله تبارك وتعالى أطلع نبيه ﷺ على ما يكون في أمته إلى يوم القيامة.

الشَّجْ

ما ذكره المؤلف رحمه الله مِنْ أَنَّ الله تبارك وتعالى أطلع نبيه ﷺ على ما يكون في أمته إلى يوم القيامة ليس على إطلاقه، بل أطلع نبيه على بعض ما يكون في أمته إلى يوم القيامة.

فما جاء فيه النص من الأمور التي أطلع الله نبيه ﷺ عليها آمناً به، فقد أخبر النبي ﷺ أمته بأشراط الساعة، وأخبر بما سيلقاه الأنصار من الأثرة، وهذا يسمى بالغيب النسبي، وهو الذي غاب علمه عن بعض المخلوقات دون بعض، فهذا يعلمه بعض الخلق دون بعض بإطلاع الله جل وعلا لهم على ذلك، فهو غيب بالنسبة لمن لم يعلمها، ولذلك قال الله تعالى للنبي ﷺ بعد أن ذكر قصة آل عمران: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [الْمَائِدَة: ٤٤].

أما الغيب المطلق وهو الذي ليس للإنسان سبيل إلى العلم به عبر وسائل إدراكه أو حواسه، فإنه لا يعلمه إلا الله سبحانه.

فدعوى أَنَّ النبي ﷺ يعلم الغيب كله كذب تردُّه النصوص الشرعية، من مثل قول الله ﷻ: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الْحَق: ٢٦]، لأن الغيب محفوظ لديه في كتاب، وليس لأحد أن يظهر على غيبه، ﴿إِلَّا

مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴿الْحَقُّ: ٢٧﴾، فيطلعه الله جل وعلا على ما يشاء تأييداً له .

والعجيب أن غلاة الصوفية يزعمون أنَّ الولي يعلم الغيب، ومثلهم الرافضة، والله جل وعلا يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿النَّبَأ: ٦٥﴾ .

والأنبياء لا يعلمون الغيب، ولا سيما بعد الموت، فكيف يعلمه الأولياء؟



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم أنَّ رسول الله ﷺ قال : «ستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة، قيل : يا رسول الله، من هم؟ قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

وهكذا كان الدين إلى خلافة عمر بن الخطاب، وهكذا كان في زمن عثمان.

فلما قُتل عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جاء الاختلافُ والبدع، وصار الناسُ أحزابًا وصاروا فرقًا، فمن الناس من ثبت على الحق عند أول التغيير وقال به وعمل به ودعا الناس إليه.

فكان الأمر مستقيمًا حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلانٍ انقلب الزمان وتغير الناسُ جدًّا، وفشت البدع، وكثر الدعاة إلى غير سبيل الحق والجماعة، ووقعت المحن في كل شيء لم يتكلم به رسول الله ﷺ ولا أصحابه.

ودعوا إلى الفرقة ونهى رسول الله ﷺ عن الفرقة، وكفر بعضهم بعضًا، وكلُّ دعا إلى رأيه وإلى تكفير من خالفه.

فضلَّ الجاهل والرعاى ومن لا علم له، وأطمعوا الناس في شيء من أمر الدنيا، وخوفوهم عقاب الدنيا، فاتبعهم الخلق على خوفٍ في دنياهم ورغبةٍ في دنياهم.

فصارت السنة وأهلها مكتومين وظهرت البدعُ وفشت، وكفروا من حيث لا يعلمون من وجوه شتى، ووضعوا القياس وحملوا قدرة الرب وآياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم، فما وافق عقولهم

قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه، فصار الإسلام غريباً والسنة غريبة، وأهل السنة غرباء في جوف ديارهم.

الشيخ

قال المؤلف رحمته الله: (واعلم أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قال: «ستفترق أمتي . . . (الحديث)»).

هذا الحديث مشهورٌ عند العلماء بحديث الافتراق وهو حديثٌ حسن بشواهده، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وابن أبي عاصم، وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة، وأخرجه أبو داود وأحمد والدارمي واللالكائي في شرح السنة وابن أبي عاصم والطبراني في الكبير والآجُرِّي في الشريعة من طريق معاوية بلفظ: «كلها في النار إلا واحدةً وهي الجماعة».

وقد صح عن سبعة من أصحاب النبي صلوات الله وسلامه عليه.

وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، والشاطبي في الاعتصام، والترمذي، والحاكم، وابن حبان وغيرهم، والألباني في تخريج الطحاوية وفي الصحيحة.

وهذا الحديث فيه بيان حصول الافتراق في الأمة المحمدية، وفيه الحث على اجتناب أسباب الفرقة، ويكون ذلك بلزوم الكتاب والسنة، وفق فهم السلف.

وقوله صلوات الله وسلامه عليه: («ستفترق أمتي»).

المراد بالأمة هنا أمة الإجابة.

وقوله: («على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النار»).

وهذا دليل على أنهم مخالفون في أصل الدين، فهم من أهل الوعيد.
وقوله: («في النار») ليس المراد بهذا أنهم مخلدون فيها، وإنما المراد أنهم من أهل الوعيد، ومما يدل على ذلك من الشواهد أن علياً رضي الله تعالى عنه قاتل الخوارج وهم من أوائل الفرق التي ظهرت في الإسلام، وهي داخلة في الفرق الضالة بلا جدال، وقد سُئل عنهم فلم يكفرهم، فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف من طريق يحيى بن آدم، عن مُفَضَّلُ بْنُ مُهَلِّهْلٍ، عن الشيباني (وهو سليمان بن أبي سليمان) عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: كنت عند عليٍّ، فسُئل عن أهل النهر أ هم مشركون؟ قال: (مِنَ الشَّرِكِ فَرُّوا)، قيل: فمناقون هم؟ قال: (إِنَّ المنافقين لا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا)، قيل له: فما هم؟ قال: (قَوْمٌ بَغَوْا عَلَيْنَا) وهذا سند صحيح على شرط مسلم، فهؤلاء من أهل الوعيد.

قال: («إلا واحدة وهي الجماعة»).

وهي الجماعة، فالفرقة الناجية فرقة واحدة، الحق واحد لا يتعدد، هي الجماعة.

قال: («قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي»).

وهذا فيه تنبيه إلى أن الجماعة معناها لزوم الحق، والحق هو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فالجماعة موافقة الحق وإن كنت وحدك، وهذا لقب من ألقاب أهل السنة.

ومن معاني الجماعة: موافقة الحق ولزومه، ويقال لأهل السنة أيضاً أهل السنة والجماعة والفرقة الناجية كما دل عليه هذا الحديث، والطائفة

المنصورة، وأهل الأثر، والسلف، وأهل الحديث، وكلها مسميات لمسمى واحد.

فهذا الحديث نصٌّ في أنَّ الفرقة الناجية هذه صفتهم.
فمن أراد النجاة فعليه أن يسلك مسلكهم، وإلا كان من أهل الوعيد.
قال الإمام مالك رحمته الله: (التمسك بالسنة نجاة).
وقال: (السنة سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق)، ذكر ذلك الهروي في ذم الكلام.

وقوله: (وهكذا كان الدين إلى خلافة عمر بن الخطاب).
وهكذا كان الدين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى خلافة عمر رضي الله عنه، لم يكن فيه اختلاف في المعتقد بين الناس، فقد كان عمر رضي الله عنه قفل الفتنة بين المسلمين، وبعد مقتله تابعت الفتن ونشأت الحروب بين المسلمين وكان ما كان.

قال: (وهكذا كان في زمن عثمان).
يعني في صدر من خلافة عثمان، فقد كان الناس على خير وسنة واتباع، ولم تكن ثمة فتنة بين المسلمين.
قال: (فلما قُتل عثمان رضي الله عنه).

وسبب فتنة مقتله هو خروج البغاة عليه، والبغاة طلاب دنيا وقد رموه بتهم ذكرها ابن العربي رحمته الله في كتابه العواصم من القواصم، وهذه التهم إما تهمة مكذوبة أو صحيحة، والحق معه رضي الله عنه وأرضاه.
وهناك رسالة علمية مطبوعة تعتبر أفضل ما كُتب في هذا الباب فيما أعلم، اسمها فتنة مقتل عثمان بن عفان للدكتور محمد بن عبد الله غبان، وقد طُبعت في مجلدين.

وهؤلاء البغاة انتقم الله منهم شر انتقام؛ فكثيرٌ منهم قُتل في معركة الجمل وصفين، ولم ينبُج منهم أحد.

قال: (فلما قُتل عثمان رضي الله عنه جاء الاختلاف والبدع).

فنشأة البدع كانت في آخر عهد عثمان رضي الله تعالى عنه.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله: (والبدعُ الْمُتَقَابِلَةُ حَدَثَتْ مِنَ الْفِتَنِ الْمُفَرَّقَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، كَمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى، يَعْنِي مَقْتَلَ عُثْمَانَ، فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرِ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ [يَعْنِي: الْحَرَّةَ]، فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَّةِ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ، فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاخٌ، أَيُّ عَقْلٍ وَقُوَّةٌ).

فَالْخَوَارِجُ وَالشَّيْعَةُ حَدَثُوا فِي الْفِتْنَةِ الْأُولَى، وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِيَّةُ فِي الْفِتْنَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْجَهْمِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ بَعْدَ الْفِتْنَةِ الثَّالِثَةِ).

فنشأة البدع كانت في آخر عهد عثمان رضي الله تعالى عنه، فبعد مقتله ظهرت الخوارج، وخرج أصحابُ عبد الله بن سبأ الذي أوقد الفتنة بين الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم ووقعت معركة الجمل وصفين، وأظهر أهل النفاق باطلهم، ووقع السيف في هذه الأمة، ولن يُرفع عنها رفعًا كليًا حتى تقوم الساعة، كما جاء في حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وُضع السيف في أمتي لم يُرفع عنها إلى يوم القيامة» رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

ومعنى الحديث: أنه إذا وقعت الفتنة والقتال بين المسلمين، لم يُرفع إلى يوم القيامة، فتبقى الفتنة والقتال بينهم.

والخوارج يقوون في زمن ويضعفون في زمن، ولا ينقطع شرهم، فسيفهم وشرهم يظهر بين الفترة والأخرى، كما جاء في حديث

ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «ينشأ نشء يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع» قال ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كلما خرج قرن قطع، أكثر من عشرين مرة، حتى يخرج في عراضهم الدجال» رواه ابن ماجه، وحسنه الألباني.

فالخوارج كلما خرج قرن أي: ظهرت طائفة منهم، قُطع: أي استحق أن يقطع، حتى يخرج في عراضهم، أي: في خداعهم الدجال، والمعنى: أن آخرهم يقابلهم، وينظرهم في الأعمال.

وقيل: عراضهم: جمع عُرض، وهو الناحية، والمعنى أن الدجال يخرج في جملة هؤلاء النشء الخارجين.

فالخوارج كلما ظهرُوا سلَّط الله عليهم من يستأصلهم إلى أن يخرجوا مع الدجال ويُقتلوا معه، فخطرهم على أمة الإسلام عظيم، ومعرفة الناس بحالهم سبب من أسباب سلامتهم من شرهم.

قال المؤلف: (وصار الناس أحزابًا وصاروا فرقًا).

وهذه ثمرة من ثمرات الفتن، وهي حصول التحزب والتفرق في الأمة، مع أن الشرع حذر من التحزب بالباطل، والافتراق في الدين في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قال: (فمن الناس من ثبت على الحق عند أول التغير وقال به وعمل به ودعا الناس إليه).

وهذه أحد أقسام الناس عند الفتن، فمنهم من ينجو ويسلمه الله ولا يدخل نفسه في الفتن، وهذا الذي كان عليه أصحاب القرون المفضلة في الجملة، مع وجود الافتراق، فالفتن كثرت بعدهم، ولهذا جاء في

حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» رواه البخاري.

وجاء في حديث عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» رواه مسلم.

والمفهوم: أَنَّ تتابع الشرِّ والفتن إنما حصل بعد القرون المفضلة.

قال: (فكان الأمر مستقيماً حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلان انقلب الزمان وتغير الناسُ جدًّا، وفشت البدع، وكثر الدعاة إلى غير سبيل الحق والجماعة، ووقعت المحن في كل شيء لم يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه).

المراد: أنه مع وجود الفتن التي ظهرت بعد عثمان إلا أَنَّ الخير كان غالباً والسنة كانت ظاهرة، حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلان يعني في خلافة بني العباس، انقلب الزمان، بعد موت أصحاب القرون المفضلة لكثرة الخير فيهم والسنة والدعوة إلى السنة، فلما انصرمت القرون المفضلة انقلب الزمان وتغيَّر الناسُ جدًّا، وفشت البدع، فظهرت الجهمية والمعتزلة في خلافة المأمون، وكثر الدعاة إلى غير سبيل الحق والجماعة، وعُربت كتب المنطق والفلسفة، وعلوم اليونان، فأطلع الناس عليها وحصل لهم من الشرِّ والبلاء ما الله به عليم، ووقعت المحن في كل شيء لم يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه، لأن هؤلاء عارضوا الوحي بالرأي وبالعقل، وأخذوا هذه الشبهات من هذه الكتب المعرَّبة التي فيها الزندقة والتعطيل والإلحاد.

وقوله: (ودعوا إلى الفرقة ونهى رسول الله ﷺ عن الفرقة، وكفر بعضهم بعضًا).

ودعوا إلى فُرْقَةِ الْأَرَاءِ وَالْأَذْيَانِ وَفُرْقَةِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَبْدَانِ، وخالفوا نهى النبي ﷺ عن الفرقة حيث قال: «وياكم والفرقة» رواه الترمذي، أي: احذروا التفرق والتشردم والاختلاف فيما بينكم، فإنَّ هذا مخالف للجماعة المأمور بلزومها.

ومع ذلك وقع هؤلاء في الفرقة بسبب بعدهم عن اتباع الوحي، وتعلقهم بكتب المنطق والفلسفة.

وكان من نتيجة ذلك أن كفر بعضهم بعضًا، فأهل الباطل يرمون أهل السنة بأنهم أهل تكفير، والحق أن أهل البدع هم أهل التكفير، وهم أجراً الناس على تكفير مخالفينهم، وقد قال ابن أبي دؤاد للخليفة: إنَّ أحمد مشرك وكافر صراحة.

قال: (وكلُّ دعا إلى رأيه وإلى تكفير من خالفه).

أي: من هذه الطوائف والفرق، فالتقديري يدعو إلى رأيه، والجهمي إلى رأيه، وهكذا، وكلُّ يدعو إلى تكفير من خالفه، فضل الجهاًل والرعاعُ وهم: سفلة الناس وغوغاؤهم وأخلاطهم، فهؤلاء لا يميزون بين الحق والباطل، وإذا جاءهم شخص يرون ظاهره الاستقامة يصدقونه جهميًّا أو قدريًّا أو سنيًّا فيمشون مع من أظهر لهم الخير دون معرفة بحالة وتمحيصٍ لقوله، ولهذا حصل لهم الضلال.

قال: (فضل الجهاًل والرعاع ومن لا علم له).

بالشرع، فالعلم فرقان يُفرِّق به بين الحق والباطل، فإذا كان المرء جاهلاً تسلط عليه أهل الشهوات والشبهات وأهل البدع، لأنه لا يميز بين الحق والباطل.

وأهل البدع أهلٌ مكر، ومن مكرهم، ما أشار إليه المؤلف رحمته الله بقوله:

(وأطمعوا الناس في شيءٍ من أمر الدنيا، وخوفوهم عقاب الدنيا).

أي: اشتغلوا على الناس بين إطماعهم وبين تخويفهم، فيعرضون عليهم الدنيا والمناصب والأموال مقابل انتحال هذه البدع التي هم عليها، وبين تخويفهم عقاب الدنيا إذا لم يسيروا على طريقتهم.

قال: (فاتبَّعهم الخلق على خوفٍ في دنياهم ورغبةٍ في دنياهم).

فصاروا يخافون على دنياهم أن تتغير وأن تُسلب أموالهم، ورغبةً أيضاً في دنياهم، وطمعاً فيما يحصِّلونه من أهل البدع من أموال وولايات ومناصب وغير ذلك.

وسبب اجتهد أهل البدع في نشر ضلالهم: أنهم تسلطوا على الولاة في ذلك الوقت، فصاروا وزراء للولاة، وعُربت الكتب الكفرية بأموال المسلمين، وأنشئت في العراق مكتبة دار الحكمة وهي في الحقيقة دار النقمة والبلاء والشر على الإسلام والمسلمين، وأنشئت غيرها من المكتبات التي صارت مقصدًا للراغبين في القراءة والاطِّلاع.

وقوله: (فصارت السنة وأهلها مكتومين وظهرت البدعُ وفشت، وكفروا

من حيث لا يعلمون من وجوهٍ شتى).

وكان من ثمرات صنيع أهل البدع: أن صارت السنة وأهلها مكتومين وظهرت البدعُ بنوعها البدع الكفرية والمفسقة، وفشت، لأنَّ الغلبة بالسيف والتحريض على أهل السنة، صارت لأهل البدع، وبسببهم وقع بعض المنتسبين للسنة في الكفر، فهذه الأشياء التي وقعوا فيها كفریات؛ ومنها تعطيل الصفات فوقعوا في الكفر من حيث لا يعلمون من وجوهٍ شتى، ولكن الحكم على الأعيان يُرجع فيه إلى طريقة أهل السنة في باب التكفير، وهو

عدم تكفير الأعيان ما لم تتوافر شروط التكفير وتنفي موانعه، ومن موانع التكفير الجهل، فعدم العلم مانعٌ من موانع تكفيرهم بأعيانهم.

قال: **(ووضعوا القياس).**

وهذا كله حكاية لما جرى بعد القرون المفضلة من أهل البدع، فقد وضعوا القياس في مقابل النصّ، فقدّموا القياس الفاسد على النص، ومنه تعطيل الصفات بسبب القياس الفاسد والعقل الكاسد.

قال: **(وحملوا قدرة الرب وآياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم).**

فأعملوا العقول في قدرة الرب وفي أفعال الرب فصاروا يتدخلون في أفعال الله، وفي آياته المقروءة فزعموا أنّ القرآن مخلوق.

وتكلموا في أحكامه فحرفوها، وتكلموا في أمره ونهيه فصاروا يعطلون ويؤولون الأوامر والنواهي على آرائهم وعقولهم، فقالوا: لم؟ وكيف؟

وقوله: **(فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه).**

فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه، وهذه ثمرة من ثمرات البدع.

وقوله: **(فصار الإسلام غريباً والسنة غريبة، وأهل السنة غرباء في جوف ديارهم).**

فصار الإسلام غريباً بسبب قلة أهله، والسنة غريبة بسبب قلة المتمسكين بها، وصار أهل السنة غرباء في جوف ديارهم، فهذه غربة عظيمة وقعت بسبب قتل أهل البدع وإيذائهم لمخالفينهم، والله المستعان.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنَّ المتعة متعة النساء والاستحلال حرامٌ إلى يوم القيامة .

الشيخ

المتعة: نكاحٌ مؤقتٌ بمدةٍ محددة، وليس فيه اشتراط الولي والشهود، ويدفع لها مهرًا، فإذا انتهت المدة فارقتها .

وهو نكاح فاسد ومحرّمٌ بالإجماع حكاه ابن المنذر وغيره .
وقد أحلَّ في أول الإسلام لفترة ثم حُرِّم إلى الأبد؛ لأنه يضرُّ بالمرأة، ويجعلها سلعة تنتقل من يد إلى يد، ويضر بالأولاد كذلك، حيث لا يجدون بيتًا يستقروْنَ فيه، ومقصده قضاء الشهوة، فهو يشبه الزنا من حيث الاستمتاع، وإذا وقع هذا النكاح فيجب إنهاؤه، ولها المهر بما استحل من فرجها، ولم يجزه إلا الرافضة .

ومن أدلة تحريم نكاح المتعة ونسخه حديث سَبْرَةَ الْجُهَنِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذْنْتُ لَكُمْ فِي الاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» رواه مسلم .

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مَتَاعِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ» رواه البخاري ومسلم .

والنهي يقتضي التحريم، والاستحلال لها حرامٌ إلى يوم القيامة، بل هو كفر .



قال الصنف رحمه الله :

واعرف لبني هاشم فضلهم؛ لقربتهم من رسول الله ﷺ، وتعرف
فضل قريش والعرب وجميع الأفخاذ، فاعرف قدرهم وحقوقهم في
الإسلام، ومولى القوم منهم، وتعرف لسائر الناس حقهم في الإسلام،
واعرف فضل الأنصار ووصية رسول الله ﷺ فيهم، وآل الرسول
فلا تنسأهم واعرف فضلهم وكراماتهم، وجيرانه من أهل المدينة
فاعرف فضلهم.

الشَّيْخ

هذه سبع وصايا من المؤلف رحمه الله متضمنة للحث على معرفة قدر من له
منزلة وشأن في الشرع :

قال رحمه الله : (واعرف لبني هاشم فضلهم؛ لقربتهم من رسول الله ﷺ).

الوصية الأول: معرفة فضل بني هاشم.

وهاشم هو الجد الثاني لرسول الله ﷺ، وبنو هاشم هم آل البيت عند
أبي حنيفة وأحمد، ويدخل فيهم بنو المطلب، فهو أقرب للنبي ﷺ، ومنهم
من قال: آل البيت هم بنو عبد المطلب، وهم آل علي وجعفر والعباس وبنو
الحارث بن المطلب.

فآل النبي ﷺ لهم مزيد الإجلال والتقدير والاحترام، إذا توافر شرطان
هما: ثبوت النسب والاستقامة، فيُحبون ويدعى لهم ولا يُعطون من الصدقة
الواجبة، ويُعطون خمس الخمس من الغنيمة والفِيء، والنبي ﷺ أوصى بهم
خيرًا فقال: «وَأَهْلُ بَيْتِي أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي
أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ثَلَاثًا» رواه مسلم.

وقوله: (وتعرف فضل قريش والعرب).

الوصية الثانية: معرفة فضل قريش والعرب.

لأنَّ النبي ﷺ من قريش، وقريش من العرب.

وجنس العرب أفضل من جنس العجم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي اقتضاء الصراط المستقيم: (فإنَّ الذي عليه أهل السنة والجماعة: اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم، عبرانيهم وسريانيهم روميهم وفرسيهم وغيرهم ...

وليس فضل العرب، ثم قريش، ثم بني هاشم، لمجرد كون النبي ﷺ منهم، وإنَّ كان هذا من الفضل، بل هم في أنفسهم أفضل، وبذلك يثبت لرسول الله ﷺ: أنه أفضل نفسًا ونسبًا، وإلا لزم الدور.

ولهذا ذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرمانى، صاحب الإمام أحمد، في وصفه للسنة التي قال فيها: «هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق، والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها - فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة، وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد وعبدالله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا، وأخذنا عنهم العلم ...»، وساق كلامًا طويلًا إلى أن قال: «ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ونحبهم ... ولا نقول بقول الشعوبية وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب، ولا يقرون بفضلهم، فإن قولهم بدعة وخلاف».

والشعوبية سُمُّوا بذلك؛ لانتصارهم للشعوب، التي هي مغايرة للقبائل، كما قيل: القبائل: للعرب، والشعوب: للعجم.

هذا ما يتعلَّق بتفضيل جنس العرب على جنس العجم.

أما من حيث الآحاد، فأحاد الناس محل تفاوت، ففي العجم من فاق العرب في كلِّ شيء، ولكن جنس العرب هو خيرٌ من جنس العجم بسبب أن النبي ﷺ منهم، والميزان التقوى، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى﴾ [المحزاة: ١٣].

وقوله: (وجميع الأفخاذ، فاعرف قدرهم وحقوقهم في الإسلام).

الوصية الثالثة: معرفة قدر الأفخاذ.

والأفخاذ جمع فخذ والفخذ من القبيلة: أحد فصائلها، فاعرف قدرهم وحقوقهم في الإسلام، فكل هذا من احترام الناس.

والوصية بمعرفة قدر الأفخاذ متضمنٌ للتحذير من العصبية القبلية، فإذا عرف كل شخص ما لكل قبيلة من فضل فقد خرج من قلبه داء العصبية المقيتة، فاعرف قدرهم، فالقبائل فيها أهل الخير والصلاح، فاعرف لها قدرها.

قال: (ومولى القوم منهم).

المولى هو العتيق؛ فالذي يُعتق هو من القوم، فيُنسب إليهم، مع أنه ليس من نسبهم وصلبهم على الحقيقة، فمن إجلال القبائل إجلال مواليهم.

وقوله: (وتعرف لسائر الناس حقهم في الإسلام).

الوصية الرابعة: معرفة قدر سائر الناس وحقهم في الإسلام.

فالواجب معرفة قدر جميع المسلمين لانتسابهم للإسلام فهذا شرفٌ عظيم، يستحقون لأجله الإجلال والاحترام، فالميزان التقوى، ففي الحديث: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» رواه البخاري.

وقوله: (واعرف فضل الأنصار ووصية رسول الله ﷺ فيهم).

الوصية الخامسة: معرفة فضل الأنصار.

فاعرف فضلهم، ووصية رسول الله ﷺ فيهم؛ فالنبي ﷺ قال في الأنصار: «لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله»، رواه البخاري ومسلم.

فالمسلم له حقُّ على أخيه المسلم، ومن ذلك معرفة قدره.

وقوله: (وآل الرسول فلا تنساهم واعرف فضلهم وكراماتهم).

الوصية السادسة: معرفة فضل آل بيت رسول الله ﷺ.

فلا تنس آل الرسول ﷺ، اعرف فضلهم وكراماتهم، ويدخل في ذلك توليهم ومحبتهم وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، وإعطائهم الحقوق التي سبقت الإشارة إليها.

وقوله: (وجيرانه من أهل المدينة فاعرف فضلهم).

الوصية السابعة: معرفة قدر جيران رسول الله ﷺ.

ومعرفة قدر جيرانه، داخلة تحت معرفة قدر آل الرسول ﷺ فآله: أتباعه على دينه، فمحبتهم واجبة.

وجيرانه من أهل المدينة من القرى والقبائل يجب معرفة فضلهم؛ لجوارهم للنبي ﷺ، فيُعانون على مصائبهم، ويُتصدَّق عليهم، ويُحسنُ إليهم، فالحقوق ينبغي أن تُعطى لأهلها، ويُعرف لكل صاحب فضلٍ فضله.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أن أهل العلم لا يزالوا يردون قول الجهمية، حتى كان في خلافة بني فلان تكلم الروبيضة في أمر العامة وطعنوا على آثار رسول الله ﷺ وأخذوا بالقياس والرأي، وكفروا من خالفهم، فدخل في قولهم الجاهل والمغفل والذي لا علم له حتى كفروا من حيث لا يعلمون، فهلكت الأمة من وجوه، وكفرت من وجوه، وتزندق من وجوه، وضلت من وجوه، وتفرقت وابتدعت من وجوه، إلا من ثبت على قول رسول الله ﷺ وأمره وأمر أصحابه، ولم يخطئ أحداً منهم ولم يجاوز أمرهم، ووسعه ما وسعهم، ولم يرغب عن طريقته ومذهبهم، وعلم أنهم كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح، فقلدهم دينه واستراح، وعلم أن الدين إنما هو بالتقليد، والتقليد لأصحاب محمد ﷺ.



قال رحمه الله : (واعلم -رحمك الله- أن أهل العلم لا يزالوا يردون قول

الجهمية).

أهل العلم لا يزالوا يردون قول الجهمية، لأنهم كفرة، وقد كان أهل السنة أقوياء في أول أمرهم، فأول ما أظهر الجهمية مقالاتهم الفاسدة تصدى لهم أهل السنة، حتى تقوى الجهمية بغيرهم.

قال: (حتى كان في خلافة بني فلانٍ تكلم الروبيضة في أمر العامة وطعنوا على آثار رسول الله ﷺ وأخذوا بالقياس والرأي، وكفروا من خالفهم، فدخل في قولهم الجاهل والمغفل والذي لا علم له حتى كفروا من حيث لا يعلمون).

أي: في خلافة بني العباس وبالأخص في خلافة المأمون، فتكلم الروبيضة، وهو الرجل التافه الرذيل الحقيير الجاهل الذي لا شأن له، ولا منزلة ولا مكانة في العلم، فيتكلم هذا الروبيضة في أمر العامة، وقد جاء تفسير الروبيضة في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سيأتي على الناس سنوات خداعات، يُصدَّق فيها الكاذب، ويكذَّب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الروبيضة» قيل: وما الروبيضة. قال: «الرجل التافه، يتكلم في أمر العامة» رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهما.

والتافه والجاهل يتكلم إذا ضعف أهل الحق عن الصدع بالحق، فيتصدر الجهلة ويتكلمون وتظهر لهم السنة، وإذا قوي أهل السنة خنسوا أو ضعفوا، فتكلم هؤلاء لما جاء العهد الذي وجدوا فيه من يعينهم على الكلام بالباطل، فطعن الجهمية على آثار رسول الله ﷺ، والجهمية إمامهم الجهم بن صفوان روج مقالته شخصٌ يقال له بشر بن غياث المريسي، وهو داعية التجهم، ولهذا من أوائل الكتب المصنفة في ذكر شبهات المعطلة كتاب نقض الدارمي على بشر بن غياث المريسي، الملحد العنيد، فالمريسي هو الذي روج مقالة الجهمية، فطعنوا في الآثار وأخذوا بالقياس الفاسد وبالرأي المعارض للنص، وكفروا من خالفهم ومنهم تكفير ابن أبي دؤاد للإمام أحمد، فدخل في قول الجهمية الجاهل والمغفل والذي لا علم له، وتأثر بشبهاتهم الجاهل، لأن الجاهل لا يفرق بين الحق والباطل، والمغفل

وهو قليل الخبرة، والذي لا علم له حتى كفروا من حيث لا يعلمون، يعني وقعوا في الكفر، أما تكفير الأعيان فهذا له شروطه، لكنهم وقعوا في الكفر.

وقد بين المؤلف رحمته الله أقسام الناس في الوقت الذي قوي فيه أهل البدع وبدأوا يجاهرون ببدعهم ويؤلفون فيها، فقال:

(فهلكت الأمة من وجوه).

فالأمة أصابها البلاء بسبب وقوعها في بدع هؤلاء، وكانت أشهر بدعتين تُروج في ذلك الوقت بدعة تعطيل الصفات عمومًا ويدخل فيها بدعة القول بخلق القرآن.

قال: **(وكفرت من وجوه).**

فهذه المقالات كفرية، تعطيل الصفات كفر، والقول بخلق القرآن كفر، كفرت يعني وقعت في الكفر، أما الأعيان فلهم شأن آخر سبق بيانه.

قال: **(وترندقت من وجوه، وضلت من وجوه).**

يعني: تركت الدين بالكلية وأنكرت الشرائع وناقضت، وتركت المعلوم من الدين بالضرورة، وضلت من وجوه كثيرة، لأنها جانبت الحق وليس بعد الحق إلا الضلال.

قال: **(وتفرقت وابتدعت من وجوه).**

بسبب تركها للحق، فالفرقة لا تكون إلا بسبب ترك الحق.

(إلا من ثبت على قول رسول الله ﷺ وأمره وأمر أصحابه، ولم يُخطئ أحدًا منهم).

فلم يتجاوز أمر الله تعالى ولا أمر النبي ﷺ، ولا مسلك ومنهج الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفهم السلف للنصوص الشرعية، فهؤلاء هم الذين نجوا وسلموا، وأما من عداهم فقد هلك.

قال: (ولم يجاوز أمرهم).

يعني: الصحابة رضي الله عنهم.

قوله: (ووسعه ما وسعهم، ولم يرغب عن طريقتهُم ومذهبهم، وعلم أنهم كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح، فقلدهم دينه واستراح).

عَلِمَ أنهم كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح، فقلدهم دينه واستراح؛ فلم يخرج عن أقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قوله: (وعلم أن الدين إنما هو بالتقليد).

يعني بالاتباع والافتداء.

والمتتبع لألفاظ جملة من الأصوليين يرى أنهم لا يفرقون بين والاتباع، بل عرّف بعضهم التقليد بالاتباع؛ كالباقلائي، والجويني، والسمرقندي، والنسفي، وهو المفهوم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (فإن علم أن مقلده مصيبًا كتقليد الرسول ﷺ أو أهل الإجماع فقد قلده بحجة، وهو العلم بأنه عالم، وليس هو التقليد المذكور، وهذا التقليد واجب، للعلم بأن الرسول ﷺ معصوم، وأهل الإجماع معصومون).

قال: (والتقليد لأصحاب محمد ﷺ).

لعل المراد: التقليد لمن عجز عن النظر، فيقلّدون، ولا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالخلفاء الراشدين، فهؤلاء الأئمة قد جاءت النصوص المتظافرة بتعظيمهم والسير على طريقتهُم، ووصفهم بالرشاد في الأمر الذي هو نقيض الضلال، وبأنهم قد شملهم الهدى كما جاء في حديث العرباض

بن سارية رضي الله عنه وفيه: «فعلَيْكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ» رواه أبو داود والترمذي، وابن ماجه، وأحمد.
قال ابن دقيق العيد رحمته الله: «وأمر صلى الله عليه وسلم بالثبات على سنة الخلفاء الراشدين
لأمرين:

أحدهما: التقليد لمن عجز عن النظر.

والثاني: الترجيح لما ذهبوا إليه عند اختلاف الصحابة».

وأما الرجوع إلى قول الصحابي لمن كانت عنده القدرة على الترجيح ففعله ليس بتقليد، لكن مع ذلك فإنه لا يخرج عن أقوالهم، وليس المراد أنه يتخير منها بل الحق واحد لا يتعدد، فإذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم فإنه يسأل من هو أعرف منه بفقهِ الصحابة ويقلده في أحد الأقوال التي قال بها بعض الصحابة، وليس المراد أنه ينظر فيها ويختار منها ما شاء، فهذا هو التقليد المذموم، فعليه النظر في حاله فإن كان طالب علم نظر في أقوالهم، وعمل بما يدين الله به أنه راجح، وإن كان عامياً أو شبه عامي سأل أهل العلم عن ما أشكل عليه وتبرأ ذمته بذلك، ولا يخرج العلماء عن مذاهب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم.

وقد سبق بيان أنه يتعيَّن الأخذ بقول الصحابة إذا أجمعوا على مسألة شرعية أو ورد عنهم ما لا مجال للرأي فيه.

وإذا تنازعوا في مسألة من مسائل العلم فيُنظر إلى نوع الاختلاف فإن كان اختلاف تنوع، فهو غير مؤثِّر، وإن كان اختلاف تضاد، فيُنظر إلى أمور:

أولاً: النظر إلى القول الأشبه بالكتاب والسنة، فإن تعدَّر ذلك أخذ بقول من شابه قوله أصلاً من الأصول.

ثانيًا: إن كان التنازع بين الخلفاء الراشدين أو بعضهم وبين غيرهم من الصحابة قُدِّم قول الخلفاء أو بعضهم.

ثالثًا: إن تنازع الصحابة رضي الله عنهم في مسألة ليس فيها دليل ولا قول أحد من الخلفاء الراشدين فإنه يؤخذ بقول الأكثر منهم.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدعٌ ، ومن سكت فلم يقل : مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ فهو جهمي ، هكذا قال أحمد بن حنبل . وقال رسول الله ﷺ : «إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا فأياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالةٌ ، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وعضوا عليها بالنواجذ» .

الشرح

قال رحمه الله : (واعلم أن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدعٌ) .

تكلم المؤلف رحمه الله هنا عن مسألتين :

المسألة الأولى : حكم من قال : لفظي بالقرآن مخلوق .

هذه المسألة مشهورة عند العلماء بمسألة اللفظ ، وهو قول القائل : (لفظي بالقرآن مخلوق) ، وهذه اللفظة لم تكن موجودة حتى ظهرت بدعة الجهمية ، فالذي يقول بها مبتدع ؛ لأنه أدخل القرآن مع لفظه ، فهذه بدعة ، لأنَّ اللفظ قد يُطلق ويراد به المتلفَّظ به وهو القرآن الكريم ، وقد يطلق ويراد به صوت القارئ .

فهذه اللفظة من الألفاظ المجملة التي تحتل حقًا وباطلاً ، فالكلام بها هكذا بإطلاق بدعة ، وقد يقوله الجهمي من باب التلبيس ، ولهذا جزم أهل السنة بأن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع .

وقوله: (ومن سكت فلم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق فهو جهمي).
المسألة الثانية: حكم الواقفة الذين يقولون: نقف في القرآن،
فلا نقول: مخلوق ولا غير مخلوق.

وحجة سكوتهم: أنهم فعلوا ذلك تورُّعًا، لأنَّ السلف لم يخوضوا في
هذه المسألة، فحكم هؤلاء فيه تفصيل.

روى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة الرازيين رحمهما الله في ذكر
ما أجمعت عليه أئمة العلم في الأمصار حجازًا وعراقًا ومصرًا وشامًا ويمناً
قالا: (ومن شك في كلام الله ﷻ فوقف شاكًا فيه يقول لا أدري مخلوق
أو غير مخلوق فهو جهمي، ومن وقف في القرآن جاهلاً علماً وبُدِّع ولم
يكفر)

والمؤلف رحمه الله قال: (ومن سكت فلم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق
فهو جهمي).

فيُحكم عليه بذلك؛ لأنه شك في كلام الله تعالى، والشك في
كلام الله تعالى كفر، وفيه رد للنصوص الدالة على أن القرآن منزل.
وقوله: (هكذا قال أحمد بن حنبل).

هكذا قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، فما مضى من كلام هو من
قوله.

وقوله: (وقال رسول الله ﷺ: «إنه من يعيش منكم بعدي فسيرى
اختلافًا كثيرًا»).

وقال رسول الله ﷺ كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: «إنه من
يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا»، وهذا من بعض معجزاته ﷺ: فقد

أخبر أصحابه بما يكون بعده من الاختلاف وغلبة المنكر، والاختلاف في الدين وفي غيره.

ثم قال: **(«فياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة»)**.

وهذا فيه تحذير للأمة من اتِّباع الأمور المحدثَّة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله: **(«إنها ضلالة»)**، والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه.

فالنبي ﷺ ما أخبر بالاختلاف وسكت، بل بيَّن علاج الاختلاف الذي سيحصل في أمته، وهو اجتناب الإحداث والبدع، لأن هذه البدع ضلالة تغوي عن الحق.

ثم قال: **(«وعلیکم بسنتي»)**.

والسنة هي: الطريقة القويمة التي تجري على السنن وهو السبيل الواضح.

ثم قال: **(«وسنة الخلفاء»)**.

هي طريقة الخلفاء الأربعة بالإجماع، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

ثم قال: **(«الراشدين»)**.

أصحاب الرشد.

ثم قال: **(«المهدين»)**.

أصحاب الهداية.

وأمر ﷺ بالثبات على سنة الخلفاء الراشدين المهديين لأمرين:

أحدهما: التقليد لمن عجز عن النظر.

والثاني: الترجيح لما ذهبوا إليه عند اختلاف الصحابة.

وقوله: («**عضوا عليها بالنواجذ**»).

قال عليه السلام في الحديث: «عضوا عليها بالنواجذ» وهي آخر الأضراس.
والمقصود: اجتهدوا في لزوم السنة وفي الثبات عليها والتمسك بها.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه إنما جاء هلاك الجهمية أنهم فكروا في الرب ﷻ ، فأدخلوا لم وكيف ، وتركوا الأثر ، ووضعوا القياس ، وقاسوا الدين على رأيهم ، فجاءوا بالكفر عياناً لا يخفى أنه كفر ، وكفروا الخلق ، واضطروهم الأمر حتى قالوا بالتعطيل .



قال رحمه الله : (واعلم أنه إنما جاء هلاك الجهمية أنهم فكروا في الرب ﷻ ، فأدخلوا لم وكيف) .

تكلم المؤلف رحمه الله هنا عن منشأ هلاك الجهمية ، وهو : أنهم فكروا في الرب ؛ أي : فكروا في كيفية صفاته ، وفكروا في ذاته ﷻ ، فأدخلوا لم في أفعال الرب ؛ لم يفعل كذا؟ فتدخلوا في القدر والله تعالى لا يُسأل عما يفعل ؛ فلعلظته وعزته ، وكمال قدرته ، لا يقدر أحد أن يمانعه أو يعارضه ، لا بقول ، ولا بفعل ، ولكمال حكمته ووضع الأشياء مواضعها ، وإتقانها ، أحسن كل شيء يقدره العقل ، فلا يتوجه إليه سؤال ، لأن خلقه ليس فيه خلل ولا إخلال .

وأدخلوا : (كيف) أي : تدخلوا في كيفية الصفات .

وقوله : (وتركوا الأثر ، ووضعوا القياس) .

فهذا منشأ ضلال الجهمية ، وهو أنهم تركوا الأثر ، الذي يمنع من الخوض في التدخل في أفعال الله وفي كيفية الصفات ، ووضعوا القياس الفاسد ، وهو قياس الخالق على المخلوق ، فقالوا : إذا أثبتنا أن الخالق يتصف بالصفات فقد وقعنا في تمثيل الخالق بالمخلوق ، وهذا ليس من

تعظيم الخالق، فعطلوا الصفات فراراً من تشبيه الخالق بالمخلوقات، ففروا من التشبيه ثم وقعوا في التعطيل ثم وقعوا في التشبيه الذي فرُّوا منه؛ لأن الذي لا يتصف بالصفة إما أن يكون معدوماً، وإما أن يكون صنماً، كما قال الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿يَتَابَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مَرْيَمَ: ٤٢]، فشبَّهوا الله بالناقص، ووقعوا في التعطيل، وهذا كله بسبب القياس الفاسد، ولو اكتفوا بالنص الشرعي ولم يخرجوا عن الكتاب والسنة وفهم السلف لأراحوا واستراحوا.

قال: (وقاسوا الدين على رأيهم).

والدين يمنع من تمثيل صفات الخالق بالمخلوق، لأن الصفات لم ترد مطلقة بل جاءت مضافة، فإذا أضيفت إلى المخلوق كانت لائقةً به، وإذا أضيفت إلى الخالق كانت لائقةً به، فلا يُتوهم التمثيل.

قال: (فجاؤوا بالكفر عياناً لا يخفى أنه كفر).

فالتمثيل كفر بالإجماع؛ لأن فيه رد لقول الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]، وتعطيل الصفات كفر، فجاؤوا بذلك عياناً، أي: جهرُوا بقولهم ولم يأتوا به خفيةً، وهذا الصنيع الذي فعلوه لا يخفى أنه كفر، لأن فيه ردُّ لكتاب الله ولسنة رسوله ﷺ، وإنكار لما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وقوله: (وكفروا بالخلق).

فأعملوا القياس ووقعوا في الكفر، وكفروا المخالف، ومنه تكفير ابن أبي دؤاد للإمام أحمد بسبب فتنة القول بخلق القرآن، وتحريض المعتصم على تأديبه.

ذكر الذهبي رحمته الله في السير عن الإمام أحمد أنه قال: (ذهب عقلي مرارًا، فكان إذا رُفِع عني الضرب، رجعتُ إليَّ نفسي، وإذا استرخيت وسقطت، رفع الضرب، أصابني ذلك مرارًا).

ورأيتَه -يعني: المعتصم- قاعدا في الشمس بغير مظلة، فسمعتَه -وقد أفقت- يقول لابن أبي دواد: لقد ارتكبتُ إثْمًا في أمر هذا الرجل، فقال: يا أمير المؤمنين، إنه -والله- كافر مشرك، قد أشرك من غير وجه، فلا يزال به حتى يصرفه عما يريد).

وهكذا أهل البدع عموماً يكفرون المخالف، وينبزون أهل السنة بأنهم أهل تكفير.

قال: (واضطربهم الأمر حتى قالوا بالتعطيل).

أي: آل بهم الأمر بسبب وقوعهم في القياس الفاسد إلى أن وقعوا في التعطيل الكلي للأسماء والصفات، كما هو شأن الجهمية، ووقعوا في التعطيل للنصوص الشرعية من جهة ردها وعدم العمل بها، فكفروا لأنهم ردوا النصوص الشرعية عن جحودٍ وعناد.



قال الصنف رحمته الله:

وقال بعض العلماء منهم أحمد بن حنبل رحمته الله: الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة، حلال الدم لا يرث ولا يورث، لأنه قال: لا جمعة ولا جماعة ولا عيدين ولا صدقة، وقالوا: من لم يقل القرآن مخلوق فهو كافر، واستحلوا السيف على أمة محمد رحمته الله، وخالفوا من كان قبلهم، وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلم فيه رسول الله رحمته الله، ولا أحد من أصحابه، وأرادوا تعطيل المساجد والجوامع، وأوهنوا الإسلام، وعطلوا الجهاد، وعملوا في الفرقة، وخالفوا الآثار، وتكلموا في المنسوخ واحتجوا بالمتشابه، فشككوا الناس في آرائهم وأديانهم، واختصموا في ربهم، وقالوا: ليس عذاب قبر ولا حوض ولا شفاعة والجنة والنار لم تُخلقا، وأنكروا كثيراً مما قال رسول الله رحمته الله، فاستحل من استحل تكفيرهم ودماءهم من هذا الوجه، لأنه من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله، ومن رد أثرًا عن رسول الله رحمته الله فقد رد الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم، فدامت لهم المدة، ووجدوا من السلطة معونة على ذلك، ووضعوا السيف والسوط دون ذلك، فدرس علم السنة والجماعة وأوهنوها وصارتا مكتومتين؛ لإظهار البدع والكلام فيها ولكثرتهم، واتخذوا المجالس، وأظهروا رأيهم، ووضعوا فيها الكتب، وأطمعوا الناس، وطلبوا الرئاسة، فكانت فتنة عظيمة لم ينج منها إلا من عصم الله، فأدنى ما كان يصيب الرجل من مجالستهم أن يشك في دينه، أو يتابعهم أو يرى رأيهم على الحق، ولا يدري أنه على الحق أو على الباطل، فصار شاكًا، فهلك الخلق، حتى كان أيام جعفر -الذي يقال له المتوكل- فأطفأ الله به البدع، وأظهر به الحق،

وأظهر به أهل السنة، وطالت ألسنتهم، مع قلتهم وكثرة أهل البدع إلى يومنا هذا، والرسم وأعلام الضلالة قد بقي منهم قومٌ يعملون بها، ويدعون إليها، لا مانع يمنعهم، ولا أحد يحجزهم عما يقولون ويعملون.

————— الشَّيْخُ —————

المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لا يزال يرد على الجهمية وهم رأس المعطلة؛ لأنَّ كل من جاء بعدهم أخذ من شبهاتهم، فهم أضل الناس في باب التعطيل.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وقال بعض العلماء منهم أحمد بن حنبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة).

قال بعض العلماء منهم أحمد بن حنبل: الجهمي كافر، وكفره؛ لأنه وقع في عدة مكفرات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (المشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية وهم المعطلة لصفات الرحمن؛ فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب وحقيقة قولهم جحود الصانع ففيه جحود الرب وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية وقال غير واحد من الأئمة إنهم أكفر من اليهود والنصارى' يعنون من هذه الجهة ولهذا كفروا من يقول: إِنَّ القرآن مخلوق وإن الله لا يرى' في الآخرة وإن الله ليس على العرش وإن الله ليس له علم ولا قدرة ولا رحمة ولا غضب ونحو ذلك من صفاته).

ثم ذكر المؤلف رحمته الله بعض الأحكام المترتبة على تكفير الجهمية وهي:
وقال: (حلال الدم).

أنَّ الجهمي حلال الدم؛ لكفره بالكافر حلال الدم والمال.

ومن الأدلة على ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم قال: «أمرتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتَّى يشهدوا أنْ لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي، وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» رواه مسلم.

لكن يحسن التنبيه هنا إلى أنَّ المعاهد والمستأمن والذمي لا يُتعرض لهم، ومَنْ له حق قتال الكفرة الذين حقهم القتل هو السلطان الأعظم، فلا يجوز الافتيات عليه فيما هو من صلاحياته.

وقال: (لا يرث ولا يورث).

والجهمي لا يرث ولا يورث، فالكافر لا يرث المسلم إجماعاً، ولا يورث عند الجمهور.

وقد حكى ابن القطان رحمته الله إجماع أهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم، فلا يرث لاختلاف الدين، ولا يورث، لحديث أُسامة بن زيد رضي الله عنه أنَّ النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يرثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ» رواه البخاري ومسلم.

وأما المسلم فلا يرث الكافر عند الجمهور خلافاً للحنابلة الذين أجازوا التوارث بالولاء واختلاف الدين.

والكفار إذا كانوا على دين واحد يتوارثون اتفاقاً.

وإذا اختلفت أديانهم، فقليل: يتوارثون وهو قول الحنفية والشافعية ورواية عن الحنابلة، وقيل: لا يتوارثون وهو قول المالكية والحنابلة وقول عند الشافعية، وقيل: يتوارث أهل الكتاب دون غيرهم.

وقال: (لأنه قال: لا جمعة ولا جماعة ولا عيدين ولا صدقة).

والجهمية كفار؛ لأنهم يقولون: لا جمعة ولا جماعة، ولا عيدين، ولا صدقة.

وقال: (وقالوا: من لم يقل القرآن مخلوق فهو كافر، واستحلوا السيف على أمة محمد ﷺ، وخالفوا من كان قبلهم، وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلم فيه رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه).

وقالوا: إن من لم يقل إنَّ القرآن مخلوق فهو كافر، واستحلوا السيف بسبب تكفيرهم للمخالفين من أمة محمد ﷺ، وخالفوا الصحابة في أصل الدين، وامتحنوا الناس في زمن المأمون بشيء لم يتكلم فيه رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه، وهو القول بخلق القرآن، وامتحنوا الناس امتحاناً عظيماً في هذه المسألة، وقُتل من قُتل من أهل السنة بسببها.

قال: (وأرادوا تعطيل المساجد والجوامع).

لأنه لا وزن للصلاة عند الجهمية فتارك الصلاة مؤمن عندهم، فالجهمية تدَّعي تساوي الناس في الإيمان؛ فأهل الفسق والفجور والمعاصي، وأهل الصلاح والتقوى كلهم سواء عند الجهمية.

فالإيمان عندهم: معرفة الرب بالقلب فقط، والكفر جهلُ الرب بالقلب، فمن عرف الله بقلبه فهو مؤمن عند الجهم بن صفوان وأتباعه، ولا يكون كافراً حتى ولو حجد بلسانه، وأتى بجميع نواقض الإسلام، فلا يكفر إلا إذا جهل ربه بقلبه، وهذا القول ليس من دين الله في شيء،

ولا يمكن أن تعتريه الشبهة، ولهذا جزم جملةً من أهل العلم بتكفير الجهمية.

فالجهمية أرادوا تعطيل المساجد والجوامع بسبب ترويجهم لمذهب الإرجاء.

قال: (وأوهنوا الإسلام).

فضعف المسلمون بسبب الإرجاء الذي نشره، وضعف تدين الناس.

وقال: (وعطلوا الجهاد، وعملوا في الفرقة، وخالفوا الآثار، وتكلموا في المنسوخ).

فهم يعملون بالمنسوخ ويتركون الناسخ.

وقال: (واحتجوا بالمتشابه).

وزعموا أن نصوص الصفات من المتشابه، والصواب أنها من المتشابه من جهة كيفياتها أما معانيها فهي معلومة في لغة العرب.

وقال: (وشككوا الناس في آرائهم وأديانهم).

يعني ما يدينون الله به.

(واختصموا في ربهم).

أي نازعوا وجادلوا في الله جل وعلا.

(وقالوا ليس عذاب قبر ولا حوض ولا شفاعَةٌ والجنة والنار لم تُخلقا، وأنكروا كثيراً مما قال رسول الله ﷺ، فاستحل من استحل تكفيرهم ودماءهم من هذا الوجه).

فأنكروا عذاب القبر والحوض والشفاعة، والجنة والنار عندهم لم تُخلق، وأنكروا كثيراً مما قاله رسول الله ﷺ، فاستحل من استحل تكفيرهم

ودماءهم من هذا الوجه، يعني اعتقدوا تكفيرهم بسبب وقوعهم في هذه الأمور التي ذُكرت.

قال: (لأنه من ردَّ آيةً من كتاب الله فقد ردَّ الكتاب كله، ومن ردَّ أثرًا عن رسول الله ﷺ فقد ردَّ الأثر كله).

والذي يرد شيئًا من القرآن فهو كافرٌ بالله العظيم.

قال: (فدامت لهم المدة).

يعني: تسلط الجهمية على أهل السنة وآذوهم، وألفوا في الدعوة إلى بدعهم وناظروا فيها فترةً من الزمن، وصارت القوة والغلبة لهم، وأقوى الأزمنة التي كانوا فيها هي أوائل المائة الثالثة، وإن كانت بدعتهم قد ظهرت قبل ذلك، فبدعتهم كانت موجودة لكن شدة نشاط هؤلاء كان في أوائل المائة الثالثة.

وقوله: (ووجدوا من السلطة معونةً على ذلك).

بسبب تلييسهم على السلطان في زمانهم، وبسبب ترجمة كتب اليونان الكفرية.

وقوله: (ووضعوا السيفَ والسوطَ دون ذلك).

فالمخالفُ لهم منهم من قتلوه فقتلوا بعض أئمة المسلمين من العلماء، ومنهم من تسلطوا عليه بالسيف، فدعوا إلى بدعتهم دون السيف وإعمال السوط، وممن نالته سياط الجهمية الإمام أحمد رحمته الله.

قال: (فدرس علم السنة والجماعة).

أي: عفا وانمحى إلا ما قلَّ؛ لأن الدين محفوظ بحفظ الله، لكنه ضعف ضعفًا شديدًا، فدرس علم السنة والجماعة.

وقوله: (وأوهنوهما).

يعني أضعفوهما.

(وصارتا مكتومتين؛ لإظهار البدع والكلام فيها ولكثرتهم).

يعني غير ظاهرتين؛ بسبب إظهار البدع والكلام فيها وبسبب كثرتهم أيضًا.

(واتخذوا المجالس، وأظهروا رأيهم).

يعني عقدوا مجالس المناظرات للدعوة إلى بدعهم، وأظهروا رأيهم بالقوة.

(ووضعوا فيها الكتب).

أي: فوضعوا في تقرير آرائهم المؤلفات والتصانيف.

قال: (وأطمعوا الناس، وطلبوا الرئاسة).

أي أغروا الناس بالدنيا لأجل موافقتهم، وطلبوا لهم الرئاسة قالوا: نعطيكم الرئاسة وكونوا معنا.

قال: (فكانت فتنة عظيمة لم ينج منها إلا من عصم الله، فأدنى ما كان يصيب الرجل من مجالستهم أن يشك في دينه، أو يتابعهم أو يرى رأيهم على الحق، ولا يدري أنه على الحق أو على الباطل، فصار شاكًا).

فصار شاكًا، فهلك الخلق؛ وهذه ثمرة من ثمرات الجهل، وضعف أهل السنة؛ أن ينشط أهل الباطل ويصبح المرء لا يميز بين الحق والباطل فيتابع هؤلاء ظنًا منه أنهم على حق.

قال: (فهلك الخلق).

يعني ضعف أهل السنة ضعفًا شديدًا، بسبب انتحالهم للمذاهب الكفرية، ومذاهب الجهمية، لأن فيها هلكة، فالسنة نجاة والبدعة هلكة، تهلك صاحبها.

قال: (حتى كان أيام جعفر -الذي يقال له المتوكل- فأطفأ الله به البدع، وأظهر به الحق، وأظهر به أهل السنة).

فأذن للإمام أحمد بالتدريس بعد أن كان محبوسًا، وكان يُجلد ويسام سوء العذاب، فخرج من السجن، وأذن له بالتدريس، وطالت السنة أهل السنة، فصاروا يصدعون بالحق بعد أن كانوا أذلاء، مع قلتهم، فأهل السنة هم أقل الناس فيما مضى وفيما بقي، وهم أقل الناس أودوا أو لم يؤدوا.

قال: (وطالت ألسنتهم مع قلتهم وكثرة أهل البدع إلى يومنا هذا).

يعني: إلى عصر المؤلف.

ومع حصول ما مضى إلا أنه بقيت بدع لم تتغير في عهد المتوكل، منها ما أشار إليه المؤلف بقوله:

قال: (والرسم).

والمقصود بالرسم: بقايا أهل البدع، فالرسم في اللغة: الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت.

أي: كان هناك بقايا من أهل البدع لكنهم أذلاء ليسوا كالسابق. وبعضهم قال: الرسم هذا من مصطلحات الصوفية؛ لأن بدع الصوفية بدأت تظهر في ذلك الوقت.

قال: (وأعلام الضلالة).

يعني كبار دعاة الضلالة.

قال: (قد بقي منهم قومٌ يعملون بها، ويدعون إليها، لا مانع يمنعهم، ولا أحد يحجزهم عما يقولون ويعملون).

ولله الحكمة فيما يجري، فالصراع بين الحق والباطل باقٍ إلى قيام الساعة، قال ابن القيم رحمه الله:

والحق منصورٌ وممتحنٌ فلا تعجب فهذي سنة الرحمن
ففي زمن تكون الغلبة شبه تامة لأهل السنة في بعض البلاد، وفي زمن
تكون الغلبة في تلك البلاد لأهل البدع، وفي بعض الأوقات يحصل الصراع
بين الجميع، كلُّ يدعو إلى ما يريد، ولله الحكمة فيما يجري في هذا
الكون.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه لم تجئ بدعة قط إلا من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، فمن كان هكذا فلا دين له، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الْحَاشِيَّةُ: ١٧]، وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وهم علماء السوء، أصحاب الطمع والبدع.



قال المؤلف رحمه الله : (واعلم أنه لم تجئ بدعة قط).

أي: مثل بدعة الجهمية والمعتزلة والقدرية والخوارج وغيرها، إلا من الهمج الرعاع؛ وهم: القوم الرعاع الذين لا يراعون حرمة ولا دينًا ولا أخلاقًا، وهذه اللفظة تستعمل للشتم والتقليل من شأن هؤلاء.

وقوله: (إلا من الهمج الرعاع).

فالبدع جاءت من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق ممن يصيح بهم ويهيّجهم للفتن، يميلون مع كل ريح، فالبدع راجت من طريق الجهلة، فهم الذين ينشرون مذاهب أهل البدع، فالأتباع الجهلة شرٌّ، ولهم أثرٌ عظيم في نشر الباطل.

ولا شك أن البدع تُنشر من رؤوس الضلالة، لكنّ الأتباع والصغار والجهلة أكثر من يروج لها، عن جميع الطرائق التي يصلون من خلالها إلى ترويج البدعة، فالبدع انتشرت من طريق الهمج الرعاع، الذين لا دين يردعهم ولا أخلاق صالحة يعملون بها.

وقوله: (أَتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح).

وهؤلاء أتباع كل ناعق، فكلُّ من صاح بهم وهيَّجهم للفتن ذهبوا معه وأزروه ونشروا باطله، يميلون مع كل ريح؛ فإذا مال بهم أتباعهم ذات اليمين مالوا معهم، وإذا ذهبوا بهم ذات الشمال ذهبوا معهم، على القاعدة الجاهلية:

وهل أنا إلا من غُزبة إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد
وعلى القاعدة الجاهلية الأخرى:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

قال: (فمن كان هكذا فلا دين له، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الْمَائِيَّة: ١٧]، وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الْبَقَرَة: ٢١٣].

يعني ليس له دينٌ صحيح، قال الله تبارك وتعالى في أهل الكتاب: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الْمَائِيَّة: ١٧]، فهذه الآية في بني إسرائيل ومن تشبه بهم، في هذه الخصلة من دعاة الاختلاف.

والمعنى: فما وقع الاختلاف بينهم في الحلال والحرام ومبعث النبي ﷺ إلا بعد مجيء العلم بذلك كله وبيانه بياناً شافياً، والباعث على ذلك حسدهم لإنعام الله على العرب ببعثة نبي فيهم.

فمن أهل البدع من يروج بدعته وهو يعلم أنها بدعة، ليحصل دنيا، ومنهم من كان يكذب على النبي ﷺ حسبةً إلى الله، ومن أمثله:

ما رواه الحاكم بسنده إلى عمار المروزي أنه قيل لأبي عصمة الجامع: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: (إني قد رأيت الناس قد

أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة)، فهو يتقرب إلى الله بالكذب على الله، وعلى رسوله ﷺ، فمن أهل البدع من يتعمد الوقوع فيها على علم بضلاله، فساروا على طريقة أهل الكتاب الذين قال الله تعالى في شأنهم: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فالله تعالى لما ذكر نعمته العظيمة بإنزال الكتب على أهل الكتاب، وكان هذا يقتضي اتفاقهم عليها واجتماعهم، فأخبر تعالى أنهم بغى بعضهم على بعض، وحصل النزاع والخصام وكثرة الاختلاف.

فاختلفوا في الكتاب الذي ينبغي أن يكونوا أولى الناس بالاجتماع عليه، فأمن بعض وكفر بعض وذلك من بعد ما علموه وتيقنوه بالآيات البينات، والأدلة القاطعات، فضلوا بذلك ضلالاً بعيداً.

قال: (وهم علماء السوء، أصحاب الطمع والبدع).

فهم يعصون الله على علم، بحثاً عن الدنيا وعن العلو والرئاسة والمناصب والأموال، فهذه طريقتهم، يبيعون دينهم لأجل الأغراض الدنيوية، نسأل الله العافية والسلامة.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه لا يزال الناس في عصابة من أهل الحق والسنة يهديهم الله، ويهدي بهم غيرهم، ويحيي بهم السنن، فهم الذين وصفهم الله تعالى مع قلتهم عند الاختلاف فقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، فاستثناهم الله فقال: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال رسول الله ﷺ: «لا تزال عصابة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون».

الشَّيْخ

قال المؤلف رحمه الله: (واعلم أنه لا يزال الناس في عصابة).

أي: جماعة.

وقال: (من أهل الحق والسنة).

وهم أهل الحديث.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله في بيان شرفهم وفضلهم:

(فَقَدْ جَعَلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ حُرَّاسَ الدِّينِ، وَصَرَفَ عَنْهُمْ كَيْدَ الْمُعَانِدِينَ؛ لِمَسْكِهِم بِالشَّرْعِ الْمَتِينِ، وَافْتِنَائِهِمْ آثَارَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ).

فَشَانُهُمْ حِفْظُ الْأَثَارِ وَقَطْعُ الْمَفَاوِزِ وَالْقِفَارِ، وَرُكُوبُ الْبَرَارِيِّ وَالْبَحَارِ فِي اقْتِبَاسِ مَا شَرَعَ الرَّسُولُ الْمُصْطَفَى، لَا يُعَرِّجُونَ عَنْهُ إِلَى رَأْيٍ وَلَا هَوًى. قَبِلُوا شَرِيعَتَهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَحَرَسُوا سُنَّتَهُ حِفْظًا وَنَقْلًا حَتَّى ثَبَّتُوا بِذَلِكَ

أَصْلَهَا، وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا. وَكَمْ مِنْ مُلْحِدٍ يَرُومُ أَنْ يَخْلِطَ بِالشَّرِيعَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا. وَاللَّهُ تَعَالَى يَذُبُّ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَنْهَا. فَهُمْ الْحُقَاطُ لِأَرْكَانِهَا وَالْقَوَامُونَ بِأَمْرِهَا وَشَأْنِهَا.

إِذَا صَدَفَ عَنِ الدِّفَاعِ عَنْهَا فَهُمْ دُونَهَا يُنَاضِلُونَ، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٢].

وكلام الإمام البرهاري رحمته الله فيه تنبيه إلى أنه مع تفشي البدع التي أشار إليها فيما مضى إلا أن الأمة المحمدية فيها خير، وهكذا في كل زمان. فلا يجوز للمرء أن ينظر إلى المجتمع على أنه لا خير فيه، وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «من قال: هلك الناس فهو أهلكهم أو أهلكتهم» رواه مسلم.

وهذا الحديث روي بضم الكاف وبفتحها.

ومعنى رواية الضم: أنه هو «أهلكهم»، بمعنى أسرعهم وأشدهم هلاكاً، لغروره بنفسه، وإعجابه بعمله، واحتقاره لغيره.

ومعنى الرواية بالفتح: «أهلكهم»: أنه الذي تسبب -هو وأمثاله- في هلاكهم، بالاستعلاء عليهم، وتئيسهم من روح الله.

فالأمة لا يزال فيها عصاة يعني جماعة من العلماء والفقهاء من أهل الحق والسنة، فالخير باقٍ فيها حتى قيام الساعة.

قال: (يهديهم الله).

فهو يهديهم ويهدي بهم، يهديهم الله جل وعلا هداية التوفيق، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾

وقال: (ويهدي بهم غيرهم).

هداية الدلالة والإرشاد، كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورَى: ٥٢].

وقوله: (ويحيي بهم السنن).

وما ذاك إلا فضل الله عليهم ثم بفضل نشاطهم في الدعوة إلى الله ﷻ، فإحياء السنن يستلزم الصدع بالحق وبيانه ونشره والصبر على الأذى فيه.

وقوله: (فهم الذين وصفهم الله تعالى مع قلتهم عند الاختلاف فقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾).

وسبق أن هذه الآية في أهل الكتاب في التنفير من التشبه بهم في الفرقة ومعصية الله جل وعلا على علم.

قال: (فاستثناهم الله فقال: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البَنَفَرَةُ: ٢١٣]).

يعني من هذه الأمة المحمدية.

قال: ﴿لَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾.

وقد كان الذين آمنوا من هذه الأمة على ما جاءت به الرسل قبل الاختلاف، بإذنه: يعني بعلمه بهم وبماذا سيختارونه من الهدى أو الضلال.

قال: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

من خلقه الذين اتبعوا الحق وثبتهم عليه، فهداهم إلى صراط مستقيم، لا يضل من سلكه ولا يشقى.

قال: (وقال رسول الله ﷺ: «لا تزال عصابة»).

وهي الجماعة من العلماء.

قال: («من أمتي»).

أي: من أمة الإجابة.

قال: («ظاهرين على الحق»).

ليس فيهم خفاء، لأن الله أعانهم ونصرهم، فأظهروا السنة وصدعوا بها، فهم ظاهرون على الحق.

قال: («لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم»).

لا يضرهم من خذلهم من أهل الحق؛ لأن في أهل الحق من هم مخدّل يشبط الناس عن الدعوة إلى الله، وعن النشاط في هذا الباب، ولا من خالفهم: من أهل الباطل بأصنافهم.

قال: («حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون»).

وهي الريح الطيبة التي تكون قبل قيام الساعة، فتقبض أرواح المؤمنين.

فينبغي للدعاة إلى الله تعالى ألا يستوحشوا بسبب قلة المستجيبين لهم، والإنسان عليه ألا يستوحش من الحق لقلة السالكين، ولا يغتر بالباطل لكثرة الهالكين، فهذه الطائفة هم ظاهرون على الحق، لأن الله جل وعلا سددهم وأعانهم ونصرهم.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب، إنما العالم من اتبع العلم والسنن وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعةٍ وإن كان كثير العلم والكتب.



قال رحمه الله : (واعلم -رحمك الله- أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب).

نَبَّه المؤلف رحمه الله إلى أنَّ العلم النافع لا يُحصَّل بكثرة الرواية عن المشايخ والدراسة عليهم، ولا بكثرة الكتب وتحصيلها فحسب، بل العلم النافع هو الذي يُعمل به.

وقوله : (إنما العالم من اتبع العلم والسنن).

فالعالم على الحقيقة هو الذي يتبع العلم والسنن، والعلم الذي يُعملُ به : إما أن يكون آية من كتاب الله ﷻ، أو حديثاً صحَّ عن النبي المعصوم ﷺ، أو أثراً عن الصحابة رضي الله عنهم ومن سار على طريقتهم، أو علماً أجمعت عليه الأمة، أو دلَّ عليه القياس الصحيح أو العقل السليم الذي لا يخالف النقل الصحيح، وكلُّ ما خالف ذلك فهو جهل وضلال.

وقوله : (وإن كان).

المرء.

وقوله : (قليل العلم والكتب).

ولا يُفهم من هذا الكلام التزهيد في طلب العلم بل المراد تقرير أنَّ العالم هو من جمع بين العلم النافع والعمل الصالح، ولو كان قليل البضاعة في العلم، لأنَّ الجمع بينهما يورث خشية الله تعالى.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ليس العلم بكثرة الرواية، ولكن العلم الخشية» أخرجه أبو نعيم في الحلية وغيره.

وقوله: (ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة وإن كان كثير العلم والكتب).

أي أن من خالف الكتاب والسنة ووقع في المحدثات فهذا صاحب بدعة وإن كان كثير العلم والكتب، فكثرة الكتب لا تنفعه؛ لأنَّ طريقته ليست على السُّنَّة، ومن خالف السنة ليس من أهل الهداية كما قال الله تعالى: ﴿وإن تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٤].

وهؤلاء فيهم شبه من اليهود الذين لم يعملوا بعلمهم، ولم ينتفعوا بكثرة الكتب، وقد قال الله تعالى في شأنهم: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٥].

فيجب التفريق بين العلماء وبين مَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ.

وعلامه من تشبَّه بالعلماء وهو على غير طريقهم، مخالفته لأهل السنة في باب الاستدلال، فتجده يفسِّرُ النصوص الشرعية على غير فهم السلف، وفي باب الفقه يميل إلى الآراء المخالفة، ويتبع الأقوال الشاذة، ويخالف العلماء في باب العمل فلا يعمل بعلمه، وصور المخالفات في هذا الباب متعددة.

وكان من هدي السلف عدم التلقي عن المخالف للكتاب والسنة من أصحاب البدع، وإن كان كثير الرواية والكتب، إلا بقيود وشرائط ثقيلة.

قال الإمام أحمد رحمته الله: (تركنا أصحاب الرأي، وكان عندهم حديث كثير، فلم نكتب عنهم، لأنهم معاندون للحديث، لا يفلح منهم أحد).



قال الصنف رحمه الله :

واعلم -رحمك الله- أن من قال في دين الله برأيه وقياسه وتأويله
من غير حجة من السنة والجماعة فقد قال على الله ما لا يعلم، ومن
قال على الله ما لا يعلم فهو من المتكلمين.



قال رحمه الله : (واعلم -رحمك الله- أن من قال في دين الله برأيه وقياسه
وتأويله).

هذا الكلام في ذم الرأي الفاسد؛ فمن قال في الكتاب والسنة برأيه
المخالف للشرع، وبقياسه الفاسد، الذي تُعارض به السنة وتُرد به النصوص
الشرعية، وقال بالتأويل الفاسد وهو: صرف الألفاظ عن ظاهرها بدون
قرينة، كما وقعت فيه الأشاعرة وغيرها.

وقوله: (من غير حجة من السنة والجماعة فقد قال على الله ما
لا يعلم).

فقال بذلك من غير حجة من السنة والجماعة؛ والمراد بالجماعة:
موافقة الحق، فمن وقع فيما مضى فقد قال على الله جل وعلا بغير علم.
وكان السلف يحذرون من القول في دين الله تعالى بالرأي ومن
استعمال الأقيسة الفاسدة، ويعُدُّون ذلك من قبيل القول على الله تعالى
بلا علم.

وقد أورد الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه: إعلام الموقعين فصلاً خاصاً
في المنقول عن عمر رضي الله عنه في التحذير من الرأي.

ومما جاء فيه قول عمر رضي الله عنه: (أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يرووها، فاستبقوها بالرأي).
وعنه أنه قال: (اتقوا الرأي في دينكم).

وقال أيضاً: (السنة ما سنه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة).

قال ابن القيم رحمته الله: «وأسانيد هذه الآثار عن عمر، في غاية الصحة».
وقال عامر الشعبي رحمته الله: (إنما هلكتهم حين تركوا الآثار، وأخذوا بالمقاييس).

فمن ابتلي بالقول في دين الله تعالى برأيه وقياسه وتأويله من غير حجة من السنة والجماعة فقد قال على الله ما لا يعلم.

والقول على الله بلا علم ورد النهي عنه في نصوص كثيرة، منها قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال محمد بن سيرين رحمته الله: (لأن يموت الرجل جاهلاً خيراً له من أن يقول ما لا يعلم).

وقال: (ومن قال على الله ما لا يعلم فهو من المتكلفين).

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «نُهيْنَا عن التكلف» رواه البخاري.
والتكلف: تعاظم ما فيه مشقة من دون حاجة إلى ذلك، ويكون في الأقوال وفي الأفعال، ومنه أن يتكلف الإنسان ما لا علم له به، فيقول على الله بغير علم.

قال الصنف رحمه الله:

والحق ما جاء من عند الله ﷻ، والسنة سنة رسول الله ﷺ،
والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكرٍ
وعمر وعثمان.

الشَّيْخ

قال رحمه الله: (والحق ما جاء من عند الله ﷻ).

بيِّن المؤلف رحمه الله أنَّ الحق الذي يجب اتباعه هو ما جاء في الكتاب
والسنة وفق فهم السلف.

وهذا من خصائص هذه الأمة في مصادر التلقي، مع اعتبار العقل
مؤيداً للنصوص، لا معارضاً ولا مستقلاً، ومع تقديم النقل عندهم على
العقل عند توهم التعارض، فالعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح.

والدليل على أنَّ الحق الذي يجب أن يُتبع هو ما جاء من عند
الله ﷻ، قول الله تعالى: ﴿أَتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنفال: ٣].

وقوله: (والسنة سنة رسول الله ﷺ).

والسنة، أي: التي يجب اتباعها هي سنة رسول الله ﷺ، لأنها وحي؛
كما جاء في حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا
إني أوتيت القرآن ومثله معه» رواه أبو داود وأحمد.

وفي حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«فعلیکم بستتي» رواه مسلم.

وقوله: (والجماعة).

والحق يكون بموافقة الجماعة، فالجماعة هي موافقة الحق وإن كنت
وحدك.

قال: (ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكرٍ وعمر وعثمان).

وليته قال: وعلي، لأن النبي ﷺ قال في حديث العرباض رضي الله عنه المتقدّم: «فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»، وهم الأربعة رضي الله عنهم.

وليس بعد الحق إلا الضلال، فالحق في هذا الطريق، ومن أخذ الدين من غير هذا الطريق فهو على ضلال.



قال الصنف رحمه الله :

ومن اقتصر على سنة رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه والجماعة فلج على أهل البدعة كلهم، واستراح بدنه، وسلم له دينه إن شاء الله؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي»، وبَيَّن لنا رسول الله ﷺ الناجي منها فقال: «ما كنت أنا عليه اليوم وأصحابي»، فهذا هو الشفاء والبيان والأمر الواضح والمنار المستنير، وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والتعمق وإياكم والتنطع، وعليكم بدينكم العتيق».



قال رحمه الله: (من اقتصر على سنة رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه والجماعة).

فهو الموافق للحق، المتبع لمنهج السلف.
ومن ثمرات ذلك ما أشار إليه المؤلف رحمه الله بقوله:
(فلج على أهل البدع كلهم).

يعني: فاز بالمطلوب، وتغلب على أهل البدع كلهم؛ لأن عمده في باب الاستدلال الوحي وفق فهم السلف، والله جل وعلا يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨]، فهذا هو الذي تُدمغ به الأهواء والبدع بأنواعها، وبه يحصل العلو على أهل البدع.

والذي يسلك هذا المسلك يحصل ثمرات بينها المؤلف بقوله:
(واستراح بدنه).

أي: أنه سيرتاح، فاتباع الوحي فيه طمأنينة وراحة نفسية وسكون، فالاتباع سبب لراحة البدن، والابتداع سبب للشقاء وللخصومات وللجدال،

وكلُّ هذه تضرُّ بالبدن، أما صاحب السنة فإنه لا يدخل نفسه في الجدل المذموم فهو دائماً في طمأنينة، لأنَّ مصدر التلقي قد سلم له.

قال: **(وسلم له دينه إن شاء الله).**

بسبب اتباعه، فلم يقع فيما يقدح في دينه، لأن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي» وبين لنا الناجي منها، وهو ما كان عليه اليوم وأصحابه.

قال: **(فهذا هو الشفاء والبيان).**

يعني اتباع الكتاب والسنة وفق فهم السلف ومفارقة البدع وأهلها.

(والأمر الواضح والمنار المستنير).

المبيِّن في السنة.

وقوله: **(وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والتعمق وإياكم والتنطع»).**

يعني: احذروا التعمق والتنطع في الدين، وهو التكلف فوق الحد وهو الابتداع.

وجاء في الحديث في مسلم أن النبي ﷺ قال: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً، وهذا يحتمل الدعاء عليهم أو الإخبار بأنهم أصحاب هلكة، وهم المتعمقون المتشددون في غير مواضع التشديد.

قال: **(«وعليكم بدينكم العتيق»).**

أي: القديم الثابت.

والمراد: ما كانت عليه جماعة المسلمين من الصحابة قبل دخول الاختلاف بين الأمة بعد عصرهم، فالذي يسلك هذا المسلك هو المتمسك بالدين العتيق، والذي يخالفه يُخشى عليه أن يدخل في من قال الله جل وعلا في شأنهم: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنَّ الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ إلى قتل عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، وكان قتله أول الفرقة وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل إلى الدنيا، فليس لأحد رخصة في شيء أحدثه مما لم يكن عليه أصحاب رسول الله ﷺ، أو يكون رجل يدعو إلى شيء أحدثه من قبله من أهل البدع، فهو كمن أحدثه، فمن زعم ذلك أو قال به فقد رد السنة وخالف الحق والجماعة وأباح البدع، وهو أضرب على هذه الأمة من إبليس.

————— الشَّيْخ —————

لما بيَّن المؤلف رحمه الله وجوب التمسك بالدين العتيق بيَّن المراد بالدين العتيق، فقال:

(واعلم أنَّ الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ إلى قتل عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه).

يعني قبل حصول الفتن، والصواب أنه إلى عهد علي رضي الله عنه، لأن النبي ﷺ حث على التمسك بسنة الخلفاء الراشدين كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

وقوله: (وكان قتله أول الفرقة وأول الاختلاف).

وكان قتل عثمان رضي الله عنه أول الفرقة، التي أحدثها البغاة حين حاصروا داره، وقتلوه، وتقدم بيان ذلك، وكان أول الاختلاف بين

الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه وأرضاه، وكان من نتيجة فتنة مقتله ما بينه بقوله :

(فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل إلى الدنيا).

أما المحاربة فهذه ثابتة، وخلاصة ما جرى بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أن معاوية رضي الله عنه ومن معه كانوا يطالبون علياً رضي الله عنه بالقدود من قتلة عثمان، وكان عليٌّ رضي الله عنه يرى أن يُتأنى في أمرهم حتى يستتب له الأمر، لأنهم تمكنوا من المدينة، فجرت بذلك فتنة أحدثها عبد الله بن سبأ اليهودي، وتسببت في وقوع القتال بين الصحابة رضي الله عنهم في معركة الجمل وصفين.

وأما قوله : **(واتبعت الطمع والأهواء والميل إلى الدنيا).**

فهذه الجملة مجملة، فإذا كان المراد أنه بعد قتل عثمان رضي الله عنه خرجت الخوارج وكان خروجهم سبباً في تفريق الأمة فهذا حق، لأن الخوارج أصحاب طمع وأهواء وميل إلى الدنيا وإن تظاهروا بالدعوة إلى تحكيم الشريعة، فهم طلاب دنيا قديماً وحديثاً، وهذا أمرٌ قد يستغربه بعض الناس ممن لم يعرف حقيقة الخوارج؛ فذو الخويصرة التميمي بذرة الخوارج كان أول طعنه على النبي صلى الله عليه وسلم بسبب اتهامه بعدم العدل في القسم في غنائم حنين، وخوارج العصر أكثر ما يشغبون به على الناس الآن في أمر الحريات، وأن الدول منعت من الأموال، فتحريضهم منشؤه البحث عن الدنيا، فهم يكذبون.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عنهم في منهاج السنة حقيقة الخوارج وأنهم طلاب دنيا، فقال: (وكثير ممن خرج على ولاية الأمور

أو أكثرهم إنما خرج لينازعهم مع استئثارهم عليه، ولم يصبروا على الاستئثار ثم إنه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى فيبقى بغضه لاستئثاره يعظم تلك السيئات، ويبقى المقاتل له ظاناً أنه يقاتله لئلا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله، ومن أعظم ما حرّكه عليه طلب غرضه: إما ولاية، وإما مال، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يُكَلِّمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بفلاة يمنع من ابن السبيل يقول الله له يوم القيامة: اليوم أمتعتك فضلي، كما منعت فضل ما لم تعمل يداك، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا للدنيا فإن أعطاه منها رضي، وإن لم يُعط منها سخط. ورجل حلف على سلعة لقد أُعطي بها أكثر مما أُعطي، وهو كاذب»، فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشهوة، ومن هذه الجهة شهوة وشبهة قامت الفتنة).

والظن بالمؤلف رحمه الله أنه لا يقصد أنّ الحروب التي جرت بين الصحابة كالجمل وصفين كانت بسبب الدنيا، فحاشا أن يظن هذا الظن؛ لأنه أثنى على الصحابة رضي الله عنهم في مواطن كثيرة، فهم مجتهدون، وما كانوا يريدون الدنيا، وإنما هو تأويل أشعله دعاة الشر حتى أوقدوا نار الفتنة بين الصحابة رضي الله عنهم، فالصحابة مقامهم عظيم فيجب أن يُترضى عنهم، ويكف عن ما شجر بينهم.

قال: (فليس لأحد).

يعني من أهل البدع ولعله يقصد الخوارج.

قال: (رخصةٌ في شيءٍ أحدثه مما لم يكن عليه أصحاب رسول الله ﷺ).

فليس لأحدٍ في مفارقة منهج الصحابة رضي الله عنهم فالسبيل واضحة والسنة قد استبانَتْ، فلا وجه للطعن فيمن عدَّ لهم الله جل وعلا ولا في مخالفة سبيلهم.

قال: (أو يكون رجلٌ يدعو إلى شيءٍ أحدثه من قبله من أهل البدع، فهو كمن أحدثه، فمن زعم ذلك أو قال به فقد رد السنة وخالف الحق والجماعة).

لأن الذي يرضى بالبدع فهو كالذي يقرر البدع، فمن قرَّر البدع وقال بها، فقد رد السنة وخالف الحق والجماعة.

قال: (وأباح البدع، وهو أضُرُّ على هذه الأمة من إبليس).

لعله يقصد الدعاة الذين يدعون إلى البدع الكفرية، فهؤلاء هم الذين يستحقون هذا الوصف؛ لأن إبليس عداوته ظاهرة للناس، بخلاف هؤلاء فإنهم يظهرون الشر للناس في قالب الخير، ويظهرون الشر في قالب التوحيد، ويظهرون البدع في قالب السنة.



قال الصنف رحمه الله :

ومن عرف ما ترك أصحاب البدع من السنة وما فارقوا فيه فتمسك به فهو صاحب سنةٍ وصاحب جماعة، وحقيقٌ أن يُتبع، وأن يعان، وأن يُحفظ، وهو ممن أوصى به رسول الله ﷺ.



قال رحمه الله : (ومن عرف ما ترك أصحاب البدع من السنة وما فارقوا فيه فتمسك به فهو صاحب سنةٍ وصاحب جماعة).

صاحب السنة والجماعة عليه أن يعرف ما فارق فيه أهل البدع أهل السنة، وعلى رأسهم الصحابة رضي الله عنهم، حتى يتمسك بالحق، فصاحب السنة، هو الذي يعرف السنة، ويعرف ضدها، فمن كان هذا حاله فهو صاحب جماعة أي: موافقة للحق، وحقيقٌ أي: جديرٌ وأهلٌ أن يُتبع وأن يعان وأن يُحفظ، فصاحب السنة له مكانته، فيجب أن يُعرف لأهل العلم قدرهم، ولا يعرف لأهل الفضل فضلهم إلا ذووه.

وقد قال الذهبي رحمه الله : (والجاهل لا يعرف رتبة نفسه فكيف يعرف رتبة غيره؟).

فالسائر على طريقة السلف هم الذين يُتبعون دون تعصبٍ لهم، وهم الذين يُسألون؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقوله : (وحقيقٌ أن يُتبع، وأن يعان، وأن يُحفظ).

وصاحب السنة يجب أن يُتعاون معه على البر والتقوى، وأن يُشجع ويعان على حضور دروسه وعلى كل ما فيه نفع للبلاد والعباد، وأن يُحفظ

في عرضه فلا يغتاب، ولا يُطعن فيه، ولا يُتكلم فيه، هذا هو الواجب نحو أهل العلم.

قال الله جل وعلا: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [التَّائِبَةُ: ٢]، فيُتعاون معهم ويؤازرون ويُناصرون ويُحبون ويُدعى لهم، وتُحفظ لهم مكانتهم ومنزلتهم، ولا يُغلى فيهم.

وجاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس منا من لم يجلَّ كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه» رواه الطبراني والحاكم في المستدرک.

والمعنى: أنه ليس على طريقة النبي ﷺ وهديه وسنته مَنْ لم يتَّصف بهذه الصفات، ومنها: عدم معرفة حق العلماء.

وقوله: **(وهو ممن أوصى به رسول الله ﷺ).**

والمتبعون للحق الموافقون للجماعة ممن أوصى بهم رسول الله ﷺ بقوله: «عليكم بالجماعة» رواه أحمد وغيره.

وأهل العلم الذين درسوا مذهب السلف، وفهموه حق الفهم، وعرفوا مذاهب أهل البدع وأصولهم وفهموها، هم الذين لردودهم على المخالفين وقع ومكانة، أما من لم يصل إلى هذه المرتبة فيكفيه أن ينشر كلام العلماء الكبار في التحذير من أهل الأهواء، ولا يدخل نفسه في ما لا يحسن، فالردود على أهل البدع لها رجالها وأهلها.

ويزداد الأمر سوءاً أن يخوض في الردود من لا يعرف مذهب السلف، فمن فعل ذلك وقع في مزالق لا تحمد عقباها وقد قيل: (من تكلم بغير فنه أتى بالعجائب).



قال الصنف رحمه الله :

واعلموا -رحمكم الله- أن أصول البدع أربعة أبواب، انشعب من هذه الأربعة اثنان وسبعون هوى، ثم يصير كل واحدٍ من البدعة يشعب حتى تصير كلها إلى ألفين وثمانمائة قالة، وكلها ضلالةٌ وكلها في النار إلا واحدة، وهو من آمن بما في هذا الكتاب، واعتقده من غير ريبةٍ في قلبه ولا شكوك، فهو صاحب سنةٍ وهو الناجي إن شاء الله.

————— الشَّيْخُ —————

قال رحمه الله : (واعلموا -رحمكم الله- أن أصول البدع أربعة أبواب).

أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة تفرقوا عن هؤلاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا عنه أنه تكلم في تضليلهم: يوسف بن أسباط ثم عبد الله بن المبارك وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالوا: أصول البدع أربعة: الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة).

قال: (انشعب من هذه الأربعة اثنان وسبعون هوى، ثم يصير كل واحدٍ من البدع يشعب حتى تصير كلها إلى ألفين وثمانمائة قالة).

يعني مقالة، وكل هذا لا دليل عليه، ويغني عنه حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً»، ولم يحدّد عدد الفرق على سبيل التفصيل، فكلُّ من خالف مذهب السلف فهو داخلٌ تحت هذه الطوائف الضالة.

قال: (وكلها ضلالة).

لحديث العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه وفيه: قال صلى الله عليه وسلم: «فإنَّ كلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» رواه أبو داود، ولأنه ليس بعد الحق

إلا الضلال فمن لم يأخذ بالحق وقع في الباطل، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُسَ: ٢٣].

قال: (وكلها في النار إلا واحدة).

وهي الجماعة كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه المتقدم، «كلها (في النار)» وقد سبق بيان أن المقصود بذلك أنهم من أهل الوعيد.

ثم بيّن من هي الفرقة الناجية فقال:

قال: (وهو من آمن بما في هذا الكتاب).

ويقصد بالكتاب هنا كتابه شرح السنة.

قال: (واعتقده من غير ريبة في قلبه ولا شكوك، فهو صاحب سنة وهو الناجي إن شاء الله).

وهذا الكلام ليس بسديد، فالناس يجب ربطهم بالكتاب والسنة وفق فهم السلف، لا بمقالة أحدٍ غير النبي ﷺ.

وبعض أهل العلم اعتذر له بأنه يرى أن كل ما في كتابه شرح السنة مأخوذ من الكتاب والسنة، فالذي يعمل بما في كتابه كأنه عمل بالكتاب والسنة، لكن حتى وإن كان هذا مقصده -وهذا هو الظن به- إلا أن هذا الكلام لا ينبغي أن يقال؛ لأنه تقدم معنا أن كتابه فيه بعض الانتقادات العلمية في باب التكفير وغيره، ومشمئ على بعض الأحاديث الموضوعة والضعيفة، فالواجب ربط الناس بالكتاب والسنة وفق فهم السلف، مع حفظ قدر علماء السنة، وإنزالهم المنزلة الشرعية.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم -رحمك الله- لو أن الناس وقفوا عند محدثات الأمور، ولم يتجاوزوها بشيءٍ، ولم يولِّدوا كلاماً مما لم يجرى فيه أثرٌ عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه لم تكن بدعة.

————— الشَّيْخُ —————

من أسباب الوقوع البدع: توليد كلام لم يجرى في الكتاب والسنة وفق فهم الصحابة، فالتوليد من معانيه في لغة العرب: الإحداث والإنتاج، فهذا الكلام كان ميتاً فجاء المخالفون فأحدثوه.

فمن أراد العصمة الشرعية والسلامة من البدع، والنجاة في الآخرة، فليتمسك بالكتاب والسنة، وليقدِّمهما على قول كلِّ أحد.

وقد الله جل وعلا: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ففي هذه الآية أمرٌ ونهي:

أمرٌ بالاعتصام بحبل الله تعالى: وهو الكتاب والسنة، وقد جاء في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْذِبَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْذِبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا حَبْلُ اللَّهِ ﷻ، وَهُوَ النُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ...» رواه الدارمي في سننه، وحسنه بشواهد الألباني.

ونهي عن الافتراق في الدين، ومن الفرقة الوقوع في البدع؛ لأنها سببٌ للتفرق.

ومن النصوص الآمرة بإقامة الدين والناحية عن التفرق فيه:

قول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]،

أي: ليحصل منكم الاتفاق على أصول الدين وفروعه، واحرصوا على أن لا تفرقكم المسائل وتحزبكم أحزاباً، وتكونوا شيعاً يعادي بعضكم بعضاً مع اتفاقكم على أصل دينكم.

والسنة مليئة بالنصوص التي تحث على الاجتماع ونبذ التفرق، ومن الأحاديث الواردة في ذلك: حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» رواه مسلم.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم -رحمك الله- أنه ليس بين العبد وبين أن يكون مؤمناً حتى يصير كافراً إلا أن يجحد شيئاً مما أنزله الله تعالى، أو يزيد في كلام الله، أو ينقص، أو ينكر شيئاً مما قال الله، أو شيئاً مما تكلم به رسول الله ﷺ، فاتق الله -رحمك الله- وانظر لنفسك، وإياك والغلو في الدين، فإنه ليس من طريق الحق في شيء.

— الشَّيْخ —

حذر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ من أمرٍ عظيمٍ يجب الخوف منه وهو: الخوف من الوقوع في ناقضٍ من نواقض الإسلام؛ لأنَّ الكفر ذنبٌ لا يُغتفر، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

فمن ارتكب ناقضاً واحداً من نواقض الإسلام ترتب على فعله: خروجه من الملة، وعدم مغفرة الله له إلا بالتوبة، وعدم قبول عمله، وخلوده في النار، وعدم جواز مناكحته، وإذا مات لا يُغسل ولا يكفن ولا يصلّى عليه، ولا يدعى له، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ويكون حلال الدم والمال، والذي له حقُّ قتله هو السلطان الأعظم، فلا يجوز الافتيات عليه فيما هو من صلاحياته، وتحريم ذكاته وذبيحته، ويسقط حقه في الحضانة، ولا تُقبل شهادته أبداً على المسلمين؛ لأنه ليس بعدلٍ.

والعلم بمعرفة نواقض الإسلام من أهم المهمات، حتى يتبين للمسلم الفارق بين الإسلام والكفر؛ ولئلا يقع العبد في شيء من هذه النواقض وهو

لا يشعر، وليكون على بصيرة في دين الله تعالى، ولا يغتر بأهل الجهل ودعاة الباطل الذين أخرجوا للناس بعض نواقض الإسلام في قالب التوحيد والسنة والتعظيم للصالحين.

فعلى المسلم أن يعرف التوحيد، وضده، فإنَّ الضدَّ يُظهر حسنَه الضدَّ، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فمن عرف التوحيد ووقف على حقيقته، تبين له فساد ضده، فيتمسك بالتوحيد أعظم التمسك.

قال رحمه الله: (واعلم -رحمك الله- أنه ليس بين العبد وبين أن يكون مؤمناً حتى يصير كافراً إلا أن).

وهنا بين المؤلف رحمه الله بعض الأمور التي إذا فعلها المرء خرج من دائرة الإسلام ودخل في دائرة الكفر، ومثل لبعضها، ومنها:
وقوله: (أن يجحد شيئاً مما أنزله الله تعالى).

أن يجحد شيئاً مما أنزله الله تعالى، فجحود الوحي أو شيء منه كفر؛ لأنه ردُّ على الله جل وعلا.

قال القاضي عياض رحمه الله في كتابه الشفا: (واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف، أو بشيء منه، أو سبهما أو جحده أو حرفاً منه أو آية، أو كذب به أو بشيء مما صرح به فيه من حكم، أو خبر، أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبتته على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكُنْزٌ عَزِيزٌ ۝٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿فُضِّلَتْ﴾: [٤١-٤٢].

وقوله: (أو يزيد في كلام الله، أو ينقص).

ومن الكفر: أن يزيد في كلام الله تعالى، أو ينقص، فهذا صنيع أهل التحريف الذين قال الله فيهم: ﴿قَوْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ

هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴿[البقرة: ٧٩]﴾، وهو في الحقيقة ليس من عند الله، لكن يفعلون ذلك طمعاً في الدنيا، كما قال الله تعالى في شأنهم: ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾.

وقوله: (أو ينكر شيئاً مما قال الله، أو شيئاً مما تكلم به رسول الله ﷺ).

أو ينكر شيئاً مما قال الله ﷻ في القرآن، أو شيئاً مما تكلم به رسول الله ﷺ في السنة، فهي وحي؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [البقرة: ٣-٤].

ونواقض الإسلام يقسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام:

نواقض قولية، كسب الله ورسوله، والاستهزاء بالله ورسوله، وبالقرآن.

ونواقض عملية، كالذبح لغير الله والسجود لغير الله.

ونواقض اعتقادية كاعتقاد خالق مع الله جل وعلا، ومدبر للكون معه، أو الوقوع في النفاق الأكبر.

فكلُّ النواقض ترجع إلى هذه الأصول الثلاثة، فعلى المسلم أن يعرف التوحيد، وضده، فإنَّ الضدَّ يُظْهِرُ حسنَه الضدُّ، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فمن عرف التوحيد ووقف على حقيقته، تبين له فسادُ ضده، فيتمسك بالتوحيد أعظم التمسك.

وربُّنا جلَّ وعلا بيَّن ووضَّح طريق الهدى من الضلال، ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبين الحق الذي ينبغي سلوكه، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِّلُ

أَلَايَتٍ وَلَسْتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٠﴾ أي: سبيلهم الموصلة إلى سخط الله وعذابه، فإنَّ سبيل المجرمين إذا استبانَتْ واتضحت، أمكن اجتنابها، والبعد منها، بخلاف ما لو كانت مشتبهة ملتبسة، فإنه لا يحصل هذا المقصود الجليل.

وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الطَّاعَةِ لِيَمْتَثِلُوهَا، وَكَانَ حَذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ عَنِ الْبَاطِلِ وَالشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ وَوَهْنِ عَرَى الْإِسْلَامِ وَفَشْوِ الْبَدْعَةِ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْمَجَانِبَةِ، كَمَا قَالَ: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي) رواه البخاري ومسلم. فمعرفة سبيل الباطل مهمة جدًا؛ لأنَّ من لم يعرف الشَّرَّ من الخير يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنْ لِتَوْقِيهِ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنَ النَّاسِ يَقَعُ فِيهِ
ثم قال: (فاتق الله -رحمك الله-).

أي: اجعل بينك وبين عذاب الله تعالى وقاية بفعل الأوامر واجتناب النواهي.

قال: (وانظر لنفسك).

أي: انظر ما الذي يخلصها من عذاب الله، وافعل أسباب نجاتها بإخلاص العمل لله ﷻ، والسلامة من البدع.

قال: (واياك والغلو في الدين).

والمقصود بالغلو في الدين: «مجاوزة الحد بأن يزداد الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك».

والغلو في الدين مناقض لأحد شرطي قبول العمل وهو المتابعة للنبي ﷺ، فاحذر منه.

قال: (فإنه ليس من طريق الحق في شيء).

بل هو طريق أهل الكتاب الذين قال الله جل وعلا فيهم: ﴿يَتَأْهَلَكُوا﴾
 أَلْكَتَبِ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴿النِّسَاءُ: ١٧١﴾، وقال النبي ﷺ: «إياكم والغلو
 في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» رواه أحمد.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وجميع ما وصفتُ لك في هذا الكتاب فهو عن الله تعالى، وعن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه وعن التابعين، والقرن الثالث إلى القرن الرابع، فاتقِ الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضا بما في هذا الكتاب، ولا تكتُم هذا الكتاب أحدًا من أهل القبلة، فعسى يرد الله به حيرانًا عن حيرته، أو صاحب بدعة من بدعته، أو ضالًّا عن ضلَّالته، فينجو به.

فاتقِ الله، وعليك بالأمر الأول العتيق، وهو ما وصفتُ لك في هذا الكتاب، فرحم الله عبدًا، ورحم والديه قرأ هذا الكتاب، وبثه وعمل به ودعا إليه، واحتج به، فإنه دين الله ودين رسول الله ﷺ، فإنه من استحل شيئًا خلاف ما في هذا الكتاب، فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله، كما لو أن عبدًا آمن بجميع ما قال الله تبارك وتعالى، إلا أنه شك في حرفٍ فقد رد جميع ما قال الله تعالى، وهو كافر، كما أن شهادة أن لا إله إلا الله لا تُقبل من صاحبها إلا بصدق النية وإخلاص اليقين، كذلك لا يقبل الله شيئًا في ترك بعض، ومن ترك من السنة شيئًا فقد ترك السنة كلها، فعليك بالقبول، ودع عنك المحك واللجاجة، فإنه ليس من دين الله في شيء، وزمانك خاصةً زمان سوء، فاتقِ الله.

الشَّيْخ

قال رحمته الله: (وجميع ما وصفتُ لك في هذا الكتاب فهو عن الله تعالى، وعن رسول الله صلوات الله عليه، وعن أصحابه وعن التابعين، والقرن الثالث إلى القرن الرابع).

ذكر المؤلف رحمته الله أنَّ جميع ما وصفه لك في كتابه هذا فإنه مأخوذ من القرآن والسنة، ومأخوذ عن الصحابة والتابعين، وعن القرن الثالث إلى القرن الرابع، وهذا في الجملة وإلا ففيه ما لا يُسلم به، بل فيه ما هو مخالف لما عليه السلف، وفيه أشياء موضوعة وضعيفة، وفيه تكفير يحتاج إلى تفصيل، ومما يُعْتذر به للمؤلف من إلزامه بالعمل بما في كتابه أنه يرى أنَّ ما جاء به مأخوذٌ من الشرع، لكن لا يُسلم بهذا لأن فيه ما هو متقد.

ثم أوصى بالعناية بكتابه هذا فقال:

وقال: (فاتق الله يا عبد الله وعليك بالتصديق والتسليم).

لكلام الله جل وعلا، والاتباع.

وقال: (والتفويض).

والمقصود: تفويض كفيات صفات الله.

وقال: (والرضا بما في هذا الكتاب).

وهو كتابه شرح السنة.

وقال: (ولا تكتُم هذا الكتاب أحداً من أهل القبلة).

أي لا تخفيه عن المسلمين عموماً، وأهل القبلة هم الذين يصلون إلى القبلة، وهذا من حرصه على نشر الخير، فقد كانت للبرهاري رحمته الله في زمانه مكانة ومنزلة عند الناس، فنشره مدعاة لقبول الحق الذي فيه.

قال: (فعسى يرد الله به حيراناً عن حيرته، أو صاحب بدعة من بدعته، أو ضالاً عن ضلالته، فينجو به).

والحيران: التائه الذي لا يدري كيف يصنع، فإذا وزع ونُشر هذا الكتاب بين الناس قد ينفع الله جل وعلا به فيهتدي الحيران أو الضال، وقد يرجع صاحب البدعة عن بدعته والضال عن ضلالته، فيسلم وينجو.

ثم قال: (فاتق الله وعليك بالأمر الأول العتيق).

يعني الذي عليه الصحابة، وهذا هو الكلام الحق، فعلى الإنسان أن يلتزم بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم على التفصيل الذي سبق بيانه.

قال: (وهو ما وصفت لك في هذا الكتاب).

أي: الذي عليه الصحابة هو الذي قرره في كتابه هذا، ثم دعا لك ولوالديك ولمن يقرأ هذا الكتاب وينشره ويعمل به ويدعو له ويحتج به، لأن فيه الدين، ومع ذلك -كما تقدم- لا يُسلم بأن كل ما فيه مأخوذ من الدين.

ثم قال: (فإنه من استحل شيئاً خلاف ما في هذا الكتاب فإنه ليس يدين لله بدين وقد رده كله).

وهذا ليس بصحيح، ففي كتابه ما هو منتقد، والله جل وعلا يقول: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «فعلیکم بسنتي»، فالوحي هو الذي يُتبع.

ثم في الكتاب مسائل فقهية خلافية بين فقهاء أهل السنة كما تقدم، فهل يكفر من خالف فيها؟ حاشا وكلا.

قال: (كما لو أن عبداً آمناً بجميع ما قال الله تبارك وتعالى، إلا أنه شك في حرفٍ فقد رد جميع ما قال الله تعالى، وهو كافر).

أي: كما أن الذي يردُّ حرفاً فإنه يكفر، فكذلك الذي يرد أي شيء من هذا الكتاب يكفر، وهذا ليس بصحيح كما سبق بيانه.

و(كما أن شهادة أن لا إله إلا الله لا تُقبل من صاحبها إلا بصدق النية وإخلاص اليقين).

يعني بوجود شروطها .

قال: (كذلك لا يقبل الله شيئاً في ترك بعض، ومن ترك من السنة شيئاً فقد ترك السنة كلها).

وهذا ليس بصحيح، فترك مسائل الفروع التي هي من قبيل السنن لا يلزم منه ترك الدين، بل حتى فعله لبعض المعاصي لا يلزم من هذا ترك الدين، فلا يقال مثل هذا الكلام.

قال: (فعليك بالقبول ودع عنك المحك واللجاجة).

أي: اترك عنك الجدل والخصومة، فإنه ليس من دين الله في شيء . وربط الناس -كما تقدم- يجب أن يكون بالوحي وفق فهم السلف .

ثم قال: (وزمانك خاصة زمانٌ سوءٌ فاتق الله).

يعني الزمان الذي عاش فيه المؤلف قد كثر السوء في مجتمعه بسبب كثرة أهل البدع بأنواعهم من الجهمية وغيرهم، يقول هذا في زمانه مع قربهِ من القرون المفضلة، فكيف لو رأى زماننا الذي تنوّعت فيه البدع والله المستعان.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا وقعت الفتنة فالزم جوف بيتك، وفر من جوار الفتنة، وإياك والعصبية، وكل ما كان من قتال بين المسلمين على الدنيا فهو فتنة، فاتقِ الله وحده لا شريك له، ولا تخرج فيها، ولا تقاتل فيها، ولا تهوى، ولا تشايع، ولا تمايل، ولا تحب شيئاً من أمورهم، فإنه يقال: من أحب فعال قوم -خيراً كان أو شراً- كان كمن عمله، وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وجنبا وإياكم معصيته.



قال رحمه الله : (وإذا وقعت الفتنة فالزم جوف بيتك).

ذكر المؤلف رحمه الله ثلاث وصايا مهمة :

الوصية الأولى: التحذير من الفتن، والفرار من جوار الفتنة.

والفتنة: ما اشتبه فيه الحق والصواب، فلا يتبين للمرء فيها الحق من الباطل، ويدخل فيها الأقوال والأعمال التي تخرج عن الشريعة، وتؤدي إلى انعدام الأمن واختلال الجماعة وحدوث الفرقة.

فإذا وقعت الفتن فالزم جوف بيتك، عملاً بوصية النبي ﷺ فإنه لما ذكر الفتن قال: «كُونُوا أَحْلَاسَ بُيُوتِكُمْ» رواه أبو داود.

والأحلاس: جمع جلس، وهو نوع من الكساء؛ يعني: الزموا أجواف بيوتكم، ولا تخرجوا منها؛ كي لا تقعوا في الفتنة.

وقوله: (وفر من جوار الفتنة).

وأوصى المؤلف بالفرار من جوار الفتنة أي: عدم إدخال النفس فيها، وقد جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«يوشك أن يكون خير مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن» رواه البخاري.

وكل هذا من أجل سلامة المرء في دينه وفي دنياه.

وجاء في حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه أنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ السَّعِيدَ لَمَنْ جُنَّبَ الْفِتَنَ قَالَهَا ثَلَاثًا» رواه أبو داود، أي: بَعُدَ عنها.

وقوله: (وَيَاكَ وَالْعَصِيَّةَ).

الوصية الثانية: التحذير من العصبية المقيتة.

فالعصبية تفضي إلى عدم قبول الحق عند ظهور دليله.

ومنها تعصّب المرء لقومه، وقبيلته، ومشايخه، وتخصّصه العلمي أو الفقهي، والتعصب لأهل بلده، ونحو ذلك وعدم قبول الحق من غيرهم. والواجب تعظيم الشريعة، وعدم ردها عصبية لغيرك، فالله تعالى يقول: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

وجاء في صحيح مسلم من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قُتِلَ تحت رايةٍ عُمِّيَّةٍ» نسبةً إلى العمى الذي لا يستبين فيه وجه الحق من الباطل.

«يدعو عصبيةً أو ينصر عصبيةً»، أي: يفعل هذا عصبية لقومه أو قبيلته، لا نصرَةً للدين.

«فقتلٌ جاهلية»، أي: الذي يموت على هذه الحالة فقتلته كقتلة الجاهلية الذين يُقتلون بسبب العصبية القبلية.

الوصية الثالثة: الحذر من الدخول في فتنة الاقتتال بين المسلمين على الدنيا.

قال: (وكل ما كان من قتال بين المسلمين على الدنيا فهو فتنة).

فلا تدخل نفسك في هذه الفتن التي تزهق فيها الأرواح على غرض من أغراض الدنيا، فإن هذا ليس من القتل في سبيل الله.

وقد جاء في حديث جرير رضي الله عنه قال: قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» رواه البخاري ومسلم.

والمعنى: (لا ترجعوا بعدي كفارًا) أي: بالارتداد عن الدين، أو سلوك طريق الكفار في سفكهم دماء بعضهم بعضًا وكفرهم نعمة الائتلاف والاتفاق. (يضرب بعضكم رقاب بعض)، والمراد: أن ذلك كفر لمستحله أو كفر للنعمة أو يقرب من الكفر أو يشبه فعل الكفار.

قال المؤلف رحمته الله: (فاتق الله وحده لا شريك له).

يعني استقم على اتباع.

قال: (ولا تخرج في الفتن، ولا تقا تل فيها).

فالله جل وعلا يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، فالدخول فيها من التعاون على الإثم والعدوان.

قال: (ولا تهوى).

أي: لا تهوى الفتن، ولا تحب ما تهواه نفسك بحيث تنتصر إلى آخر لهوى في نفسك.

قال: (ولا تشايع).

أي: لا توافق أحدًا على حساب الآخر.

قال: (ولا تمايل).

أي: لا تمل مع أحدٍ دون الآخر.

قال: (ولا تحب شيئاً من أمورهم).

أي من أمور أصحاب الفتن.

فإن أحببت شيئاً من أمورهم كنتَ مشاركاً لهم في الفتن، فكن حلس بيتك، حتى تنطفئ هذه الفتن.

قال: (فإنه يقال: من أحب فعال قوم - خيراً كان أو شراً - كان كمن عمله).

وهذا القول جاء نحوه في مسند الشهاب القضاعي عن علي مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولفظه: «مَنْ أَحَبَّ عَمَلِ قَوْمٍ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا كَانَ كَمَنْ عَمِلَهُ» وهو حديث منكر.

وفيه نكارة في متنه، فالله جل وعلا قال: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

قال: (وفقنا الله وإياكم لمرضاته).

ومنها اجتناب الفتن ودعاة الفتن.

قال: (وجنبنا وإياكم معصيته).

ومن ذلك الدخول في الفتن بأنواعها، فتن الشهوات والشبهات.



قال الصنف رحمه الله :

وأقلَّ النظر في النجوم إلا ما تستعين به على مواقيت الصلاة، واله
عما سوى ذلك، فإنه يدعو إلى الزندقة.

الشَّيْخ

التنجيم قسمان: ممنوع ومشروع:

القسم الأول: التنجيم الممنوع، وهو علم التأثير.

وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يعتقد المرء أنَّ هذه النجوم مؤثرة فاعلة.

بمعنى: أنها هي التي تخلق الحوادث، فهذا شركٌ أكبر، مخرجٌ من
الملة؛ لأنه جعل المخلوق خالقًا؛ فادَّعى أنَّ مع الله خالقًا آخر.

النوع الثاني: أن يستدل بحركاتها، وتنقلاتها على ما يحدث في
المستقبل، مثل: أن يعتقد أنَّ فلانًا ستكون حياته شقاءً؛ لأنه وُلِدَ في النجم
الفلاني، ونحو ذلك؛ فهذا قد ادَّعى علمَ الغيب، ودعوى علم الغيب، كفرٌ
مخرجٌ عن المِلَّة.

وهذان النوعان السَّابقان كفر أكبر.

النوع الثالث: أن يعتقد أنَّ النجوم سببٌ لحدوث الخير والشرِّ، أي:
أنه إذا وقع شيءٌ نسبته إلى النجوم، ولا ينسب شيئًا إلى النجوم إلا بعد
وقوعه، فهذا شركٌ أصغر؛ لأنه أضاف الحوادث إلى ما ليس سببًا لها،
شرعًا ولا حِسًّا.

القسم الثاني: تنجيم مشروع، وهو علم التسيير.

وهو: أن يستدل المرء بسير النجوم على شيءٍ ما.

وهذا القسم على نوعين:

النوع الأول: أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية، فهذا مطلوبٌ. وإذا كان على مصالح واجبة، ولا سبيل إلى معرفة هذه المصالح، إلَّا من هذا الطريق كان ذلك واجبًا، كما لو أراد أن يستدل بالنجوم على جهة القبلة، فالنجم الفلاني -مثلاً- يكون في ثلث الليل قبله، والنجم الفلاني يكون في ربع الليل قبله، فهذا تعلُّمه فيه فائدةٌ عظيمة.

النوع الثاني: أن يستدل بها على أمرٍ من الأمور الدنيوية. وهذا لا بأس به، كأن يستدل بها على معرفة الجهات، كمعرفة أن القطب يقع شمالًا، والجدي وهو قريبٌ منه، يدور حوله شمالًا وهكذا، فهذا جائز؛ وقد قال الله ﷻ: ﴿وَعَلَّمَتْهُ وَابْتَغَى الْوَعْدَ الْمَعْلُومَ﴾ [النحل: ١٦].

وكلام المؤلف رحمه الله يتعلق بعلم التسيير.

قال المؤلف: (وأقل من النظر في النجوم، إلا ما تستعين به على مواقيت الصلاة).

أي: إلا النظر الذي فيه فائدة، مما هو من علم التسيير، ومنه النظر الذي تُعرف به مواقيت الصلاة.

قال: (والله عن ما سوى ذلك).

مما لا نفع فيه وإن كان من علم التسيير، فضلًا عن علم التأثير.

قال: (فإنه يدعو إلى الزندقة).

فالتوسع في ما لا فائدة من وراءه هذا سُلَّم إلى الزندقة، وهي: الشك في وحدانية الخالق تعالى والتعلُّق بغيره.

والمؤلف رحمه الله من حرصه على سدِّ ذرائع الشرك دعا إلى التشاغل عن ما لا فائدة فيه، حتى لو كان من العلم المباح.

وتعلَّم ما يُسمَّى بعلم التسيير للنجوم؛ كرهه قتادة حسماً لمادة التعلُّق بعلم التأثير، وقال ابنُ عُبَيْنَةَ بتحريمه، للعلة السَّابقة؛ وهي حسُّ مادة التعلُّق بعلم التأثير، ذَكَرَهُ عَنْهُمَا حَرْبُ بنِ إِسْمَاعِيلَ الكرمانِي الفقيه، وهو من أصحاب الإمام أحمد، (ت: سنة ٢٨٠هـ).

وأجازَ الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه تعلم منازل القمر، وهي التي ينزل القمر في كل ليلة منزلةً منها، وهي ثمانية وعشرون منزلة. والصواب: أنه لا شيء في تعلُّمه، والخلاف هو من باب التورُّع؛ لأنَّ الله تعالى قد امتنَّ على عباده بتعلُّم المنازل؛ لمعرفة الأوقات، فقال سبحانه: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ اللَّيْلِ وَالْحَسَابَ﴾ [يُونُسُ: ٥].



قال الصنف رحمه الله :

وإياك والنظر في الكلام والجلوس إلى أصحاب الكلام.
وعليك بالآثار، وأهل الآثار، وإياهم فاسأل، ومعهم فاجلس،
ومنهم فاقبَس.



قال رحمه الله : (وإياك والنظر في الكلام).

حذر المؤلف رحمه الله من أمرين :

الأول: النظر في علم الكلام.

وأَسباب ذم العلماء لعلم الكلام كثيرة منها :

أولاً: أنَّ الدخول في علم الكلام من المحدثات والبدع، فدين الله تعالى يؤخذ من الكتاب والسنة، ولا يسعنا إلا التسليم، فلا وجه لتقرير مسائل الاعتقاد عن طريق ما يسمى بعلم الكلام الذي يراد به تقرير مسائل الاعتقاد وفق قواعد المتكلمين، فالصحابه رضي الله عنهم وأرضاهم ما خاضوا في هذه الطرائق الكلامية في إثبات صفات الرب تعالى وما خرجوا عن الاتباع للشرع، بخلاف من جاء بعدهم من أهل البدع، فإنهم قرروا مسائل نسبوها إلى العقيدة لم يأت بها دليل من كتاب ولا سنة، وأرادوا تنزيه الرب جل وعلا بعلم الكلام فآل بهم هذا العلم إلى تعطيل النصوص الشرعية وتأويلها.

ثانياً: علم الكلام بمسائله واصطلاحاته وأبحاثه يعد من قبيل فضول الكلام الذي لا يفيد الاشتغال به بل إنَّ العمل به مضيعة للجهد والوقت فالشرعية بيّنة فلا يسعنا إلا الاتّباع.

ثالثًا: خشية الفتنة بسبب استخدام المصطلحات الكلامية التي لم يأت بها الكتاب والسنة إذ لم يدع الرسول ﷺ الناس في أمر التوحيد إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر فضلًا عما أدت إليه هذه المصطلحات من منازعات وخصومات بين المسلمين لعدم الاتفاق على مدلولاتها وتركيباتها، فأصبح لكل فرقة تشقيقات كلامية تختلف عن غيرها وظهرت الفرقة بين صفوف المسلمين.

والآثار عن السلف في هذا الباب كثيرة منها:

قول الشافعي رحمه الله: (لأن يُبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خيرٌ له من أن ينظر في علم الكلام).

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسي: (العِلْمُ بِالْكَلامِ هُوَ الْجَهْلُ، وَالْجَهْلُ بِالْكَلامِ هُوَ الْعِلْمُ).

وَأَرَادَ بِالْجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ، أَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ أَوْ تَرَكَ الْإِثْفَاتِ إِلَى اعْتِبَارِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا بِهِذَا الْإِعْتِبَارِ.

وَقَالَ أَيْضًا: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلامِ تَزُنْدَقَ).

وقوله: (والجلوس إلى أصحاب الكلام).

الأمر الثاني: التحذير من الجلوس إلى أصحاب الكلام.

والآثار عن السلف في هذا الباب كثيرة منها:

قول الإمام أحمد رحمه الله: (لا تجالسوا أصحاب الكلام وإن ذبوا عن السنة)، وهذا كلام عظيم من الإمام أحمد رحمه الله.

والناظر في زماننا يلحظ أنَّ بعض الناس قد يجد مؤلفات أو صوتيات لأناس عندهم بدع ومخالفات شرعية ولهم كلام جيد في الرد على أصحاب المذاهب الفكرية مثلاً، فيتعلق بهؤلاء ويسوق لهم وبعد ذلك يقرأ في كتبهم الأخرى، فيتأثر بمخالفاتهم العقدية، فلا ينبغي للإنسان أن يغتر بهؤلاء، فالاغترار بهم مخالف لمنهج السلف.

وقد رأينا في الواقع من يحذر من بعض الجماعات الإسلامية، مع انحرافه هو في فكره ومنهجه، فلا تعجبوا بأهل البدع، ولا تنشروا لهم ما أصابوا فيه ولا تغتروا بهم، وإن أظهروا الذب عن السنة، حتى لا تكونوا سبباً في الترويج لدعاة الباطل، فالخير الذي عندهم موجودٌ عند غيرهم من أصحاب العقيدة السلفية النقية فخذوا دينكم ممن عُرف بسلامة المعتقد وحسن التوجُّه، واحذروا الجلوس إلى أصحاب البدع والأهواء ومنهم أهل الكلام، فالسعيد من جُنَّب الفتن.

وقوله: **(وعليك بالآثار، وأهل الآثار، وإياهم فاسأل).**

ثم لما حذر المؤلف رحمته الله من علم الكلام وأهله بيَّن أن الذين يُسألون ويُجالسون هم أهل الآثار، فعليك بالآثار عموماً، وهي النصوص الشرعية وآثار السلف، وعليك بأهل الآثار فتمسك بهم، لأنهم على الحق، وإياهم فاسأل، لأنهم هم أهل التمسك الصحيح بدين الله تعالى، وقد قال الله سبحانه: ﴿فَتَسَلُُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وقال محمد بن سيرين: (إنَّ هذا العلم دين فانظروا عن من تأخذون دينكم).

قال: **(ومعهم فاجلس، ومنهم فاقبِس).**

حتى تستفيد من علمهم وأدبهم وسمتهم، فمجالستهم كلها خير، فجالسهم واستفد منهم، واقتبس الفائدة والعلم منهم.

قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه ما عبد الله بمثل الخوف من الله، وطريق الخوف والحزن والشفقات والحياء من الله تبارك وتعالى.



العبادة قائمة على ثلاثة أركان: وهي: المحبة والخوف والرجاء.

ومن هذه الثلاثة تلتئم العبادة؛ فإن تحققت هذه الثلاثة تحققت العبادة، وإلا فلا: فالحبُّ وحده ليس عبادة؛ لجواز أن يكون الشخص محبوباً، ولا يكون معبوداً؛ لفقدان الخوف والرجاء، أو أحدهما: كالولد؛ فإنه محبوب وليس بمعبود.

وكذا الخوف وحده ليس عبادة؛ لجواز أن يكون الشخص يخاف منه، ولا يكون معبوداً؛ لعدم تحقق المحبة والرجاء، أو أحدهما.

إلا إذا وصل أحد هذه الأركان إلى درجة تليق بالله، كالحب مثلاً يكون عبادة إذا وصل إلى درجة حب الله لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

والحاصل: أنه لا تتحقق العبادة ما لم تجتمع هذه الأركان الثلاثة.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ عَبْدَ اللَّهَ بِالْحُبِّ وَحْدَهُ فَهُوَ زَنْدِيقٌ، وَمَنْ عَبْدَهُ بِالْخَوْفِ وَحْدَهُ فَهُوَ حُرُورِي، وَرَوِي: وَمَنْ عَبْدَهُ بِالرَّجَاءِ وَحْدَهُ فَهُوَ مُرْجِيٌّ، وَمَنْ عَبْدَهُ بِالْحُبِّ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُوَحِّدٌ).

وقد جمع الله تعالى هذه الأركان الثلاثة في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الأنعام: ٥٧].

فقوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾: إشارة إلى ركنية المحبة.

وقوله تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾: دليل على ركنية الرجاء.

وقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾: دليل على ركنية الخوف.

قال السعدي رحمه الله في تفسير هذه الآية: (وهذه الأمور الثلاثة الخوف والرجاء والمحبة التي وصف الله بها هؤلاء المقربين عنده هي الأصل والمادة في كل خير).

فمن تمت له تمت له أموره وإذا خلا القلب منها ترحلت عنه الخيرات وأحاطت به الشرور، وعلامة المحبة ما ذكره الله أن يجتهد العبد في كل عمل يقربه إلى الله وينافس في قربه بإخلاص الأعمال كلها لله والنصح فيها وإيقاعها على أكمل الوجوه المقدور عليها، فمن زعم أنه يحب الله بغير ذلك فهو كاذب).



قال الصنف رحمه الله :

واحذر أن تجلس مع من يدعو إلى الشوق والمحبة، ومن يخلو مع النساء وطريق المذهب، فإن هؤلاء كلهم على ضلالة.



قال رحمه الله : (واحذر أن تجلس مع من يدعو إلى الشوق والمحبة).

حذر المؤلف رحمه الله هنا من الصوفية الذين يدعون إلى الشوق إلى الله تعالى، حيث يزعمون أن أفعالهم فيها شوق إلى الله تعالى، ويدَّعون أن ما يقومون به إنما هو من باب المحبة لله تعالى.

وإذا تأملت في واقعهم وجدت عندهم خللاً في باب الخوف والرجاء والمحبة، وفي باب اتباع السنة، والدعاوى إذا لم تقم عليها بينات أصحابها أدعياء.

فهؤلاء يدَّعون أنهم يحبون الله ويحبون الرسول ﷺ، وهم يقعون في الشرك الصريح، ولهذا صور متعددة عندهم منها:

ما يحصل في بعض مجالسهم من قصائد يسمونها مدائح نبوية وفيها الشرك الصريح المخرج من الملة.

وذكر المؤلف رحمه الله صفة أخرى من صفاتهم فقال:

(ومن يخلو مع النساء).

فهذه من طرائق بعضهم وهو الوقوع في الخلوة المحرمة مع النساء، والنبی ﷺ قال: «لا يخلون رجلٌ بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما» رواه الترمذي وابن ماجه.

وبعض من يُسمّون بالأولياء يخلون بالنساء؛ لأنهم يرون أنّ الولي إذا وصل إلى مرحلة اليقين فله أن يفعل ما يشاء، ولا يكون من أهل التكاليف، ويحتجون على ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَعَبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجّ: ٩٩]، واليقين المراد به في الآية الموت بالإجماع.

قال: (وطريق المذهب، فإن هؤلاء كلهم على ضلالة).

يعني من كان سائراً على البدع التي عليها الصوفية فاتركه واحذر بدعته، فإن هؤلاء دعاة الخلوة والشوق كلهم على الضلالة، وضلاتهم كثيرة، ليس المجال مجال تفصيلها، فاحذر هؤلاء لأنهم ليسوا على السنة.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم -رحمك الله- أن الله -تبارك وتعالى- دعا الخلق كلهم إلى عبادته، ومنَّ بعد ذلك على من شاء بالإسلام تفضلاً منه.



قال رَحِمَهُ اللهُ : (واعلم -رحمك الله- أن الله -تبارك وتعالى- دعا الخلق كلهم إلى عبادته).

بيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هنا أنَّ الله تعالى دعا الناس كافة إلى عبادته وحده لا شريك له، فمنهم من آمن ومنهم من كفر.

قال الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

فهذا أمر عام لكلِّ الناس، بأمرٍ عامٍّ، وهو العبادة الجامعة، لامثال أوامر الله تعالى، واجتناب نواهيه، وتصديق خبره، فأمرهم تعالى بما خلقهم له، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

والعبادة في اللغة: الانقياد والخضوع والتذلل، يقال: طريق معبد: إذا كان مذللاً قد وطئته الأقدام.

وشرعاً عرَّفها أهل العلم باعتبارين:

الأول: باعتبار المفهوم العام، باعتبارها مصدرًا، وتعني: التعبُّد، وهو فعل العابد.

وعرَّفها الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «التذلل لله محبة وتعظيمًا بفعل أوامره واجتناب نواهيه، على الوجه الذي جاءت به شرائعه».

الثاني: باعتبار المفهوم الخاص، باعتبارها اسمًا، وتعني: المتعبَّد به.

وعرّفها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله بقوله: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة».

ويدخل في العبادة: ترك المعصية؛ لأنّ ما يحبه الله تعالى قد يكون فعلاً لطاعة وقد يكون تركاً لمعصية، والترك نوعان: تركٌ ظاهر وتركٌ باطن.

وقد أضاف الشيخ السعدي رحمته الله كلمة: «التروك» إلى تعريف العبادة فقال: (العبادة والعبودية لله: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من العقائد وأعمال القلوب وأعمال الجوارح، فكلُّ ما يقرب إلى الله من الأفعال والتروك فهو عبادة؛ ولهذا كان تارك المعصية لله متعبداً متقرباً إلى ربه بذلك).

وقوله رحمته الله تشهد له النصوص الشرعية ومنها:

حديث ابن عباس قال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً» رواه البخاري ومسلم.

ومنها حديث الثلاثة الذين أواوا إلى غار في الجبل فانطبقت عليهم صخرة وسدت فم الغار، فأخذ كل واحد منهم يتوسل إلى الله بأعماله الصالحة فقال أحدهم: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةٌ عَمَّ أَحْبَبْتُهَا كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجَالُ النِّسَاءَ وَطَلَبْتُ إِلَيْهَا نَفْسَهَا فَأَبَتْ حَتَّى آتَيْهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ فَتَعَبْتُ حَتَّى جَمَعْتُ مِائَةَ دِينَارٍ فَجِئْتُهَا بِهَا فَلَمَّا وَقَعْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْتَحْ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ فَقُمْتُ عَنْهَا فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا مِنْهَا فُرْجَةً فَفَرَجَ لَهُمْ . . .» رواه البخاري ومسلم.

والعبادات بأنواعها ترجع إلى أربعة أنواع:

الأول: عبادات متعلقة بقول القلب:

وهو اعتقاد ما أخبر الله سبحانه به عن نفسه وعن أسمائه وصفاته وأفعاله، -وملائكته ولقائه على لسان رسله.

الثاني: عبادات متعلقة بقول اللسان:

وهو الإخبار عنه بذلك والدعوة إليه والذب عنه وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره وتبليغ أوامره.

الثالث: عبادات متعلقة بعمل القلب:

كالمحبة له والتوكل عليه والإنابة إليه والخوف منه والرجاء له، وإخلاص الدين له، والصبر على أوامره وعن نواهيه وعلى أقداره والرضى به عنه، والموالاة فيه والمعاداة فيه، والذل له، والخضوع، والإخبات إليه والطمأنينة به، وغير ذلك من أعمال القلوب، التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح، ومستحبها أحب إلى الله من مستحبها، وعمل الجوارح بدونها إما عديم المنفعة أو قليل المنفعة.

الرابع: عبادات متعلقة بأعمال الجوارح:

كالصلاة والجهد ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان إلى الخلق، ونحو ذلك.

فهذه الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة كلُّها داخلية في مسمى العبادة، ولا يجوز صرفها لغير الله ﷻ، لأنها حقٌّ خالص له ﷻ.

قال ابن القيم رحمه الله: «فالسجود والعبادة والتوكل والإنابة والتقوى والخشية والتحسب والتوبة والنذر والحلف والتسبيح والتكبير والتهليل والتحميد والاستغفار، وحلق الرأس خضوعًا وتعبدًا، والطواف بالبيت،

والدعاء، كل ذلك محض حقّ الله، لا يصلح ولا ينبغي لسواه من ملك مقرب، ولا نبي مرسل».

قال: (ومنّ بعد ذلك على من شاء بالإسلام تفضلاً منه).

فأعطاهم شيئاً من فضله، وهو الإحسان والرفقة بمن هداهم للإسلام، كما قال سبحانه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، فعلى العبد أن يشكر الله على هذه النعمة، فأعظم نعمة من الله بها علينا هي نعمة الإسلام، فعلينا أن نشكره عليها، وأن نعمل بأصول وشرائع هذا الدين، وأن نسأل الله الثبات عليه حتى يتوفانا وهو راضٍ عنا غير غضبان.



قال الصنف رحمه الله :

والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير رحمهم الله أجمعين، ومن كان معهم، ولا تخاصم فيهم، وكل أمرهم إلى الله تبارك وتعالى، فإن رسول الله ﷺ قال: «إياكم وذكر أصحابي وأصهارى وأختاني». وقوله: «إنَّ الله تبارك وتعالى نظر إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فأني قد غفرت لكم».

===== الشَّيْخ =====

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الكف عن ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم عدول، فعدالتهم ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن الكريم.

ومعنى عدالتهم: استقامتهم على الدين، وائتمارهم بأوامره وانتهاءهم عن نواهيه، وأنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ وذلك لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو من الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، ولم يخالف في عدالتهم أو عدالة بعضهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء لا يعتد بأقوالهم وآرائهم؛ لعدم استنادها إلى برهان.

فالواجب: الكف عن ما جرى بين الصحابة من قتال، فقد حصلت باجتهاد منهم بين علي ومن معه ومعاوية ومن معه رضي الله عنهم أجمعين، والمجتهد دائر بين الأجر والأجرين.

قال: (والكفُّ عن حرب عليٍّ ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم وأرضاهم، ومن كان معهم).

أي: في ركا بهم ممن طالبوا بالقود من قتلة عثمان، وتقدّم أن عليّاً رضي الله عنه كان له رأيٌّ أن يُتأنى في أمر البغاة حتى يستتب الأمن في المدينة، فينفذ فيهم شرع الله تعالى، لكن جرى ما جرى وحصلت معركة الجمل وصفين بسبب إيقاد عبد الله بن سبأ للفتنة بين الصحابة، فهم مجتهدون، وما كانوا يريدون الدنيا أبداً، حاشاهم.

وقد سئل ابن المبارك رحمته الله عن الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما فقال: «فتنة عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا»، يعني في التحرز من الوقوع في الخطأ والحكم على بعضهم بما لا يكون مصيباً فيه.

وسئل الحسن البصري رحمته الله عن قتالهم فقال: «قتال شهده أصحاب محمد صلّى الله عليه وآله وغبنّا، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا، واختلفوا فوقنا».

قال: (ولا تخاصم فيهم، وكلّ أمرهم إلى الله تبارك وتعالى).

أي: لا تجادل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم، ولا تقع في أعراضهم وتتكلف في ذم أحدهم، فلا تنتقص أحداً منهم، وفوض أمرهم إلى الله جل وعلا.

والمرويات التي تُروى عن الصحابة رضي الله عنهم في الفتن التي جرت بينهم منها ما هي كذب أو له أصلٌ زيد فيه ونقص، أو صحيحٌ اجتهدوا فيه مع الجزم أنهم ما أرادوا الدنيا، فهم دائرون بين الأجر والأجرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (وكذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم، ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب، وهم كانوا مجتهدين، إما مصيبين لهم أجران، أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطوهم، وما

كان لهم من السيئات، وقد سبق لهم من الله الحسنَى، فإن الله يغفر لهم إما بتوبة، أو بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة).

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: (فإنَّ رسول الله ﷺ قال: «إياكم وذكر أصحابي وأصهارى وأختاني»)، يعني: لا تتعرضوا بقدرح للصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ، ولا تتعرضوا بقدرح للأصهار والأختان وهم: الأنساب من أقارب الزوجات، والأختان من أقارب الزوجة.

وجاء عن الأصمعي أنه قال: «الأحماء من قِبَل الزوج، والأختان من قبل المرأة، والأصهارُ تجمعهما».

وهذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وغيره، وضعفه ابن حجر في الإصابة.

ويغني عنه قول النبي ﷺ: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا» أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وغيره، وصححه الألباني.

ومعناه: إذا ذُكروا بسوء فأمسكوا ألسنتكم، ولا تقعوا في أعراضهم.

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» رواه البخاري ومسلم.

وليس المقصود بهذا حث الصحابة الذين شاركوا في بدر على فعل الذنوب، بل المراد أن الله جل وعلا يسددهم ويحفظهم، فلا يفارقون دينهم، بل يموتون على الإسلام، ويوفقون للتوبة النصوح متى وقعوا في المعصية، ومن فعل منهم ما يوجب الحد فإنه يقام عليه لكنهم مغفورٌ لهم، فلا يُتعرض لهم.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

واعلم -رحمك الله- أنه لا يحل مال امرئٍ مسلمٍ إلا بطيبة من نفسه، وإن كان مع رجلٍ مالٌ حرامٌ فقد ضمنه، لا يحل لأحدٍ أن يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه، فإنه عسى أن يتوب هذا فيريد أن يرده على أربابه فأخذت حراماً.

والمكاسب مطلقة ما بان لك صحته فهو مطلق إلا ما ظهر فسادُه، وإن كان فاسداً، يأخذ من الفساد مسيكة نفسه.

لا تقول: أترك المكاسب وآخذ ما أعطوني، لم يفعل هذا الصحابة ولا العلماء إلى زماننا هذا، وقال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كسب فيه بعض الدنيا خير من الحاجة إلى الناس.

الشرح

قال رَحِمَهُ اللهُ : (واعلم -رحمك الله- أنه لا يحل مال امرئٍ مسلمٍ إلا بطيبة من نفسه).

يعني برضا من نفسه.

قال الله جل وعلا: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٩].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَحْرِ فَقَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ» رواه البخاري ومسلم.

وجاء في حديث أَبِي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لا يحل مال امرئٍ مسلمٍ إلا بطيبة من نفسه».

ولا سيَّما ما يتعلَّق بأموال الضعفاء كاليتامى ونحوهم.

قال: **(وإن كان مع رجلٍ مالٌ حرام).**

سواءً أخذه عن طريق السرقة، أو الغصب، أو النهب.

قال: **(فقد ضمنه).**

لأن الحقوق محفوظة، وهو المسؤول عن هذا المال حتى يرده لصاحبه.

قال: **(لا يحل لأحدٍ أن يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه).**

فإذا علمت أنه حرام فإنه لا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، فعن عبد الله بن السائب، عن أبيه، عن جدّه، أنّه سمع النَّبيَّ ﷺ قال: «لا يأخذنَّ أحدُكم متاعَ صاحبه جاداً ولا لاعباً، وإذا وجدَ أحدُكم عصاً صاحبه فليُرُدّها عليه» رواه أحمد.

قال: **(فإنه عسى أن يتوب).**

أي هذا السارق أو الغاصب.

قال: **(فيريد أن يرده على أربابه فأخذت حراماً).**

فلا تكن له عوناً على الحرام.

والمال الحرام عموماً يجب أن يُردَّ إلى أصحابه بقدر الاستطاعة، فإن تعذر فإنه يتخلص منه على خلافٍ بين أهل العلم في طريقة التخلص من الأموال المحرمة.

قال: **(والمكاسب مطلقة، ما بان لك صحته فهو مطلق).**

يعني أن الأصل في الأشياء الإباحة، كما قال الله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الحجرات: ١٣].

قال: (إلا ما ظهر فسادُه فهو محرم).

كالحصول عليه من طريقٍ محرمة.

قال: (وإن كان فاسدًا يأخذ من الفساد مسيكة نفسه).

فإذا كان هذا المال فاسدًا فله أن يشتري ما تقوم به حياته، فإذا اضطر لأكل الميتة فإنه يأكلها، وإذا اضطر لشراء طعامٍ محرم من كسبٍ محرم فإنه يدفعه حتى يدفع الموت عن نفسه، فالضرورات تبيح المحظورات، ولكن الضرورات تُقيد بقدرها.

ثم قال: (لا تقول: أترك المكاسب وأخذ ما أعطوني).

يعني: لا تقع في هذه الخصلة السيئة، فإنَّ الإسلام حثَّ على العمل والكسب الحلال، كما قال الله جل وعلا: ﴿وَأَخْرُجُوا فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٠].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر).

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: (هذه الآية أصلٌ في التجارة).

فلا ينبغي للإنسان أن يترك التكسب ويقول: آخذ ما أعطاني الناس، فهذا هو التسول المذموم، وفيه إذلالٌ للنفس.

قال: (لم يفعل هذا الصحابة ولا العلماء إلى زماننا هذا).

بل هذا طريق المتصوفة، أما طريقة أهل العفة والتعفف فإنهم يتكسبون لأن هذا من تمام التوكل على الله جل وعلا، فيفعلون الأسباب، ويطرفعون عن أخذ أموال الناس قدر الاستطاعة.

قال: (وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كسب فيه بعض الدنية خيرٌ من الحاجة إلى الناس).

المراد: أنَّ المكسبة التي فيها بعض الدناءة فيما يراه الناس كاحتطاب أو نجارة أو خرازة أو غير ذلك خيرٌ من الحاجة إلى الناس.

وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَعْنِيَ بِهِ مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) رواه مسلم.

فعلى الإنسان أن يجتهد في التكسب الحلال لما فيه من فوائد عظيمة تعود على المرء في دنياه، فبهذا المال يحفظ المرء قدره، ويشتري ما يقيم به البدن وما تحصل به زينة الدنيا، مع ما في ذلك أيضًا من فوائد دينية كالنفقة على النفس فيما ينفع في الدين، ك شراء كتب العلم، والسفر للعلم، والحج والعمرة، أو الصرف على أهلك وولدك، أو إكرام الضيف وإقراض المحتاج، أو صرف المال في وجوه البر كبناء المساجد ونحو ذلك.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والصلوات الخمس جائزة خلف من صُليت خلفه، إلا أن يكون جهميًّا، فإنه معطل، وإن صليت خلفه فأعد صلاتك، وإن كان إمامك يوم الجمعة جهميًّا وهو سلطانٌ فصلَّ خلفه، وأعد صلاتك، وإن كان إمامك من السلطان وغيره صاحب سنة، فصلَّ خلفه ولا تعد صلاتك.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ : (والصلوات الخمس جائزة خلف من صُليت خلفه).

يعني من المسلمين.

قال: (إلا أن يكون جهميًّا).

يعني: صاحب بدعة مكفرة، (فإنه معطل)، قد وقع في التعطيل بسبب الجحود والعناد فهذا كافر، لا يُصلَّى خلفه.

والكفر ليس محصورًا في الجحود والعناد، فيشمل كلَّ من وقع في ناقض من نواقض الإسلام، فإنه لا يُصلَّى خلفه.

قال: (وإن صُليت خلفه فأعد صلاتك).

لأنَّ الكافر لا نية له وعمله مردود، فكأنك لم تصل.

فالصلاة خلف المبتدع الكافر غير صحيحة باتفاق الأئمة.

وقد سُئل سَلَام بن أبي مطيع رَحِمَهُ اللهُ عن الجهمية فقال: (كفار ولا يُصلَّى

خلفهم).

قال: (وإن كان إمامك يوم الجمعة جهميًّا وهو سلطانٌ فصلَّ خلفه، وأعد صلاتك).

فصلَّ خلفه خشية بطشه، وأعد صلاتك لكفره.

(وإن كان إمامك من السلطان وغيره صاحب سنة فصلَّ خلفه ولا تعد صلاتك).

لأنَّ أصحاب السنة يُصلُّون خلفهم، وإذا كان لا يوجد في حيِّك إلا مسجد واحد وإمامه مبتدع فإن كانت بدعته مكفرة فلا تصلَّ خلفه، وإن كانت مفسقة فصلَّ خلفه.

أما إذا تعددت المساجد فإنه لا يُصلُّ خلف أهل البدع المفسقة زجرًا لهم ما لم تكن ثمَّة مصلحة شرعية في الصلاة خلفهم، ولو صلَّى المرء خلفهم صحَّت صلاته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يُعلَّم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد رحمهما الله).

وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر، كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر، وليس هناك جمعة أخرى فهذه تُصلِّي خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة.

وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم).

والفساق يُصلُّون خلفهم عند الجماهير خلافاً للمالكية والحنابلة.

قال الصنف رحمه الله :

والإيمان بأن أبا بكر وعمر في حجرة عائشة مع رسول الله ﷺ قد
دُفنا هنالك معه، فإذا أتيت القبر فالتسليم عليهما واجب بعد
رسول الله ﷺ.



ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا ثابت بالتواتر، والإجماع، والرافضة تنكر أن
يكون أبو بكر وعمر دفنا بجوار النبي ﷺ.

ودليل دفنها بجوار النبي ﷺ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعبدالله بن
عمر رضي الله عنهما: «انطلق إلى عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمرُ السلام،
ولا تقل: أمير المؤمنين، فإنني لستُ اليومَ للمؤمنين أميرًا، وقل: يستأذنُ
عمرُ بنُ الخطابِ أن يُدفنَ مع صاحبيهِ، فسَلِّم واستأذن، ثم دخلَ عليها،
فوجدها قاعدةً تبكي، فقال: يقرأُ عليك عمرُ بنُ الخطابِ السلام، ويستأذنُ
أن يُدفنَ مع صاحبيهِ، فقالت: كنتُ أريدُهُ لنفسي، ولأُوثِرته به اليومَ على
نفسي» رواه البخاري.

قال المؤلف رحمه الله : (فإذا أتيت القبر).

أي: دون شدِّ الرَّحْلِ للقبر، فشُدَّ الرحال يكون للمساجد الثلاثة
ولا يكون للقبور.

قال: (فالتسليم عليهما واجب بعد رسول الله ﷺ).

يعني متأكد، بعد التسليم على رسول الله ﷺ، أما الوجوب فلا دليل
عليه.

وقد فعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما، فإنه كان إذا قدم من سفر يذهب إلى القبر فيقول: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ) رواه البيهقي.

قال عبد الرزاق في المصنف: قال معمر: فذكرت ذلك لعبيد الله بن عمر، [من أكابر علماء المدينة]، فقال: «ما نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر».

وهذا يدل على أنه لا يقف عند القبر للدعاء إذا سلَّم بل ينصرف. فالحذر الحذر من البدع التي تُفعل عند قبر النبي ﷺ من إطالة الوقوف عند قبره والدعاء أمامه كثيراً، والضجيج بالبكاء عنده، والتوسل بالموتى والتعلق بسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات، فهذا من الشرك، وليس من دين الله في شيء.



قال الصنف رحمه الله:

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إلا من خفت سيفه
أو عصاه، والتسليم على عباد الله أجمعين.



قال المؤلف رحمه الله: (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب).

أي: بحسب الاستطاعة؛ ومما يدل على ذلك حديث أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكراً فليغيره بيده، فإن لم
يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم.
فإنكار المنكر يكون باليد لمن كان قادراً على ذلك، كالسلطان على
رعيته، والرجل على أهل بيته ما لم يترتب على ذلك مفسدة أعظم، فإذا لم
يستطع المرء التغيير باليد فإنه يغيره بلسانه، بالوعظ والتذكير مع لزوم
الحكمة، فإن لم يستطع التغيير باللسان فلينكره وليكرهه بقلبه، فهذا أدنى
خصال الإيمان في إزالة المنكر.

قال: (إلا من خفت سيفه أو عصاه).

فإذا خفت من حصول الضرر عليك بسبب الإنكار القولي على من
لا قدرة على الإنكار عليه باللسان، فإنه يكفيك الإنكار عليه بالقلب.

قال الفضيل بن عياض وغيره: «وإن خاف منهم على نفسه السيف
أو السوط أو الحبس، أو القيد أو النفي أو أخذ المال، أو نحو ذلك من
الأذى، سقط أمرهم ونهيهم، وقد نصَّ الأئمة على ذلك: منهم مالك
وأحمد وإسحاق وغيرهم».

قال إسحاق رحمته الله: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ [يعني الإمام أحمد] قُلْتُ: مَتَى يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ؟ قَالَ: «لَيْسَ هَذَا زَمَانُ نَهْيٍ إِذَا غَيَّرَتْ بِلِسَانِكَ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِكَ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ ... وَقَالَ لِي: لَا تَتَعَرَّضْ لِلسُّلْطَانِ، فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُوكٌ» أخرجهما الخلال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهنا مسألة مهمة جدًا وهي: أنه ينبغي أن يُعلم: أنَّ النهي عن المنكر عمومًا لا يلزم منه إزالة المنكر، ففرقٌ بين إنكار المنكر وبين إزالة المنكر. فالمنكر يجب أن يُغير بحسب المراتب التي جاءت في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المتقدم.

والنهي عن المنكر لا يلزم منه إزالة المنكرات، فالإزالة منوطة بالقدرة والاستطاعة، وأن لا يترتب على ذلك منكرٌ أكبر منه.

وقد دلت على ذلك نصوصٌ كثيرةٌ منها النصوص التي فيها أمر النبي ﷺ بإزالة بعض المنكرات التي يفتتن بها الناس.

ومن الشواهد على ذلك: ما ورد في الصحيح من حديث أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، «فأرسل رسولاً أن لا يبقين في رقبة بعير؛ قلادة من وتر أو قلادة إلا قُطعت».

فدل هذا الحديث على أنَّ إزالة المنكر منوطة بالقدرة، وعلى أنَّ الحاكم يرسل نوابًا عنه في إزالة المنكر، وليس من شرط ذلك أن يباشره هو بنفسه.

ومنه فعل النبي ﷺ، فإنه كان يزيل المنكر أحيانًا بنفسه، «فقد رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه فطره» رواه مسلم. فهذا فيه إزالة المنكر باليد لأصحاب القدرة فقط.

ومنه فعل النبي ﷺ يوم الفتح عندما دخل مكة وحول البيت ستون وثلاث مئة نُصْب، فجعل يطعنها بعودٍ في يده ويقول: «جاء الحق وزهق الباطل، جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد» رواه البخاري.

فتغيير المنكر واجب باليد لأهل السلطة، وَمَنْ وَكِلَ إِيهِمْ هَذَا الْأَمْرَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِاللِّسَانِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِالْقَلْبِ.

فأهل السنة يرون وجوب إنكار المنكر باليد عند القدرة والاستطاعة وبشرط أن لا يترتب على الإزالة منكر أعظم منه، ولا يرون وجوب الإزالة بقتالٍ ونحوه، لأن هذا يترتب عليه؛ مفسد عظيمة، فإن عجزوا عن الإنكار باليد؛ أنكروا باللسان ثم بالقلب.

وقد خالف في ذلك المعتزلة والخوارج فذهبوا إلى أن النهي عن المنكر لا يحصل إلا بإزالته.

وكان من ثمار هذه المقالة السيئة؛ تحريض الناس وتأليبهم على الخروج على حكام المسلمين باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «واعلم أن المقصود بالأمر بالمعروف؛ إيقاع المعروف، والنهي عن المنكر؛ زوال المنكر، فإذا ارتفع الغرض بالأمر السهل؛ لم يجز العدول عن الأمر الصعب».

وقال ابن القيم رحمه الله: «وأجمعت الخوارج قتال الأئمة والخروج عليهم بالسيف في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وقال ابن حزم: «وذهبت جميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية؛ إلى أن سَلَّ السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك».

ومما يُبطل هذه المقالة الفاسدة: مخالفتها الهدي النبوي في أول الإسلام في حال ضعف المسلمين.

فالنبي ﷺ في أول أمره ما كسّر أصنام قريش التي كانت حول الكعبة، ولم يمح الصور التي كانت داخل الكعبة بسبب غلبة أهل الباطل.

ثم إنَّ الشرع أمر بالإنكار باللسان عند عدم الاستطاعة على الإنكار باليد، مما يدل على عدم اشتراط الإزالة، وكذلك أمر بالإنكار القلبي عند عدم الاستطاعة على الإنكار باللسان مما يدل على عدم اشتراط الإزالة، وإلا لما أرشد الشرع إلى الإنكار باللسان أو بالقلب، إذا كان النهي عن المنكر شرطه الإزالة باليد.

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله في شرح حديث أبي سعيد الخدري في الأربعين النووية:

(قوله: فليغيره؛ هذا اللفظ لا يساوي فليزله، فالتغيير في الشرع لا يساوي الإزالة، ويدل عليه أنه قال: فإن لم يستطع، - يعني إن لم يغير بيده، فإنه يغير بلسانه، ومعلوم أن تغيير المنكر باللسان قد يكون معه إزالة وقد لا يكون، وهذا من توسعة الله ﷻ على هذه الأمة، فيجب التغيير ولكن الإزالة لا تجب إلا إذا كانت مستطاعة).

ثم أيضًا ينبغي أن نعلم أنه من الواجب في بعض الأحيان ترك الإنكار باليد حتى وإن كان لأهل القدرة، مراعاة للمصالح والمفاسد، فمن القواعد المقررة: اعتبار مآلات الأفعال، واحتمال أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، فإنكار المنكر المقصود منه هو إزالة المنكر أو تخفيفه، فإذا كان إنكار المنكر باليد أو باللسان يؤدي إلى منكرٍ أعظم؛ لم يجز إلا الإنكار القلبي.

وقد ذكر ابن القيم رحمته الله في إعلام الموقعين: «أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله؛ مرَّ وصاحب له بجماعةٍ من التتار يشربون الخمر ويسكرون، فقال له صاحبه: لماذا لم تنههم؟ قال: هم الآن يشربون الخمر وضررهم على أنفسهم، لكن لو نهيناهم وصاروا منتبهين ذهبوا يقتلون رجال المسلمين ويأخذون أموالهم ويعتدون على أعراضهم».

فلم ينكر عليهم باليد ولا باللسان، لئلا يكون ضررهم متعدياً، وهذا هو الفقه بعينه.

ثم قال المؤلف رحمته الله: **(والتسليم على عباد الله أجمعين).**

التسليم معناه السلام، فعلى المرء أن يسلم على عباد الله المسلمين أجمعين، ومما يدل على ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو لما جاء رجل وسأل النبي صلى الله عليه وسلم: «أي الإسلام خير؟ قال: أن تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» رواه البخاري ومسلم.

فقوله: «على من عرفت ومن لم تعرف»، لفظ عامٌ فلا تخص بالسلام أحداً دون الآخر من المسلمين.

ويستثنى من ذلك: من كان مستحقاً للهجر، كأهل البدع الدعاة إليها، وأهل المجاهرة بالفسق ونحوهم، وكان في عدم السلام عليهم مصلحة شرعية، فإنه يترك السلام عليهم تأديباً لهم.

ومما يدل على ترك السلام عليهم: حديث الثلاثة الذين خُلِّفوا كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم، وفيه أنَّ كعب بن مالك سلَّم على ابن عمِّه أبي قتادة فلم يردَّ صلى الله عليه وسلم، وأما الحديث المتقدم: (وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف) فهو عامٌ مخصوص بحديث كعب بن مالك وهجر ابن عمه له.

فينبغي إفشاء السلام بين المسلمين؛ لما في ذلك من مصالح تعود على المرء في دينه ودنياه، فالسلام أول درجات البر، وأول خصال التألف، ومفتاح استجلاب المودة، وفي إفشائه يمكن ألفة المسلمين بعضهم ببعض، وإظهار شعارهم المميز لهم بينهم، وإلقاء الأمن والطمأنينة بينهم، وهو معنى السلام، واستدراج محبة كافتهم، ودليل التواضع والتواصل بسبب الإسلام، لا لغرض الدنيا.

ومن المهم معرفة أحكام السلام من جهة حكم إلقائه وحكم رده، ومن الذي يُبدأ بالسلام، وصيغ السلام وأحكامها، وحكم السلام بالإشارة والكتابة والرسالة، وأحكام السلام على الكفرة والعصاة، وأوقات السلام المشروعة المندوبة، والسلام عند زيارة القبور، ونحو ذلك.

فلا بدّ للمسلمين أن يتفقوا في أحكام السلام حتى يحصل لهم إفشاؤه إفشاءً شرعياً تحصل به المحبة بين المسلمين، فقد قال النبي ﷺ: «ألا أدلكم على أمرٍ إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» رواه مسلم.



قال الصنف رحمه الله :

ومن ترك صلاة الجمعة والجماعة في المسجد من غير عذرٍ فهو مبتدع، والعذر كمرضٍ لا طاقة له بالخروج إلى المسجد، أو خوفٍ من سلطانٍ ظالمٍ، وما سوى ذلك فلا عذر له.
ومن صلى خلف إمامٍ فلم يقتد به فلا صلاة له.
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، بلا سيف.



قال رحمه الله : (ومن ترك صلاة الجمعة والجماعة في المسجد من غير عذرٍ فهو مبتدع).

بيّن المؤلف رحمه الله أنَّ الذي يتدين بعدم مشروعية صلاة الجماعة فهو مبتدع، وأهل البدع أصناف في هذا الباب:

منهم غلاة المرجئة الذين هَوَّنوا من شعائر الإسلام، فأخرجوا العمل من مسمى الإيمان، فهؤلاء لو ترك المرء عندهم صلاة الجمعة والجماعة في المسجد أو في غير المسجد فهو مؤمن.

وترك الجماعة والجمع من شعار الرافضة والخوارج والمعتزلة، فإنهم لا يصلون إلا خلف أصحابهم.

قال: (والعذر كمرضٍ لا طاقة له بالخروج إلى المسجد).

يعني من كان معذورًا فإنه لا يوصف بأنه قد وقع في البدعة.
وصور الأعذار كثيرة موطنها في كتب الفقه والحديث.

ومما يدل على إعذارهم: قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

أي: مشقة وعسر، بل يسَّره غاية التيسير، وسهله بغاية السهولة، فما أمر وألزم إلا بما هو سهل على النفوس، ثم إذا عرض بعض الأسباب الموجبة للتخفيف، خفف ما أمر به، إما بإسقاطه، أو إسقاط بعضه. ويؤخذ من هذه الآية، قاعدة شرعية وهي أن «المشقة تجلب التيسير» و«الضرورات تبيح المحظورات» فيدخل في ذلك من الأحكام الفرعية، شيء كثير معروف في كتب الأحكام.

وجاء في سنن أبي داود قال النبي ﷺ: «من سمع النداء فلم يأتَه فلا صلاة له إلا من عذر».

والمقصود بقوله: (لا صلاة له) أي: لا صلاة له كاملة وتامة إلا من عذر.

والصلاة في البيت بدون عذر صحيحة مع الإثم؛ لحديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه: «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَا بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: مَا مَنَعُكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ، فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

فهذا الحديث يدل على صحة الصلاة في البيت، ولو من دون عذر، ولكنه يَأْثَمُ بترك الجماعة في المسجد بدون عذر على القول الأقرب.

ويدل على أنَّ صلاة الفريضة هي الأولى؛ سواء كانت في جماعة أو صلاها وحده، وأنَّ المعادة هي النافلة.

ثم قال: (ومن صلى خلف إمامٍ فلم يقتد به فلا صلاة له).

لأنَّ النبي ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» رواه البخاري ومسلم.

وللمأموم مع الإمام أربع حالات:

الأولى: المسابقة، وهي أن يسبق المأموم الإمام في التكبير، أو الركوع، أو السجود، أو السلام، أو غيرها، وهذا الفعل لا يجوز، ومن فعله فيُنظر:

فإن كَبَّر تكبيرة الإحرام قبل الإمام أو كَبَّر في الوقت نفسه مع الإمام، أو قبل أن يتم الإمام تكبيرة الإحرام، لم تنعقد صلاته، سواءً فعل ذلك عمدًا أو سهوًا، لأنَّ شرط صحة تكبيرة الإحرام من المأموم أن تكون بعد تكبيرة إمامه، كما في الحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا»، فالفاء في الحديث للترتيب والتعقيب، فيلزم من ذلك بطلان صلاة المأموم.

وإن رفع قبل رفع الإمام من الركوع ناسيًا فعليه أن يرجع ثم يتابع الإمام، حتى يكون مؤتمًا بإمامه ومتابعًا له.

فإن أبى الرجوع عالمًا بتحريم ذلك بطلت صلاته، لترك المتابعة الواجبة، الذي دلَّ عليها الحديث السابق فهو نص في وجوب المتابعة.

الثانية: الموافقة، وهي أن تتوافق حركة الإمام والمأموم في الانتقال من ركن إلى ركن.

وموافقة الإمام على قسمين:

القسم الأول: الموافقة في الأقوال؛ فإذا كانت الموافقة في تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته، وإن كانت في تكبيرات الانتقال أو في السلام

فهي مكروهة لمخالفتها للاهتمام، ولعموم قول النبي ﷺ: «إذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا».

القسم الثاني: موافقته في الأفعال؛ مثل أن يسجد أو يركع مع الإمام، فهذا مكروه، للحديث السابق، لكنه لا تفسد صلاته؛ لأنه اجتمع مع إمامه في الركن.

الثالثة: المخالفة، وهي أن يتأخر المأموم عن إمامه.

والتَّخَلُّفُ عَنِ الْإِمَامِ نَوْعَانِ: تَخَلُّفٌ لِعُذْرٍ، وَتَخَلُّفٌ لْغَيْرِ عُذْرٍ. النُّوعُ الْأَوَّلُ: إِذَا تَخَلَّفَ لِعُذْرٍ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَا تَخَلَّفَ بِهِ، وَيَتَابِعُ الْإِمَامَ وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، حَتَّىٰ وَإِنْ كَانَ رُكْنًا كَامِلًا أَوْ رُكْنَيْنِ، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا سَهَا وَغَفَلَ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ إِمَامَهُ حَتَّىٰ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِرُكْنٍ أَوْ رُكْنَيْنِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَا تَخَلَّفَ بِهِ، وَيَتَابِعُ إِمَامَهُ، إِلَّا أَنْ يَصِلَ الْإِمَامُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، يَعْنِي مِنَ الرَّكْعَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي بِهِ وَيَبْقَىٰ مَعَ الْإِمَامِ، وَتَصَحُّ لَهُ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رَكْعَتَيْ إِمَامِهِ: الرَّكْعَةُ الَّتِي تَخَلَّفَ فِيهَا وَالرَّكْعَةُ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْإِمَامُ، وَهُوَ فِي مَكَانِهِ.

فَإِنْ عَلِمَ بِتَخَلُّفِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْإِمَامُ إِلَى مَكَانِهِ فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ وَيَتَابِعُ إِمَامَهُ.

مثال ذلك: رَجُلٌ قَائِمٌ مَعَ الْإِمَامِ فَرَكَعَ الْإِمَامُ وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ الرُّكُوعَ، فَلَمَّا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ سَمِعَ التَّسْمِيْعَ، فَهَنَّا يَرْكَعُ وَيَرْفَعُ وَيَتَابِعُ إِمَامَهُ وَيَكُونُ مَدْرَكًا لِلرَّكْعَةِ؛ لِأَنَّ التَّخَلُّفَ هُنَا لِعُذْرٍ.

النوع الثاني: التَّخَلُّفُ لْغَيْرِ عُذْرٍ.

وقد يكون تخلفاً في الرُّكْنِ، أَوْ تَخَلُّفًا بِرُكْنٍ. فَالتَّخَلُّفُ فِي الرُّكْنِ مَعْنَاهُ: أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَتَابَعَةِ، لَكِنْ تَدْرُكُ الْإِمَامَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ، مِثْلُ:

أن يركع الإمام وقد بقي على المأموم آية أو آيتان من السُّورة، فيكملها المأموم ثم يركع ففعله غير مشروع؛ لأنَّ المشروع أن تشرع في الرُّكوع من حين أن يصلَ إمامك إلى الرُّكوع، ولا تتخلَّف؛ لقول النَّبي ﷺ: (وإذا ركع فاركعوا).

والتخلُّف بالركنِ معناه: أنَّ الإمامَ يسبقك برُكن، أي: أن يركع ويرفع قبل أن تركع، والأقرب في هذه الحالة والله أعلم أنه إذا تخلَّف عنه برُكنٍ لغير عُذرٍ فصلاؤه باطله، سواءً كان الرُّكنُ ركوعاً أم غير ركوع، وقد رجَّح هذا القول ابن عثيمين رحمته الله في الشرح الممتع.

أما من سها عن الركوع مع إمامه ولم ينتبه إلا والإمام يسجد فسجد معه بدون ركوع، وكذا من سها عن الرفع من الركوع مع الإمام وسجد معه من ركوع، فقد فسدت عليه الركعة، وعليه أن يأتي بركعة أخرى بعد سلام الإمام ويسجد للسُّهو بعد السلام.

فإن لم يأت بركعة، وسلَّم مع الإمام، وانصرف من صلاته، فصلاته تلك باطلة؛ لأنه ترك ركناً فأكثراً، وعليه أن يعيدها متى علم.

الرابعة: المتابعة، وهي أن تحصل أفعال المأموم عقب أفعال الإمام. وهي الأمر المطلوب من المأموم، وبها يحصل الاقتداء الشرعي، لحديث: «إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا» رواه البخاري ومسلم.

والفاء في الحديث للتعقيب والترتيب؛ يعني لا تفعل هذا إلا إذا فعل ذلك الإمام وانتهى من فعله.

قال المؤلف رحمته الله: (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، بلا سيف).

يعني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ حسب الاستطاعة كما تقدم في حديث أبي سعيدٍ الخدري رضي الله تعالى عنه لكن بدون خروج بالسيف.

وقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» رواه البخاري.

ففي هذا الحديث: الحث على الصبر على جور الولاة، ولزوم طاعتهم وعدم الخروج عليهم، فمن خالف في ذلك فمات فإنه يموت كما يموت عليه أهل الجاهلية، وذلك أنهم لم يكن لهم إمام يجمعهم على دين، ويتألفهم على رأي واحد، بل كانوا طوائف شتى وفرقاً مختلفة، وآراءهم متناقضة، وأديانهم متناقضة متباينة، وذلك الذي دعا كثيراً منهم إلى عبادة الأصنام وطاعة الأزام.

فتحريم الخروج على السلطان المسلم مجمع عليه عند أهل السنة، وقد خالفهم في هذا الأصل مع وضوحه: الخوارج والمعتزلة والرافضة. أولاً: الخوارج.

وقد وضعوا شروطاً قاسية لمن يتولى منصب الإمامة، وبناءً على هذه الشروط تتم محاسبته والخروج عليه، ومنها: أن لا يكون فيه ما يخل بإيمانه من حب المعاصي واللهو، وأن لا يكون قد حُدَّ في كبيرة حتى ولو تاب. وهذه الشروط مصادمة لإجماع أهل الحق على وجوب نصب إمام للمسلمين، ولم يشترط الشرع في الإمام أن لا يُلْمَ بأي معصية، بل هذا مخالف لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: (بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) رواه البخاري ومسلم.

ثانيًا: المعتزلة:

قال الأشعري رحمه الله: «وأجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك».

ثالثًا: الرافضة.

فالإمام عندهم لا بدّ أن يكون معصومًا.

قال رضا المظفر: «نعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان».

ومما يدل على فساد قولهم: أن الله تعالى أمرنا عند النزاع أن نردّ الأمر إلى كتاب الله وسنة رسوله فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النسبة: ٥٩]، فلو كان الأئمة معصومين لأوجب الشرع الرد إلى الله وإلى الرسول والأئمة، فدلّ عدم إيجاب الرد إليهم حال التنازع على عدم عصمتهم.

ثم إن الأئمة داخلون تحت عموم قول النبي صلى الله عليه وآله: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون» رواه ابن ماجه.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والمستور من المسلمين من لم تظهر له ريبة .



بيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ مسألة وهي : أنَّ الأصل في معاملة المسلمين معاملتهم بما أظهروا، فمن أظهر الخير والسنة حُمل عليهما، ومن أظهر البدعة حُمل عليها .

والمستور: هو الذي يظهر الخير من المسلمين، فلم تظهر له ريبة أي : ظنُّ وشكُّ وتهمة في دينه، فيُعامل على هذا الأصل .



قال الصنف رحمه الله :

وكل علم ادَّعاه العباد من علم الباطن لم يوجد في الكتاب والسنة فهو بدعةٌ وضلالة، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعمل به، ولا يدعو إليه.



قال رحمه الله : (وكل علم ادَّعاه العباد من علم الباطن لم يوجد في الكتاب والسنة فهو بدعةٌ وضلالة).

حذَّر المؤلف رحمه الله من مسلك سلكته الباطنية بأصنافها، فالباطنية: اصطلاح عام يطلق على جمع من الطوائف والفرق المتعددة المتشعبة وبينها قَدْرٌ مشترك هو الاعتقاد بالظاهر والباطن وتأويل نصوص الشريعة تأويلاً باطنياً يتوافق مع معتقدات زعموا أنهم اختصوا بها وبمعرفتها دون سواهم. وهذا المسلك وقعت فيه الرافضة وغلاة الصوفية، فادَّعوا أنَّ الدين له ظاهرٌ وباطن، فالباطن يعلمه هؤلاء الفجرة، والظاهر هو العلم الذي يعلمه النبي ﷺ، ويدَّعون أنهم يعلمون شيئاً ما علمه النبي ﷺ.

ومن أمثلة التأويل الفاسد عند القرامطة الباطنية:

قول أبي يعقوب السجستاني الباطني: «اعلم أنَّ كلَّ ما ورد في كتاب الله ﷻ، من ذكر الجنات والأنهار والنخيل والأعنان وجميع الشهوات، هو دال على الأئمة عليهم السلام، ثم على الحجج، ثم على اللواحق، ثم على الدعاة، ثم على المستجيبين البالغ، ثم على الأدنى فالأدنى».

وما ورد في كتاب الله من الجبت والطاغوت وإبليس وهاروت وماروت ويغوث ويعوق ونسر وود وسواع، فمثلهم وشكلهم على أهل

الظاهر، أي: [أهل السنة والجماعة]، ورؤسائهم وعلمائهم بعد أئمتهم الجائرين، المعاندين لأهل الحق، الذين هم أهل الباطن.

والرافضة، قاعدتهم تأويل كل قول مخالف لأقاويل أئمتهم.

وقد قال أبو جعفر الطوسي الرافضي: «إعلم أنَّ الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأنَّ تفسير القرآن لا يجوز إلاَّ بالأثر الصحيح عن النبي ﷺ، وعن الأئمة عليهم السلام، الذين قولهم حُجَّة كقول النبي ﷺ».

وبسبب التأويل الفاسد فسَّرت الرافضة المراد بأولي الأمر في قول الله جلَّ وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، بأنهم الأئمة من آل البيت النبوي.

ومن أمثلة التأويل الفاسد عند الصوفية:

ما هو موجود عند بعض الصوفية الذين يفسرون القرآن بمعانٍ إشارية في حد ذاتها ومع ذلك فإنهم يقولون إن المعاني الظاهرة غير مرادة.

فتفسير هؤلاء أقرب ما يكون إلى تفسير الباطنية، ومن ذلك ما فسَّر به سهل التستري قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، قال: «ولم يرد الله معاني الأكل في الحقيقة، وإنما أراد معاني مساكنة الهمة مع شيء هو غيره، أي لا يهتم بشيء هو غيري».

ومن أمثلة ذلك قول أبي عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قال: «قال محمد بن الفضل رحمه الله: اقتلوا أنفسكم بمخالفة هواها أو اخرجوا من دياركم، يعني أخرجوا حب الدنيا من قلوبكم، ما فعلوه إلا قليل في العدد كثير في المعاني، وهم أهل التوفيق والولايات الصادقة».

قال المؤلف: (فهو بدعةٌ وضلالة، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعمل به، ولا يدعو إليه).

فما وقعوا فيه بدعةٌ كفرية، والمراد بقوله: (ولا ينبغي)، أي: لا يجوز لأحدٍ أن يعمل به أو يدعو إليه، لأن هذا فيه تعاملٌ مع النصوص الشرعية بخلاف الظاهر، والتعامل معها بخلاف الظاهر زندقة، فالقرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، والنبي ﷺ بيّن للناس القرآن الكريم كما قال الله تعالى: ﴿لُبَّيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحاقة: ٤٤]، فلا يجوز ادّعاء أن ظاهر القرآن الكريم لا يعلمه إلا هم.



قال الصنف رحمته الله:

وأَيُّما امرأةٍ وهبت نفسها لرجلٍ، فإنها لا تحل له، يعاقبان إن نال منها شيئاً، إلا بولي وشاهدي عدلٍ وصدّاق.

الشيخ

تقدم أنَّ النكاح لا بدَّ فيه من وجود الولي والشاهدين؛ ولهذا لا يجوز للمرأة أن تهب نفسها لأحد لينكحها بدون ولي، وبدون شهود، وبدون صدّاق، والرافضة يحلون نكاح المتعة وهو النكاح الذي تهب فيه المرأة نفسها فترةً معينة بدون ولي ولا شهود.

والنكاح بالهبة بلا مهر باطل؛ لأنه من خصائص النبي صلى الله عليه وآله، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فجعل الزواج بلا مهر من خصائص النبي صلى الله عليه وآله، وليس لأحد غيره، فليس للمؤمنين أن ينكحوا إلا بمهر مسمى أو مفروض بعد ذلك، وأنه إذا شرط نفيه لغى الشرط.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإذا رأيت الرجل يطعن على أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه صاحب قول سوءٍ وهوى، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا».

فقد علم النبي ﷺ ما يكون منهم من الزلل بعد موته، فلم يقل فيهم إلا خيراً، وقوله: «ذروا أصحابي، لا تقولوا فيهم إلا خيراً».

ولا تحدث بشيء من زللهم، ولا حربهم، ولا ما غاب عنك علمه، ولا تسمعه من أحدٍ يحدث به، فإنه لا يسلم لك قلبك إن سمعت.



قال رَحِمَهُ اللهُ : (وإذا رأيت الرجل يطعن على أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه صاحب قول سوءٍ وهوى).

من علامات أهل البدع عموماً: الوقعة في أهل الأثر.

فإذا رأيت الرجل يطعن -يعني يعيب ويتنقص- أحداً من الصحابة فاعلم أنه صاحب قول سوءٍ وهوى؛ لأنه يريد الطعن فيهم حتى تتقوى بدعته.

والدين جاء من قبل الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ ، فإذا طعن المرء فيهم فمن أين يأخذ دينه؟

قال: (لقول رسول ﷺ: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا»). أخرج الطبراني في المعجم الكبير وغيره، وصححه الألباني.

والمعنى: إذا ذُكروا بسوء فأمسكوا عن الوقعة فيهم، فهذا من الحقوق الواجبة نحو الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ وأرضاهم.

قال: (فقد عَلِمَ النبي ﷺ ما يكون منهم من الزلزل بعد موته، فلم يقل فيهم إلا خيراً).

والمراد: أَنَّ النبي ﷺ أخبر بوقوع الفتن بعده، وهذا من الغيب الذي أُخبر به النبي ﷺ، ومع ذلك قال: «ذروا أصحابي، لا تقولوا فيهم إلا خيراً»، وهو بمعنى الحديث السابق.

أي: اتركوا القدح فيهم، ولا تتعرضوا لهم بسوء.

قال: (ولا تحدث بشيءٍ من زللهم).

فيجب أن يُكف عن ما شجر بينهم، وما قد حصل منهم من زلل وأخطاء؛ لأنهم عدول.

قال: (ولا ما غاب عنك علمه).

يعني: لا تحدث بشيءٍ لا تعلمه عنهم، فإذا كنت تعلم هذا الشيء عنهم فإنه لا يجوز الكلام فيهم، فكيف بالتخرص والحديث عنهم بأشياء لم تثبت ولم تصح عنهم؟

قال: (ولا تسمعه من أحدٍ يحدث به).

بل لا تسمع لكلام من يقع في الصحابة رضي الله عنهم، والواجب إنكار صنيعه والتحذير منه.

قال: (فإنه لا يسلم لك قلبك إن سمعت).

يعني: إن سمعت الطعن فيهم والنيل منهم وسكتَ فلن يسلم قلبك، وسيقع فيه شيءٌ على أصحاب النبي ﷺ وقد قال الله جل وعلا في الحث على الدعاء للصحابة رضي الله عنهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠].

هذا هو الموقف الشرعي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار، أو يردُّ الآثار، أو يريد غير الآثار، فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحبُ هوى مبتدع.

الشيخ

قال رَحِمَهُ اللهُ : (وإذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار، أو يردُّ الآثار، أو يريد غير الآثار، فاتهمه على الإسلام).

الإسلام هو: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله، وليس الإسلام مجرد دعوى يدعيها المرء بل يلزم منه القيام بما أوجب الله جل وعلا على العباد، والواجبات معرفتها من طريق الوحي والآثار، فإذا سمعتَ الرجل يطعن في الآثار ويردُّها ويريد غيرها، فإذا أعطيته دليل الوحي تركه وقَدِّم العقل على النقل، أو الذوق، أو الرؤى والمنامات، أو الأحاديث الضعيفة والمكذوبة أو غير ذلك مما يخالف الشريعة.

وقال: (فاتهمه على الإسلام).

المعنى: أنه ليس على الإسلام على الحقيقة، فاتهمه وشكَّ في صدق تمسُّكه بالدين، فالمسلم متبع لشرع الله جل وعلا.

وقال: (ولا تشك أنه صاحبُ هوى مبتدع).

وهذا المخالف لا تشك أنه صاحب هوى مبتدع؛ لأن هذه سمة من سمات أهل الأهواء.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن جورَ السلطان لا يُنقص فريضةً من فرائض الله ﷻ التي افترضها على لسان نبيه ﷺ ؛ جوره على نفسه ، وتطوعك وبرك معه تامٌ لك إن شاء الله تعالى ، يعني : الجماعة والجمعة معهم ، والجهاد معهم ، وكل شيءٍ من الطاعات فشارك فيه ، فلك نيتك .



بيّن المؤلف رحمه الله الموقف من السلطان الذي عنده ظلم وتعسف وميل وعدول عن الحق ، فقال :

(واعلم أن جورَ السلطان لا يُنقص فريضةً من فرائض الله ﷻ التي افترضها على لسان نبيه ﷺ).

المعنى : أن السلطان لو صَلَّى بالناس إماماً فإنك تصلي معه ، سواء كان هذا الإمام من أئمة العدل أو من أئمة الجور ، فالشرع لما أمر بطاعتهم والافتداء بهم في غير معصية الله جل وعلا في الإمامة الكبرى فكذاك ينبغي أن تتابعهم في الإمامة الصغرى ، وهي إمامة الصلاة .

قال : (جوره على نفسه).

فإذا قَصَّر فحسابه عند ربه .

قال : (وتطوعك وبرك معه تامٌ لك إن شاء الله).

لأنك مأمور بالسمع والطاعة له بالمعروف .

قال : (يعني : الجماعة والجمعة معهم ، والجهاد معهم ، وكل شيءٍ من الطاعات فشارك فيه ، فلك نيتك).

ومما يدل على أن الإمام يُصلى خلفه ويُجاهد معه ويُشارك معه في الطاعات ولو كان من أئمة الجور ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ: (يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطأوا فلكم وعليهم) رواه البخاري

قال: «يصلون لكم»، المراد: أنَّ الأئمة يصلُّون بكم صلاة الفريضة والنافلة أيضًا كالكسوف والخسوف والاستسقاء والعيدين.

قال: «فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم»، يعني: عليهم الوزر ولكم الأجر.

وهذا من جملة الشواهد على حرص الشريعة الإسلامية على ما يحصل به اجتماع الكلمة، فالشريعة جاءت بجمع الكلمة والتحذير من الفرقة وأسبابها.

ومن جملة الشواهد على ذلك: النصوص التي جاءت في باب السمع والطاعة بالمعروف لمن ولاه الله أمرنا.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإذا رأيتَ الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيتَ الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنةٍ إن شاء الله؛ لقول فضيل بن عياضٍ: لو كانت لي دعوةٌ ما جعلتها إلا في السلطان.

أنبأنا أحمد بن كامل قال: حدثنا الحسين بن محمد الطبري، أنبأنا مردويه الصائغ، قال: سمعتُ فضيلاً يقول: لو أن لي دعوةً مستجابةً ما جعلتها إلا في السلطان. قيل له: يا أبا عليٍّ فسر لنا هذا، قال: إذا جعلتها في نفسي لم تعدني، وإذا جعلتها في السلطان صلح، فصلح بصلاحه العباد والبلاد. فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن ظلموا، وإن جاروا؛ لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين.



الدعاء للسلطان علامة يُعرف بها السني من غيره من أهل الأهواء والبدع.

فالدعاء للسلطان من أعظم القربات، ومن النصيحة لله تعالى، ولنبيه ﷺ، ولعباد الله تعالى.

والنبي ﷺ لما قيل له: (إنَّ دوسًا قد عصت وأبت فادع الله عليها)، قال ﷺ: (اللهم اهد دوسًا واث بهم) رواه البخاري.

فهداهم الله تعالى وأتوه مسلمين.

فالمؤمن عليه أن يدعو للناس بالخير والصلاح، والسلطان أولى من يُدعى له؛ لأنَّ في صلاحه صلاح البلاد والعباد.

هذا هو مذهب السلف، بخلاف مذهب أهل الأهواء فإنَّهم يتديَّنون بالدعاء على السلطان، وقد أشار المؤلف رحمته الله إلى مذهبهم الفاسد بقوله:

(إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان).

أي: يدعو عليه بالهلاك ونحوها من الدعوات السيئة.

قال: **(فاعلم أنه صاحب هوى).**

لأنه وافق الخوارج، فالخوارج من سماتهم عدم التدين بالسمع والطاعة، ولهذا تجد عندهم الحث على الخروج والدعاء على السلطان ونحو ذلك، وصنيعهم فرغ عن تكفيرهم السلطان بغير حق.

وصاحب هوى؛ لأنه خالف النصوص التي جاءت في وجوب الصبر على أئمة الجور ومنها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» رواه البخاري.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم وسلوا الله الذي لكم» رواه الترمذي.

والمعنى: إذا حصل منهم قصور وأثره فالموقف أن تدعو الله لهم، وأن تؤدي حقهم الذي لهم من السمع والطاعة ونحو ذلك، وتسأل الله الذي لكم.

(وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنةٍ إن شاء الله).

ثم ذكر المؤلف رحمته الله بعض الآثار التي جاءت عن السلف في الحث على الدعاء للسلطان، ومن ذلك:

قول الفضيل بن عياض رحمته الله:

(لو كانت لي دعوةٌ مستجابةٌ ما جعلتها إلا في السلطان).

يعني أصرفها للسلطان، ثم بيّن سبب ذلك فقال:

(إذا جعلتها في نفسي لم تعدني).

يعني هذه الدعوة لن تتجاوزني.

قال: (وإذا جعلتها في السلطان صلح، فصلح بصلاحه العباد والبلاد، فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن ظلموا، وإن جاروا).

وهذا دليل على فقهه؛ لأنَّ الله تعالى إذا أصلحه أصلح به البلاد والعباد، والشرع لم يأمر بالدعاء عليهم وإن ظلموا وإن جاروا. ثم قال الفضيل:

(لأنَّ ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين).

فإذا ظلموا وجاروا فوزرهم لا يتعداهم ولا يمس الناس منه شيء، أما إذا صلحوا فإنَّ الصلاح سيكون لهم وللمسلمين.

ثم إنَّ المرء لو دعا على السلطان الظالم، واستجاب الله له، فما يديره من الذي سيأتي بعده، فقد يأتي من هو أشد منه ظلمًا، فينبغي للإنسان أن يترك عنه العواطف والانتصار لنفسه، وأن يلزم مذهب السلف، فمذهب السلف كله خير، والصبر خير وعواقبه حميدة، والدعاء لهم كله

خير، والإنسان في نفسه إذا كان مقصراً في حقوق الخلق فإنه لا يرضى أن يدعو عليه أحد، فكيف يرضى أن يدعو هو على غيره ممن وقع في معصية أو ظلم؟



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

ولا تذكر أحدًا من أمهات المؤمنين إلا بخير.



يَبْنِي المؤلف رَحِمَهُ اللهُ الموقف الشرعي من أمهات المؤمنين رضي الله تعالى عنهن وأرضاهن، وهنَّ كلُّ امرأةٍ عقد عليها رسول الله ﷺ، ودخل بها وإن طلقها بعد ذلك.

وعليه فمن عقد عليها ولم يدخل بها أو دخل بها على وجه التسري فلا يطلق عليها أم المؤمنين.

قال: (ولا تذكر أحدًا من أمهات المؤمنين إلا بخير).

لأنَّ فضائلهن مشهورة فهن داخلات في النصوص الواردة في فضل الصحابة عموماً وفي فضل آل البيت.

ومن أمهات المؤمنين من جاءت نصوص خاصة في فضلها كخديجة وعائشة وسودة رضي الله عنهن.

فخديجة من عظم فضلها أنَّ النبي ﷺ لم يتزوج عليها حتى ماتت، وكان يعظمها حتى بعد موتها، وكان ربما ذبح الشاة ووزعها لصديقاتها بعد موتها،

ولما دخلت عليه هالة أخت خديجة بعد موت خديجة قام النبي ﷺ ورحب بها وأحسن إكرامها، وكل هذا من احترامه لخديجة، فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ هَالَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، أُخْتُ خَدِيجَةَ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاعَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَالَةَ» قَالَتْ: فَعَرْتُ، فَقُلْتُ: مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ، حَمَرَاءِ

الشُّدْقَيْنِ، هَلَكْتُ فِي الدَّهْرِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا) رواه البخاري ومسلم.

فلما سمع صوتها اهتز فرحًا وسرورًا وانتعشت نفسه، وأسرع للقائها، لأن صوتها يشبه صوت خديجة.

وجاء في خديجة رضي الله عنها حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن جبريل قال للنبي ﷺ: «إِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وبشرها ببيت في الجنة من قصبٍ لا صخب ولا نصب» رواه البخاري ومسلم.

وعائشة رضي الله تعالى عنها حازت قصب السبق إلى قلب رسول الله ﷺ من بين سائر أزواجه، فهي التي لم يتزوج بكرًا غيرها، ولم ينزل عليه الوحي في فراش امرأة من نسائه سواها، وهي التي نالت شرف خدمة النبي ﷺ وتمريضه في آخر أيام حياته، فكان موته وهو بين سحرها ونحرها، وقبض وهو راض عنها، وقبر في بيتها، وقد برأها الله من أهل الإفك، وفيها آياتٌ تتلى إلى قيام الساعة، وفيها قال النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» رواه البخاري ومسلم.

وفي الصحيحين أنَّ سودة بنت زمعة رضي الله عنها وهبت يومها وليلتها لعائشة رضي الله عنها تبغي بذلك رضا رسول الله ﷺ، فكان يقسم لنسائه ولا يقسم لها، وكل هذا بسبب إثارها هي لحصتها.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا رأيتَ الرجل يتعاهد الفرائض في جماعةٍ مع السلطان وغيره،
فاعلم أنه صاحب سنةٍ إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يتهاون بالفرائض
في جماعة، وإن كان مع السلطان، فاعلم أنه صاحب هوى.



تقدم أنَّ من أمارات بعض أهل البدع أنهم لا يرون صلاة الجماعة،
ومن ذلك غلاة المرجئة فإنهم يخرجون العمل من مسمى الإيمان، ولهذا
لا قدر للصلاة عندهم ولا لصلاة الجماعة، وبعض الطوائف يرون أن
الصلاة تكون خلف الإمام المعصوم فلا مكانة لصلاة الجماعة عندهم،
كالرافضة.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم إذا فقدوا الرجل من صلاة الجماعة في الصباح
والعشاء أسأؤوا الظن به في دينه.
قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا مَنْ فَقَدْنَاهُ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَالْفَجْرِ أَسَأْنَا بِهِ
الظَّنَّ» رواه البيهقي وغيره.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنَا سُنَنَ الْهُدَى، وَإِنْ مِنْ
سُنَنِ الْهُدَى الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤْذَنُ فِيهِ» رواه مسلم.

وأما حكم صلاة الجماعة، فالأقرب أنها واجبة وجوب عين وليست
شرطاً لصحة الصلاة على الرجال الأحرار القادرين حضراً وسفراً.

وهو قول الحنابلة، وقول للحنفية والشافعية، خلافاً لابن عقيل من
الحنابلة، الذي ذهب إلى أنها شرط في صحتها قياساً على سائر واجبات
الصلاة.

ومن أدلة الوجوب: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْفُحَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٢] والأمر للوجوب. وإذا كان ذلك مع الخوف فمع الأمن أولى.

ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب، فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم) رواه البخاري ومسلم.

ولا يمكن أن يعاقبهم إلا على ترك واجب.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ أعمى، فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له، فيصلّي في بيته فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم قال: فأجب) رواه مسلم.

وإذا لم يرخص للأعمى الذي لم يجد قائداً فغيره أولى.



قال الصنف رحمه الله :

والحلال ما شهدت عليه وحلفت عليه أنه حلالٌ، وكذلك الحرام،
وما حاك في صدرك فهو شبهة.

————— الشَّيْخُ —————

ما ذكره المؤلف رحمه الله دَلَّ عليه ما جاء في الصحيحين من حديث
النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:
«إنَّ الحلالَ بيِّن وإنَّ الحرامَ بيِّن»؛ أي: ليس فيه اشتباه، كالخبز والفواكه
والزيت والعسل والسمن ولبن مأكول اللحم وبيضة وغير ذلك من
المطعومات وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها
حلال بين واضح لا شك في حله.

«والحرام بين» ليس فيها اشتباه، كالخمر والخنزير والميتة والبول والدم
المسفوح والزنى والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك.
قال: «وبينهما أمورٌ مشتبهاة» ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فلهذا
لا يعرفها كثير من الناس ولا يدركون حكمها وأما العلماء فيعرفون حكمها
بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك.

فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا إجماع
اجتهد فيه المجتهد فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي فإذا ألحقه به صار
حلالاً وقد يكون دليله غير خالٍ من الاحتمال البين فيكون الورع تركه
ويكون داخلاً في قوله ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»
فتركُ المشتبهاة ورعاً، خشية أن يكون حقيقةً حكمها التَّحريم فيواقعها من

غير أن يكونَ له تأويلٌ بالحلِّ فيقعَ في الحرامِ، فهيَ في نفسِها مِظَنَّةُ الحُرْمَةِ وليستَ ذريعةً إليها.

فالذي يتقي الشبهات التي لا يُعرف حلها من حرمتها تحصل له البراءة في دينه ويسلم من الإثم لأنها قد تكون من قبيل الحرام، ويسلم له عرضه، فلا يقع الناس في غيبته، بسبب وقوعه في بعض المكاسب التي فيها شبه.

قال: (والحلال ما شهدت عليه وحلفت عليه أنه حلالٌ).

إذا تيقنت ذلك، وتقدمت أمثلة الحلال المحض، والحرام المحض.

قال: (وما حاك في صدرك فهو شبهة).

يعني ما حصل خلاف في حله وحرمته، مثل جلود السباع، وكالاتجار في سوق يختلط الحرام فيه بالحلال، وكالتعامل مع من أكثر ماله حرام ونحو ذلك، فهو شبهة.

والشبهةُ معناها: الالتباس، وسميت شبهة؛ لأنَّ الأمر غير المتميز يُسمَّى شبهة، لكونه يشبه الحق، وليس حقًا.

والشبه ينبغي اجتنابها لتحصل لك البراءة في دينك وعرضك.



قال الصنف رحمه الله :

والمستور من بان ستره، والمهتوك من بان هتكه.

الشرح

تقدم بيان أنَّ الأصل معاملة المسلم بما أظهر، والمستور من بان ستره، أي: الذي لم يظهر منه ما يطعن في دينه فهذا يُحمَلُ على أحسن المحامل، والمهتوك المفضوح من بان هتكه، أي: ظهرت فضيحته، كالذي يجاهر بالمعصية فهذا الأصل فيه الفسق، لأنه أظهر الفضيحة، فيُعامل بناءً على ما أظهر، وهذا القول أعدل الأقوال في هذه المسألة والله أعلم.



قال الصنف رحمه الله :

وإن سمعتَ الرجل يقول: فلانٌ مشبَّه وفلانٌ يتكلم في التشبيه فاتهمه واعلم أنه جهمي، وإذا سمعتَ الرجل يقول: فلانٌ ناصبيٌّ فاعلم أنه رافضي، وإذا سمعتَ الرجل يقول: تكلم بالتوحيد، وشرح لي التوحيد، فاعلم أنه خارجي معتزلي، أو يقول: فلان مجبرٌ، أو يتكلم بالإجبار، أو يتكلم بالعدل، فاعلم أنه قدري؛ لأن هذه الأسماء محدثةٌ أحدثها أهل الأهواء.



علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر، ولهذا يقعون في نيز أهل السنة.

قال: (وإن سمعتَ الرجل يقول: فلانٌ مشبَّه وفلانٌ يتكلم في التشبيه فاتهمه واعلم أنه جهمي).

فمن الألقاب التي نيز بها أهل البدع أهل السنة أنهم مشبهة، لأن أهل السنة يثبتون الصفات، وهم يتوهمون من الإثبات التشبيه، ولهذا قال أبو حاتم رحمه الله: (وعلمة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة)، ويشترك معهم في ذلك الأشاعرة والمعتزلة، لأنهم يرون أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه. والحقيقة أن أهل السنة أبعد الناس عن التشبيه، بل إنهم يرونه كفرًا، ومقصود أهل البدع من نيز أهل السنة بألقاب السوء التنفير من أهل الحق وصد الجهلة عن الاتباع الصحيح.

وهذا الفعل الذي وقعوا فيه من التنايز بالألقاب المحرم شرعًا، حتى ذكر بعض أهل العلم أن هذا الأمر كان من أسباب عدم انتشار مذهب

السلف في بعض الأزمنة، فأصبح الناس لا يقبلون السنة والعلم الشرعي من أهل السنة.

قال: (وإذا سمعتَ الرجل يقول: فلانٌ ناصبيٌّ).

يعني به أهل السنة ومرادهم أنه يناصب آل البيت العداء.

قال: (فاعلم أنه رافضي).

وتقدم أن أهل السنة يرون حفظ قدر الصحابة عمومًا، ومنهم آل البيت، بل يرون أن آل البيت أولى بالمزيد من الإجلال والاحترام.

قال: (وإذا سمعتَ الرجل يقول: تكلم بالتوحيد، واشرح لي التوحيد، فاعلم أنه خارجي معتزلي).

والتوحيد عند الخوارج والمعتزلة هو نفي الصفات، فإذا قال لك: اشرح لي التوحيد فإنه يقصد بذلك أن أهل السنة لا ينفون الصفات، وعدَّ هذه منقصة لهم ومعيبة.

قال: (أو يقول: فلان مجبرٌ، أو فلان من المجبرة، أو يتكلم بالإجبار).

ويقرر أن العبد مجبورٌ على فعله.

(أو يتكلم بالعدل).

وهو نفي قدرة الله ومشيئته النافذة على خلقه، وأن العباد خالقون لأفعالهم، ويزعمون أن هذا هو العدل فاعلم أنه قدري؛ وهذا اللقب نبههم به المعتزلة والقدرية.

وأهل السنة لا يقولون إن العبد لا قدرة له على أعماله، أو أنه مجبورٌ على أفعاله كما تدعيه الجبرية، بل يرون أن العباد فاعلون حقيقةً، فلهم قدرةٌ على أعمالهم، والله جل وعلا خالقهم وخالق أفعالهم، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

تَعْمَلُونَ ﴿الْأَفْئَالُ: ٩٦﴾، وجعل لهم مشيئة: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ﴿التَّكْوِينُ: ٢٨﴾، وجعل مشيئتهم تابعة لمشيئته: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿التَّكْوِينُ: ٢٩﴾.

قال: (لأنَّ هذه الأسماء محدثة أحدثها أهل الأهواء).

وما ذكره المؤلف إنما هو مجرد أمثلة، وإلا ففي كل زمنٍ استحدثت ألقاب بغرض التنفير من أهل السنة، ففي الأزمنة المتأخرة صار يُطعن في دعاة التوحيد من أئمة الدعوة النجدية بأنهم وهابية، وصار من يدعو إلى السمع والطاعة بالمعروف يُلمز بأنه جامي أو مدخلي أو غيرها من ألقاب السوء، ولكل قوم وارث كما قيل.

يقول أبو حاتم رحمته الله: (وعلامه أهل البدع الوقعة في أهل الأثر). فهذه علامة وسمة اشترك فيها أهل البدع قديماً وحديثاً من أجل التنفير من أهل السنة.



قال الصنف رحمه الله :

قال عبد الله بن المبارك : لا تأخذوا عن أهل الكوفة في الرفض شيئاً ، ولا عن أهل الشام في السيف شيئاً ، ولا عن أهل البصرة في القدر شيئاً ، ولا عن أهل خراسان في الإرجاء شيئاً ، ولا عن أهل مكة في الصرف ، ولا عن أهل المدينة في الغناء ، لا تأخذوا عنهم في هذه الأشياء شيئاً .

————— الشَّيْخ —————

من طرائق أهل العلم ؛ أنه إذا اشتهرت بلدة في زمانهم ببدع حذَّروا منها على سبيل الخصوص ، وليس المراد التنفير من هذا البلد لذاته ، وإنما لأجل التحذير من البدع التي اشتهرت بوجودها في هذه الأماكن في بعض الأزمنة ، وقد تزول ، وهذا ليس حكماً عاماً على تلك البلاد .

قال : (لا تأخذوا عن أهل الكوفة في الرفض شيئاً) .

لأنهم أهل غلو في علي وفي آل البيت في ذلك الوقت .

قال : (ولا عن أهل الشام في السيف شيئاً) .

وليس المقصود أن الخوارج في الشام ، فأهل الشام لم ينشأ فيهم الخوارج ، لكن المقصود أن أهل الشام في زمن ابن المبارك كان عندهم نوع إرجاء ، وكانوا لا يرون السيف مطلقاً حتى مع توافر شروط الخروج ، وإلا فالخوارج كانوا في العراق .

قال : (ولا عن أهل البصرة في القدر شيئاً) .

والقدر تقدم أنه ظهر في العراق في آخر عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وقد رية المعتزلة نشأوا في البصرة .

قال: (ولا عن أهل خراسان في الإرجاء شيئاً).

وأهل خراسان أحناف وقعوا في إرجاء الفقهاء، بل كان في خراسان الجهمية الغلاة أتباع الجهم.

قال: (ولا عن أهل مكة في الصرف).

يعني: أنَّ أهل مكة في ذاك الوقت كان عندهم الصرف، قيل: الصرف سحر الصرف، وهو صرف الزوج عن زوجته، وقيل: الصرف الفقهي وهو بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب، أي أنهم كانوا يتساهلون في صرف العملات بسبب كثرة من يفد إليهم من الحجاج والمعتمرين والزوار، فكان هذا يقع عندهم، وهما أمران محتملان.

قال: (ولا عن أهل المدينة في الغناء).

فهم في ذلك الوقت كانوا أهل طرب وغناء، وهذا ليس على سبيل العموم، فالمراد: أنهم كانوا مشهورين بهذا الأمر.

قال: (لا تأخذوا عنهم في هذه الأشياء شيئاً).

وهذا فيه تنبيه إلى الحذر من تتبع الرخص، لأن بعض الناس - كما قيل - يجمع له ديناً ملفقاً، فكلُّ مخالفة يأخذها من أهل بلد معين، أو من عالم معين، أو ممن أتى برأيٍ شاذ، فالحذر من تتبع الرخص، فالذي يتبع الرخص ويأخذ من كل مذهب الأقوال الشاذة فيه فإنه يؤول به الأمر إلى الزندقة والانسلاخ من الدين.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا رأيتَ الرجلَ يحبُّ أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضيرٍ فاعلم أنه صاحب سنةٍ إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجلَ يحبُّ أيوب، وابن عون، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن إدريس الأودي، والشعبي، ومالك بن مغول، ويزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، وهب بن جرير، وحماذ بن سلمة، وحماذ بن زيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وزائدة بن قدامة فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَ الرجلَ يحبُّ الحجاج بن المنهال، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر، وذكرهم بخير وقال بقولهم فاعلم أنه صاحب سنة.



قال رحمه الله : (وإذا رأيتَ الرجلَ يحبُّ أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضيرٍ فاعلم أنه صاحب سنةٍ إن شاء الله).

من علامات أهل السنة: محبة أهل الخير والصلاح من أهل السنة، وذكرهم بخير، وعدم الخروج عن أقوالهم في فهم النصوص الشرعية، وعلى رأسهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ومن سار على طريقته، فمحبته من مقتضى ولاية المؤمن لأخيه المؤمن، قال الله ﷻ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، ويدخل في الولاية أن يحب بعضهم بعضاً.

وحبُّ الصحابة على سبيل الخصوص من شعب الإيمان المفروضة.

قال العيني رحمه الله معدداً شعب الإيمان: «الحادية عشرة: الحب في الله والبغض في الله، ويدخل فيه حب الصحابة المهاجرين والأنصار، وحب آل الرسول ﷺ».

وجاء عن بشر بن الحارث رضي الله عنه أنه قال: «أوثق عملي في نفسي حب أصحاب محمد ﷺ».

وقد كان أصحاب النبي ﷺ يتقربون إلى الله بمحبة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويعدُّون ذلك من أفضل أعمالهم وأرجاها عند الله، ويفتخرون بذلك.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة فقال: متى الساعة. فقال النبي ﷺ: (وماذا أعددت لها). قال: لا شيء إلا أنني أحب الله ورسوله، فقال النبي ﷺ: (أنت مع من أحببت)، فقال أنس: فما فرحنا بشيء فرحنا بقول النبي ﷺ: (أنت مع من أحببت)، قال أنس رضي الله عنه: «فأنا أحب النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم وإن لم أعمل بمثل أعمالهم». رواه البخاري.

وقال علي رضي الله عنه: «إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ إنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» رواه مسلم.

والواجب ذكر الصحابة رضي الله عنهم بخير.

قال الطحاوي رحمته الله: «ونحب أصحاب رسول الله ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ولا نذكرهم إلا بخير وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان».

وقوله: (وإذا رأيت الرجل يحب أيوب، وابن عون، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن إدريس الأودي، والشعبي، ومالك بن مغول، ويزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، ووهب بن جرير، وحماذ بن سلمة، وحماذ بن زيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وزائدة بن قدامة فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا

رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ الْحِجَاجَ بْنَ الْمُنْهَالِ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ، وَذَكَرَهُمْ بِخَيْرٍ وَقَالَ بِقَوْلِهِمْ فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ).

ومما يجب نحو علماء السلف عمومًا: أن لا يُذكَرُوا إلا بخير.

قال الطحاوي رحمته الله: (وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين، أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر؛ لا يُذكَرُونَ إلا بالجميل، ومن ذكَّروا بسوء فهو على غير السبيل).

والخلاصة أنَّ أمارَةَ السُّنَنِ: محبته لأهل السنة، وبغضه لأهل البدع. وأمارَةُ المبتدع: محبته لأهل البدع، وبغضه لأهل السنة، فاعتبروا الناس بأخذانهم.

وقد قال القحطاني رحمته الله في نونيته:

لا يصحب البدعي إلا مثله تحت الدخان تأجج النيران



قال الصنف رحمه الله :

وإذا رأيت الرجل جالسًا مع رجلٍ من أهل الأهواء فحذّره وعرفه،
فإن جلس معه بعدما علم فاتقه، فإنه صاحب هوى.

الشَّيْخ

قال رحمه الله : (وإذا رأيت الرجل جالسًا مع رجلٍ من أهل الأهواء).

بيّن المؤلف رحمه الله الموقف ممن يجالس أهل الأهواء، فمن جالسهم فحذّره، من خطورة مجالسة أهل البدع، وأنه يترتب عليها مفسد عظيمة منها: أن مجالستهم فيها مخالفة للنصوص الواردة في مفارقة أهل الباطل، وفيها إضعاف لصاحب السنة وقد ينحرف عنها، وفيها اغترار الجهلة بأهل البدع بسبب مجالسة من ينتسب إلى العلم لأهل البدع، فيكون هذا المجالس سببًا في إضلالهم، وأنه في مجالسة أهل البدع؛ سبب لسوء الظن بمجالسهم، وأنه في مجالسة أهل البدع؛ تكثير لسواد أهل الباطل، وجلب لمحبتهم.

ولا تستعجل في التحذير منه، لأنه قد يجالس أهل الأهواء بسبب جهله أو الاغترار بهم أو بطرائقهم، فلا تستعجل في التحذير منه خاصة الصغار، فكم من أناس صُدوا عن منهج السلف بسبب سوء التعامل معهم، والاستعجال في إصدار الأحكام عليهم، واتهامهم بالبدع ومجالسة أهل البدع؟! فكثير منهم لا يعرفون حال أهل البدع، وما جالسوهم إلا بسبب ما أظهروه لهم من الخير، فاغتروا بهم؛ لأن أهل الأهواء لهم طرائق في احتواء الشباب، ولهم شبهات يلَبِّسون بها عليهم، فالحكمة مطلوبة في

الدعوة إلى الله ﷻ، والواجب الرفق بالمدعوين، واستخدام الأساليب المناسبة في التعامل معهم.

وقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ» رواه مسلم.

وقد تكون العجلة والتسرع في الأحكام سبباً في صد الناس عن لزوم منهج السلف.

قال: (فحذره وعرفه).

أي: عرفه بمذهب السلف وعرفه بخطورة وفساد مذهب أهل البدع حتى لا يجالسهم.

قال: (فإن جلس معه بعد ما علم فائقه).

لأنه صاحب هوى، فالمرء الذي يعرض عليه الحق بدليله ويعرض عنه هذا صاحب هوى، فالمصاب بالجهل وحده إذا بُين له الحق يرجع ولا يكابر، ومريض القلب وصاحب الهوى لا يقبل ولا يزيده عرض الحق عليه إلا تعصباً لمنهجه الفاسد، فإذا جلس معه بعد ما علم فائقه، أي: أبعد عنه وقايةً لنفسك، وحذر منه مع مراعاة حال الزمان والمكان والأشخاص، وطريقة التحذير.

قال: (فإنه صاحب هوى).

لأنه عرض عليه الحق بدليله فلم يقبله.

ومن عرض عليه الحق بدليله فلم يقبل، فإنه يخشى عليه من زيغ القلب، وقد قال الله جل وعلا في اليهود: ﴿فَلَمَّا زَاوُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، فهؤلاء لما عرفوا الحق وزاغوا عنه عمداً ابتلاهم الله بزيغ القلب.

وبعض الناس فيه داء العُجب، فإذا عُرض عليه الحق بدليله قال:
نأخذ الخير من هؤلاء ونترك الشر، مع جهله وعدم تمييزه للحق من الباطل،
وقد قيل للأوزاعي رحمته الله: (إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة
وأجالس أهل البدع، فقال: هذا رجلٌ يريد أن يساوي بين الحق والباطل،
لا تجالس أهل البدع فإنك لا تأمن أن يغمسوك في بدعتهم أو يلبسوا عليك
في أمر دينك).



قال الصنف رحمه الله :

وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ تَأْتِيَهُ بِالْأَثَرِ فَلَا يَرِيدُهُ وَيُرِيدُ الْقُرْآنَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ رَجُلٌ قَدْ اِحْتَوَى عَلَى الزُّنْدَقَةِ فَقُمْ مِنْ عِنْدِهِ وَدَعِهِ .



قال رحمه الله : (وَإِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ تَأْتِيَهُ بِالْأَثَرِ فَلَا يَرِيدُهُ وَيُرِيدُ الْقُرْآنَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ رَجُلٌ قَدْ اِحْتَوَى عَلَى الزُّنْدَقَةِ).

حَذَّرَ الْمُؤَلِّفُ رحمه الله مِنْ مَسْلَكِ مَنْ يَسْمُونُ بِالْقُرْآنِيِّينَ الَّذِينَ نَشَأُوا فِي عَهْدِ الْخَوَارِجِ .

وَشَابَهُهُمْ فِي هَذَا الْأَصْلِ : الْقُرْآنِيُّونَ الْمُعَاصِرُونَ الَّذِينَ نَشَأُوا فِي بِلَادِ الْهِنْدِ بِمُعَاوَنَةِ الْمُسْتَعْمَرِ لَهُمْ فَهَمَّ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَهَؤُلَاءِ تَأْتِيهِمْ بِالْأَثَرِ وَالسُّنَّةِ وَلَا يَرِيدُونَهَا وَيَزْعَمُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ يَكْفِي دُونَ السُّنَّةِ .

فَلَا يُشَكُّ فِي صَاحِبِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّهُ رَجُلٌ قَدْ اِحْتَوَى عَلَى الزُّنْدَقَةِ ، لِأَنَّ الَّذِي يَرُدُّ النُّصُوصَ الْأَمْرَةَ بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الزُّنَادِقَةِ الَّذِينَ يَنْكُرُونَ الشَّرَائِعَ ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَقُولُ : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦] .

وَقَالَ : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الْفَتْحُ: ٤٤] .

وَقَالَ : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٠] .

وَقَالَ : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤] .

وَجَاءَ فِي الْمُسْنَدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَلَا وَإِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ » ، فَالَّذِي يَأْتِي وَيَقُولُ : ائْتُونَا بِالْقُرْآنِ فَقَطْ وَدَعُوا السُّنَّةَ هَذَا قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الزُّنْدَقَةِ الَّتِي فِيهَا رُدُّ لِلشَّرْعِ .

قال: (فقم من عنده ودعه).

أي: اتركه خوفاً على نفسك، ولا تستمع لشبهاته فيضلك عن الحق، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨].

فإن جالسته فاعلم أنك على خطر عظيم.

قال مصعب بن سعد رضي الله عنه: «لا تجالس مفتونا، فإنه لا يخطئك إحدى اثنتين، إما أن يفتنك فتتبعه؛ أو يؤذيك قبل أن تفارقه».

وقال ابن بطه رحمته الله: «اعلموا أي إخواني أنني فكرت في السبب الذي أخرج أقواماً من السنة والجماعة واضطروهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم وحجب نور الحق عن بصيرتهم؛ فوجدت ذلك من وجهين:

أحدهما: البحث والتنقيب وكثرة السؤال عما لا يعني ولا يضر العاقل جهله ولا ينفع المؤمن فهمه.

والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنته وتفسد القلوب صحبته». والآثار في هذا الباب كثيرة جداً.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أن الأهواء كلها رديّة تدعو كلها إلى السيف، وأردأها وأكفرها: الروافض، والمعتزلة، والجهمية، فإنهم يردون الناس على التعطيل والزندقة.



قال رحمه الله : (واعلم أن الأهواء كلها رديّة تدعو كلها إلى السيف).

مصدر التلقي الصحيح هو الكتاب والسنة وفق فهم السلف، فمن خالف هذا المسلك فهو رديء المنهج، فمنهجه فاسد، ومفضٍ إلى الشر والضرر.

والأهواء كلها تدعو إلى السيف؛ وهذا فيه تنبيه إلى أن أشهر من دعا إلى السيف صراحة هم الخوارج، فهذه سمة من سماتهم.

وغير الخوارج دعاة إلى السيف، ومنه:

الدعوة إلى قتل مخالفينهم كما فعل ابن أبي دؤاد مع الإمام أحمد، فهم يستعملون السيف في الدعوة إلى نشر بدعهم.

ومنه خروج الجهم بن صفوان مع الحارث بن سريج على بني أمية، مع قوله بالجبر وأنه لا فِعْلَ لأحد في الحقيقة إلا لله تعالى وحده، وأنه هو الفاعل، وأنَّ الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، ومع اعتقاده الإرجاء، وأنَّ الإيمان: هو مجرد المعرفة بأن الله هو الرب الخالق لكل شيء، ولا فعل معها، فمن أتى بذلك فهو مؤمن كامل الإيمان؛ كإيمان النبيين.

ومع ذلك فإنه استحل السيف مع مخالفه، وبهذا يتبيَّن أنَّ من سمات أهل البدع عمومًا: الدعوة إلى السيف.

قال أبو قلابة رحمته الله: (ما ابتدع قومٌ بدعة إلا استحلوا السيف).

وقال أيضًا: (إنَّ أهل الأهواء أهل الضلالة ولا أرى مصيرهم إلا النار، فجربهم، فليس أحدٌ منهم ينتحل قولًا أو قال حديثًا، فيتناهى به الأمر دون السيف).

ثم قال المؤلف رحمته الله: (وأردأها وأكفرها: الروافض، والمعتزلة، والجهمية، فإنهم يردون الناس على التعطيل والزندقة).

الأهواء كلها ردية، وأردؤها بدعة الرافضة، لأنهم لا يعترفون بكتاب ولا بسنة، فبدعتهم ردية، والمعتزلة معطلة لجميع الصفات، والجهمية منكرون للأسماء والصفات، فإنهم يردون الناس على تعطيل الصفات إما التعطيل الكلي أو الجزئي، فهذا هو دينهم.

وبسبب طعنهم في مصادر التلقي، آل الأمر بالرافضة إلى الطعن في الصحابة وعبادة آل البيت ورد القرآن والوقوع في الكفر، وكذلك الجهمية آل بهم الأمر إلى إنكار الصفات وهذا كفر.



قال الصنف رحمه الله :

واعلم أنه من تناول أحدًا من أصحاب محمد ﷺ، فاعلم أنه إنما أراد محمدًا ﷺ، وقد آذاه في قبره.

الشيخ

قال رحمه الله : (واعلم أنه من تناول أحدًا من أصحاب محمد ﷺ).

المراد بيان أنَّ حقيقة أمر من يطعن في الصحابة رضي الله عنهم : الطعن في سنة النبي ﷺ، لكن هؤلاء علموا أنهم لو طعنوا في سنة النبي ﷺ مباشرة فإنَّ الناس لن يقبلوا منهم، فطعنوا في حملة الشريعة ونقله الحديث، وهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ليتوصلوا بذلك إلى رد السنة، وهذا من مكرهم.

قال : (فاعلم أنه إنما أراد محمدًا ﷺ، وقد آذاه في قبره).

يعني أراد الطعن في سنته، وقد آذاه في قبره؛ فصنيعه هذا من الأذى، ولا يلزم من الأذى الضرر، وقد قال الله جل وعلا : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأنعام: ٥٧].



قال الصنف رحمه الله :

وإذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره؛ فإن الذي أخفى
عنك أكثر مما أظهره.

الشيخ

أهل البدع قال عنهم البربهاري رحمه الله كما في طبقات الحنابلة: (مثل أصحاب البدع مثل العقارب؛ يدفنون رؤوسهم وأبدانهم في التراب، ويخرجون أذنانهم، فإذا تمكنوا لدغوا، وكذلك أهل البدع هم مختلفون بين الناس، فإذا تمكنوا بلغوا ما يريدون).

فهذه سمة من سمات أهل البدع، فإذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع فاحذره، فإن الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر، فقد لا يظهر كل ما عنده من باب التدرج معك في الدعوة إلى بدعته، فلو أظهر لك كل ما عنده في وقت قريب ربما لا تقبل منه بدعته، فاحذره، فإذا رأيت يأتى ببدعة واحدة فاجتنبه فإنما أخفى عليك ما هو أشد وأعظم.

وأحياناً يصدع أهل البدع ببدعهم ولا يخفونها ومنه فعل الجهمية في عهد المأمون في فتنة القول بخلق القرآن، وقد يخفونها في حالة ضعفهم فاحذر هؤلاء وإن كانوا في مرحلة الكتمان فإنه لا تؤمن فتنتهم، فهم أصحاب مجالس سرية وأصحاب دعوات خفية، فاحذرهم، فمن استبان لك سوء فكره فاحذره ولو كان ساكتاً؛ فإنه يتحين الفرصة لينشر بدعته من جديد.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا رأيت الرجل من أهل السنة رديء الطريق والمذهب، فاسقًا فاجرًا، صاحب معاصٍ، ضالًّا، وهو على السنة فاصحبه، واجلس معه فإنه ليس تضرك معصيته، وإذا رأيت الرجل مجتهدًا في العبادة متقشفًا محترقًا بالعبادة صاحب هوى فلا تجالسه، ولا تقعد معه، ولا تسمع كلامه ولا تمشِ معه في طريق، فإني لا آمن أن تستحلي طريقه فتهلك معه .

ورأى يونس بن عبيد ابنه وقد خرج من عند صاحب هوى، فقال: يا بني! من أين جئت؟ قال: من عند فلان. قال: يا بني لأن أراك خرجت من بيت خنثى أحب إلي من أن أراك تخرج من بيت فلان وفلان، ولأن تلقى الله يا بني زانيًا سارقًا فاسقًا خائنًا أحب إلي من أن تلقاه بقول فلان وفلان .

ألا ترى أن يونس بن عبيد علم أن الخنثى لا يضل ابنه عن دينه، وأن صاحب البدعة يضلّه حتى يكفر .

واحذر ثم احذر أهل زمانك خاصة، وانظر من تجالس، ومن تسمع، ومن تصحب، فإنَّ الخلق كأنهم في ردةٍ، إلا من عصمه الله منهم .



بيِّن المؤلف رحمه الله خطورة أهل البدع وعظم شرهم، وأن فساق الملة دونهم في الشر، وليس المراد من هذا مدح الفساق، بل المراد بيان أنَّ خطر أهل البدع أعظم على الناس من خطر الفساق؛ لأنَّ الفساق لا يتقربون إلى الله بفسقهم، بخلاف المبتدع فإنه يتقرب إلى الله ببدعته، فخطره أعظم .

قال: (وإذا رأيت الرجل من أهل السنة رديء الطريق).

يعني: صاحب فسق بعيداً عن الاستقامة.

قال: (والمذهب).

أي: أن معتقده الذي يذهب إليه فاسد.

قال: (فاسقاً فاجراً صاحب معاصٍ، ضالاً، وهو على السنة).

قد سَلِمَ له توحيده وليس عنده بدعة، فبلاؤه هذا في الشهوات دون الشبهات.

قال: (فاصحبه، واجلس معه فإنه ليس تضرك معصيته).

وهذا الكلام لا يُسَلِّم به، فمجالسة العصاة من أصحاب الشهوات فيها ضرر ولا بدّ، ولكن ضرر العصاة دون ضرر أهل البدع.

قال: (وإذا رأيت الرجل مجتهداً في العبادة متقشفاً محترقاً بالعبادة صاحب هوى).

وإذا رأيت الرجل واقِعاً في البدع مجتهداً فيها ومتقشفاً زاهداً في ملذات الدنيا، ومحترقاً يعني قد أهلك نفسه بكثرة العبادة، وهو صاحب هوى وبدع.

قال: (فلا تجالس له ولا تقعد معه ولا تسمع كلامه ولا تمش معه في طريق؛ فإني لا آمن أن تستحلي طريقه).

أي تجد حلاوة لمذهبه الفاسد، فتتابعه بعد ذلك على بدعته.

وبعض أهل البدع عنده فصاحة وبلاغة وقوة تعبير، فيقرأ المرء لهم ويتأثر، ولهذا لا ينبغي لطالب العلم المبتدئ أن يقرأ في كتب أهل البدع، ومنها علوم الآلة، بحجة أنه يستحلي طريقتهم في التأليف والتدوين، وأن عندهم فوائد وإلماماً بعلوم الآلة، فهذا ربما يقع في بدعهم وهو لا يشعر،

لأنه ما من صاحب بدعة إلا ويقرّر بدعه وإن كانت في كتب علوم الآلة، وقد يفسّر بعض الألفاظ بما يوافق عقيدته، ومثاله: ما فعله زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي في معجمه (مختار الصحاح)، حيث فسّر الاستواء بالاستيلاء مُوافقةً لعقيدته الأشعرية.

ومثله ما وقع في كتب شروح الحديث وكتب التفسير، فالتأليف فيها حسب معتقد المؤلف، ولهذا ينبغي للمرء أن يحذر من استحلاء طريقة أهل البدع، سواء السماعية أو المقروءة.

قال: (فتهلك معه).

وهذه ثمرة مجالسة هؤلاء، والنظر في كتبهم.

قال: (ورأى يونس بن عبيد ابنه وقد خرج من عند صاحب هوى،

فقال: يا بني! من أين جئت؟ قال: من عند فلان؛ يعني: عمرو بن عبيد).

كبير المعتزلة، ومن ضلالاته: نفي صفات الله تعالى، ونفي القدر، والقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله تعالى في الآخرة، والحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار إذا مات ولم يتب، ووجوب الخروج على الإمام الظالم، إلى غير ذلك من البدع، وعنده تقديم للعقل على النقل.

قال: (يا بني لأن أراك خرجت من بيت خنثى).

والخنثى: هو الشخص الذي تتداخل فيه صفة الرجل والمرأة، له عضو الرجال والنساء معًا.

قال: (أحب إليّ من أن أراك تخرج من بيت فلان وفلان).

يعني من أئمة المعتزلة ومن أهل البدع.

قال: (ولأن تلقى الله يا بني زانيًا سارقًا فاسقًا خائنًا أحب إلي من أن

تلقاه بقول فلان وفلان).

يعني من أهل البدع، فشأن البدع أعظم من شأن الشهوات.

ثم علق البربهاري على ما مضى فقال:

(ألا ترى أنَّ يونس بن عبيد علم أن الخنثى لا يضل ابنه عن دينه).

وهذا من جهة إيقاعه في البدع، وإلا فقد يضلّه في الشهوات، وصاحبُ البدعة يضلّه، وقد يوقعه في البدع المكفّرة، فهذا هو سبب التغليب على أهل البدع، ومقارنتهم بأهل الشهوات.

ثم قال: (واحذر ثم احذر أهل زمانك خاصةً، وانظر من تجالس، ومن تسمع، ومن تصحب، فإنَّ الخلق كأنهم في ردةٍ، إلا من عصمه الله منهم).

وهذا فيه تحذير من مجالسة أهل البدع الذين كثروا في زمن المؤلف، فانظر من تجالس، وممن تسمع، ومن تصحب فالمرء يُعرف بقرينه، كما قيل:

عن المرء لا تسئل وسل عن قرينه فكل قرينٍ بالمقارن يقتدي وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الرجل على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل» رواه أبو داود.

فجالس أهل الاستقامة في المعتقد، واحذر من مجالسة أهل الأهواء فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمَنَّ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

قال: (فإن الخلق كأنهم في ردةٍ)، بسبب كثرة البدع الكفرية في زمن المؤلف، ومنها بدع الجهمية، إلا من عصمه الله منهم.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وانظر إذا سمعتَ الرجل يذكر ابن أبي دؤاد، وبشرًا المريسي، وثمامة، أو أبا الهذيل أو هشام الفوطي أو واحدًا من أتباعهم وأشياعهم فاحذره، فإنه صاحب بدعة؛ فإن هؤلاء كانوا على الردة، واترك هذا الرجل الذي ذكرهم بخير، ومن ذكر منهم.



تقدم بيان أنَّ من علامات أهل السنة: الثناء على أهل السنة ومحبتهم، وهنا ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ علامة من علامات أهل البدع؛ وهي الثناء على علماء أهل البدع، فإذا رأيتَ شخصًا يذكر بخير ابن أبي دؤاد، ومن شاكله من أهل البدع ومنهم مَنْ سَمَّى المؤلف، فهم من جملة من رؤوس أهل البدع.

وقوله: (وانظر إذا سمعتَ الرجل يذكر ابن أبي دؤاد).

وابن أبي دؤاد هو داعية القول بخلق القرآن وقد عفى الإمام أحمد عن كل من آذاه في هذه الفتنة إلا هذا الرجل.

وقوله: (وبشرًا المريسي).

وبشر المريسي هو ناشر مذهب الجهمية، الذي ألف فيه الدارمي رَحِمَهُ اللهُ كتابه نقض الدارمي على بشر بن غياث المريسي.

وقوله: (وثمامة).

وثمامة بن أشرس النميري من رؤوس المعتزلة، كَانَ زعيم القَدَرِيَّة في أيام المأمُون والمعتصم والواثق.

وقوله: (أو أبا الهذيل).

ومحمد بن الهذيل العلاف، شيخ المعتزلة البصريين المقدمين عندهم، من أقواله الفاسدة قوله: «إنَّ أهل الجنة يفني نعيمهم وكذلك أهل النار يفني عذابهم».

وقوله: (أو هشام الفوطي أو واحدًا من أتباعهم وأشياعهم).

وهشام الفوطي، وهو ابن عمرو من أصحاب أبي هذيل العلاف شيخ المعتزلة في القرن الثالث الهجري.

وقوله: (فاحذره، فإنه صاحب بدعة؛ فإن هؤلاء كانوا على الردة).

فهؤلاء ومن كان من أتباعهم، يجب الحذر منهم فقد كانوا على الردة، أي: كانوا يقررون الكفريات.

قال: (واترك هذا الرجل الذي ذكرهم بخير).

أي: بعد مناصحته فهو صاحب هوى، فتركه حتى لا تتأثر ببدعته.



قال الصنف رحمته:

والمحنة في الإسلام بدعة، وأما اليوم فيُمتحن بالسنة، لقوله: إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم، ولا تقبلوا الحديث إلا ممن تقبلون شهادته، فتنظر، فإن كان صاحب سنة له معرفة صدوقٌ كتبت عنه وإلا تركته.

الشَّيْخُ

قال رحمته: (والمحنة في الإسلام بدعة).

المحنة في الإسلام بدعة؛ والمراد: امتحان الناس في عقائدهم بدون سبب ولا مسوغ شرعي، فمن لم يوافق أهل الباطل أوزي فهذا كله من البدع، ومنه امتحان المأمون للناس ببدعة القول بخلق القرآن، فالذي لا يوافقها عليها يؤذيه إما بالقتل أو بالحبس.

وأما الامتحان لمصلحةٍ معتبرة فلا مانع منه، إذا كان فيه سبب مقنع لامتحان الناس في عقائدهم والسؤال عن منهجهم؛ فلك أن تسأله: ما قولك في فلان؟ ماذا تقول في هذه الجماعة؟ ما عقيدتك في كذا؟ فتمتحنه لمصلحة فلا مانع من ذلك، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال للجارية: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم.

أو يكون شخص متهمًا ببدعة فتمتحنه حتى تثبت من وقوعه فيها أو عدم ذلك، أما ما عدا ذلك فالامتحان بدعة.

قال: (وأما اليوم فيُمتحن بالسنة، لقوله: إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم).

فيُمتحن بالسنة عند الحاجة، فإذا شككت في شخص هل هو صاحب سنة أم لا فلك أن تختبره حتى تبين لك استقامته، وحسن منهجه.

قال: (ولا تقبلوا الحديث إلا ممن تقبلون شهادته).

يعني: لا تقبلوا الحديث إلا ممن كان عدلاً، فالحديث لا يُقبل من أي أحد.

قال: (فتنظر، فإن كان صاحب سنة له معرفة).

أي معرفة بالحديث.

قال: (صدوق).

في أخباره.

قال: (كتب عنه وإلا تركته)، أي: اكتب عنه العلم، وإلا فاتركه.

وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنْاسٌ يُحَدِّثُونَكُم مَّا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ» رواه مسلم.

والمعنى: أنه يوجد أناس يدعون العلم وهم أصحاب كذب ودجل، يحدثونكم بالموضوعات والضعيف والأمور المنكرة والبدع، فهؤلاء احذروهم وابتعدوا عنهم، وهذا فيه التحذير من البدع وأهلها.



قال الصنف رحمه الله :

وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك فاحذر الكلام، وأصحاب الكلام، والجدال والمرء، والقياس، والمناظرة في الدين، فإن استماعك منهم - وإن لم تقبل منهم - يقدح الشك في القلب، وكفى به قبولاً فتهلك، وما كانت زندقة قط، ولا بدعة، ولا هوى، ولا ضلالة إلا من الكلام، والجدال، والمرء، والقياس، وهي أبواب البدعة، والشكوك والزندقة.



هذا الكلام تقدّم مضمونه، وفيه الحث على الاستقامة على الحق وعلى طريقة أهل السنة، والتحذير من علم الكلام الذي قرّرت فيه البدع، ومن أصحاب الكلام والجدال والمرء بالباطل، والقياس الفاسد، والمناظرة في الدعوة إلى باطلهم، فإذا استمعت لهم أورث ذلك الشك في قلبك، وكفى بقبول الشك شرّاً، وربما وقعت فيما هو أعظم من ذلك، وهو الوقوع في الزندقة.

ثم قال: (وما كانت زندقة قط، ولا بدعة، ولا هوى، ولا ضلالة إلا من الكلام، والجدال، والمرء، والقياس، وهي أبواب البدعة، والشكوك والزندقة).

فهذه الأشياء من أعظم أسبابها الدخول في علم الكلام والجدال، والمرء، والقياس، فهذه أبواب البدع والشكوك والزندقة، فاحذر كل طريق يورث الشك في دينك، والسعيد من جُنّب الفتن، وخذ عبرة من أساطين المتكلمين الذين أفنوا عمرهم في علم الكلام، وآل بهم الأمر إلى الحيرة والاضطراب، ومنهم من رجع.

قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

فالله الله في نفسك، وعليك بالأثر، وأصحاب الأثر، والتقليد؛
فإن الدين إنما هو بالتقليد؛ يعني للنبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم
أجمعين، ومن قبلنا لم يدعونا في لبس، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز
الأثر، وأهل الأثر.



قال: (فالله الله في نفسك).

أي: افعل ما فيه نجاتها.

وقال: (وعليك بالأثر، وأصحاب الأثر، والتقليد).

ويكون ذلك باتباع الأثر وبمجالسة أهل الأثر وهم أهل الحديث
وبالتقليد، يعني: اتباع النبي ﷺ، والصحابة رضي الله تعالى عنهم، وإذا
اختلف الصحابة فإن المرء لا يخرج عن أقوالهم، مع ترجيح طالب علم ما
يدين الله به في دائرة أقولهم، وإلا قلّد من يستفتيه إن كان عامياً أو شبه
عامي.

قال: (ومن قبلنا لم يدعونا من لبس)، واللبس: اختلاط الأمر،
فالدين جاءنا نقياً صافياً، لم يكتم ولم يحصل فيه تحريف ولا تأويل
ولا بدع، فالدين واضح، ونقلته أمناء أدّوه ولم يكتموه.

وقال: (فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر).

فقلدهم إن لم تكن من أهل العلم، واسترح: أي: اطلب الراحة
فستجدها إن حصل التقليد منك لهم، وإن كنت طالب علم فلا تخرج عن
أقوالهم، ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر.

قال الصنف رحمه الله :

وقف عند المتشابه، ولا تقس شيئًا.

الشيخ

قال رحمه الله : (وقف عند المتشابه).

الواجب الوقوف عند النصوص المتشابهة، حتى يتضح لك الأمر، فما اشتبه عليك اسأل عنه أهل العلم، أو وقف عند المتشابه من حيث التكييف لا المعنى في نصوص الصفات.

وقال: (ولا تقس شيئًا).

أي: لا تقع في القياس الفاسد، فهو الذي أدَّى بالكفار إلى التسوية بين الخالق والمخلوق، كما قال الله ﷻ: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٩٧) إِذْ تُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[الشَّجَرَة: ٩٧-٩٨]، فعبدوا أصنامهم وسووها بالله في العبادة، فهذا القياس الفاسد هو الذي أوقعهم في الشرك، فعليك بالاتباع تسلم وتنجو، فلا اعتصام بالسنة نجاة.



قال الصنف رحمه الله :

ولا تطلب من عندك حيلةً ترد بها على أهل البدع، فإنك أمرت بالسكوت عنهم، ولا تمكنهم من نفسك. أما علمت أن محمد بن سيرين في فضله لم يجب رجلاً من أهل البدع في مسألة واحدة، ولا سمع منه آيةً من كتاب الله، فقليل له، فقال: أخاف أن يحرفها فيقع في قلبي شيء.

الشَّيْخ

قد يتكلف بعض الناس في حرصه على دعوة أهل البدع إلى السنة فيحرص على دعوتهم إلى المناظرة.

فالمؤلف يقول: (ولا تطلب من عندك حيلةً ترد بها على أهل البدع).

أي: لا تتكلف في طلب الحيلة وهي: تقليب الفكر حتى تهتدي إلى مقصودك، فأنت أمرت بالسكوت عن مناظرتهم، فلا تمكنهم من نفسك فيطمعوا فيها، فإنهم إذا رأوا منك إظهار الضعف فإنهم يتسلطون عليك، فيحتوونك، وربما يبالغون في إكرامك حتى تغتر بهم.

وقال: (أما علمت أن محمد بن سيرين في فضله).

يعني مع جلالة قدره ومكانته في العلم.

وقال: (لم يجب رجلاً من أهل البدع في مسألة واحدة، ولا سمع منه آيةً من كتاب الله ﷻ، فقليل له).

لماذا لم تفعل ذلك؟

وقال: (فقال: أخاف أن يحرفها فيقع في قلبي شيء).

يعني شيء من الشك.

فالحذر الحذر من مكر أهل البدع، فقد يذهب المرء لمناظرتهم
ويجالسهم على سبيل الإنكار عليهم والرد عليهم فيتبسطون معه، وربما
أظهروا له الإجلال والاحترام حتى يميل إليهم.

وليس المراد أن يُترك أهل البدع من الدعوة إلى الله تعالى، بل وسائل
دعوتهم متعددة ومنها: المناصحات الفردية، دون الدخول مع أهل البدع في
مناظرات، وإهداء الكتب لهم، ونشر كلام العلماء الكبار ودفعه إليهم،
ونحو ذلك من الطرائق الشرعية المناسبة لحالهم، وما عدا ذلك فيُخشى على
المناظر دون توافر شروط المناظرة من لحوق الضرر عليه.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإذا سمعتَ الرجل يقول: إنا نحن نعظم الله إذا سمع آثار رسول الله ﷺ فاعلم أنه جهمي، يريد أن يرد أثر رسول الله ﷺ، ويدفعه بهذه الكلمة، وهو يزعم أنه يعظم الله وينزهه إذا سمع حديث الرؤية، وحديث النزول وغيره، أفليس يرد أثر رسول الله ﷺ؟ وإذا قال: إنا نحن نعظم الله أن يزول من موضعٍ إلى موضعٍ فقد زعم أنه أعلم بالله من غيره، فاحذر هؤلاء؛ فإن جمهور الناس من السوق وغيرهم على هذا الحال، وحذر الناس منهم.

الشيخ

إذا كان الكلام في باب توحيد الأسماء والصفات فقد تسمع من يقول: نحن نعظمُ الله إذا سمع آثار رسول الله ﷺ، فإذا سمعت ذلك فاعلم أن المتكلم جهمي؛ لأنه يرى أن نفي الصفات من تعظيم الله تعالى، وقد فعل ذلك فراراً من التشبيه، فيرى أن رده لنصوص الصفات من تعظيم الله، فهذا جهمي، يريد أن يرد أثر رسول الله ﷺ، ويدفعه بهذه الكلمة، وهو يزعم أنه يعظم الله وينزهه إذا سمع حديث الرؤية وحديث النزول ونحوهما، وفي الحقيقة أنه يريد تعطيل الصفات، فراراً من التشبيه، فلا يثبت الرؤية ولا النزول ولا غير ذلك من نصوص الصفات، فإذا قال ما قال فهو بقوله هذا يرد الآثار التي فيها إثبات الصفات.

وقال: (وإذا قال: إنا نحن نعظم الله أن يزول من موضعٍ إلى موضعٍ فقد زعم أنه أعلم بالله من غيره).

وإذا قال: إنا نحن نعظم الله أن يزول من موضعٍ إلى موضعٍ؛ فينكر نزول الله جل وعلا، لأن نزوله يلزم منه خلو المكان، فهذه شبهة متوهمة

عند الجهمية، فالجهميُّ يقول: إذا أثبت المرء النزول فمعناه أنه يخلو منه العرش، ويقول: نحن نعظم الله أن يزول من موضع إلى موضع، فهذا قد زعم أنه أعلم بالله من غيره، وليس هناك أعلم بالله من الله، ولا أعلم بالله بعد الله من رسول الله ﷺ.

والنصوص جاءت بإثبات النزول إلى السماء الدنيا، فهؤلاء قد أنكروا هذه النصوص التي بلغت حد التواتر.

قال: (فإنَّ جمهور الناس من السوقِ وغيرهم).

يعني: العامة والسفلة.

وقال: (على هذا الحال).

يعني: اتبعوهم على هذا المسلك الذي وقعوا فيه بسبب قوتهم في زمان المؤلف.

قال: (وحذّر الناس منهم).

وهذا هو الموقف من البدع أن يُحذّر الناس منها لئلا يقعوا فيها.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وإذا سألك أحد عن مسألة في هذا الكتاب، وهو مسترشد فكلمه، وأرشده، وإذا جاءك يناظرك، فاحذره، فإن في المناظرة: المراء، والجدال، والمغالبة، والخصومة، والغضب، وقد نُهيت عن جميع هذا جدًّا، وهو يزيل عن طريق الحق، ولم يبلغنا عن أحدٍ من فقهاءنا وعلمائنا أنه ناظر أو جادل أو خاصم.

قال الحسن البصري: الحكيم لا يماري ولا يداري في حكمته أن ينشرها، إن قُبلت حمد الله، وإن رُدَّت حمد الله.

وجاء رجل إلى الحسن فقال له: أنا أناظرك في الدين؟ فقال الحسن: أنا عرفت ديني، فإن ضلَّ دينك فاذهب فاطلبه.

وسمع رسول الله ﷺ قَوْمًا على باب حجرته، يقول أحدهم: ألم يقل الله كذا؟ وقال الآخر: ألم يقل الله كذا؟ فخرج مغضبًا، فقال: «أبهذا أُمِرتُم؟ أم بهذا بُعثت إليكم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟» فنهى عن الجدال.

وكان ابن عمر يكره المناظرة، ومالك بن أنس، ومن فوقه، ومن دونه إلى يومنا هذا، وقول الله ﷻ أكبر من قول الخلق، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا يُجَدِّلُ فِيَّ ءَايَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وسأل رجل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: ما النشاطات نشطًا؟ فقال: لو كنت مخلوقًا لضربت عنقك.

وقال النبي ﷺ: «المؤمن لا يماري، ولا أشفع للمماري يوم القيامة، فدعوا المراء لقلّة خيره».

الشَّيْخ

مضمون هذا الكلام نبّه عليه المؤلف مرارًا في هذا الكتاب، ولعله أراد التأكيد على ذلك.

قال: **(وإذا سألك أحد عن مسألة في هذا الكتاب، وهو مسترشدٌ).**
أي: يريد النصيحة، لا الجدل.
قال: **(فكلمه، وأرشده).**

المقصود: المسائل التي تكلم عنها في كتابه هذا، فإذا جاءك شخص يريد المناصحة أو أشكلت عليه بعض الأشياء في هذا الكتاب فأرشده، وناصحه.

قال: **(وإذا جاءك يناظرُك ويريد المناظرة والمغالبة فاحذره).**
فإذا جاء يريد الجدل على الباطل، وطلب الغلبة على خصمه فاحذره.
قال ابن بطة رحمته الله: (سمعتُ بعض شيوخنا يقول: المجالسة للمناصحة فتح باب الفائدة، والمجالسة للمناظرة غلق باب الفائدة).
فهذه ثمرة من ثمرات المناظرات التي لا زمام لها ولا خطام ولا ضوابط، فهي تؤول إلى أن يريد كل شخص التغلب على الآخر لا الوصول إلى الحق، فثمرة هذه المناظرة غير موجودة هنا، ولهذا قال: فاحذره.

ثم ذكر شيئًا من مساوئ المناظرة بالباطل؛ فقال:
(فإن في المناظرة: المراء، والجدال، والمغالبة، والخصومة، والغضب وقد نُهيَت عن جميع هذا جدًّا).

وقد تقدّم بيان شيء من الآثار التي فيها النهي عن المراء والجدال.

قال: (وهو يزيل عن طريق الحق).

فالمناظرة تصد عن طريق الحق، وتورث الشك، وربما أورثت ما هو أعظم من الشك، فهي تزيح الإنسان عن الجادة.

قال: (ولم يبلغنا عن أحدٍ من فقهاءنا وعلمائنا أنه ناظر أو جادل أو خاصم).

قال الحسن البصري رحمته الله:

(الحكيم لا يماري ولا يداري في حكمته أن ينشرها، إن قُبِلت حمد الله، وإن رُدَّت حمد الله).

أي: يترك المراء والجدال.

فالدعاة إلى الله تعالى مطالبون بدلالة الناس دلالة الإرشاد والبيان فحسب، كما قال الله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وليسوا مكلفين بالتنازع، فهداية التوفيق بيد الله تعالى، فعليهم أن يبينوا للناس الحق، ويدعوا عنهم الجدال والمراء بالباطل.

قال: (وجاء رجل إلى الحسن فقال له: أنا أناظرك في الدين؟ فقال الحسن: أنا عرفت ديني، فإن ضلَّ دينك فاذهب فاطلبه).

وهذا من جملة الآثار الدالة على أن السلف لا يدخلون أنفسهم في باب المناظرات، وإنما يعلمون الحق، فمن فهم الحق فالحمد لله، لأن الحق عليه نور، وهو بين وواضح ومصادره واضحة، فليس المرء بحاجة إلى الدخول في المناظرات التي تورث الشك.

قال: (وسمع رسول الله ﷺ قوماً على باب حجرته).

وهذا سبقت الإشارة إليه، وكان من سمعهم يتنازعون في مسائل القدر.

قال: (يقول أحدهم: ألم يقل الله كذا؟ وقال الآخر: ألم يقل الله كذا؟ فخرج مغضباً).

وهذا دليلٌ على إنكاره على هؤلاء، لأنهم تنازعوا في مسائل لا وجه للمنازعة فيها، فالقدر سر الله في خلقه، ولا يسع المرء في هذا الباب ولا في غيره من الأبواب إلا التسليم والانقياد وعدم التدخل في حكمة الله جل وعلا وفي أفعاله، فالله جل وعلا لا يُسأل عما يفعل.

قال: (فخرج مغضباً فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم بهذا بُعثت إليكم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟» فنهى عن الجدل).

وانتهوا عليهم السلام، والذي حصل إنما هي حوادث فردية وقد انتهت، وما كانت هناك فرقة يقال لها القدريّة إلا في أواخر عهد الصحابة عليهم السلام، فهذه استشكالات وجدت وعالجها النبي صلى الله عليه وآله في وقتها وانتهت.

قال: (وكان ابن عمر يكره المناظرة، ومالك بن أنس، ومن فوقه، ومن دونه إلى يومنا هذا).

يعني أن السلف على هذا المنهج، فهذا منهجهم.

قال: (وقول الله تعالى أكبر من قول الخلق).

المقصود: أن النهي عن الجدل بالباطل قد دلّ عليه القرآن الكريم، ومنه قول الله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِيْ ءَايَةِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غَفَلَة: ٤].

ومعنى الآية: ما يجادل بالباطل فيما نزل من الله من الآيات البينات إلا الجاحدون الذين يكذبون بالحق إذ جاءهم، فدلّت الآية على أن مسلك الجدل بالباطل هو مسلك الكفرة، ونحن قد نُهينا عن التشبه بهم، في جاهلية الاعتقاد وفي جاهلية السلوك.

(وسأل رجلٌ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: ما الناشطات نشطًا؟ فقال: لو كنت مخلوقًا لضربت عنقك).

يعني: لو كنت خارجيًا لضربت عنقك، فالخوارج ورد الحث على قتلهم، ومن سمات الخوارج التحليق، وقد كانوا يتعبدون لله تعالى بذلك، كما جاء في الحديث: «سيماهم التحليق أو التسيد» رواه البخاري. والتحليق: إزالة شعر الرأس، يفعلونه تعبدًا، والتسيد: هو التحليق. وقيل: ما هو أشد منه وهو استئصال الشعر أو ترك غسله ودهنه زهدًا في الدنيا.

ولا شك أن حلق شعر الرأس تعبدًا يُفعل في النسك، وهو أفضل من التقصير، وحلقه في غير النسك مباحٌ على الصحيح، ما لم يُقصد به التشبه بالخوارج، أو كان شعارًا للخوارج في زمنٍ من الأزمان فإنه يُجتنب، أما التعبد بحلقه لغير الله فهذا محرم.

وهذا الرجل الذي سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو صبيغ بن عُسل وقصته مشهورة، كان ممن يسأل عن المتشابه، فضربه عمر رضي الله عنه بالعراجين حتى سالت الدماء على وجهه، فلما خرجت الخوارج طلبوا منه أن يخرج معهم فقال: (هيهات، قد نفعتني الله بموعظة الرجل الصالح) أخرجه عبد الرزاق في المصنف وغيره.

قال: (وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن لا يماري، ولا أشفع للمماري يوم القيامة، فدعوا المراء لقلة خيره»).

وهذا الحديث ضعيفٌ جدًا، فهو حديث منكر، والنصوص الصحيحة في هذا الباب كثيرة بحمد الله ومنته.



قال الصنف رحمه الله :

ولا يحل لرجلٍ مسلمٍ أن يقول: فلان صاحب سنة حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، لا يقال له: صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها.



ما ذكره المؤلف رحمه الله هنا فيه الإنصاف في باب الحكم، فالسني هو مَنْ كان على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

فإذا رأيت رجلاً قد اجتمعت فيه السنة إلا في أصلٍ من أصول أهل البدع فلا تقل: هو سني إلا في هذا الباب، فضابط الخروج من السنة؛ أن يفارق أهل السنة في أصلٍ كليٍّ من أصولهم مفارقةً كليةً، فخرج بذلك من فارقهم في جوانب من الأصول، مثل تأويل بعض الصفات كما وقع من بعض الأئمة، فلا يقال: هؤلاء أهل بدع.

قال: (ولا يحل لرجلٍ مسلمٍ أن يقول: فلانُ صاحب سنة حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة).

فالسني بحق هو من اجتمعت فيه خصال السنة، بأنواعها، وإذا خالف المرء في سلوكه وأخلاقه فلا يخرج من السنة، بل يبقى صاحب سنة عنده قصور في جانب الأخلاق، فالذي يخرج من السنة هو الذي يخالف أهل السنة في أصلٍ كليٍّ، وفي زماننا حصل التساهل في إطلاق الأحكام والألقاب، وعدم إنزال أهل العلم منازلهم، وصار بعضهم لا يفرق بين السني والبدعي، ولا يعرف أوصاف العلماء والله المستعان.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وقال عبد الله بن المبارك: أصل اثنين وسبعين هوى: أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة أهواء انشعبت الاثنان وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج.

فمن قدّم أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً على أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يتكلم في الباقيين إلا بخير، ودعا لهم، فقد خرج من التشيع أوله وآخره. ومن قال: الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره.

ومن قال: الصلاة خلف كل برّ وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره.

ومن قال: المقادير كلها من الله ﷻ خيرها وشرها، يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، فقد خرج من قول القدرية، أوله وآخره، وهو صاحب سنة.



تقدم ما يتعلق بحديث الافتراق، وبيان أنّ أصول الفرق ترجع إلى هذه الفرق: القدرية والمرجئة والشيعة والخوارج.

والمقصود: التحذير من أصول الفرق، لأنّ ما عداها في الجملة قد تشعب منها، فمن جاء بعدهم من الفرق فإنه يرجع إليهم في أصولهم في الجملة.

قال: (فمن قدَّم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا على أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يتكلم في الباقيين إلا بخير، ودعا لهم، فقد خرج من التشيع أوله وآخره).

ثم أشار إلى بعض العلامات التي يُعرف بها السني من البدعي، فذكر: أنَّ الذي يقدِّم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا على جميع الصحابة، ولا يتكلم في الصحابة الآخرين فليس على طريقة أهل التشيع، فقد سلم من التشيع؛ لأن الشيعة يقدحون في الصحابة.

قال: (ومن قال: الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره).

ومن قال: الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص فقد خالف المرجئة الذين أخرجوا العمل من مسمَّى الإيمان.

قال: (ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم يرَ الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره).

ومن رأى السمع والطاعة والدعاء لولاة الأمر والصبر عليهم فقد خرج من مذهب الخوارج.

قال: (ومن قال: المقادير كلها من الله ﷻ خيرها وشرها، يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، فقد خرج من قول القدرية، أوله وآخره، وهو صاحب سنة).

ومن أثبت المقادير وأنها من الله ﷻ خيرها وشرها وأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، فهذا ليس بقدري.

فهذه علامات يُعرف بها صاحب السنة وعلى هذه الأمثلة فقس.

قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وبدعةً ظهرت، هي كفر بالله العظيم، ومن قال بها فهو كافرٌ بالله لا شك فيه: من يؤمن بالرجعة، ويقول: علي بن أبي طالب حيٌّ، وسيرجع قبل يوم القيامة، ومحمد بن علي وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وتكلموا في الإمامة، وأنهم يعلمون الغيب، فاحذرهم؛ فإنهم كفارٌ بالله العظيم، ومن قال بهذا القول.

————— الشَّيْخُ —————

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أصول الفرق عمومًا نبه هنا وحذر من بعض البدع الشنيعة المخالفة لمذهب السلف، فقال:

(وبدعةً ظهرت هي كفر بالله العظيم، ومن قال بها فهو كافرٌ بالله لا شك فيه: من يؤمن بالرجعة).

ويقصد بهذا الرافضة، فهم يعنون رجعة الأموات بعد موتهم في آخر الزمان، وهذا لا دليل عليه، إلا ما جاء عن عيسى بن مريم عَلَيْهِ السَّلَام.

قال: (ويقول: علي بن أبي طالب حي).

وأنه في السحاب.

قال: (وأنه سيرجع قبل يوم القيامة).

وهذه التي كان يروج لها عبد الله بن سبأ، ويقولون برجعة المهدي المزعوم الذي لا وجود له، ويقولون أيضًا: محمد بن علي وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، كل هؤلاء سيرجعون عندهم.

قال: (ومحمد بن علي وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وتكلموا في الإمامة، وأنهم يعلمون الغيب).

وتكلموا في الإمامة؛ يعني الأئمة الاثني عشرية يرون أنَّ النبي ﷺ قد نصَّ على أنهم هم الأئمة، وأنهم يعلمون الغيب وسيرجعون وينتقمون من الناس الذين ما دانوا بدين الرفض.

قال: (فاحذرهم فإنهم كفارٌ بالله العظيم، ومن قال بهذا القول).

يعني فهو كافر؛ لأنهم ردوا النصوص الصريحة المحكمة في أنَّ الإنسان إذا مات لا يرجع إلى الدنيا، وأيضًا ادَّعوا أنَّ هؤلاء يعلمون الغيب، والله جل وعلا يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النحل: ٦٥]، فبه المؤلف رحمه الله على بدعةٍ من أشنع البدع.



قال الصنف رحمه الله:

قال طُعْمة بن عمرو، وسفيان بن عيينة: من وقف عند عثمان وعلي فهو شيعي لا يُعدَّل، ولا يُكَلِّم، ولا يُجالس. ومن قدم علياً علي عثمان فهو رافضي قد رفض أثر أصحاب رسول الله ﷺ، ومن قدَّم الثلاثة علي جماعتهم وترحم علي الباقيين وكَفَّ عن زلهم فهو علي طريق الاستقامة والهدى في هذا الباب.

الشَّيْخ

ذكر المؤلف رحمه الله بعض العلامات التي يُعرف بها الرافضة، فقال:

(قال طُعْمة بن عمرو، وسفيان بن عيينة: من وقف عند عثمان وعلي فهو شيعي لا يُعدَّل، ولا يُكَلِّم، ولا يُجالس).

والتوقف من جهة عدم تفضيل أحدهما علي الآخر، وهذا عند الشيعة، فهذا لا يُعدَّل، ولا يُكَلِّم، ولا يُجالس؛ لأنه صاحب بدعة.

قال: (ومن قدم علياً علي عثمان).

يعني في الخلافة.

قال: (فهو رافضي قد رفض أثر رسول الله ﷺ).

لأنَّ الرافضة يقدمون علياً علي عثمان، وهذا مخالف للنصوص الواردة في تقديم عثمان، وتقدَّم ما يدل علي ذلك.

قال: (ومن قدَّم الثلاثة).

أي: قدَّم أبا بكر وعمر وعثمان.

قال: (علي جماعتهم).

يعني علي جميع الصحابة رضي الله عنهم.

قال: (وترحم على الباقيين، وكفّ عن زلّهم فهو على طريق الاستقامة والهدى في هذا الباب).
فهو سني، وسبق بيان أنّ ترتيب الخلفاء في الخلافة كترتيبهم في الفضل.



قال الصنف رحمه الله :

والسنة أن تشهد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة أنهم
في الجنة لا شك فيه.

الشيخ

المراد بالسُّنة هنا: السنة بالمعنى العام وهي: موافقة الكتاب والسُّنة
وفق فهم السلف الصالح.

وما ذكره المؤلف رحمه الله مستنده نصوص منها حديث عبد الرحمن بن
عوف رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في
الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في
الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة،
وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة» رواه الترمذي
وصححه الألباني.

فهذا فيه نصٌّ على هؤلاء العشرة، فيجب أن يوقف عند النص، ويُشهد
لهم بأنهم من أهل الجنة قطعاً.



قال الصنف رحمه الله:

ولا تفرد بالصلاة على أحدٍ إلا لرسول الله ﷺ وعلى آله فقط.

————— الشَّيْخُ —————

مراد المؤلف رحمه الله أن لا تخصَّ الصلاة على أحد، فلا تقل: فلان ﷺ إلا النبي ﷺ كما جاء في الصلاة الإبراهيمية: (اللهم صل على محمد)، ويُصَلَّى أيضًا على سائر الأنبياء.

وما عداهم فإنَّ شعار أهل السنة الترضي عن الصحابة رضي الله عنهم، لأن هذا إخبارٌ بحالهم، وهذا مأخوذ من قول الله ﷻ: ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٠٠].

ومن بعدهم من التابعين ومن بعدهم من أئمة الإسلام فإنه يُترحم عليهم.

وقال بعض أهل العلم: من كان له شأن في العلم فحصل الترضي عنه فلا مانع منه، لكن لا يُتخذ هذا شعارًا، فيُقال لمن لم يكن له شأن في العلم.

ولو صلى المرء أحيانًا على الصحابة ولم يتخذه شعارًا فلا بأس.

وقد جاء في الصحيحين أنَّ النبي ﷺ قال: «اللهم صل على آل أبي أوفى».

فهذه الألقاب جعلها أهل السنة شعارًا يُميز من خلالها بين الأنبياء وبين الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم.

وفي بعض الكتب يوجد جفاء في هذه الألقاب، ومن صور ذلك: ما جاء في بعضها من اختصار الصلاة على النبي ﷺ فمن الأدب أن تكتب كاملةً ولا تكتب (صلعم) أو (ص م) أو (ص)؛ لما فيه من نقص الأجر لنقص الكتابة.

قال النووي رحمه الله: «إذا صلى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم ولا يقتصر على أحدهما فلا يقل صلى الله عليه فقط ولا ﷺ فقط».

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله معلقاً على كلام النووي المتقدم: (وهذا الذي قاله منتزِعٌ في هذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فالأولى أن يقال: ﷺ تسليمًا [الأجزاء: ٥٦].

وعليه فليس مناسباً هذا الاختصار بل عادة أهل العلم الجمع بين كتابه الصلاة على النبي ﷺ والتلفظ بذلك.

وهذه المخالفات في الغالب إنما هي من عمل النساخ، وليست من عمل أهل العلم، فالعلماء يعرفون أحكام هذه المسائل، والنساخ فيهم من هو عامي لا شأن له بالعلم الشرعي.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وتعلم أنَّ عثمان بن عفان قُتِلَ مظلومًا ، ومن قتله كان ظالمًا .



سبق الكلام عن هذه المسألة، فالذين قتلوا عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هم البغاة، وبعض أهل العلم يسميهم خوارج، ولكن أكثر أهل العلم يعدهم من البغاة لأنهم لا يحملون فكر التكفير، وإنما هم طلاب دنيا، أرادوا المال، وكان مما انتقدوا عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عليه قضية المال والولايات، فقتلوه ظلمًا وعدوانًا.



قال الصنف رحمه الله :

فمن أقرّ بما في هذا الكتاب وآمن به واتخذهُ إمامًا، ولم يشكّ في حرفٍ منه، ولم يجحد حرفًا واحدًا فهو صاحب سنةٍ وجماعةٍ كاملٌ، قد كُملت فيه السنة، ومن جحد حرفًا مما في هذا الكتاب، أو شك في حرفٍ منه أو شك فيه أو وقف فهو صاحب هوى.



مضمون هذا الكلام كرره المؤلف في عدّة مواطن، والمقصود منه أنه تحرى في كتابه ألا يخرج عن منهج السلف، ولهذا عدّ من اتخذ هذا الكتاب إمامًا له يقتدي بما فيه ولم يشك في حرفٍ منه ولم يجحد حرفًا منه فإنه من أصحاب السنة والجماعة وقد كملت فيه السنة، ومن جحد حرفًا مما فيه أو شك ووقف فهو صاحب هوى، أي صاحب بدعة، وتقدم أن هذا القول لا يُسلم به؛ فالكتاب فيه ما هو منتقد، وسبق التنبيه على ذلك.



قال الصنف رحمه الله :

ومن جحد أو شك في حرفٍ من القرآن، أو في شيءٍ جاء عن رسول الله ﷺ، لقي الله تعالى مكذبًا، فاتقِ الله واحذر وتعاهد إيمانك .



الجحود مبناه على الإنكار، وليس على التأويل الذي له مسوِّغ في اللغة، فمن جحد ووقع في هذا النوع من الكفر فهو خارجٌ من الملة، ليس بمسلم .

قال : (فاتقِ الله واحذر) .

من الوقوع في تكذيب شيء من شرع الله .

قال : (تعاهد إيمانك) .

أي : تفقَّده وراعه، وحافظ عليه من كل ما يقدر فيه من النواقض والنواقص .

وتعاهد العبد إيمانه دليل على فقهه في دين الله تعالى .

قال أبو الدرداء رضي الله عنه : (إنَّ من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أم مُنتَقَص) رواه اللالكائي في السنة .



قال الصنف رحمه الله :

ومن السنة أن لا تعين أحدًا على معصية الله، ولا أولي الخير،
ولا الخلق أجمعين، لا طاعة لبشرٍ في معصية الله، ولا يُحب عليه
أحدًا، واکره ذلك كله لله تبارك وتعالى.



قال رحمه الله : (ومن السنة).

وهي الطريقة الشرعية الواجبة.

قال: (أن لا تعين أحدًا على معصية الله، ولا أولي الخير، ولا الخلق
أجمعين).

أن لا تعين أحدًا على معصية الله جل وعلا؛ لأن الله جل وعلا
يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

فلا تعن أحدًا من الخلق على المعصية حتى وإن كان من أولي الخير؛
لأن هذا من التعاون على الإثم والعدوان.

قال: (لا طاعة لبشرٍ في معصية الله).

ولا تطع الخلق في معصية الله جل وعلا، ففي الحديث: «لا طاعة
لمخلوق في معصية الخالق» رواه البخاري ومسلم.

قال: (ولا يحب عليه أحدًا).

أي: لا يحب على المعاصي أحدًا.

قال: (واكره ذلك كله لله تبارك وتعالى).

أي: اكره العصاة بقدر معصيتهم، واکره المعصية كذلك، لأنَّ الله
يبغضها ولا يرضاها، وتحبيب الطاعة للعبد وجعل الكراهة للمعصية فضل

من الله على العبد، فعليه أن يسأله العون على الطاعة والبعد عن المعصية،
فقد قال سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ أَلَيْمَنَ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ
الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (٧) فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ ﴿[الْمُحَذِّذِينَ: ٧-٨] .



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

والإيمان بأن التوبة فريضة على العباد أن يتوبوا إلى الله ﷻ من كبير المعاصي وصغيرها .

الشيخ

التوبة هي الرجوع عن الذنب والندم على ما مضى والعزم على ألا يعود إليه، وهي فريضة بالإجماع؛ لقول الله ﷻ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التَّحْوِيلُ: ٨] .

وقال سبحانه: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣١] . فهذه أوامر، والأصل في الأمر الدلالة على الوجوب .

وقد ذكر العلماء شروطًا للتوبة لا تصحُّ إلا بوجودها، وهي: أن يقلع العبد عن الذنب، بأن يتركه نهائياً، وأن يندم على ما قد مضى، وأن يعزم في المستقبل على ألا يعود إليه، وإذا كان الأمر يتعلق بحقوق الآدميين، سواء بأموالهم أو أعراضهم أو أبدانهم فعليه أن يطلب المسامحة ممن له عليه حق، أو يؤدي الحقوق إلى أهلها .

ثم إن التوبة تتجزأ؛ فإذا وقع المرء في معصية وتاب من هذه المعصية دون غيرها فإن الله يتوب عليه في المعصية التي تاب منها ووُجدت فيها شروط التوبة، بخلاف المعتزلة فالإيمان عندهم كلُّ لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله .



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

ومن لم يشهد لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة فهو صاحب بدعة وضلالة، شاكُ فيما قال رسول الله ﷺ .

————— الشَّيْخ —————

يجب الوقوف عند النصوص الشرعية والتسليم لها، وفي هذا مخالفة لطريقة أهل البدع والزيغ، فإنهم يردون الآثار بشبهاتٍ عندهم، فيجب مخالفتهم في هذا الباب والتسليم للنصوص، ومن ذلك:

قال: (ومن لم يشهد لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة فهو صاحب بدعة وضلالة، شاكُ فيما قال رسول الله ﷺ).

لأنه ردَّ النصوص التي فيها الشهادة لبعض المعينين بالجنة، فمن شهد له النبي ﷺ بعينه وصح ذلك عنه فإنه يجب الشهادة له بذلك اتِّباعاً لرسول الله ﷺ وتصديقاً لقوله.



قال الصنف رحمه الله :

وقال مالك بن أنس: من لزم السنة، وسلم منه أصحاب رسول الله ﷺ ثم مات، كان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وإن كان له تقصير في العمل.

الشَّيْخ

معنى أثر الإمام مالك رحمه الله: أنَّ من لزم السنة وسلم منه أصحاب رسول الله ﷺ ثم مات على هذا فقد سلم ونجا، وإلا هلك كما هلك الخوارج والرافضة الذين طعنوا في الصحابة وكفروهم، بل كفَّروا بعض من شُهد له بالجنة، فالذي يسلم من طريقة هؤلاء فهو مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، لأن محبته لهم تلحقه بهم، وقد جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «المرء مع من أحب».

قال: (وإن كان له تقصير في العمل).

فمن سلمت له عقيدته وسلم من البدع فهو مع من أحب، لأن الحديث السابق عام فيدخل فيه أصحاب التقصير في العمل ما دام أنهم سلموا من نواقض التوحيد ونواقضه، ومن المحدثات في دين الله تعالى.



قال الصنف رحمه الله :

وقال بشر بن الحارث: الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام.

————— ❁ ❁ ❁ —————

هذا الكلام في تقرير أنه لا فرق بين السنة والإسلام.

فالإسلام: هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة بأنواعها والبراءة من الشرك وأهله، والسنة: لزوم الحق.

وقد سبق بيان معاني السنة فيما مضى، فالسنة بالمعنى العام لزوم الحق، والحق يؤخذ من الكتاب والسنة وفق فهم السلف، وعليه فلا فرق بين الإسلام والسنة من هذا الوجه، فالإسلام هو السنة والسنة هي الإسلام، فلا يُفرق بينهما.

والسنة فيها الأوامر والنواهي وهذا هو الإسلام.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وقال فضيل بن عياض: إذا رأيت رجلاً من أهل السنة، فكأنما أرى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، وإذا رأيت رجلاً من أهل البدع فكأنما أرى رجلاً من المنافقين.

الشرح

يقرّر الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ أنه إذا رأى رجلاً من أهل السنة فكأنما رأى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ؛ بسبب التشابه بينهم في لزوم السنة ولزوم الأثر، أما فضل الصحبة فلا يدانيه فضل، ولكن التشابه قد يحصل في التمسك بالأصول التي عليها السلف، فهو رأى أنهم أهل تشبه بسلفهم. قال: (وإذا رأيت رجلاً من أهل البدع فكأنما أرى رجلاً من المنافقين).

بسبب القواسم المشتركة بين أهل البدع وبين المنافقين، ومن أعظمها: الصد عن الاتباع، فأهل البدع والمنافقون يصدون عن الحق، وأهل البدع يفسدون في الأرض ويزعمون أن ما يقررونه من البدع هو الحق وأنهم لا يريدون للأمة إلا اتباع الحق، والمنافقون قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴿١٢﴾ [البقرة: ١١-١٢]، والنفاق يكثر في أهل البدع، وأهل البدع فيهم شبه بالمنافقين من جهة سلوكهم وأخلاقهم، لا من جهة الحكم عليهم، فالمنافقون كفرة، وأهل البدع منهم الكفرة الذين وقعوا في البدع الكفرية ومنهم من هو دون ذلك.



قال الصنف رحمه الله :

وقال يونس بن عبيد: العجبُ ممن يدعو اليوم إلى السنة، وأعجب منه من يجيب إلى السنة فيقبل .

————— ❁ الشَّيْخ ❁ —————

أهل السنة غرباء في أول أمرهم، وإلى قيام الساعة فهم أقل الناس، والمسلمون عمومًا هم أقل الناس بين الأديان، وأهل السنة بين فرق الأمة هم فرقة واحدة، فالفرقة الناجية واحدة والبقية هي فرق الضلال.

فالعجب ممن يدعو اليوم إلى السنة، بسبب قلتهم، حتى أنك تجد بلدانًا كثيرة ليس فيها سني واحد يدعو إلى يدعو إلى السنة المحضة، فيونس بن عبيد رحمه الله يتعجب ممن يدعو في زمانه إلى السنة بسبب قلة الدعاة إلى السنة.

وأحيانًا سبب قلة الدعاة راجعٌ إلى التقصير والكسل من الدعاة إلى الله جل وعلا، وقد يستسلم بعض الدعاة لواقع مجتمعه وزهد الناس في العلم فيترك الدعوة إلى الله تعالى، وقد تكون قلة الدعاة في أماكن بسبب تسلط دعاة البدع، واستقوائهم بغيرهم كما جرى في فتنة القول بخلق القرآن، وأعجب من قلة أهل السنة من يجيب إلى السنة إذا دُعي إليها، فهذا قليل جدًا؛ لأن من سمات أهل البدع في الغالب عدم الرجوع إلى السنة، ولأن الحق ثقيلٌ على كثيرٍ من النفوس، ولأن طلاب الحق قليل، فقبولهم مما يُتعجب منه.



قال الصنف رَحِمَهُ اللهُ :

وكان ابن عون يقول عند الموت: السنة السنة، وإياكم والبدع، حتى مات.

الشيخ

هذه من وصايا السلف عند الموت، فقد كان ابن عون رَحِمَهُ اللهُ يقول عند موته: السنة السنة، يعني الزموها؛ لأنها سببٌ للنجاة، وفي الغالب الذي يوصي عند موته هو صاحب صدق، لأن هذا المقام ليس مقام كذب فهو قد تيقَّن أن الموت أمامه، فيوصي بهذه الوصية وهي لزوم السنة. ثم قال: (وإياكم والبدع).

يعني: احذروها، وكرِّر هذا وأعاد فيه حتى مات.

وهذا فيه تنبيهٌ على حرص أهل السنة ودعاتها على هداية الخلق إلى آخر حياتهم، فهذه من الدعوة إلى الله تعالى، فالداعية إلى الله عليه أن يدعو إلى الله تعالى إلى أن تفارق الروح البدن، فمن تعلق قلبه بالعلم والسنة والتوحيد دعا إليها إلى آخر حياته، فالدعوة عبادة، والعبادة لا تنقطع إلا بالموت، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحج: ٩٩]، واليقين المراد به في الآية الموت بالإجماع.



قال الصنف رحمه الله :

وقال أحمد بن حنبلٍ : ومات رجلٌ من أصحابي فرئي في المنام ،
فقال : قولوا لأبي عبد الله : عليك بالسنة ؛ فإن أول ما سألني الله
سألني عن السنة .



هذه الرؤيا التي حدَّث بها الإمام أحمد رحمه الله من باب البشارات ، وإلا
فإنَّ من مات على السنة فإنه يموت على خير ويُرَجى له الخير ، فهذه الرؤيا
يُحدَّث بها من باب البشارة .

قال : (ومات رجلٌ من أصحابي) .

لم يسمِّه ، ولعله لم يسمه لمصلحة في ذلك ، فرئي في المنام ، فقال :
قولوا لأبي عبد الله : عليك بالسنة -يعني الزم السنة- ؛ فإن أول ما
سألني الله سألني عن السنة .

قال : (فإن أول ما سألني الله سألني عن السنة) .

والله جل وعلا يقول : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾
[القصص: ٦٥] ، فهذا دليل على أن مما يُسأل عنه العبد يوم القيامة عن السنة ،
والسنة هنا بمعنى لزوم الحق وهو الذي جاءت به الرسل ، فيُسألون عن
متابعة الرسل ولزوم السنة .



قال الصنف رحمه الله :

وقال أبو العالية : من مات على السنة مستورا فهو صديق .
ويقال : الاعتصام بالسنة نجاة .



المراد من هذا الأثر : بيان أنَّ من مات على السنة مستورا لا يُعرف عنه الخروج عنها ، ولا يُعرف إلا بالخير ، فهو صديق ، وصديق : صيغة مبالغة .

والمعنى : لا يثبت على السنة إلا أصحاب الصدق .

قال : (ويقال : الاعتصام بالسنة نجاة) .

أي : نجاة في الدنيا والآخرة .

فكم من إنسان هلك في مواطن الفتن ووقع في مسالك الخوارج فهلك وتسبب في قتل نفسه بسبب تركه السنة ، والذي يفعل البدع حتى لو لم يقتل نفسه ، فقد يُقتل حداً أو قصاصاً أو تعزيراً ، فيستحق العقوبة بسبب مفارقتها للسنة .

والسنة نجاة في الآخرة ، فمن فارقتها كان من أهل الوعيد ، إن كانت بدعته مفسقة ، أو الخلود في النار إن كانت مكفرة



قال الصنف رحمه الله :

وقال سفيان الثوري: من أصغى بأذنه إلى صاحب بدعةٍ خرج من عصمة الله، ووُكل إليها -يعني إلى البدع-.

الشَّيْخ

قال سفيان الثوري رحمه الله: (من أصغى)، أي: تعمد الاستماع والجلوس إلى أهل البدع، فقد خرج من عصمة الله، ونُزعت منه العصمة، وهي الحفظ والوقاية، ووُكل إلى البدع.

فمن أعجب بنفسه وجالس أهل البدع، وترك النصوص التي تنهى عن مجالسة أهل الباطل فقد وُكل إلى نفسه، فلم يحصل له مقصوده من الانتفاع بمجالسة أهل البدع، ومن وُكل إلى نفسه وُكل إلى عجز وضعف وتاه في أودية البدع والضلال، فهلك.

فمن أراد السلامة فليتجنب الفتن وما يوصل إليها، ويتجنب دعائها.



قال الصنف رحمه الله :

وقال داود بن أبي هند: أوحى الله تبارك وتعالى إلى موسى بن عمران: لا تجالس أهل البدع، فإن جالستهم فحاك في صدرك شيء مما يقولون أكبتك في نار جهنم.

————— الشَّيْخ —————

ذكر داود بن أبي هند القشيري هذا الأثر وأنه مما أوحى إلى موسى، وهو من الأخبار التي تُروى عن بني إسرائيل، ويُحدث بها من باب الاستئناس، وما مضى يكفي في تقرير المراد.

قال عن موسى عليه السلام :

(لا تجالس أهل البدع).

وقد ورد في شرعنا ما يدل على النهي عن مجالستهم، من مثل قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِيْ حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٦٨].

قال: (فإن جالستهم فحاك).

أي: تحرَّك وتردَّد، ووقع.

قال: (في صدرك شيء مما يقولون).

من الباطل.

قال: (أكبتك في نار جهنم).

أي: إذا مات على بدعة مكفرة ووُجدت فيه شروط التكفير وانتفت عنه الموانع وحُكم عليه بعينه بأنه من أهل الكفر فهذا يُحكم بكفره، والكافر مخلدٌ في النار.

قال الصنف رحمه الله :

وقال الفضيل بن عياضٍ : من جالس صاحب بدعة لم يعط الحكمة .
وقال الفضيل بن عياضٍ : لا تجلس مع صاحب بدعةٍ ، فإنني أخاف
أن تنزل عليك اللعنة .



قوله : (من جالس صاحب بدعة لم يعط الحكمة).

معنى أثر الفضيل بن عياض رحمه الله : أنَّ الذي يجالس أهل البدع لا يؤتى
الحكمة ، وهي الإصابة في القول والفعل ، ولا يؤتى العلم الصحيح ؛ لأن
العلم الذي عند المبتدعة منه ما ليس بصحيح ، فمن ثمرات مجالستهم أنَّ
من يجالسهم لن يكون سائرًا على مذهب السلف ، ولن يؤتى الحكمة ، وهي
الإصابة .

وقوله : (لا تجلس مع صاحب بدعةٍ ، فإنني أخاف أن تنزل عليك
اللعنة).

فالعصاة ورد لعنهم في نصوص كثيرة ، فقد جاء في السنة لعن
السارق ، وأكل الربا ، وشارب الخمر ، وأهل البدع مثل هؤلاء في كون ما
قاموا به كبيرة من الكبائر ، فلا تجلس مع صاحب بدعةٍ ، فإنه يُخاف أن تنزل
عليك اللعنة .

قال بعض أهل العلم : المبتدع أولى باللعن ، فما دام أنَّ هؤلاء لعنوا
وفعلهم لا يرتقي إلى فعل أهل البدع فأهل البدع أولى باللعنة .
والإحداث في دين الله جل وعلا موجب لللعنة .

وقد جاء ما يدل على أنَّ الإحداث في المدينة النبوية؛ موجبٌ لللعن، وهو عام يشمل استحقاق اللعن لمن تعمد الإحداث في أي مكان.

فعن علي رضي الله تعالى عنه قال: ما عندنا شيءٌ إلا كتاب الله وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرمٌ ما بين عائر إلى كذا، مَنْ أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفٌ ولا عدل» رواه البخاري ومسلم.

فلا تجالس هؤلاء الذين يستحقون اللعن، بل جالس من قال الله فيهم: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].



قال الصنف رحمه الله :

وقال الفضيل بن عياضٍ : من أحبَّ صاحب بدعة أحبط الله عمله ،
وأخرج نور الإسلام من قلبه .



معنى أثر الفضيل بن عياض رحمه الله : أنَّ من أحبَّ صاحب بدعة محبةً
قلبية لأجل بدعته ووقع في بدعته الكفرية أحبط الله عمله ، لأنه لا يحبط
العمل إلا الكفر ، وإذا كانت البدعة مكفرة فإنها تحبط العمل .

قال : (وأخرج نور الإسلام من قلبه) .

فلا يكون مسلماً .

ومن أدلته حديث علي رضي الله تعالى عنه المتقدم وفيه : « لا يُقبل منه
صرفٌ ولا عدلٌ » رواه البخاري ومسلم .

قال الحافظ بن حجر رحمه الله : «قوله : صرفٌ ولا عدلٌ ؛ قيل الصرف :
التوبة ، والعدل : الفدية ، وقيل الصرف : النافلة ، والعدل : الفريضة ، نُقل
ذلك عن الحسن البصري ، وعن الجمهور عكسه ، الصرف يعني : الفريضة ،
والعدل : النافلة ، وقيل الصرف : الحيلة ، والعدل : الدية أو الفدية ، وقيل
العدل : التصرف في الفعل» .

والآثار الواردة عن السلف في أنَّ أهل البدع لا يقبل الله منهم عملاً
كثيرة ، محمولة على أنَّ هذه البدع :

- إما أن تكون من قبيل البدع المكفرة ، والكفر يُفسد سائر الأعمال .

- أو تكون هذه البدع منافية لشرط قبول العمل وهما الإخلاص والمتابعة، فتكون الأعمال مردودة، كالوقوع في الرياء الذي قد يفسد العمل، ومنه: الرياء الذي يكون قبل فعل العبادة.
- ومنه: الوقوع في الإخلال بالصلاة كالبدع التي تحصل في الصلاة كالوسوسة وتكرار التكبير.
- أو تكون محمولة على إحباط البدع لأجل عملٍ مخصوص على سبيل الجزاء حتى كأنه لم يُقبل.
- أو تكون محمولة على الزجر عن الابتداع والتنفير منه.



قال الصنف رحمه الله :

وقال الفضيل بن عياضٍ : من جلس مع صاحب بدعة فجز في طريقٍ غيره .

وقال الفضيل بن عياضٍ : من عَظَّم صاحب بدعةٍ فقد أعان على هدم الإسلام ، ومن تبسم في وجه مبتدعٍ فقد استخف بما أنزل الله ﷻ على محمدٍ ﷺ ، ومن زوّج كريمته من مبتدعٍ فقد قطع رحمها ، ومن تبع جنازة مبتدعٍ لم يزل في سخط الله حتى يرجع .



قوله : (من جلس مع صاحب بدعة فجز في طريقٍ غيره).

معنى أثر الفضيل بن عياض رحمه الله : أنك إذا رأيت شخصاً مع آخر صاحب بدعة في طريق فتجاوز ومرت في طريق آخر حتى لا تراه فيؤثر عليك ، وهذا العمل من أجل وقاية النفس ، والسعيد من جُنِبَ الفتن .

وقوله : (من عَظَّم صاحب بدعةٍ فقد أعان على هدم الإسلام).

والأثر الآخر فيه أن أهل البدع يستحقون الإهانة لا التوقير .

ومن عَظَّم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام ؛ لأن تعظيم المبتدع مظنة لحصول مفسدتين ترجعان على الإسلام بالهدم .

المفسدة الأولى : اغترار العامة بما يشاهدونه من تعظيم السني للمبتدع ، فيؤدي هذا إلى اتباع أهل البدع .

والمفسدة الثانية : أن المبتدع إذا وُقِّر من أجل بدعته حصل التمكن من ترويجها ، فتحيا البدع وتموت السنن ، وهذا هو هدم الإسلام بعينه ، وليس المراد به القضاء على الإسلام بالكلية ، فالإسلام باقٍ حتى قيام الساعة .

قال: (ومن تبسم في وجه مبتدعٍ فقد استخف بما أنزل الله ﷻ على محمدٍ ﷺ).

فالشرع أمر بإذلالهم، والتبسم منافٍ للإذلال.

قال: (ومن زوّج كريمته).

وهي: ابنته أو أخته.

(من مبتدع فقد قطع رحمها).

لأنَّ المبتدع حَقُّه الهجر، فإذا زوجته كنت سببًا في قطيعة أختك أو ابنتك.

قال: (ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع).

يعني في غضب من الله؛ لأنه دلَّ الناس على تعظيم هذا الرجل والجلوس معه والاستماع إليه، وعلى مؤلفاته التي فيها ما يوجب السخط.

وكل هذه الأمثلة من صور توقير أهل البدع، ولكن إذا رأى المرء مصلحةً في اتباع جنائزهم وغلب على ظنه أنه لا يترتب على فعله الدعاية لهذا المبتدع فله ذلك، ولهذا يُذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لما بشره ابن القيم بموت رأسٍ من رؤوس أهل البدع غضب وذهب إلى قبره وصلى عليه، وهذا محمولٌ على أن فعله هذا إنما هو لمصلحة شرعية، قد يحصل بها الأثرُ الحسن على الأتباع، وقد يكون ذلك سببًا في هدايتهم إلى السنة، وإذا غلب على ظنك أن أصحاب البدع أهل جمود على بدعهم وأنه لا ثمرة من تأليف أتباعهم فلا تتبع جنازة هؤلاء.



قال الصنف رحمه الله :

وقال الفضيل بن عياضٍ: أكل مع يهوديٍّ ونصرانيٍّ، ولا أكل مع مبتدعٍ، وأحبُّ أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصنٌ من حديد.



قال رحمه الله: (أكل مع يهوديٍّ ونصرانيٍّ، ولا أكل مع مبتدعٍ).

معنى أثر الفضيل بن عياض رحمه الله: أنَّ الأكل مع اليهودي والنصراني أهون من الأكل مع المبتدع، لأن اليهود والنصارى شرهما ظاهر وكفرهما معلوم، فالناس يعرفون أنَّ هذا يهودي وهذا نصراني، وأنهما شر وبلاء على الإسلام والمسلمين؛ ولأنه لو أكل مع مبتدع لظن الناس أن هذا المبتدع على خير فاتبعوه.

قال: (وأحبُّ أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصنٌ من حديد).

أي حاجز يحول بيني وبين مجالسته، وكل هذا من حرصه على نفسه أن لا يقع في أذنه شيء من الباطل الذي يورث الشك والبعد عن السنة.



قال الصنف رحمه الله :

وقال الفضيل بن عياضٍ : إذا علم الله ﷻ من الرجل أنه مبغضٌ لصاحب بدعة غفر له ، وإن قل عمله ، ولا يكن صاحب سنةٍ يمالئ صاحب بدعة إلا نفاقاً ، ومن أعرض بوجهه عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيماناً ، ومن انتهر صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر ، ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة ، فلا تكن تحب صاحب بدعة في دين الله أبداً .



قال رحمه الله : (إذا علم الله ﷻ من الرجل أنه مبغضٌ لصاحب بدعة غفر له ، وإن قل عمله) .

هذا الأثر من جملة الآثار التي فيها المنع من توقير أهل البدع . فإذا علم الله من الرجل أنه مبغضٌ لأصحاب البدع فإنه يُرجى أن يغفر الله جل وعلا له ، لأن بغضه لصاحب البدعة هو من جملة العمل الصالح ، والعمل الصالح هو سبب من أسباب مغفرة الذنوب ، قال الله جل وعلا : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هُود: ١١٤] ، فهذا من جملة الحسنات ، ومن هذه الحسنات بغض أصحاب البدع والأهواء .

والذي يريد المعية الخاصة وهي معية الحفظ والسداد والنصرة والتوفيق عليه أن يبغض أهل البدع .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : «من أحب لله وأبغض لله ووالى في الله وعادى في الله فإنما تُنال ولاية الله ﷻ بذلك» رواه ابن جرير .

قال: (ولا يكن صاحب سنةٍ يمالئ صاحب بدعةٍ إلا نفاقاً).

فهذا ليس من سمت أهل السنة، فالسني لا يمالئ أي: يعاون صاحب البدعة إلا نفاقاً يعني مداهنة، والمداهنة ممنوعة شرعاً، فالتعامل مع المخالفين إما أن يكون من باب المداراة أو من باب المداهنة، فعلياً أن نفرق بين هذين الأمرين؛ فالمداراة تتعلق باللين، والمداهنة تتعلق بالدين، والمداراة مطلوبةٌ شرعاً مع الكافر، والمبتدع، وصاحب الفسق، ومع أهل الطاعة.

والمداراة: هي الرفق بالجاهل الذي يتستر بالمعاصي ولا يجاهر بالكبائر، والمعاطفة في رد أهل الباطل إلى مراد الله بلين ولطف، حتَّى يرجعوا عمّا هم عليه.

ومثال ذلك ما جاء في البخاري عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه أنه قال: «إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ، وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ».

والنبي ﷺ قال في رجل: «بئس أخو العشيرة»، فلما دخل عليه ألان له القول، فقالت له عائشة في ذلك، فقال: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ» رواه البخاري ومسلم.

وأما المداهنة فهي ممنوعة، وهي أن يلقى الفاسق المظهر لفسقه فيؤالفه ويؤاكله ويشاربه، ويرى أفعاله المنكرة ويريه الرضا بها ولا ينكرها عليه ولو بقلبه.

فهذه المداهنة التي برأ الله منها نبيه ﷺ بقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [الْقَلْب: ٩].

ومن أدلة تحريمها قول الله جل وعلا: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيْءِ بَيْنِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الْأَنْعَام: ٦٨].

هذا هو المقصود من قوله: (ولا يكن صاحب سنةٍ يمالئ صاحب بدعةٍ إلا نفاقاً)؛ فهذا نوع من أنواع المداهنة.

قال: (ومن أعرض بوجهه عن صاحب بدعةٍ ملأ الله قلبه إيماناً).

ولا شك أن إيمان من كان هذا حاله سيزيد، بسبب امتثاله للنصوص الآمرة بمفارقة أهل الباطل، فالإيمان يزيد بالطاعة وهذا من الطاعات، وكذلك يسلم من شره، فإذا سمع شره ربما وقع فيه، فكان ذلك سبباً في نقصان إيمانه، لأن الإيمان ينقص بالمعصية.

قال: (ومن انتهر صاحب بدعةٍ آمنه الله يوم الفزع الأكبر).

يعني: من زجره آمنه الله يوم الفزع الأكبر، وهذا يحتاج إلى دليل.

قال: (ومن أهان صاحب بدعةٍ رفعه الله في الجنة مائة درجة).

يعني احتقره، فلا ينظر إليه ولا يلتفت إليه ولا يظهر له الاهتمام، رفعه الله في الجنة مائة درجة.

وهذا أيضاً لا يصح رفعه، لكنه إن شاء الله مأجور على عمله، فهو من جملة العمل الصالح الذي يثاب عليه العبد احتساباً، مع مراعاة حسن التعامل معه إذا غلب على ظنه الاتِّباع.

قال: (فلا تكن تحب صاحب بدعةٍ في دين الله أبداً).

يعني: لا تقع في البدع في الدين، ويخرج بذلك البدع الدنيوية فهذه لا مدخل للكلام فيها.

وخلاصة الآثار السابقة أنه يدخل في إذلال أهل البدع وإهانتهم ثلاثة أمور إذا وُجدت عندك فأنت إن شاء الله قد حصل منك إذلال أهل البدع وإهانتهم:

الأمر الأول: التصريح لهم بالبغض والعداوة ما لم يترتب على التصريح مفسدة، فإن لم يترتب عليه مفسدة فصرح للمبتدع بأنك تبغضه، وبخاصة إذا كانت بدعته كفرية، وقد قال الله جل وعلا: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [الْمُتَّحِقِينَ: ٤]، فصرَّحوا بعداوتهم غاية التصريح.

الأمر الثاني: معاملتهم بالغلظة والشدة واحتقارهم وإهانتهم مع عدم ظلمهم، وإذا ترتب على الإغلاظ والشدة والاحتقار والإهانة مفسدة فلا تظهرها لهم، وإذا رأيت أن هذا فيه مصلحة فافعله لأنهم يستحقون ذلك.

الأمر الثالث: قطع معونتهم وعدم إظهار تعظيمهم بأي صورة من صور التعظيم، ومنها الآثار التي ساقها الإمام البرهاري رَحِمَهُ اللهُ.

تَمَّ الشرح بحمد الله ومُنَّته

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشارح	٥
موضوع الكتاب	٦
سبب تأليف الكتاب	٦
مآخذ أهل العلم التي انتقدوها على الكتاب	٦
ترجمة مختصرة للإمام البربهاري	٧
أشهر تلاميذه	٨
ثناء العلماء عليه	٩
سبب افتتاح الكتاب بالحمدلة	١١
معنى الحمد، وبيان ما بينه وبين الشكر من عموم وخصوص	١٢
معنى اسم «الله» بين الألوهية والعبودية	١٢
الاشتقاق اللغوي لاسم «الله»	١٣
اسم «الله» وعلاقته بالأسماء الحسنى والصفات العلى	١٣
توجيه قوله «الصراط المستقيم»	١٣
معنى الإسلام	١٣
وجوب استحضار نعمة الهداية للإسلام، وأثر ذلك في الثبات على الدين	١٤
سبب حصول الخيرية لأمة الإسلام	١٤
مفهوم التوفيق عند أهل السنة والجماعة	١٥
دعاء النبي ﷺ وأهمية الإلحاح بالدعاء للثبات	١٥
العلاقة بين الإسلام والسنة، وبيان السنة بمعناها العام	١٦
الرؤوس الثمانية لمنكري السنة والمشككين فيها	١٧
مراد المؤلف رحمه الله بلزوم الجماعة	٢٢

٢٣	 أبي زيد عليهم
٢٥	 الموقف ممن وقع من أهل السنة في مخالفة عقدية سبب تأويل ونحوه
٢٧	 بيان سمات الجماعة كما وضحها الإمام البرهاري رحمته الله
٢٩	 أدلة وجوب فهم النصوص الشرعية على ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم
٣٠	 وجوب التزام قول الصحابة فيما لا سبيل فيه للقياس
٣٠	 عدم جواز الخروج عن اتفاق الصحابة في مسألة أو قول
٣٠	 الموقف عند تنازع الصحابة في مسألة أو قول
٣٣	 تعريف البدعة
	بيان فساد مذهب من قسّم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة، وكذا من قال بجريان
٣٤	 أحكام التكليف الخمسة على البدعة
٣٦	 كلام تفصيلي للإمام الشاطبي رحمته الله في نقد تقسيم البدعة
٤٠	 الكلام في الحجة والبيئة، وهل ينقطع العذر بمجرد ظهورها؟ أم لابد من فهمها؟
	كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمته الله في الإعراض الناقض
٤٢	 للإسلام
٤٢	 بيان اكتمال الدين، وأنه ما من شيء فيه إلا وقد بينه أهل السنة والجماعة
٤٣	 وجوب اتباع الحق، وبيان أن فيه كمال الهداية
٤٤	 بيان ما يتضمنه قول الداعي «رحمك الله» من التلطف بالمدعو
٤٥	 بيان أن مبنى الدين على التوقيف، وخطر الأخذ فيه بالعقول ومقتضى الآراء
٤٦	 أهمية اتباع النبي صلى الله عليه وسلم ، وكون ذلك من شروط قبول الأعمال
٤٦	 التحذير من القول على الله بغير علم، والنصوص القرآنية في ذلك
٤٧	 معنى المروق من الدين، والأسباب المفضية إليه، وبيان البدع المخرجة من الإسلام
٤٩	 موانع تكفير المخالفين، وبيان أن كون الفعل كفرًا لا يلزم منه تكفر فاعله
٤٩	 بيان معنى الجماعة، وتفسير ابن مسعود للسواد الأعظم
٥٠	 شروط تكفير المعين
٥١	 إنصاف أهل السنة والجماعة في النظر إلى المخالف
٥٣	 التأكيد على أن كل بدعة تُميت سنة من السنن النبوية

التحذير من البدع الصغيرة، وبيان أنها قد تتطور حالها حتى تكبر وتصل بصاحبها إلى	
الكفر	٥٤
من الأمثلة على ذلك: بدعة الإنكار العلني على الحكام	٥٥
ومن الأمثلة أيضًا: بدعة تعطيل صفات الرب تعالى	٥٥
ومن الأمثلة أيضًا: قصة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مع أصحاب الحلق	٥٦
أهمية النظر القلبي وإعمال الفكر والتدبر	٥٨
ضرورة عدم العجلة في قبول كل ما يُسمع من أهل الزمن، والحث على التحقق من حالة	
المتحدثين ومعرفتهم بالعلم الشرعي	٥٨
وسائل التواصل الاجتماعي، وكيف يمكن أن تؤدي العجلة في نشر المعلومات إلى	
انتشار الباطل	٥٩
وجوب التمسك بأهل العلم والسنة الملتزمين بالدليل الصحيح	٦٠
عقوبة أصحاب البدع المكفرة	٦٠
عقوبة أصحاب البدع المفسدة	٦١
بيان مذهب السلف في ما يبطل جميع الحسنات، ومذهبهم فيما يكفر جميع السيئات	٦١
آراء العلماء في فساق الملة وأهل الكبائر	٦١
بيان أن من يخاف منهج الحق إما أن يكون مريدًا للخير ولكنه زلّ بسبب شبهة أو تأويل	
فاسد، وإما أن يكون معاندًا للحق، والفرق بين مأل كل منهما، وما يتعين على المسلم	
تجاه كليهما	٦٢
أسباب اختلاف العلماء في مسائل الفروع	٦٥
دلالة السنة النبوية على وجوب التحذير من أهل البدع	٧٠
فساد قول الداعين إلى الاقتصار على التحذير من البدع وحدها دون أهلها	٧٢
بيان منهج النبي ﷺ في مراعاة مقتضى المصلحة بتسمية المخالف أحيانًا وعدم تسميته	
أحيانًا أخرى	٧٢
العلاقة بين الإسلام والإيمان والإحسان	٧٤
من زعم أن من أمور الإسلام شيئًا لم يبينه الصحابة رضي الله عنهم بكتمان العلم	٧٦
بيان أن كثرة المخالفة العقدية إنما كان السبب فيها البعد عن العناية بمذهب السلف	٧٧
بيان أن الخوارج والمعتزلة والرافضة هم أشهر من عُرف عنهم الطعن في الصحابة رضي الله عنهم ...	٧٧

٨٠		بيان أن القياس الصحيح هو ما توافرت له شروطه من أدلة الأحكام المعتمدة، وأن ما عدها يكون قياساً فاسداً
٨٠		بيان أن إبليس أول من استخدم القياس الفاسد عندما أمره الله تعالى بالسجود لآدم
٨١		بيان قياس المشركين في معارضةهم تحريم الربا
٨١		النهي عن ضرب الأمثال في معارضة أحاديث النبي ﷺ، ووجوب التسليم لها
٨١		وجوب الامتثال للنص ولو خفيت الحكمة منه، والتمثيل لذلك بالتفريق بين بول الغلام والجارية، وكلام ابن القيم رحمه الله في ذلك
٨٢		وجوب الإيمان بكل ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ، على الوجه اللائق بعظمته وجلاله تبارك وتعالى
٨٢		معنى التكيف والتمثيل، وبيان بطلانهما، والأدلة على ذلك سمعاً وعقلاً
٨٥		عدم جواز الاعتراض على الله تبارك وتعالى في أحكامه سواء القدريّة أو الشرعيّة
٨٥		بيان ما يُستعان به على فهم الكتاب والسنة من كتب التفسير والأثر
٨٧		حكم تقرير مسائل الاعتقاد عن طريق علم الكلام
٨٨		بيان أن قدامى فقهاء أمة الإسلام لم يخوضوا في علم الكلام عجزاً عنه، وإنما أمسكوا عنه لعدم جدواه
٨٨		بيان أن الخصومة والمرء من سمات المبتدعة
٩٠		الطرق الشرعيّة السليمة لمناقشة أهل البدع ومناصحتهم
٩٢		من الثمرات السيئة للخصومة والجدال والمرء
٩٣		الخوض بالباطل في الغيبيات - كما هو الحال في توحيد الأسماء والصفات - بدعة وضلالة، سببها الجهل بالدين والتعصب للآراء والأشخاص
٩٤		وجوب التوقف في باب الأسماء والصفات عند النص الشرعي، وعدم جواز الخوض في هذا الباب بالقياس اللغوي والعقلي
٩٥		الأدلة على توقيفية أسماء الله تعالى إجمالاً وتفصيلاً
٩٧		دلالة تخصيص العدد الوتر دون الشفع في حديث أبي هريرة رضي الله عنه على وجوب التوقف عند النص في أسماء الله
٩٧		المخالفون في توقيفية الأسماء الحسنی، وذكر أقوالهم

- موقف جمهور الأشاعرة والماتريدية من توقيفية الأسماء الحسنی، وموقف من خالفهم في ذلك من المتتسین إلیهم ٩٧
- القواعد العامة التي وضعها السلف لضبط أحكام باب الأسماء ٩٨
- كلام ابن القيم وغيره من الأئمة في تقرير توقيفية أسماء الله الحسنی ٩٨
- من الشواهد علی توقيفية أسماء الله تعالی مناظرة أبي الحسن الأشعري للجبائي المعتزلي ٩٩
- بيان أن صفات الله العلية كأسمائه ﷻ، مبناه على التوقيف، لا مدخل للعقل فيها، وكلام أهل العلم في بيان ذلك ١٠٠
- معنى قوله تعالی: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ١٠٢
- تفسير النبي ﷺ لقوله تعالی: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ ١٠٤
- دلالة أن (الأول) و(الآخر) دالان على إحاطته الزمانية ١٠٤
- دلالة أن (الظاهر) و(الباطن) دالان على إحاطته المكانية ١٠٤
- الأقوال الخمسة لابن الجوزي ﷺ في المراد بـ ﴿يَعْلَمُ الْبَاطِنَ وَالْخَفَى﴾ ١٠٥
- اعتقاد السلف في إثبات استواء الله على عرشه، وأدلة إثبات هذه الصفة ١٠٦
- بيان الفوائد التي اشتمل عليها الأثر الوارد عن الإمام مالك ﷺ في إثبات الاستواء ١٠٦
- بيان اشتمال أثر الإمام مالك ﷺ على ما يبطل اعتقاد المفوضة والممثلة والمعتلة ١٠٧
- أهل الكلام أنكروا الاستواء متعللين بالمجاز، ثم اختلفوا في المعنى المجازي إلى تأويلات شتى، كلها مخالفة لعقيدة السلف، ومخالفة كذلك لإجماع أهل اللغة ١٠٨
- رد ابن القيم ﷺ على من أول الاستواء بالاستيلاء ١٠٩
- لوازم تأويل الاستواء بالاستيلاء، وبيان بطلانها ١١٠
- رد ابن القيم ﷺ على من خصص العرش بالذكر ١١٠
- أدلة القرآن على إثبات علم الله وإحاطته مع علوه واستوائه على العرش ١١١
- الأدلة من السنة ١١٣
- الأدلة العقلية ١١٣
- خشية الله ومراقبته ﷻ ثمرة من ثمرات الإيمان بصفة العلم له ﷻ ١١٤
- بيان أن القول في الصفات كالقول في الذات، فلا يجوز التكيف في الصفات سواء بتقدير كيفية لها في الذهن، أو قياسها على صفات المخلوقين ١١٦

- عدم جواز الاعتراض على أفعال الله تعالى أو السؤال عن أسبابها، وبيان أن الاعتراض
 ١١٦ في هذا المقام شك في الله وفي الدين
 وجوب تسليم العقل وانقياده لما ثبت وصح من نصوص الشرع الشريف، ولو لم يفهما
 ١١٧ العقل أو لم يدرك حكمتها
 تعريف القرآن، وبيان اعتقاد أهل السنة والجماعة فيه ١١٨
 الأوصاف التي وُصف بها القرآن الكريم ١١٨
 بيان أن لفظة (غير مخلوق) لم تظهر في مصنفات السلف إلا بعد تلبس المعتزلة ١١٩
 المحنة التي قاساها الإمام أحمد رحمته الله في فتنة القول بخلق القرآن ١١٩
 الآثار الواردة عن أهل السنة في تكفير القائلين بخلق القرآن ١٢٠
 بيان أن المرء في القرآن الكريم كفرٌ إن أدى إلى جحد شيء منه ١٢١
 الفرق بين المرء المذموم في القرآن، وبين التنازع الفقهي في أحكامه ١٢٢
 اعتقاد أهل السنة والجماعة في رؤية المؤمنين ربهم ﷻ يوم القيامة ١٢٣
 الأدلة على ذلك ١٢٣
 الكلام في نفي الإدراك وعدم استلزامه نفي الرؤية ١٢٣
 بيان أن رؤية الله ﷻ لا تكون في اليقظة ١٢٤
 بيان محاسبة الله لعباده المؤمنين يوم القيامة دون حجاب ولا ترجمان ١٢٤
 الخلاف في رؤية الكفار لله ﷻ يوم القيامة ١٢٥
 إنكار المعتزلة والجهمية للرؤية وتحريف نصوصها ١٢٦
 موقف الأشاعرة من الرؤية ١٢٦
 الأدلة التي استند إليها نفاة الرؤية، ورد ابن أبي العز الحنفي رحمته الله عليها ١٢٦
 الأدلة على إثبات الميزان ووجوب الإيمان به، من الكتاب والسنة والإجماع ١٢٨
 إنكار المعتزلة الميزان وتأويله بالعدل ١٢٩
 اختلاف العلماء في الميزان، هل هو ميزان واحد أم موازين متعددة؟ ١٢٩
 بيان ما يوزن يوم القيامة ١٣٠
 الأدلة على وزن الخير والشر كليهما ١٣٠
 حجة المعتزلة في نفي الميزان، ورد ابن أبي العز الحنفي رحمته الله عليهم ١٣١
 الأدلة على إثبات عذاب القبر ونعيمه من القرآن والسنة والإجماع ١٣٣

- عدم اختصاص عذاب القبر بالكفار، وإثبات وقوعه كذلك لبعض عصاة الموحدين، وبيان
 بعض أسباب ذلك، والأدلة على ذلك إجمالاً وتفصيلاً ١٣٤
- بيان أشهر المنكرين لعذاب القبر، وذكر أشهر شُبههم ١٣٧
- إجماع أهل السُّنة على أن عذاب القبر يحصل للروح والبدن ١٣٨
- وجوب الإيمان بفتنة القبر وامتحان منكر ونكير، وأدلته ١٣٩
- دخول عامة المكلفين في فتنة القبر، مؤمنين أو كفاراً، من هذه الأمة أو سالفها من
 الأمم ١٤٠
- اعتراض الحكيم الترمذي وابن عبد البر والسيوطي رحمهم الله على دخول كفار الأمم
 السابقة، والرد على ما استدلوا به ١٤٠
- الخلاف في فتنة الصبيان والمجانين في قبورهم ١٤١
- الأصناف الخمسة المستثناة من فتنة القبر وسؤاله ١٤١
- تواتر النصوص الشرعية على إثبات الحوض للنبي ﷺ ١٤٣
- النصوص الدالة على سعة حوض النبي ﷺ ١٤٣
- ما ورد في لون ماء الحوض وريحه ١٤٥
- ما ورد في لون أباريق الحوض ١٤٥
- الصنفان اللذان لا يردان الحوض ولا يشربان منه ١٤٥
- الأقوال في كون الحوض قبل الصراط أم بعده، واختيار الإمام القرطبي رحمه الله ١٤٦
- بيان أن لكل نبي حوضاً ١٤٧
- الفرق بين الحوض والكوثر، وبيان اختصاص النبي ﷺ بالكوثر دون غيره من
 الأنبياء ﷺ ١٤٧
- كلام أهل العلم في عدم صحة حديث حوض نبي الله صالح عليه السلام ١٤٧
- بيان ثبوت الشفاعة للنبي ﷺ في بعض أصحاب الكبائر من الموحدين ١٤٩
- اتفاق أهل السُّنة والجماعة على شفاعته ﷺ في من دخل النار من أمته من أجل أن يخرج
 منها، والأدلة على ذلك ١٤٩
- اختلاف أهل العلم في شفاعته ﷺ في العصاة قبل دخولهم النار من أجل ألا
 يدخلوها ١٥٠
- المنكرون للشفاعة في بعض أصحاب الكبائر، وحجتهم، والرد عليهم ١٥٠

- ١٥١ لمن تثبت الشفاعة عند الإباضية؟
- ١٥١ الإيمان بالصراط، وشفاعة النبي ﷺ لأُمَّته على الصراط لإخراجهم من جوف جهنم
- ١٥١ إثبات شفاعة عموم الأنبياء، واختصاص النبي ﷺ بعدة شفاعات
- ١٥٢ الشفاعة العظمى
- ١٥٢ الشفاعة في استفتاح باب الجنة
- ١٥٢ الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه
- ١٥٣ الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب
- ١٥٣ شفاعة الصّديقين والشهداء والصالحين
- ١٥٤ شفاعة الملائكة
- ١٥٤ شفاعة أولاد المؤمنين
- ١٥٤ شفاعة الصيام والقرآن الكريم
- الإيمان بخروج بعض عصاة الموحّدين من النار دون شفاعة، فضلاً من الله ﷻ
- ١٥٤ ورحمة
- ١٥٥ الدليل على أن العمل من الإيمان
- ١٥٥ شبهة المرجئة في إخراج العمل من الإيمان، والرد عليهم
- ١٥٦ بيان أن إخراج عصاة الموحّدين من النار ثمرة من ثمرات التوحيد
- ١٥٧ الإيمان بالصراط، وبيان أدلته
- ١٥٧ أقوال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ يَنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾
- ١٥٨ الفرق بين المسلمين والمنافقين والمشرّكين في المرور على الصراط
- ١٥٨ أحوال الناس في المرور على الصراط
- ١٥٩ أول من يجيز الصراط
- النور الذي يُعطاه المارّون على الصراط على قدر أعمالهم، وبيان انطفاء نور
- ١٦٠ المنافقين
- ١٦٢ عقيدة أهل السُّنة والجماعة في الإيمان بالأنبياء ﷺ
- ١٦٢ الإيمان المجل بالأنبياء ﷺ
- ١٦٢ الإيمان المفصل بالأنبياء ﷺ
- ١٦٣ عقيدة أهل السُّنة والجماعة في الإيمان بالملائكة

- ١٦٤ الإيمان بالجنة ودخوله ضمن الإيمان باليوم الآخر
- ١٦٤ بيان خلق الجنة والنار، والدليل عليه، وبيان من أنكره
- ١٦٥ مكان الجنة من السماء
- ١٦٥ مكان النار من الأرض
- ١٦٦ بيان علم الله ﷻ بعدد أهل الجنة والنار ومن يدخلهما
- ١٦٦ الأدلة على عدم فناء الجنة والنار
- ١٦٧ اختلاف العلماء في المراد بالجنة التي أهبط منها آدم ﷺ
- ١٦٨ الإيمان بخروج المسيح الدجال، وصفته، وأدلة ذلك من السنة المطهرة
- إنكار الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة للمسيح الدجال، وإنكار البخاري المعتزلي
- ١٧١ وموافقيه من الجهمية ما يأتي به الدجال من خوارج، ورد الإمام الخطابي رله عليهم
- ١٧٢ موقف العقلانيين من المسيح الدجال، والرد عليهم
- ١٧٣ أسباب العصمة من فتنة المسيح الدجال
- ١٧٤ الإيمان بنزول عيسى عليه السلام
- ١٧٤ الإيمان بالمهدي المنتظر
- ١٧٦ الإيمان الشرعي وحقيقته
- ١٧٧ الأدلة على قول القلب
- ١٧٧ الأدلة على قول اللسان
- ١٧٨ الأدلة على عمل القلب
- ١٧٨ الأدلة على عمل اللسان
- ١٧٨ حقيقة الإيمان في عبارات السلف
- ١٨٠ افتراق الخوارج في تعريف الإيمان إلى فرق
- ١٨١ افتراق المعتزلة في تعريف الإيمان
- ١٨٢ مخالفة الكرامية في مسمى الإيمان
- ١٨٣ تنبيه شيخ الإسلام ابن تيمية رله على مفهوم قول الكرامية لمسمى الإيمان
- ١٨٤ افتراق قول الأشاعرة في تعريف الإيمان إلى أقوال
- ١٨٥ القول الأشهر لجمهور الأشاعرة في تعريف الإيمان
- ١٨٥ مخالفة الماتريدية في مسمى الإيمان

١٨٥	 مخالفة الكلاية في مسمى الإيمان
١٨٥	 مخالفة الجهمية في مسمى الإيمان
١٨٦	 بيان أن قول الجهمية في الإيمان فرع عن قولهم في الجبر
١٨٦	 مرجئة الفقهاء ومسمى الإيمان
١٨٧	 الأصل الذي ترجع إليه مقالات المخالفين في مسمى الإيمان
١٨٨	 إجماع أهل السنة على زيادة الإيمان ونقصانه
١٨٩	 الأدلة القرآنية على زيادة الإيمان ونقصانه، وأنواع هذه الأدلة
١٩٦	 الأدلة من السنة المطهرة على زيادة الإيمان ونقصانه
١٩٦	 أشهر أقوال المخالفين في زيادة الإيمان ونقصانه، وحججهم، والرد عليها
	اتفاق الصحابة عليهم السلام على تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليهم السلام على سائر الأمة بعد
٢٠١	 النبي صلى الله عليه وسلم
٢٠١	 خيرية العشرة المبشرين بالجنة على ما من عداهم
٢٠٢	 الراجع في المراد بقوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّفُونَ الْأَوَّلُونَ﴾
٢٠٢	 الأقرب في مسألة ترتيب الصحابة الكرام عليهم السلام
٢٠٣	 من حقوق الصحابة عليهم السلام
٢٠٣	 ما يجب على المسلم إذا ذكر الصحابة بسوء وقدح
٢٠٤	 الموقف الشرعي الصحيح إزاء ما شجر بين الصحابة عليهم السلام
	الموقف في المسائل العلمية التي تنازع فيها الصحابة عليهم السلام ، سواء كان خلاف تنوع
٢٠٥	 أم خلاف تضاد
	اعتقاد أهل السنة والجماعة في وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر، وأدلة هذا الاعتقاد
٢٠٦	 من الكتاب والسنة والإجماع
٢٠٧	 من هو الخليفة الشرعي؟
٢٠٨	 طرق تنصيب الإمام الشرعي
٢٠٩	 وجوب البيعة للإمام براً كان أو فاجراً، فيصح معه ويغزى، وتجوز الجمعة خلفه
٢١٠	 قول الإمام أحمد في النافلة بعد الجمعة، وقول الأحناف والشافعية
٢١٢	 اشتراط القرشية في الإمامة، وأدلة ذلك
٢١٣	 المخالفون في هذا الشرط

- ٢١٣ الموقف إن تولي الإمامة غير القرشي
- ٢١٥ الخروج على أئمة المسلمين فعل الخوارج
- ٢١٥ تعريف الخوارج وأقوال أئمة السلف فيهم
- ٢١٧ أنواع الخروج على أئمة المسلمين
- ٢١٩ المحاذير الشرعية التي يقع فيها من يخرج على ولاة أمر المسلمين
- كلام بليغ من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في بيان فضل الاعتصام بحبل الله والتحذير من
- ٢٢٠ الافتراق
- ٢٢١ أدلة تحريم الخروج على ولاة أمور المسلمين من الكتاب والسنة والإجماع
- ٢٢٣ وجوب عقد البيعة للإمام القائم المستقر
- ٢٢٤ الأسباب التي أوقعت الخوارج في مخالفة الإجماع على السمع والطاعة لولاة الأمر
- ٢٢٩ الموقف الشرعي للمسلم تجاه جور السلاطين، والأدلة عليه
- ٢٣٠ الثمرات السيئة لمنازعة الحكام ومناطحتهم
- ٢٣٢ حكم قتال الخوارج، وأدلته
- ٢٣٥ إذا فارق الخوارج السلطان فله أن يفعل ما تقتضيه المصلحة العامة
- ٢٣٦ الأدلة على عدم جواز الطاعة في غير المعروف
- ٢٣٧ مخالفة الصوفية في هذا الأصل بإلزام المريد بذل الطاعة العمياء لشيخه
- الفرق بين الشهادة للمعين والشهادة للناس بالجنة أو النار على عملهم خيرًا كان
- ٢٣٨ أو شرًا
- ٢٣٩ المحبة والخوف والرجاء؛ أركان ثلاثة تقوم عليها العبادة
- ٢٤٠ أقوال السلف في الشهادة بالجنة
- ٢٤٠ السبب في عدم القطع للمعين بجنة أو نار كما وضعه الإمام أبو بكر الإسماعيلي رحمته الله
- ٢٤٢ انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر
- ٢٤٣ تعريف التوبة شرعًا
- ٢٤٤ استدلال أهل السنة والجماعة على عدم كفر مرتكب الكبيرة
- ٢٤٧ رجم الزاني المحصن المكلف، وشروط الإحصان، وذكر الإجماع على الرجم
- ٢٤٩ إنكار الأزارقة من الخوارج للرجم
- ٢٥٠ الإجماع على ثبوت سنية المسح على الخفين، وتواتر أدلته

٢٥٠	إنكار الخوارج والرافضة للمسح على الخفين
٢٥٢	اتفاق العلماء على مشروعية قصر الصلاة الرباعية، وأدلة القصر
٢٥٤	الإجماع على إباحة الفطر للمسافر
٢٥٤	أيهما أفضل عند عدم المشقة: الصوم أم الفطر؟
٢٥٦	الإذن في الصلاة بالسراويل
٢٥٦	وجوب اختيار اللباس الذي تتوافر فيه المواصفات الشرعية المحققة لستر العورة
٢٥٧	اتخاذ الزينة للصلاة ولبس أحسن الثياب
٢٥٨	النفاق الأكبر والأصغر والفرق بينهما
٢٦٠	الفرق بين دار الإسلام ودار الكفر
	أحكام الإسلام تجري على سائر المنتسبين للإسلام، ولا عبرة في هذا لكلام الوعيدية والمعتزلة
٢٦٢	موقف أهل السنة في الشهادة لأحد بحقيقة الإيمان، ما بين كمال الإيمان أو نقصانه
٢٦٤	أو إظهار الفسق
٢٦٥	مخالفة المرجئة لأهل السنة في هذا الباب
٢٦٦	أهل القبلية يُصلُّون عليهم ولو كانوا فُسَّاقًا، باعتبار وجود أصل الإيمان عندهم
٢٦٧	الدليل على سُنيَّة الصلاة عليهم
٢٦٩	الأمور التي يجب التثبت منها قبل تكفير المعين
٢٧٠	أهل السنة وسط في باب التكفير بين الوعيدية والمرجئة
٢٧٠	الفرق بين ردّ النصوص الشرعية جحودًا وعنادًا، وبين ردها بشبهة أو بتأويل
٢٧١	حكم الذبح لغير الله تعالى
٢٧١	حكم السجود والركوع عند قبور الأولياء
٢٧٢	التفريق بين الحكم على الفعل الكفري وبين الحكم على المعين بالكفر
٢٧٣	علامٌ يُطلَقُ الأثر عند المحدثين؟
٢٧٤	طعن أصحاب علم الكلام في الآثار بحجة كونها من أخبار الآحاد
٢٧٥	مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الأصابع لله ﷻ
٢٧٥	مذهب أهل التأويل في صفة الأصابع، والرد عليهم
٢٧٨	مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات النزول لله ﷻ

- ٢٧٨ مذهب أهل التأويل في صفة النزول، والرد عليهم
- ٢٨٠ مراد المؤولين بنفي الحوادث
- مذهب أهل السُّنة والجماعة في إثبات صفة القَدَم لله ﷺ، ومخالفة الأشاعرة لهم في
- ٢٨١ ذلك
- ٢٨٢ شبهة مَنْ نفى عن الله ﷻ الصفات الاختيارية، وجواب أهل السُّنة عن هذه الشبهة
- ٢٨٣ اختلاف أهل السنة والجماعة في مراده ﷻ بالهرولة
- ٢٨٥ خَلَقُ الله آدم على صورته
- ٢٨٦ المسلم يتوجب عليه تلقّي النصوص الشرعية بالتسليم والتصديق وتفويض علم كفيّتها
- ٢٨٦ الفارق بين تفويض علم الكيفية وتفويض علم المعاني
- ٢٨٧ الأمور التي ساهمت في ظهور مذهب التفويض
- ٢٨٧ الأدلة على بطلان تفويض معاني الصفات من السمع والعقل والإجماع
- ٢٩٠ تبرئة ساحة السلف من مذهب تفويض معاني النصوص
- ٢٩١ إثبات معاني النصوص تواترت به أقوال السلف
- ٢٩٣ دلالة الإجماع على بطلان مذهب تفويض المعاني
- ٢٩٥ شبهات المفوّضة في الاستدلال على مذهبهم
- ٢٩٦ اللوازم الباطلة لمذهب التفويض
- ٢٩٨ أسباب عدم جواز تفسير نصوص الشرع بالرأي والهوى
- بيان الله الله ﷻ لا يرى يقظة في الدنيا، وكُفر من قال بخلاف ذلك، وذكر أدلة أهل
- ٣٠٠ السُّنة
- ٣٠١ رؤية المؤمن ربّه في المنام
- ٣٠٢ عدم جواز التفكير في الذات الإلهية من جهة الكيف، وأدلة تحريمها
- تحذير النبي ﷺ من الشبهات التي يطرحها الشيطان في قلوب بني آدم، والأمر بالتعوذ من
- ٣٠٤ ذلك والكف
- ٣٠٧ الإرادة القدريّة
- ٣٠٧ الهداية العامة التي تشترك فيها جميع الخلائق، وأدلتها
- ٣٠٩ مراتب الإيمان بالقدر
- ٣١٠ كفر من اعتقد قول القدريّة وأنكر أزلية علم الله ﷻ بأعمال العباد

جمهور الفقهاء على عدم صحة النكاح إلا بولي، وبيان شروط الولي، ومخالفة الرافضة	
في ذلك	٣١٣
جمهور الفقهاء على عدم صحة النكاح إلا بشاهدي عدل، وبيان شروط الشاهد	٣١٣
حكاية الإجماع على وجوب الصداق للمرأة	٣١٤
مراتب الولاية في النكاح، والسلطان ولي من لا ولي له	٣١٤
اختلاف أهل العلم في حصول البينونة الكبرى للطلاق بلفظ الثلاث أم بثلاث في مجلس واحد	٣١٥
عصمة دماء المسلمين في غير الزنا والردة وقتل النفس، وضلال الخوارج بمخالفته	٣١٧
أدلة أهل السنة والجماعة على عدم فناء الجنة والنار	٣٢٠
عدم فناء العرش والكرسي	٣٢٠
عدم فناء عجب الذنب	٣٢١
عدم فناء أجساد الأنبياء	٣٢١
عدم فناء الروح	٣٢١
عدم فناء اللوح والقلم والصُّور	٣٢٢
عدم فناء الحور العين	٣٢٢
عدم فناء خدم الجنة	٣٢٢
القول في مآل الملائكة يوم القيامة	٣٢٢
أقسام الناس في الحساب يوم القيامة	٣٢٣
أصناف أهل الجنة يوم القيامة	٣٢٥
مآل أطفال المسلمين يوم القيامة	٣٢٧
خلود الكفار في النار، وأدلته	٣٢٨
القول في تكليف الجن	٣٢٨
مآل الشمس والقمر يوم القيامة	٣٣١
تبدُّل الأرض يوم القيامة	٣٣٢
كل ما عُبد من دون الله يُطرح في النار مع عابديه	٣٣٣
القصاص بين بني آدم يوم القيامة عند القنطرة	٣٣٤
من لا يمرّون بالقنطرة	٣٣٥

- ٣٣٥ القصاص بين باقي المخلوقات غير بني آدم
- ٣٣٦ الجواب عن شبهة: حكمة القصاص من الشاة وهي غير مكلفة
- ٣٣٦ القصاص للكافر من المسلم، ودليله
- ٣٣٧ معنى الإخلاص في العبادة
- ٣٣٧ شرطاً قبول العمل
- ٣٣٨ الناس في الإخلاص والمتابعة على أربعة أحوال
- ٣٤١ العمل إذا قُصد به الله ﷻ وغيره على حالين، وحكم كل حال منهما
- ٣٤٣ حكم صلاة المرائي
- ٣٤٤ هل الفرح بالطاعة يقدر فيها؟
- ٣٤٤ هل ثناء الناس على الإنسان دون إرادة منه يقدر في إخلاصه؟
- ٣٤٥ حكم من يتحدث عن أدائه للطاعات، ويبيان أنه يدور على حالين
- ٣٤٥ هل نشاط الإنسان في العبادة أمام الناس دليل على ريائه؟
- ٣٤٦ جواز التمتع بالمباحات، وصوره
- ٣٤٧ فضل العالم على العابد
- استخدام المعلم أسلوب القدوة بإظهار الطاعات للناس حثاً وتعليماً لهم لا يقدر في إخلاصه، كأسباغ الوضوء وإحسان الصلاة، وإظهار الصدقة
- ٣٤٧ حكم من ابتغى بالعمل الصالح وجه الله، وأراد معه النفع الدنيوي المترتب عليه
- ٣٤٨ حكم أخذ الأجرة على الأذان والإمامة والرقى الشرعية
- ٣٤٩ حكم أخذ الأجرة على تعليم العلم والقرآن
- ٣٥٠ حكم أخذ الأجرة على كتابة العلم الشرعي
- ٣٥٠ حكم نيل الشهادات الشرعية للاستعانة بها على التعليم
- ٣٥١ حكم طلب المنصب الدنيوي بقصد نفع الناس
- ٣٥٢ حكم أخذ الأجرة على النيابة في الحج والعمرة
- ٣٥٢ حكم التجارة مع الحج أو العمرة أو عند السفر إلى غيرها من القرب
- ٣٥٣ حكم إبطاء الإمام في الرفع من الركوع لكي يلحقه المأموم
- ٣٥٥ الرضا بقضاء الله، وأنواعه
- ٣٥٦ الصبر على حكم الله، وأنواعه

- هل الصبر عن المعصية أفضل؟ أم الصبر على الطاعة؟ ٣٥٧
- هل الانتصار للنفس أفضل أم العفو؟ ٣٥٧
- وجوب الإيمان بالقدر خير وشره، وكون ذلك من أركان الإيمان ٣٥٨
- وجوب الإيمان بإحاطة الله ﷻ بعلم كل شيء ٣٥٨
- وجوب الإيمان بتفرد الله ﷻ بالخلق والتدبير ٣٥٨
- أدلة تفرد الله ﷻ بالربوبية ٣٥٩
- المخالفون في توحيد الربوبية وقعوا بين شركين: شرك تعطيل وشرك تمثيل ٣٥٩
- إلحاد المنكرين وجود الرب العليّ ﷻ ٣٥٩
- إلحاد القائلين بقدّم العالم ٣٦٠
- إلحاد القائلين بوحدة الوجود ٣٦٠
- شرك الصابئة، وشرك غلاة عبّاد القبور ٣٦٠
- حكم التطير، والاعتقاد في التمام، والكهانة والسحر والتنجيم ٣٦١
- صلاة الجنازة، وعدد تكبيراتها، وحكم مشروعيتها الزيادة فيها على أربع تكبيرات ٣٦٢
- أكثر أهل العلم على أن ميكائيل هو الملك الموكّل بالمطر ٣٦٥
- هل يسمع الموتى في القبور أصوات الأحياء أم لا؟ ٣٦٦
- أدلة سماع النبي ﷺ أصوات المعذّبين ٣٦٦
- سماع الموتى صوت المشيعين بعد الدفن ٣٦٦
- هل يسمع الموتى سلام الأحياء وخطابهم؟ ٣٦٧
- النصوص الدالة على أن المريض مأجور على مرضه إذا حقق الصبر والاحتساب ٣٦٨
- تعريف الشهيد، ولم سُمّي شهيداً؟ وأدلة حصول الأجر له على القتل ٣٧٠
- الإيمان بحصول الألم للأطفال إذا أصابهم شيء في الدنيا، وفساد مقولة بكر بن أخت عبد الواحد ٣٧٢
- لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله ٣٧٤
- احتجاج الجبرية بقوله ﷻ: «لَنْ يُنَجِّي أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ»، على نفى تأثير القدرة المحدثة، والرد عليهم ٣٧٥
- ضلال القدرية الذين أوجبوا على الله ﷻ فعل الأصلح لكل عبد ٣٧٥

.....	٣٧٥	ظالمًا لهم
.....	٣٧٧	لا يُسأل الله ﷻ عما يفعل، ولا يُعْتَرَض على أفعاله بقول: (لِمَ؟) و(كيف؟)
.....	٣٧٨	صور الطعن على الآثار عند أهل البدع
.....	٣٧٩	إنكار نصوص السُّنَّة يدور بين التكذيب والتأويل، وحكم كل منهما
.....	٣٨٠	ردُّ النصوص الصحيحة دليل على فساد الرأي والمذهب والحرمان من الوصول إلى الحق
.....	٣٨١	قول الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيمن ردَّ حديث رسول الله ﷺ
.....	٣٨٢	مراتب السُّنَّة بالنسبة للقرآن الكريم
.....	٣٨٢	تفسير السُّنَّة لأحكام القرآن
.....	٣٨٣	تقييد المطلق
.....	٣٨٣	تخصيص العموم
.....	٣٨٤	الخلاف في نسخ السُّنَّة للقرآن
.....	٣٨٦	موقف القدرية والجبرية من القدر والخصومة فيه
.....	٣٨٨	مشروعية الكلام في مسائل القدر الواردة في نصوص الشرع، وعدم جواز الخوض فيها بالباطل
.....	٣٨٨	هل نهى الله ﷻ أنبياءه عن عموم الكلام في القدر؟
.....	٣٨٩	نهى السلف رحمهم الله عن الخصومة في القدر
.....	٣٩١	وجوب الإيمان بأن النبي ﷺ أُسري به إلى السماء يقظةً بالروح والجسد
.....	٣٩٢	الإيمان بأنه ﷺ صار إلى عرش الرحمن وكَلَّمَ رَبَّهُ ﷻ في تخفيف الصلوات المفروضة، وأنه ﷺ دخل الجنة، واطلع إلى النار، ورأى الملائكة، وصى بالأنبياء إمامًا
.....	٣٩٥	نقل النووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الإجماع على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء
.....	٣٩٦	لم يرد عن السلف رحمهم الله الاحتفال بتعظيم الإسراء والمعراج
.....	٣٩٨	وجوب الإيمان بحياة الشهداء في دار القرار، وأن أرواحهم تسرح في قناديل في الجنة
.....	٣٩٨	أرواح المؤمنين جميعًا تعلق في شجر الجنة
.....	٣٩٩	لا يوجد نص صحيح يُستدل به على أن أرواح الكفار في بئر برهوت

- وجوب الإيمان بإقعاد الميت في قبره ليسأله منكر ونكير عن الإيمان وشرائعه، وإنكار
المعتزلة ذلك عن طريق إعمال العقل ٤٠١
- هل منكر ونكير أسماء للملكين أم أوصاف لهما؟ ٤٠١
- القول في تعرف الميت على زائره إذا زاره واستثناسه به ٤٠٢
- أهل السنة يؤمنون بنعيم القبر للمؤمنين، وعذابه للفجار وأصحاب الكبائر، وعامة
الخوارج ينفون عذاب القبر ٤٠٣
- شبهات المنكرين لعذاب القبر، والرد عليها ٤٠٤
- الإيمان بأن الآجال والأعمار كلها بقضاء الله ﷻ، ومخالفة القدرية والمعتزلة لعموم
المسلمين ٤٠٥
- الإيمان بصفة الكلام لله ﷻ، وأن كلام الله تعالى على نوعين ٤٠٦
- الإيمان بتكليم الله ﷻ موسى ﷺ، والأدلة على ذلك ٤٠٦
- الرد على أهل التحريف الزاعمين أن الله ﷻ لم يكلم موسى ﷺ تكليمًا ٤٠٧
- كفر من نفى عن الله ﷻ صفة الكلام أو قال بخلق القرآن ٤٠٧
- التنازع في صفة الكلام بين الطوائف المنحرفة ٤٠٨
- موافقة الرافضة والزيدية والإباضية وبعض المرجئة للقائلين بخلق القرآن ٤٠٨
- ردود أهل السنة والجماعة على مقالات المنحرفين في صفة الكلام ٤٠٩
- العقل والذكاء والفطنة والحفظ والإرادة والإدراك، كلها خصال تولد مع الإنسان،
ويتفاوت الناس فيها بقدر الله ﷻ ٤١٢
- الأوامر والنواهي مناطها العقل الذي هو مناط التكليف ٤١٢
- تفاضل العباد في الدين والدنيا عدل من الله لا محابة فيه، والأمر كله من حكمة الله ﷻ
وتمام علمه بأحوال عباده وما يصلح لكل منهم ٤١٤
- الله ﷻ فضّل الأنبياء على سائر المؤمنين، وفضّل الطائع على العاصي، والمؤمن على
الكافر ٤١٥
- حقيقة الظلم المنفي عن الله ﷻ، والخلاف في معناه بين أهل السنة والمعتزلة ٤١٦
- النصيحة واجبة للمسلمين جميعًا أبرارًا وفجارًا في أمري الدين والدنيا ٤١٨
- الواجب على المسلم في حق أوامر الله ونواهي، وفي حق كتاب الله، وحق رسوله ﷺ،
وحق المسلمين أئمتهم وعامتهم ٤١٨

- ٤٢٠ إثبات أسماء الله وصفاته دون مماثلة ولا مشابهة هي طريقة السلف
- ٤٢٢ تعريف صفتي السمع والبصر
- ٤٢٢ صفتا السمع والبصر صفتان ذاتيتان فعليتان لا أزليتان
- ٤٢٣ إثبات صفة اليمين لله ﷻ، وشبهة من أولها، والرد عليه
- ٤٢٤ أوجه ورود صفة اليمين في القرآن، والتوفيق بينها
- ٤٢٥ أمر الله للقلم عند خلقه بكتابة القدر وما كان وما يكون إلى الأبد
- ٤٢٥ إنكار جهال القدرية والمعتزلة لهداية التوفيق والإلهام
- ٤٢٥ ادعاء الجبرية بأن الله جبر العباد على أعمالهم مما حال بينهم وبين الهداية
- ٤٢٨ البشارات التي يراها المؤمن في الدنيا
- ٤٢٨ البشارة عند قبض الروح
- ٤٢٨ البشارة في القبر وفي الآخرة
- ٤٢٨ بشارة الكافر عند موته
- ٤٢٨ البشارة لصاحب الكبيرة
- لم يصح دليل في أن أول من ينظر إلى الله تعالى في الجنة الأضرء ثم الرجال ثم النساء
- ٤٣٠ الكتاب والسنة والإجماع على إثبات رؤية المؤمنين لله ﷻ يوم القيامة بأبصارهم
- ٤٣١ إنكار المعتزلة رؤية الله ﷻ في الآخرة
- استحالة رؤية الله بالعين عند المتكلمين، وتأويلهم أدلة الرؤية بأن مرادها العلم، والرد عليهم
- ٤٣١ طرق أهل الكلام في إثبات العقائد كانت السبيل الأوسع للزندقة وتعطيل الصفات
- ٤٣٩ وجوب الإيمان بأن الله تعالى يعذب الخلق في النار وليس خارجها
- بطلان قول الجهمية بأن العذاب يكون عند النار لا في النار، وشبهتهم في ذلك، والرد عليها
- ٤٤٠ الصلوات المفروضة: عددها، ومواقيتها، وركعاتها في الحضر والسفر، وحكم نسيان أدائها لوقتها أو الغفلة عنه
- ٤٤٢ أحكام زكاة الذهب والفضة والتمر والحبوب والدواب
- ٤٤٥ اتفاق السلف على جواز دفع الزكاة للإمام ليتولى قسمتها
- ٤٤٦

- ٤٤٩ النطق بالشهادتين باب دخول الإسلام وأول ركن من أركانه
- ٤٤٩ هل التلظ بالشهادتين كافٍ؟ أم لابد من اعتقاد معناهما والعمل بمقتضاها؟
- ٤٤٩ شبهات المتكلمين في الشهادتين وقولهم بوجوب الشك ثم النظر المفضي إلى المعرفة ثم المعرفة قبل الشهادتين، وما استندوا إليه من نصوص
- ٤٤٩ الجواب المفصل للإمام السمعاني رحمته الله في إبطال ما افترض المتكلمون حصوله قبل الشهادتين
- ٤٥١ وجوب الإيمان بجميع الشرائع مع اعتقاد أن شريعة النبي ﷺ ناسخة لما قبلها من شرائع
- ٤٥٣ الأصل في المعاملات الحل ما دامت البيوع قد استوفت شروطها الشرعية وسلمت من الصور المحرمة
- ٤٥٤ المحبة والخوف والرجاء، أركان ثلاثة لابد للعبد من الجمع بينها في عبادته
- ٤٥٦ أهمية الرجاء وحسن الظن بالله، والتحذير من القنوط واليأس من رحمته ﷻ
- ٤٥٩ الإيمان بأن الله ﷻ قد أطلع النبي ﷺ على بعض ما يكون من أمة الإسلام إلى يوم القيامة، وبطلان القول بإطلاعه ﷺ على الغيب كله
- ٤٦١ إخبار النبي ﷺ بافتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، والحث على لزوم الكتاب والسنة وفق فهم السلف
- ٤٦٤ الفرقة الناجية من الفرق الثلاث والسبعين هي الجماعة، وهم الذين استمسكوا بالسنة ولزموها
- ٤٦٥ بداية نشأة البدع والداعين إليها في آخر عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه
- ٤٦٧ ما تسبب فيه أهل البدع من غربة الإسلام وأهله والسنة وأهلها
- ٤٧٢ نكاح المتعة، وفساده، وأدلة تحريمه ونسخ حكمه الأول
- ٤٧٣ الوصاية ببني هاشم
- ٤٧٤ الوصاية بقريش والعرب، وتفضيل العرب على العجم من حيث مجمل الجنس لا من حيث الآحاد
- ٤٧٥ الوصاية بالأفخاذ، وما تضمنته من تحير من العصية القبلية
- ٤٧٦ الوصاية بالمسلمين
- ٤٧٦ الوصاية بالأنصار

- ٤٧٧ الوصاية بآل بيت النبي ﷺ
- ٤٧٧ الوصاية بجيران النبي ﷺ
- ٤٧٨ أثر ضلال الجهمية المعطلة على أمة النبي ﷺ، ونشرها الكفر والزندقة والابتداع
الناجون من الفتنة هم من تمسكوا بأمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ ونهج الصحابة الكرام ولم
يجاوزوه ٤٨٠
- ٤٨٢ أسباب أمره ﷺ بالثبات على سنة الخلفاء الراشدين
- ٤٨٤ حكم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق
- ٤٨٥ حكم الواقعة الذين يقولون: نقف في القرآن، فلا نقول: مخلوق ولا غير مخلوق
تحذير النبي ﷺ أمته من اتباع المحدثات، وأمره ﷺ أمته بالتزام سنته وسنة الخلفاء من
بعده ٤٨٦
- منشأ هلاك الجهمية تركهم النصوص والأثر، والاعتماد على العقول في قياس الخالق ﷻ
على المخلوقين، وتفكيرهم في كيفية صفات الله وأسباب أفعاله ﷻ، فوقعوا في التمثيل
والتعطيل، فكفروا وكفروا مخالفهم ٤٨٨
- ٤٩٢ العلماء من أئمة السلف على تكفير الجهمية وإهدار دمهم
- ٤٩٣ حكم توارث الكفار إذا كانوا على دين واحد، وحكم توارثهم إذا اختلفت أديانهم
- ٤٩٨ بيان كيف أعز الله أهل السنة وما معهم من الحق في أيام جعفر المتوكل
- ٥٠٠ أثر الأتباع والصغار والجهال في نشر ما مذاهب أهل البدع وترويجها
- ٥٠٢ التحذير من الوقوع في البدعة على علم بحثاً عن الدنيا والمنصب والمال
أمة الإسلام لا تخلو في أي زمان من علماء ناصحين على الحق والسنة، يدحضون البدع
ويهتدي الناس بهديهم ٥٠٣
- ٥٠٦ على الدعاة ألا يستوحشوا بسبب قلة المستجيبين لهم
- العالم الحق من كان علمه مستقيماً مع القرآن والسنة وآثار الصحابة وإجماع الأمة
والقياس الصحيح، ومن خالف هذا الطريق فهو صاحب بدعة ولو كثر علمه ٥٠٧
- ٥٠٩ التحذير من استعمال القياس الفاسد والقول في دين الله بالرأي والهوى
العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، وينبغي تقديم النقل على العقل عند توهم
التعارض ٥١١
- الطمأنينة وراحة النفس لا يتأتيان إلا باتباع الوحي ٥١٣

- ٥١٤ التحذير من التنطع في الدين والتشدد في غير موضعه
- ٥١٨ لا رخصة لأحدٍ في مفارقة منهج الصحابة عليهم السلام
- ٥١٨ مَنْ رضي بالبدع كان كمن قررها
- ٥١٩ ينبغي للمتسنّن أن يكون على علم بما ضيَّعه أهل البدع من السنّة حتّى يتمسّك به
- ٥٢١ الأصول العامة للبدع أربعة أصول
- ٥٢٥ التحذير من الوقوع في ناقض من نواقض الإسلام
- ٥٢٧ الأقسام الثلاثة لنواقض الإسلام
- ٥٢٨ الغلو في الدين ومناقضته لشروط المتابعة
- الأمر باعتزال الفتنة والفرار منها، والابتعاد عن العصبية والفتنة الجاهلية، ونصرة الشريعة
- ٥٣٤ دون ما سواها
- ٥٣٨ التنجيم المحرّم المذموم وأنواعه
- ٥٣٨ التنجيم الجائز المشروع وأنواعه
- ٥٤١ أسباب ذم العلماء لعلم الكلام، وآثار السلف الواردة في ذلك
- ٥٤٢ نهى أئمة السلف عن مجالسة علم الكلام، والآثار الواردة عنهم في ذلك
- ٥٤٣ الأمر بمجالسة أهل السنة والأثر، والحث على اتباعهم وتقليدهم
- ٥٤٦ التحذير من مجالسة الصوفية
- تعريف العبادة لغةً شرعاً عند أهل العلم، وبيان أنها تتضمن الاعتقاد المرضي وفعل
- ٥٤٨ الطاعة وترك المعصية
- ٥٥٠ الأنواع الأربعة للعبادات، وبيان أنه لا يجوز صرف شيء منها لغير الله تعالى
- ٥٥٢ التنبيه على الكفّ عما شجر بين الصحابة عليهم السلام لثبوت عدالتهم
- ٥٥٥ التنبيه على حرمة الأموال بالسرقة أو الغصب أو النهب
- ٥٥٧ الحث على العمل والتكسب، وذم التواكل وسؤال الناس
- ٥٥٩ حكم الصلاة خلف صاحب البدعة والفجور
- ٥٦١ نقل الإجماع على دفن أبي بكر وعمر عليهما السلام بجوار النبي صلى الله عليه وآله في حجرة عائشة رضي الله عنها
- ٥٦١ النهي عن شد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة
- ٥٦٣ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كل حسب طاقته واستطاعته
- ٥٦٤ الفرق بين إنكار المنكر وإزالته

- فساد مذهب الخوارج والمعتزلة بأن النهي عن المنكر لا يكون إلا بإزالته، وأثر مقالته
- ٥٦٥ في تحريض المسلمين على الخروج على أئمتهم
- من القواعد المقررة في إنكار المنكر: اعتبار مآلات الأفعال، واحتمال أدنى المفسدتين
- ٥٦٦ لدفع أعلاهما
- الأمر بإفشاء السلام بين المسلمين، واستثناء دعاة البدع والمجاهرين بالفسق من ذلك
- ٥٦٧ زجرًا لهم
- المرجئة وإخراجهم العمل من مسمى الإيمان
- ٥٦٩ حالات المأموم مع إمامه
- ٥٧١ إجماع أهل السنة والجماعة منعقد على تحريم الخروج على السلطان، وخالف فيه
- الخوارج والمعتزلة والرافضة
- ٥٧٤ التحذير من مسالك الباطنية، وادعاء إتقان علوم وهمية كعلم الباطن
- ٥٧٧ من أمثلة التأويل الفاسد عند القرامطة الباطنية
- ٥٧٧ من أمثلة التأويل الفاسد عند الرافضة
- ٥٧٨ من أمثلة التأويل الفاسد عند الصوفية
- ٥٧٨ النكاح بالهبة بلا مهر نكاح باطل، وهو من خصائص النبي ﷺ وليس لأحد غيره
- ٥٨٠ الطعن في الصحابة والوقية في الأثر علامات لأهل البدع والضلال، من أتى بها يتهم
- في دينه وإسلامه
- ٥٨١ الإمام يُصلّى خلفه ويُجاهد معه ويُشارك معه في الطاعات ولو كان من أئمة الجور
- ٥٨٤ الدعاء على ولي الأمر علامة من علامات المبتدعة، وهو أقرب لسلوك الخوارج
- ٥٨٦ نصوص الشرع داعية إلى الصبر على أئمة الجور
- ٥٨٧ من التي يصح إطلاق لقب «أم المؤمنين»، ومن لا يصح
- ٥٩٠ فضائل أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها
- ٥٩٠ فضائل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها
- ٥٩١ حكم صلاة الجماعة
- ٥٩٢ الأمور المشتبهة تخفى على كثير من الناس، ويبين حكمها بجلاء للعلماء المجتهدين
- ٥٩٤ وجوب اجتناب الشبهات لتحصل البراءة في الدين والعرض
- ٥٩٥

- من صفات المبتدعة أهل الأهواء نبزهم أهل السنة بالألقاب، فيرمونهم بالتشبيه والنصب
والجبر ٥٩٧
- التحذير من تتبّع الرُخص والآراء الشاذة من كل مذهب ٦٠١
- حبّ الصحابة وعلماء السلف ومن سار على نهجهم علامة من علامات أهل السُنّة
والجماعة ٦٠٢
- التحذير من التسرّع في الحكم على الأعيان، والحث على التماس الأعذار ٦٠٥
- التحذير من القرآنين المعاصرين وبيان زندقتهما ٦٠٨
- الطاعن في الصحابة عليهم السلام إنما يريد الطعن في النبي ﷺ وإيذائه وردّ سُنّته ٦١٢
- بيان أن المبتدع أخطر على الأمة والدين من الفاسق ٦١٤
- من علامات المبتدع ذكره رؤوس أهل البدع بالمدح والثناء والمجبة ٦١٨
- الحث على التيقن والتثبت من مدعي العلم قبل التلقي عنهم؛ لمعرفة إن كانوا على السُنّة
حقيقة أم لا ٦٢١
- التحذير من الوقوع في القياس الفاسد، ووجوب الرجوع لأهل العلم في تبين ما تشابه
من النصوص ٦٢٤
- التحذير من مكر أهل البدع ومكائدهم ٦٢٦
- من علامات الجهمية زعمهم تعظيم الله ليتوصلوا بذلك إلى نفي الصفات عنه ﷻ ٦٢٧
- الثمرات السيئة للمناظرة والجدال بالباطل ٦٣٠
- التحذير من أصول فرق الأهواء؛ لأن غيرها من الفرق الضالة فرع عنها ٦٣٥
- فساد قول الرافضة برجوع الموتى كالمهدي والأئمة الاثني عشر، وبطلان ادعاءهم بأن
علي بن أبي طالب عليه السلام ما زال حيًّا ٦٣٧
- من علامات الرافضة تقديم عليّ على عثمان عليهما السلام ٦٣٩
- إفراد أحد بالصلاة عليه خاص برسول الله ﷺ، أما الصحابة فيُترصّى عليهم، ومن بعدهم
من التابعين وتابعيهم يُترحم عليهم ٦٤٢
- لا بأس للمرء إن صلى أحياناً على الصحابة، شرط ألا يتخذة شعاراً ٦٤٢
- التحذير من اختصار كتابة الصلاة على النبي ﷺ في الكتب بمثل (ص) أو (صلعم) ٦٤٣
- بيان أن الشك في حرف من كتاب الله أو جحد كفر مخرج من الملة ٦٤٦
- الحث على التعاون على البر والتقوى، والنهي عن التعاون على الإثم والعدوان ٦٤٧

- ٦٤٩ الأمر بالتوبة وبيان شروطها
- ٦٥١ من لزم السنة ووقّر الصحابة وسلم من البدع نجا، وإن قصّر في العمل
بيان غربة الإسلام والمسلمين بين أتباع باقي الأديان، وغربة أهل السنة والمتسنّين بين
- ٦٥٤ أتباع الفرق المنحرفة
- ٦٥٦ الرؤيا التي حدّث بها الإمام أحمد رحمته الله على سبيل البشارة
- ٦٥٧ النجاة كل النجاة في الاعتصام بالسنة
- ٦٥٩ خطر مجالسة أهل البدع ومحبتهم
- ٦٦٢ آثار السلف رحمهم الله متظاهرة على عدم قبول العمل من أهل البدع
- ٦٦٥ النهي عن مخالطة أهل البدع وشهود جنازاتهم
- ٦٦٦ بيان أن خطر أهل البدع أشد على دين الله من خطر اليهود والنصارى
إظهار البُغض وعدم التوقير لأهل البدع من علامات حسن العمل ويفضي إلى توفيق الله
- ٦٦٧ ومعيته الخاصة
- ٦٦٨ النهي عن ممالأة أهل البدع، والحث على المداراة لا المداينة
- ٦٦٩ الأمور التي تدخل في إهانة أهل البدع وإذلالهم
- ٦٧١ فهرس المحتويات

